

المقدمة

أولاً : الإطار المنهجي

ثانياً : الدراسات السابقة

أولاً : الإطار المنهجي

التمهيد :

تمر منظمات الأعمال اليوم بالعديد من التغيرات المتلاحقة حيث أصبحت تعيش في عصر الاقتصاد القائم على المعرفة ، وقد أدت هذه التطورات الى ظهور مشكلة حيوية تتمثل في إنهيار عدد من الشركات الكبرى العالمية مثل شركة أنرون (Enron) للطاقة ، وشركة ورلدكوم (World Com) للاتصالات الأمريكيتين، وغيرهما من الأسماء جراء التلاعب في المعايير والمبادئ المحاسبية لزيادة أرباحها في سوق الأسهم . وتقصي حالات الفساد المالي والدعاوى التي تجري كل يوم نتيجة العائدات غير المشروعة وعمليات التزوير واسعة النطاق التي لم يشهدها التاريخ الطويل للمحاسبة . بالإضافة الى تورط شركات المحاسبة والمراجعة في ذلك مثل تستر شركة آرثر أندرسن (Arthur Andersen) علي تلك الحالات مما ترتب عليه إنخفاض الثقة في التقارير المالية وكذلك في تقارير المراجع الخارجي . ونتيجة لتلك الانهيارات المالية المتعددة التي حدثت للعديد من كبرى الشركات حول العالم في عام 2002م ، وما تلاها من إنهيار عدة بنوك في الأزمة المالية العالمية التي حدثت عام (2007م) بسبب ضعف آليات المحاسبة والمراجعة في اكتشاف قضايا الفساد المالي في الشركات وخاصة في الولايات المتحدة مما كان سبباً في إثارة العديد من التحقيقات والاستقصاءات للتعرف علي أسباب تلك الانهيارات ومسبباتها وإمكانية معالجتها . ونسبة الى أن وقائع تلك النزاعات تتعلق بأمر فني محاسبية تخصصية تفوق قدرات وإمكانات القضاة فقد خول لهم القانون اللجوء الى الخبراء المحاسبين ليساعدوهم في اثبات الوقائع وفك طلاسم الأرقام المقدمة اليهم وبالتالي الوصول الى قناعة معينة تمكنهم من إصدار الحكم المناسب والعادل .

ومن هنا جاءت حاجة القضاة الى محاسبين خبراء ليكونوا مستشارين يمكن الإستفادة من خبراتهم وعمق تحرياتهم وحريتهم في إبداء الرأي حول الدعاوى القضائية التي تختص بالمخالفات المالية والغش في القوائم المالية وكان ذلك دافعاً الى ظهور مجالاً جديداً من مجالات المحاسبة التي من خلالها تتمكن مهنة المحاسبة من حماية النظام المالي للمؤسسات وضبط الغش والفساد ووضع حد لتلك الانهيارات المالية ألا وهو مجال المحاسبة القضائية (Forensic Accounting) والتي بدأ يزداد الطلب عليها في السنوات الأخيرة نتيجة لعدة أسباب منها إنهيار كبرى الشركات والمؤسسات العالمية والفضائح المالية والمحاسبية التي أسفرت عنها ، وارتفاع معدل الجرائم المالية التي صاحبت استخدام تقنية المعلومات وبالتالي وزيادة معدل الدعاوى القضائية .

تعد المحاسبة القضائية واحدة من الآليات الحديثة في الفكر المحاسبي وفي مجال منع واكتشاف الغش والفساد المالي . لذلك فإن هذه الدراسة هدفها تناول المحاسبة القضائية وتأصيلها من الناحية النظرية والتعرف على جوانب تطبيقاتها في الواقع العملي ، إلى جانب دعم أساليبها وآلياتها للحد من ممارسات الفساد المالي بالتطبيق على البيئة السودانية كمحاولة من الباحث لسد بعض الثغرات الموجودة في الفكر المحاسبي التقليدي بصورة عامة والفكر المحاسبي السوداني بصورة أخص .

مشكلة الدراسة :

تتمثل مشكلة الدراسة في الإنتشار الواسع لعمليات الفساد المالي والذي أصبح يورق الكثير من إقتصاديات الدول خاصة النامية منها لما له من تأثير كبير على عملية البناء والتنمية الاقتصادية ، وبيان أهمية ودور المحاسبة القضائية كأحد المصطلحات الحديثة في الفكر المحاسبي في الكشف عن ممارسات الفساد المالي . ويمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال التساؤلات الآتية :

- 1- ما الأثر الذي يمكن أن يحدثه المحاسب القضائي عندما يمثل دور الشاهد الخبير كواحد من مجالات المحاسبة القضائية في القضايا المتعلقة بالفساد المالي ؟
- 2- ما الأثر الذي يمكن أن يحدثه المحاسب القضائي في مجال دعم المٌ قاضاة كواحد من مجالات المحاسبة القضائية في القضايا المتعلقة بالفساد المالي ؟
- 3- هل للمحاسبة القضائية دور فعال في الحد من الفساد المالي عند تفعيل إجراءاتها وآلياتها العملية ؟
- 4- هل توجد علاقة بين المراجعة التفاعلية كأحد أساليب المحاسبة القضائية والحد من الفساد المالي ؟
- 5- هل توجد علاقة بين المراجعة البُ عدية كأحد أساليب المحاسبة القضائية والحد من الفساد المالي ؟

أهداف الدراسة :

- تهدف الدراسة بشكل أساسي الى تحليل واقع المحاسبة القضائية في السودان وأهميتها ودورها في تطوير آليات العمل المحاسبي لمكافحة قضايا الفساد المالي . ويتفرع من هذا الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية التالية :
- 1- التعريف بطبيعة المحاسبة القضائية ومفاهيمها الأساسية وبيان مجالات استخدامها وأساليبها وإجراءاتها التنفيذية والمصطلحات ذات العلاقة ومبررات الإهتمام بها وتطويرها .
 - 2- الوقوف على مفهوم الفساد المالي بصوره الحديثة وأساليبه المستحدثة والتعرف على أنواعه والعوامل التي تساعد على ارتكابه والآثار الناتجة عنه .

- 3- دراسة أثر الدور الذي يقوم به المحاسب القضائي في دعم المُقاضاة وعندما يكون الشاهد الخبير كاحدى مجالات المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي .
- 4- دراسة أثر تفعيل إجراءات المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي .
- 5- دراسة دور المراجعة التفاعلية والمراجعة البُعدية كاحدى أساليب المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي .

أهمية الدراسة :

تتمثل أهمية الدراسة في الآتي :

الأهمية العلمية :

- 1- ندرة المراجع وقلة الكتابات المتعلقة بهذا الجزء المهم من جوانب المحاسبة بصورة عامة وفي العالم العربي على وجه الخصوص .
- 2- تمثل الدراسة إطار متكامل للمحاسبة والقانون معاً للعمل معاً على تقديم تحريات أكثر عمقاً وأكثر ارتباطاً بالدعوى القضائية مما يمهد الطريق للمحاسب لكي يكون مستشاراً وخبيراً مالياً على مستوى عالي ، ويمكنه من إجراء عمليات الفحص والتحري بطريقة أكثر شمولاً وعمقاً من المراجعة الخارجية .
- 3- تساهم الدراسة في زيادة ثقة المستخدمين والمستفيدين للمعلومات المالية والمحاسبية التي تضمن في التقارير المالية وذلك من خلال مساعدتها في كشف ومنع الفساد المالي .
- 4- يعتبر محور الدراسة من المجالات الهامة والحديثة التي تحمل فرصاً عديدة لاحتياجات المستقبل ، وتحدد المؤهلات والمهارات المطلوبة والمتطلبات الأساسية في المحاسب القضائي .

الأهمية العملية :

- 1- تفيد هذه الدراسة في المساهمة في ايجاد مهنة جديدة في مجال المحاسبة في السودان تتمثل في المحاسبة القضائية يمكن أن تمارس وفق ضوابط وشهادات معينة مما يساهم في جعل التقارير المالية للشركات أكثر عدالة .
- 2- تحد الدراسة من الانتشار الواسع لعمليات الفساد المالي بصورة عامة وفي السودان بصورة أخص في العديد من الشركات بالشكل الذي يكلف الشركات مبالغ طائلة عند التنوير بأهمية تطبيق معايير المحاسبة القضائية ، وذلك لان الفساد المالي أصبح آفة تآكل في اقتصاد كثير من البلدان .

3- تدعم الدراسة أروقة المحاكم السودانية بمحاسبين إضافة الى إتقانهم ومعرفتهم بالجوانب المحاسبية أكثر تخصصاً وإلماماً بالجوانب القضائية والقانونية المتعلقة بالمنازعات المالية .

4- تلبي الدراسة إحتياجات كل من القضاة والمستثمرين والمقرضين وغيرهم من أصحاب المصلحة ، والى خفض معدل الجرائم المالية وتأييد الدعاوى القضائية والحد من تكرار عمليات الفساد المالي على الصعيدين المحلي والدولي .

فرضيات الدراسة :

تتمثل فرضيات الدراسة في الآتي :

الفرضية الأولى : للمحاسب القضائي دور مهم في الحد من الفساد المالي عندما يكون الشاهد الخبير كمجال من مجالات المحاسبة القضائية .

الفرضية الثانية : للمحاسب القضائي دور مهم في الحد من الفساد المالي عند دعم المٌ قاضاة كمجال من مجالات المحاسبة القضائية .

الفرضية الثالثة : للمحاسبة القضائية دور مهم في الحد من الفساد المالي عند تفعيل إجراءات المحاسبة القضائية .

الفرضية الرابعة : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة التفاعلية كأحد أساليب المحاسبة القضائية والحد من الفساد المالي .

الفرضية الخامسة : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة البُ عدية كأحد أساليب المحاسبة القضائية والحد من الفساد المالي .

مصادر جمع بيانات :

إعتمدت الدراسة على مصدرين لجمع البيانات هما :

1- **البيانات الأولية :** ويتم جمعها من مجتمع الدراسة عن طريق أداة إستبانة تم تصميمها بغرض الاجابة على تساؤلات الدراسة .

2- **البيانات الثانوية :** ويتم جمعها من الكتب ، والدوريات والمجلات العلمية ، والأبحاث المتخصصة ، والرسائل الجامعية ، والمؤتمرات العلمية ، وشبكة المعلومات الإلكترونية (الإنترنت) .

منهجية الدراسة :

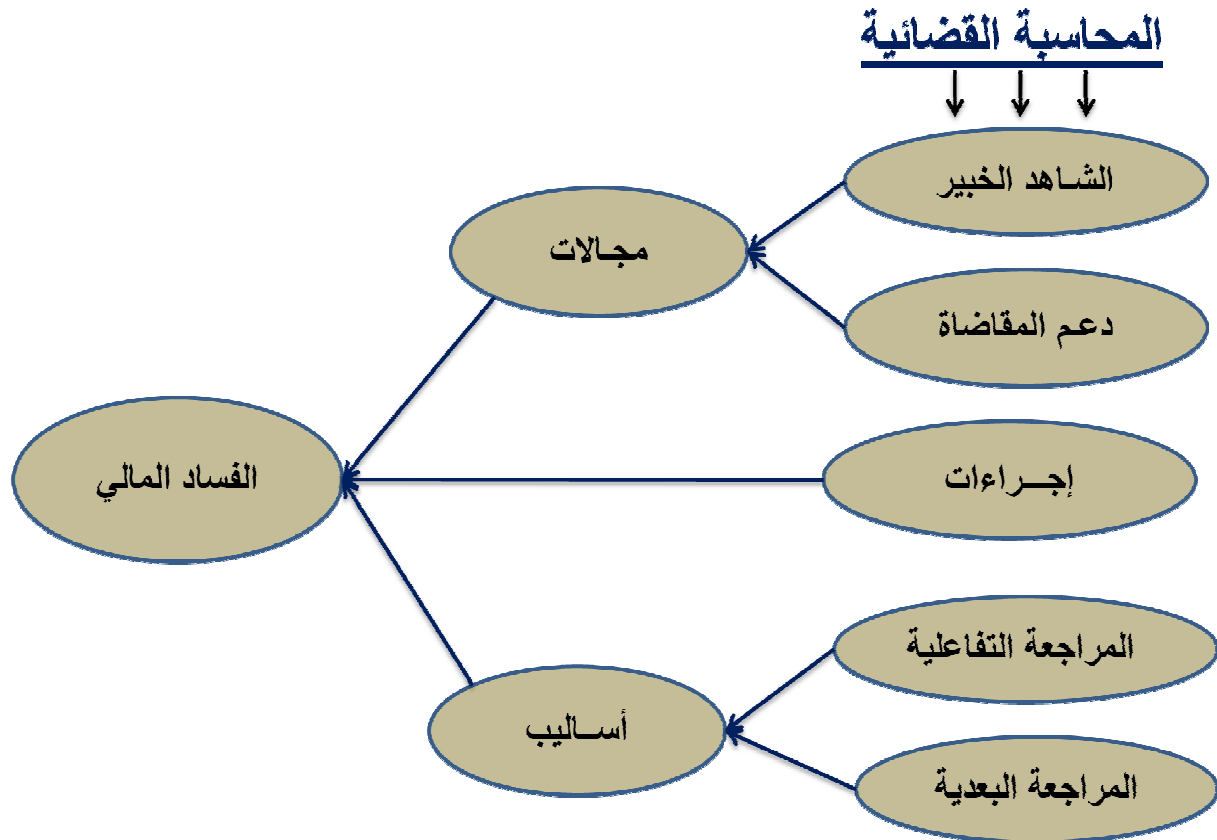
استخدم الباحث الفهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة ذات العلاقة المباشرة بموضوع الدراسة ، و المنهج الإستنباطي في صياغة مشكلة الدراسة ووضع الفرضيات ، والمنهج الاستقرائي لاختبار فرضيات الدراسة ، والمنهج الوصفي التحليلي في الدراسة الميدانية .

حدود الدراسة :

تشمل حدود الدراسة على حدود زمانية وحدود مكانية وحدود بشرية وذلك كالآتي :

- 1/ الحدود الزمانية : في الفترة من العام 2013م وحتى 2018م .
- 2/ الحدود المكانية : ديوان المراجعة القومي ، مكاتب المحاسبة والمراجعة العاملة بولاية الخرطوم .
- 3/ الحدود البشرية : المراجعين بديوان المراجع القومي ، والمحاسبين القانونيين العاملين بمكاتب المراجعة الخارجية الخاصة ، وبعض من الأكاديميين بالجامعات السودانية .

نموذج الدراسة



هيكل الدراسة :

يشتمل الهيكل على مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة . تحتوي المقدمة على الاطار المنهجي للدراسة والدراسات السابقة ، في الفصل الأول من الدراسة يتناول الباحث الإطار العلمي للمحاسبة القضائية وذلك من خلال أربعة مباحث . المبحث الأول : المفاهيم الأساسية للمحاسبة القضائية، و المبحث الثاني :إجراءات وأساليب ومجالات إستخدام المحاسبة القضائية ، المبحث الثالث : المؤهلات والمعارف والمهارات التي يجب توفرها في المحاسب القضائي ، المبحث الرابع : معايير المحاسبة القضائية والهيئات المهنية المنظمة لها . الفصل الثاني من الدراسة يتناول الفساد المالي وذلك من خلال أربعة مباحث أيضاً . المبحث الأول : مفهوم الفساد المالي وصوره وأسبابه والعوامل التي تساعد على ارتكابه ، والمبحث الثاني : آثار وتداعيات الفساد المالي ،والمبحث الثالث : آليات مكافحة الفساد المالي والجهات المسؤولة عنها ، المبحث الرابع : دور المحاسبة القضائية في مكافحة الفساد المالي . الفصل الثالث يتناول الدراسة الميدانية من خلال مبحثين . المبحث الأول : إجراءات الدراسة الميدانية ، المبحث الثاني : تحليل بيانات الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات .وأخيراً الخاتمة وتحتوي على النتائج والتوصيات .

ثانياً : الدراسات السابقة

على الرغم من زيادة الإهتمام بالمحاسبة القضائية حديثاً إلا أن جذورها ليست جديدة على المستوى العالمي فهناك عدد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع المحاسبة القضائية كذلك موضوع الفساد المالي بمفهومه الحديث ، وفيما يلي يستعرض الباحث الدراسات السابقة مع توضيح أهم الجوانب التي تميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة .

1. دراسة ، Rezaee and Burton ، 1997⁽¹⁾.

تمثلت مشكلة الدراسة في التركيز على أهمية تعليم المحاسبة القضائية والتأكيد على التعليم المستمر مدى الحيلة والتقييم القائم على المعرفة ، وتعتبر هذه الدراسة إمتداد لدراستين سابقتين في الولايات المتحدة الأمريكية الأولى في عام (1922م) بعنوان المحاسبة القضائية في المناهج الدراسية والدراسة الثانية بعنوان دمج المحاسبة القضائية في المناهج الدراسية . هدفت الدراسة الى التعرف على أهمية تعليم المحاسبة القضائية وذلك من خلال ستة محاور هي : اتجاه الطلب في المستقبل على المحاسبة القضائية ، الاتجاهات الفعلية نحو تعليم المحاسبة القضائية ، كيفية تعليم المحاسبة القضائية للطلاب ، الفوائد المرجوة من تعليم المحاسبة القضائية ، الصعوبات التي قد تواجه تعليم المحاسبة القضائية، والموضوعات المهمة التي يجب أن يشملها تعليم المحاسبة القضائية . توصلت الدراسة الى نتائج منها أن الطلب على تعليم وممارسة المحاسبة القضائية يتجه نحو الزيادة مستقبلاً ، هناك فوائد سوف تتحقق من تعليم وممارسة المحاسبة القضائية مثل اعطاء القوة والمصداقية للتقارير المالية ، هناك صعوبات وعقبات تواجه تعليم المحاسبة القضائية تتمثل في عدم المرونة الكافية في المناهج الدراسية حتى تغطي موضوعات المحاسبة القضائية ، وعدم الاهتمام والدعم من الاداريين في بعض الكليات التي شملتها الدراسة . أوصت الدراسة بضرورة تعليم المحاسبة القضائية من خلال مقرر مستقل ضمن مناهج المحاسبة والمراجعة الحالية أو من خلال دورات تدريبية في وحدات المحاسبة والمراجعة المختلفة .

يتضح للباحث أن هذه الدراسة تناولت الجانب الأكاديمي للمحاسبة القضائية من حيث الأهمية والكيفية والفوائد المرجوة منها والصعوبات التي قد تواجهها وغيرها من الموضوعات المهمة التي يجب أن يشملها تعليم المحاسبة القضائية . بينما تختلف دراستي عنها بان تناولت الى الجانب الأكاديمي للمحاسبة القضائية الجانب المهني من حيث التطبيق والتشريعات والجهات المنظمة للمهنة داخل وخارج السودان .

(1) Zabihollah Rezaee, James Burton, **Forensic Accounting Education Insights from Academicians and Certified Examiner Practitioners** (Managerial Auditing Journal, Vol. 12, Iss. 9, 1997) PP 479-489.

2. دراسة ، Thomas B. Lawrence ، 1998⁽¹⁾.

هدفت الدراسة الى التعرف على القواعد والأعراف والممارسات المرتبطة بالمحاسبة القضائية ، والصفات والخبرات والمهارات المطلوبة فيمن يمارس المحاسبة القضائية ، والتعرف على طبيعة العلاقة بين المحاسبين القضائيين وعملائهم وغيرهم من المهنيين . تمثلت مشكلة الدراسة في الطبيعة الديناميكية للمحاسبة القضائية من الناحية المهنية والقانونية ، والسيطرة على الموارد المهنية وما لها من أهمية في هيكلية المنظمات والأسواق العالمية . تكمن أهمية الدراسة من إعتبار أن المحاسبة القضائية من الموارد المهمة في المجتمع الكندي ، وواحدة من الخدمات الجديدة التي ظهرت في المحاسبة الكندية على مدى السنوات العشرين الماضية . إعتمدت الدراسة على منهج المقابلة الشخصية . توصلت الدراسة الى نتائج منها هناك مجموعتين من المعايير السائدة والتي تشكل أرضية مناسبة لممارسة المحاسبة القضائية هذه المعايير تتمثل في معايير المحاسبة والمعايير القانونية ، وأن الحفاظ على المحاسبة القضائية يشكل مورداً من الموارد في المجتمع الكندي . أوصت الدراسة ضرورة تنمية بعض المهارات للمحاسب القضائي منها التفكير الإبداعي ، والقدرة على الإستقراء في النظر الى القضية محل الدعوى .

يتضح للباحث أن هذه الدراسة هدفت الى إظهار دور المحاسبة القضائية من الناحية العملية في المجتمع الكندي ، بينما تختلف دراستي عنها في توضيحها لدور المحاسبة القضائية من الناحية العملية ولعلمية معاً .

3. دراسة ، نجوي أحمد السيسي ، 2006⁽²⁾.

هدفت الدراسة الى تحديد المتطلبات الأساسية في المحاسب القضائي ومدى اختلافها عن المتطلبات الأساسية في المحاسب القانوني ، وتحديد دور المحاسب القضائي في تأييد الدعاوى القضائية والحد من ظاهرة الغش في القوائم المالية . ظهرت أهمية الدراسة من خلال تناولها موضوعاً من الموضوعات الهامة والحديثة ومجالاً جديداً من مجالات الأدب المحاسبي ظهرت أهميته في السنوات الأخيرة ، إضافة الى ندرة الكتابات والبحوث التي تناولت موضوع المحاسبة القضائية على المستوى المحلي والاقليمي . تمثلت مشكلة الدراسة في التعريف بالمحاسبة القضائية وبيان أهميتها وأهدافها وخصائصها ومبررات تطبيقها في البيئة المصرية ، إضافة الى

(1) Thomas B. Lawrence, **Examining Resources in an Occupational Community: Reputation in Canadian Forensic Accounting** (Human Relations Journal: New York, Vol. 51, No. 9, 1998) PP1103-1131.

(2) نجوي أحمد السيسي، دور المحاسبة القضائية في الحد من ظاهرة الغش في القوائم المالية (عين شمس: جامعة عين شمس، كلية التجارة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الأول، 2006) ص ص 33-77.

إبراز أهم الاختلافات في المفهوم والأساليب والمتطلبات الأساسية بين كل من المحاسبة القضائية والمراجعة .
اعتمدت الدراسة على إجراء المقابلات الشخصية مع مجتمع الدراسة إعداد إستمارة استقصاء وذلك لتجميع البيانات . توصلت الدراسة الى نتائج منها هناك اختلافاً بين مفهوم المحاسبة القضائية والمراجعة الخارجية ،
هناك اختلافاً بين مهارات ومسئوليات كل من المحاسب القضائي والمحاسب القانوني ، وأن التأهيل العلمي
والعملي للمحاسب القانوني الحالي غير كاف ولا يتضمن المعرفة بالأساسيات القانونية ولا يؤهله الى إبداء الرأي
وتقديم التقرير والشهادة امام النيابة أوصت الدراسة بضرورة وجود تشريع أو جهة ملزمة بتنمية مهارات
 وخبرات المحاسب القانوني وتأهيله التأهيل العلمي الكافي لمزاولة مهنة المحاسبة القضائية ، وضرورة أن
تتضمن الجمعيات العمومية للشركات محاسب قضائي يساهم في تحسين كفاءة كل من الادارة والمراجعة
الداخلية والمراجعة الخارجية .

يتضح للباحث أن مشكلة هذه الدراسة تكمن في التعريف بالمحاسبة القضائية وبيان أهميتها وأهدافها
وخصائصها ومبررات تطبيقها في البيئة المصرية مع توضيح دور المحاسبة القضائية في الحد من ظاهرة
الغش في القوائم المالية ، بينما تناولت دراستي تأصيل جانب المحاسبة القضائية من الناحية العلمية والسعي
لمعرفة امكانية تطبيقها والتطرق الى المعوقات والمشاكل التي تواجه تطبيقها في البيئة السودانية اضافة الى
إظهار دور المحاسبة القضائية في الحد من ظاهرة الفساد المالي والذي يعتبر الغش في القوائم المالية احدى
أساليبه .

4. دراسة . 2007, Ramaswamy, Vinita⁽¹⁾ .

تمثلت مشكلة الدراسة في الإنهيارات المالية التي تعرضت لها عدد من المؤسسات المالية الكبرى حول العالم
وكثرة الدعاوى القضائية والمحاكمات التي تجري كل يوم بينما يسعى مجلس المعايير المحاسبية لسد الثغرات
في مجال المحاسبة .هدفت الدراسة الى عرض أسباب التغيرات السريعة التي حصلت بمهنة المحاسبة بظهور
المحاسبة القضائية وتزايد الطلب عليها وبحث أفضل الطرق الممكنة لاكتشاف الغش ومنعه . ظهرت أهمية
الدراسة من خلال الدور الذي يمكن أن يلعبه المحاسب القضائي في بيئة الأعمال المتغيرة على الدوام ،
ومايمكن أن تتحمله الجامعات من مسؤولية تجاه تعليم وتدريب المحاسبين في المستقبل لتلبية متطلبات عالم
الأعمال . استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي . توصلت الدراسة الى نتائج منها أن المحاسب
القضائي يمكن أن يلعب دوراً رئيسياً في بيئة الأعمال الجديدة وما يرافقها من تزايد في عمليات الغش

(1) Ramaswamy, Vinita, **New Frontiers: Training Forensic Accountants within the Accounting Program** (Journal of College Teaching and Learning, Vol. 4, No. 9, Sep 2007) PP 31-38.

والفساد المالي وما يتبعها من خسائر تقدر بالمليارات ، ووجد أن أحسن الطرق للسيطرة على الغش ومنعه يكون من خلال ايجاد البيئة الصحيحة في المنظمة المبنية على النزاهة والعدالة والشفافية . أوصت الدراسة بضرورة الإهتمام بتهيئة المحاسب القضائي لمواجهة الحاجات المتزايدة اليه في مختلف مناحي الحياة العملية وما يستوجبه ذلك من مهارات ومعرفة في علم المحاسبة وعلم القانون ومهارات التحقيق والإتصال ، على المحاسب القضائي أن يتحلى بعدد من الصفات والمهارات والمؤهلات منها الفضول والإبداع والمهنية السليمة وأن يكون قادراً على البحث في جميع البدائل .

يتضح للباحث أن مشكلة الدراسة تمثلت في الإنهيارات المالية التي تعرضت لها عدد من المؤسسات المالية الكبرى حول العالم وكثرة الدعاوى القضائية والمحاكمات التي تجري كل يوم بينما يسعى مجلس المعايير المحاسبية لسد الثغرات في مجال المحاسبة . بينما اختلفت دراستي عنها بأن هدفت الى معالجة عدد من المشكلات منها تحديد المعوقات التي تحول دون التطبيق الجيد وممارسة المحاسبة القضائية في البيئة السودانية وإزالة الصعوبات التي تحد من الوفاء بالتزاماتها .

5. دراسة ، Kelly Pope and Brian Ong ، 2007⁽¹⁾.

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم توفر التدريب والخبرة الكافية لدى المحاسبين القانونيين لمقابلة القضايا المتعلقة بالمحاسبة القضائية. هدفت الدراسة الى تكوين فريق عمل فعال للمحاسبة القضائية من المحاسبين والمراجعين القانونيين والمبرمجين وبعض الاعضاء من تخصصات أخرى ممن لهم علاقة بالمجال ، حيث ناقشت الدراسة المهام الأساسية لأداء عمل للمحاسبة القضائية على الوجه الأمثل والمتمثلة في أربعة محاور رئيسية حسب ما حددته الدراسة هي : تكوين فريق عمل للمحاسبة القضائية ، جمع البيانات المالية ، تحليل البيانات المالية ، استخراج النتائج من البيانات ، ومن ثم توصيل النتائج الى الجهات المستفيدة . ووفقاً لهذه الدراسة فان ذلك يتم من خلال خمس استراتيجيات هي : تقييم المتطلبات المهنية الخاصة بالمهمة ، تقييم وكفاءة وخبرات أعضاء الفريق وتدريبهم ، إعلام الفريق بالمعايير المهنية القابلة للتطبيق ، تحديد كيف ستكون مخرجات التحقيق ، وفهم وجهة نظر العميل . توصلت الدراسة الى نتائج منها أن المحاسبين القانونيين لا تتوافر لديهم الخبرة الكافية ولا التدريب الفعال لمعالجة القضايا المتعلقة بالنزاعات، وأن تجميع الخبرات المختلفة في فريق المحاسبة القضائية سوف يؤدي الى أداء المهام بشكل أكثر فاعلية . أوصت الدراسة بتشكيل فريق المحاسبة القضائية على أساس الاحتياجات المحددة لكل مهمة وأن يكون بشكل مستمر بحيث يستخدم متى ما

(1) Kelly Pope and Brian Ong, **Strategies for Forming AN Effective Forensic Accounting Team** (The CPA Journal, New York State, Vol. 77, No. 4, 2007) PP 64-66 .

كانت هناك فرصاً لارتكاب الغش في المنظمة، وأن يؤخذ في الاعتبار عند تجميع أعضاء فريق المحاسبة القضائية وقبل البداية في المهمة القاء نظرة واسعة على القضية محل الخلاف وذلك لتحديد المهارات اللازمة لإتمام الخطوة .

يتضح للباحث أن هذه الدراسة تناولت استراتيجيات تكوين فريق عمل للمحاسبة القضائية على درجة عالية من التأهيل الأكاديمي والخبرات المهنية ومن تخصصات مختلفة ذات علاقة بالمجال حتى يكون فعال في أداء المهام التي توكل إليه . بينما تناولت دراستي ومن ضمن أهدافها تحديد طبيعة الخدمات التي يمكن أن تقدمها المحاسبة القضائية ، ومتطلبات التأهيل المهني ، والمهارات الأساسية للمحاسبين القضائيين الممارسين للمهنة ، والتعرف على جوانب تطبيق المحاسبة القضائية .

6. دراسة ، Singleton and Pearson ، 2008⁽¹⁾ .

هدفت الدراسة الى توضيح أهمية وجود مقررات دراسية عن تكنولوجيا المعلومات والبيئة الرقمية في المناهج الدراسية للمحاسبة القضائية ، وتوضيح دور تكنولوجيا المعلومات في ارتكاب الغش وأساليب الغش الحديثة . ظهرت أهمية الدراسة من الاستخدام المتزايد لتقنية المعلومات بصورة عامة وفي مجال المحاسبة بصورة أخص . تمثلت مشكلة الدراسة في ارتفاع عدد الجرائم المالية الالكترونية والتي حدثت نتيجة للاستخدام السلبي للبيانات الرقمية والتقنيات الحديثة مثل فضيحة تمويل الاسهم التي تمت في أمريكا في العام (1970م) والتي تعتبر من الفضائح المالية الكبرى التي هزت العالم حيث تم فيها استخدام أجهزة الكمبيوتر للمساعدة في ارتكاب الغش . توصلت الدراسة الى نتائج منها أن هناك الكثير من القضايا الفنية والمتخصصة والتي تتطوي على جرائم الانترنت والأدلة الرقمية تحتاج الى متخصصين مؤهلين في مجال المحاسبة القضائية يملكون مهارات المحاسبة التقليدية وخبرة في مجال الحاسب الآلي والانترنت والمصادر الرقمية الاخرى مثل الهواتف المحمولة الذكية ، والكميرات ، والساعات الحديثة ، والاقلام الرقمية ، وبطاقات الائتمان ... الخ ، بالإضافة الى أهمية المام المحاسب القضائي في البيئة الرقمية بالقوانين والتشريعات ذات العلاقة . أوصت الدراسة بأهمية ضرورة أن تحتوي المناهج الدراسية للغش والمحاسبة القضائية على مواضيع خاصة بتكنولوجيا المعلومات .

يتضح للباحث أن هذه الدراسة هدفت الى توضيح أهمية وجود مقررات دراسية عن تكنولوجيا المعلومات في المناهج الدراسية للمحاسبة القضائية ، بينما هدفت دراستي الى توضيح أهمية المحاسبة القضائية في حد ذاتها ، والتعرف مفاهيمها الأساسية ، وتفعيل آلياتها في الحد من ممارسات الفساد المالي .

(1) Timothy A. Pearson and Tommie W. Singleton, **Fraud and Forensic Accounting in the Digital Environment** (AAA, Issues in Accounting Education November, Vol. 23, No. 4, 2008) PP 545-559.

7. دراسة ، Jovan Krstic ، 2009⁽¹⁾.

هدفت الدراسة الى تعريف الاحتيال وآليات الرقابة والمؤسسات المسؤولة عن التحقيق في عمليات الاحتيال وإظهار دور المحاسبة القضائية في الكشف عن عمليات الاحتيال في القوائم المالية. ظهرت أهمية الدراسة من الاستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات في إجراءات المحاسبة والمراجعة. تمثلت مشكلة الدراسة في الانتشار الواسع لعمليات الاحتيال خاصة مع بداية القرن الحالي وظهور الازمة المالية والاقتصادية العالمية في وقت لاحق وغيرها من الازمات التي أدت الى فقدان الثقة في المعلومات المالية من قبل المستخدمين وصانعي القرارات الاقتصادية. توصلت الدراسة الى نتائج منها أن للمحاسبة القضائية دور مهم جداً في الكشف عن الاحتيال في القوائم المالية خاصة في ظل الظروف الحالية والمعاصرة، وأن المهمة الأساسية في التحقيق والكشف عن عمليات الاحتيال تقع علي عاتق إدارة المؤسسات متمثلة في الرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية لمعرفتهم بالتفاصيل الدقيقة داخل المنظمة بينما تمثل المحاسبة القضائية خط الدفاع الثاني ضد عمليات الاحتيال. أوصت الدراسة من أجل أداء مهام المحاسبة القضائية بشكل كاف أن يمتلك المحاسب القضائي المهارات الكافية في مجال المحاسبة والمراجعة، وأن يكون له القدرة على الاتصال اللفظي والكتابي والقدرة على ادراك التفاصيل والتطبيق الفعال لأنشطة التحقيق، وأن يمتلك قدر كبير من المعرفة باستخدام تكنولوجيا المعلومات في إجراءات المحاسبة والمراجعة.

يتضح للباحث أن مشكلة هذه الدراسة تمثلت في الانتشار الواسع لعمليات الاحتيال المالي وذلك بسبب الازمات الاقتصادية التي شهدتها العالم مؤخراً مما أدى الى فقدان الثقة في القوائم المالية من قبل المستفيدين. بينما تمثلت مشكلة دراستي حول مفهوم المحاسبة القضائية وتطبيقاتها ومهاراتها وطبيعة الخدمات التي توفرها وبيان أهميتها ودورها في الحد من ممارسات الفساد المالي.

8. دراسة. فيحاء عبدالخالق البكوع وآخرون ، 2009⁽²⁾.

تمثلت مشكلة الدراسة في وجود نقص في استعمال الشفافية المحاسبية ومعايير الإفصاح المحاسبي الدولي، وسوء إدراك لفهم تأثير ذلك من قبل البعض مما لها تأثير كبير في إحداث حالات الفساد المالي والازمات المالية الحادة والتي كان سببها عدم الالتزام بالشفافية المحاسبية ومعايير الإفصاح المحاسبي الدولي بشكل

(1) Jovan Krsti, **The Role of Forensic Accountants in Detecting Frauds in Financial Statements**, (Economics and Organization, Faculty of Economics, University of Nis, Serbia – Vol. 6, No. 3, 2009) PP 295-302.

(2) فيحاء عبدالخالق البكوع وآخرون، دور الشفافية المحاسبية ومعايير الإفصاح المحاسبي الدولي في الحد من الفساد المالي (الموصل: كلية الحداثة الجامعية، مركز الدراسات المستقبلية، مجلة دراسات مستقبلية، العدد الخامس والعشرون، 2009) ص ص 53-74.

واضح ودقيق . هدفت الدراسة الى بيان ماهية كل من الشفافية المحاسبية والفساد المالي ، وبيان أهمية التأثيرات المترتبة على عدم الالتزام بالشفافية من قبل مختلف الوحدات والقطاعات الإقتصادية المحاسبية للحد من ظاهرة الفساد المالي ، وبيان انعكاسات ظاهرة الفساد المالي على مهنتي المحاسبة والمراجعة . إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي . توصلت الدراسة الى نتائج منها الفساد المالي ماهو إلا سوء استخدام للسلطة العامة واستغلال المال العام للمصلحة الشخصية وتفضيلها على المصلحة العامة نتيجة استغلال القانون المالي أو التعليمات المالية أو تجاهلها وغالباً مايكون مرتبطاً بالغش والإحتيال ، تطوير النظام الضريبي وجعله يتسم بالكفاءة والعدالة في محاولة منع الاختلافات المسببة لظاهرة الفساد المالي . أوصت الدراسة بعقد ندوات ومؤتمرات عن فهم ماهية الفساد المالي باستمرار لتمكين المواطن من فهم طبيعة تلك الظاهرة ومسبباتها وسبل تخفيضها أو مكافحتها أو عن طريق إعداد كتيبات إرشادية صغيرة وتوزيعها على أغلب الوحدات وخصوصاً ذات الأنشطة المالية المتعددة ، الدعم القانوني لأساليب الرقابة المالية وأجهزتها ووضع إجراءات تأديبية للحد من ظاهرة الفساد بأشكاله المختلفة ومنها الفساد المالي .

يتضح للباحث أن الدراسة هدفت الى بيان ماهية كل من الشفافية المحاسبية والفساد المالي ، وبيان أهمية التأثيرات المترتبة على عدم الالتزام بالشفافية من قبل مختلف الوحدات والقطاعات الإقتصادية المحاسبية للحد من ظاهرة الفساد المالي بينما اختلفت دراستي عنها بأن هدفت الى بيان ماهية كل من المحاسبة القضائية والفساد المالي وبيان أهمية ودور المحاسبة القضائية في الحد من ظاهرة الفساد المالي .

9. دراسة ، إيمان محمد سعد الدين ، 2010⁽¹⁾ .

هدفت الدراسة الى تأصيل المفهوم العلمي لمصطلح المحاسبة الابتداعية في الفكر المحاسبي ، ودور المحاسبة القضائية كأحد الاتجاهات الحديثة في مهنة المحاسبة والمراجعة في الحد من الغش والتضليل في التقارير المالية بالتطبيق على قطاع الاتصالات والتكنولوجيا المصري .ظهرت أهمية الدراسة من أنها توضح مهنة المحاسب القضائي كأحد المجالات المستقبلية في مهنة المحاسبة والمراجعة والتي ظهرت أهميتها بعد ارتفاع حالات الغش والتناقصي نتيجة موجة الانهيارات المالية للعديد من الشركات التي شهدها العالم مؤخراً . لتهجت الدراسة المنهج الاستقرائي ،و المنهج الوصفي التحليلي . توصلت الدراسة الى نتائج منها تنامي الاهتمام بالمحاسبة القضائية التي تتطلب مزيجاً من المهارات المحاسبية ومهارة التحريات وتهدف الى منع واكتشاف الغش في التقارير المالية كأحد القضايا المحورية التي تواجهها مهنة المحاسبة والمراجعة . أوصت

(1) إيمان محمد سعد الدين، المحاسبة الابتداعية ودور المحاسب القضائي في مواجهتها (القاهرة : جامعة القاهرة ، كلية التجارة ، مجلة المحاسبة والادارة والتأمين ، العدد الخامس والسبعون، 2010) ص ص 255-306 .

الدراسة بعقد المزيد من الدورات التدريبية في مجال المحاسبة القضائية للمراجعين بهدف زيادة مستوى الشك المهني لديهم ، وتنمية مهارة التحري والبحث عن الغش المالي ، وتدريب مهارات المحاسبة القضائية ضمن برامج المحاسبة بالجامعات .

يتضح للباحث أن هذه الدراسة هدفت الى تأصيل مفهوم المحاسبة الابتداعية في الفكر المحاسبي كمتغير رئيسي ، بينما هدفت دراستي الى تأصيل مفهوم المحاسبة القضائية بشكل أساسي وإبراز دورها في الحد من الغش والتضليل في التقارير المالية كصورة من صور المحاسبة الابتداعية والتي هي أسلوب من أساليب الفساد المالي الذي تناولته دراستي كمتغير تابع .

10. دراسة ، محمود عبدالعال مشعال ، 2010⁽¹⁾.

تمثلت مشكلة الدراسة في ارتفاع درجة خطورة الفساد وانعكاسه على النظم السياسية مما يؤدي الى زيادة المخاطر السياسية مع استمرار تفاقم معدلات حوادث الفساد سواء على مستوى الدول أو القطاعات داخل الدول ، إضافة الى عدم تعرض الدراسات والبحوث للفساد كخطر يخضع للتأمين وبالتالي يمكن اكتشافه وقياسه وإدارته . هدفت الدراسة الى تأصيل خطر الفساد لتحديد تعريف علمي محدد وواضح له ، وتحديد العوامل المؤثرة عليه اقتصادية كانت أو اجتماعية أو سياسية مع تحديد نسبة تفسير كل عامل على حده ، إضافة الى قياس درجة خطورة الفساد ومقارنة النتائج الفعلية بنتائج مدركات الفساد الواردة من منظمة الشفافية الدولية . إتمدت الدراسة على النموذج الاحصائي للتحليل العلمي لخطر الفساد وتفسير عوامله وتحديد مدركاته . توصلت الدراسة الى نتائج منها أن العوامل التي تؤدي الى خطر الفساد وانتشاره تختلف من مجتمع لآخر ومن مجال لآخر وفقاً لعوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية ، وأن خطر الفساد ينتج عنه خسارة مادية ومعنوية للأشخاص والممتلكات سواء كان ذلك بطريق مباشر أو عن طريق غير مباشر . أوصت الدراسة الدول للقيام بتخفيض عدد القوانين والإجراءات وتطبيق الشفافية في كافة الهيئات وتوفير الحوافز والمناخ المناسب الذي يدفع الأفراد بالبعد عن كافة صور الفساد مع وضع عقوبات مشددة لمواجهة خطر الفساد .

يتضح للباحث أن هذه الدراسة هدفت الى تأصيل خطر الفساد بصورة عامة ، وتحديد العوامل المؤثرة عليه ، إضافة الى قياس درجة خطورته بناءً على نتائج مدركات الفساد الواردة من منظمة الشفافية الدولية . بينما هدفت دراستي بجانب المحاسبة القضائية الى تأصيل الفساد المالي علي وجه التحديد وآليات مكافحته وآثاره الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عنه .

(1) محمود عبدالعال مشعال، القياس الكمي لخطر الفساد (المنصورة : جامعة المنصورة ، كلية التجارة ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، المجلد الرابع والثلاثون ، العدد الرابع ، 2010) ص ص 367-422 .

11. دراسة ، Eme Joel Efiog ، 2012⁽¹⁾.

تمثلت مشكلة الدراسة في التهديدات المتزايدة التي تواجهها الشركات والناجمة عن الغش والاحتيال ، وفي اعتبار أن المحاسبة القضائية شكلاً من أشكال اللغة الاجتماعية وبالتأكيد لغة الأعمال . نبعت أهمية الدراسة من الطلب المتزايد على خدمات المحاسبة القضائية . هدفت الدراسة الى قياس مستوى وعي طلاب المحاسبة في البلدان النامية بمفهوم المحاسبة القضائية من خلال دراسة استكشافية في دولة نيجيريا كنموذج على اعتبار أن المحاسبة كعلم اجتماعي تلعب دوراً مهماً في المجتمع وتمثل شكلاً من أشكال اللغة الاجتماعية وبالتأكيد لغة الأعمال . اعتمدت الدراسة على تصميم استمارة استبانة . توصلت الدراسة الى نتائج منها أن مستوى الوعي بالمحاسبة القضائية منخفض جداً بين طلاب المرحلة الجامعية ، ولا توجد مناهج دراسية أو دورات تدريبية في تقنيات المحاسبة القضائية تساهم ولو بقدر يسير في الحد من ارتفاع معدل الاحتيال المالي وغيرها من الأنشطة ذات الصلة بالاحتيال في نيجيريا ، ولا توجد في نيجيريا الجامعة التي تقدم دورات في مجال المحاسبة القضائية لا في مرحلة البكالوريوس ولا في مرحلة الدراسات العليا وهذا يتعارض مع ما يتم الحصول عليه في الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والتي أظهرت الابحاث أن تعليم المحاسبة القضائية فيها قد قطع شوطاً طويلاً وبساهم في مساعدة البلاد في نضالها ضد الفساد . أوصت الدراسة بانه من المستحسن أن تضمن تقنيات المحاسبة القضائية في المنهج الدراسي لتدريب المحاسبين في الجامعات النيجيرية ، كما ينبغي تشجيع تخصص المحاسبة القضائية على مستوى الدراسات العليا بالجامعات .

يتضح للباحث أن هذه الدراسة ركزت على وجهات نظر طلاب المحاسبة فقط حول مستوى الوعي العام لمفهوم المحاسبة القضائية في نيجيريا دون غيرهم من المحاسبين الأكاديميين والمحاسبين القانونيين والجهات القانونية ذات العلاقة بمجال المحاسبة القضائية الشيء الذي تميزت به دراستي عنها .

12. دراسة ، ولاء محمود عبدالعزيز ، 2012⁽²⁾.

تمثلت مشكلة الدراسة في الاحداث الهامة التي شهدها العالم في الآونة الأخيرة والتي ترتبط بمجال الأعمال والتي لها تأثير كبير على مهنة المحاسبة والمراجعة والمتمثلة في الانهيارات التي تعرضت لها بعض الشركات العالمية الكبرى. هدفت الدراسة الى وضع إطاراً علمياً لمهنة المحاسبة القضائية يخدم خبراء المنازعات التجارية

(1) Eme Joel Efiog, **Forensic Accounting Education : An Exploration of Level of Awareness in Developing Economies** (International Journal of Business and Management, Vol. 7, No. 4, 2012) PP26-34.

(2) ولاء محمود عبدالعزيز ، الاطار العلمي لمهنة المحاسبة القضائية بهدف تحقيق جودة الأداء لخبراء المنازعات التجارية (بورسعيد : جامعة بورسعيد ، كلية التجارة ، مجلة البحوث المالية والتجارية ، المجلد الثالث عشر ، العدد الثاني ، الجزء الأول ، 2012) ص ص 319-443 .

في تأييد الدعاوى القضائية بما يساعد رجال القضاء من إقرار الحق وتحقيق العدالة ، كما يساهم في طمأنة المساهمين والمقرضين والمستثمرين من خلال قدراته على تحديد المناطق غير القانونية التي تساعد في ارتكاب الغش مما يؤدي الى تخفيض معدل الجرائم المالية وحماية المال العام من سوء الاستخدام . برزت أهمية الدراسة من خلال تناولها موضوعاً من الموضوعات الهامة ومجالاً من مجالات الأدب المحاسبي الحديثة ، وتساعد في إعداد هاسب قضائي فعال يعتبر فاحصاً أو خبيراً أو مستشاراً يقوم بأجراء تحريات أكثر شمولاً ودقة من المراجع الخارجي . توصلت الدراسة الى نتائج منها هناك دوافع وراء ظهور المحاسبة القضائية تتمثل في الانتشار الواسع لظاهرة الغش والتضليل بالقوائم المالية ، وأن تطبيق المحاسبة القضائية في البيئة المصرية يساهم في تلبية حاجة رجال القضاء الى وجود خبراء أو مستشارين من المحاسبين يدلون بآرائهم ويقدمون مذكراتهم القضائية في الدعاوى القضائية المرفوعة حول وجود غش أو عدمه بالقوائم المالية . أوصت الدراسة بضرورة زيادة الوعي بالمحاسبة القضائية وأهميتها ودورها في فض المنازعات والدعاوى القضائية التجارية من خلال اضافة مادة المحاسبة القضائية ضمن المقررات الدراسية لطلاب كليات التجارة بالجامعات والمعاهد العليا ، وضرورة وجود تشريع أو جهة ملزمة لتنمية مهارات وخبرات المحاسب القضائي وتأهيله التأهيل العلمي الكافي لمزاولة مهنة المحاسبة القضائية .

يتضح للباحث أن هذه الدراسة هدفت الى وضع اطار علمي لمهنة المحاسبة القضائية يخدم خبراء المنازعات التجارية ويساهم في زيادة كفاءة أداء وظيفة المراجعة الخارجية . بينما تناولت دراستي المحاسبة القضائية بصورة أكثر شمولية من حيث وضع اطار علمي للمحاسبة القضائية يخدم اضافة الى خبراء المنازعات والمراجعة الخارجية يخدم طلبة المحاسبة بالكليات الجامعية وادارات الرقابة الداخلية بالمؤسسات المختلفة وكل الجهات ذات العلاقة بمهنة المحاسبة والمراجعة .

13. دراسة ، رافي جميل ، مقداد الجليلي ، 2012⁽¹⁾.

تمثلت مشكلة الدراسة في دور المحاسب بشكل عام والمحاسب القضائي بشكل خاص في الكشف والتصدي لعمليات غسل الأموال والجرائم المالية الأخرى ذات العلاقة . هدفت الدراسة الى التعرف علي مفهوم المحاسبة القضائية والمهارات والمؤهلات التي يمتاز بها المحاسب القضائي ، وإظهار الدور الذي يلعبه المحاسبين بشكل عام والمحاسبين القضائيين بشكل خاص من خلال مسئولية السعي باجتهد واحترافية الى التعرف على الأنشطة المتعلقة بجريمة غسل الأموال . اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي . توصلت الدراسة الى نتائج

(1) رافي نزار جميل ، مقداد أحمد الجليلي ، دور المحاسب القضائي في الكشف والتصدي لعمليات غسل الأموال (الموصل : جامعة الموصل ، كلية الادارة والاقتصاد ، مجلة الادارة والاقتصاد ، السنة الخامسة والثلاثون ، العدد الثالث والتسعون ، 2012) ص ص 81-95 .

منها أن مفهوم المحاسبة القضائية ظهر نتيجة لحاجة الحكام والمحامين الى محاسبين قضائيين للتحقيق في عدة نشاطات مالية مشبوهة وتقديم التقارير التي توضح حقائق ما وراء الأرقام والتي ترشد القضاة لتطبيق القانون باكثر دقة . هناك دور هام للمحاسبين القضائيين في مكافحة عمليات غسيل الأموال من خلال امتلاكهم لمهارات التحقيق التي يتم استخدامها في الأجهزة الأمنية . أوصت الدراسة بإنشاء وحدة استخبارات مالية تؤدي مهام المحاسبة القضائية داخل الأجهزة الأمنية للدولة لمراقبة العمليات المالية التي تكون محل شك أو محل تحقيق بالتنسيق مع الدوائر الرقابية الاخرى على أن يقوم بتولى هذه الوحدات محاسبين قضائيين لما يتمتعون به من مهارات وقدرات خاصة بالعمليات المالية والعمليات الاستقصائية المالية ، والعمل على الاستفادة من تجارب بعض الدول المتقدمة في مواجهة عمليات غسيل الأموال باستخدام المحاسبين القضائيين كجزء مهم في عملية المواجهة .

يتضح للباحث أن هذه الدراسة هدفت الى التعريف بمفهوم المحاسبة القضائية و الى توضيح الدور الذي يلعبه المحاسبين القضائيين من خلال مسئولية السعي باجتهد واحترافية الى التعرف على الانشطة المتعلقة بجريمة غسيل الأموال ، غير انها لم تتناول المحاسبة القضائية من الناحية الاكاديمية الشي الذي تميزت به دراستي عنها .

14. دراسة ، Hassan Evaz zadeh & Morteza Ramazani ، 2012⁽¹⁾ .

ظهرت أهمية الدراسة من الحاجة الماسة لخدمات المحاسب القضائي في المجتمع الايراني لما له من دور فعال في أعمال التحقيقات القانونية المتعلقة بقضايا المال الأعمال كحكم أو خبير أو مفتش مالي أو وكيل . هدفت الدراسة الى معرفة مدى إدراك المحاسبين الايرانيين لمفهوم المحاسبة القضائية ، وتقديم بعض التوصيات من أجل تعزيز إدراك المحاسبين في ايران لمفهوم المحاسبة القضائية . إعتمدت الدراسة استمارة إستبانة لجمع وتحليل البيانات . توصلت الدراسة الى نتائج منها أن مستوى إدراك المحاسبين الايرانيين للمحاسبة القضائية منخفض ، وأن درجة قليلة من المحاسبين لديهم الخلفية عن مفهوم وطرق ومصادر المحاسبة القضائية وهم الطبقة الواعية ممن هم في درجة المدير المالي . أوصت الدراسة بتقديم دورات تدريبية في المحاسبة القضائية على نطاق الطلاب بالجامعات ، وعقد ندوات علمية متخصصة في المحاسبة القضائية ، وإنشاء مجمع تشاوري للمحاسبين حول المحاسبة القضائية .

يتضح للباحث أن هذه الدراسة هدفت الى معرفة مدى إدراك المحاسبين الايرانيين لمفهوم المحاسبة القضائية

(1) Hassan Evaz zadeh, Morteza Ramazani, **Accountant's Perception of Forensic Accounting** (Global Journal of Management and Business Research, USA, Vol. 12, Issue 6, 2012) PP1-4 .

من الناحية العملية من طريق المحاسبين ببعض الشركات الايرانية وأقفلت الجانب الأكاديمي والجهات الاخرى ممن لهم صلة بهذا المجال ، كما لم تتناول مجالات تطبيق المحاسبة القضائية والمؤهلات والمهارات التي ينبغي أن يتمتع بها المحاسب القضائي الشي الذي تميزت به دراستي لتناولها لهذا الجانب.

15. دراسة ، مقداد أحمد الجليلي ، 2012⁽¹⁾.

هدفت الدراسة الى توضيح الغرض من المحاسبة القضائية وتوضيح دور المحاسب القضائي والسمات الشخصية التي يتميز بها ، والتعرف على مجالات تطبيق المحاسبة القضائية في العراق والفرق بينها وبين مهنة الخبير في المحاكم . تمثلت مشكلة الدراسة في مفهوم المحاسبة القضائية وما تحتاجه من خبرات متعددة لأنها تقوم بتغطية مساحة كبيرة من التخصصات وتتضمن أعمال التحقيقات ، تكنولوجيا المعلومات القضائية ، ودعم الدعاوى القضائية ، تسوية وفض المنازعات التجارية وهذا يتطلب من المحاسب أن يتمتع بمهارات محاسبية ممتازة ومتطورة في التحقيق ، اضافة الى أن أساليب ومناهج التأهيل الخاصة بالمحاسبين القانونيين في العالم العربي عموماً وفي العراق خصوصاً غير قادرة على توفير المتطلبات اللازمة للقيام بمهام المحاسبة القضائية . توصلت الدراسة الى نتائج منها أن أساليب ومناهج التأهيل الخاصة بالمحاسبين القانونيين في العالم العربي عموماً والعراق خصوصاً غير قادرة على توفير المتطلبات اللازمة لتأهيل المحاسبين القانونيين للقيام بمهام المحاسبة القضائية ، أن فضائح الغش التي تعرضت اليها بعض الشركات العالمية الكبرى قد خلق طلباً كبيراً على خدمات المحاسبة القضائية الخاصة بالمخالفات المالية ، وأن ارتفاع معدلات الدعاوى والمنازعات القضائية أدت الى حاجة القضاء لمستشارين من المحاسبين للاستفادة منهم في عمليات التحري والتحقق من مدى صدق المعلومات بالقوائم المالية . وأن المحاسب القضائي بحاجة الى التعليم والتدريب في المحاسبة والأعمال التجارية والمراجعة والضرائب ومهارات الاتصال اللازمة . أوصت الدراسة بضرورة تطوير المناهج المحاسبية بأقسام المحاسبة بالجامعات ومراكز التدريب المتخصصة بهدف إعداد محاسبين قضائيين مؤهلين للعمل كخبراء ومستشارين في الدعاوى القضائية وتتنوير القضاة ومعاونتهم على إقرار الحق وتحقيق العدالة .

يتضح للباحث أن هذه الدراسة هدفت الى توضيح لغرض من المحاسبة القضائية ودور المحاسب القضائي والسمات الشخصية التي يتميز بها الى التعرف على مجالات تطبيق المحاسبة القضائية في العراق . بينما اختلفت دراستي بان هدفت الى التعرف على مجالات تطبيق المحاسبة القضائية في السودان مع ابراز دورها في الحد من ظاهرة الفساد المالي .

(1) مقداد أحمد الجليلي المحاسبة القضائية وإمكانية تطبيقها في العراق (الموصل : جامعة الموصل ، كلية الادارة والاقتصاد ، مجلة تنمية الرافدين ،

المجلد الرابع والثلاثون ، العدد رقم مائة وسبعة ، 2012) ص ص 9-21 .

16. دراسة ، ليلي ناجي الفتلاوي ، 2012⁽¹⁾.

تمثلت مشكلة الدراسة في ظاهرة الفساد المالي التي تؤثر على تطور الاقتصاد بصورة عامة ، وله تأثيرات سلبية على المجتمع مما يتطلب وجود نظام محاسبي فعال للحد من هذا الفساد . هدفت الدراسة الى توضيح دور وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية والكفوية في الحد من ظاهرة الفساد المالي .ظهرت أهمية الدراسة نتيجة للظروف والمتغيرات في بيئة الأعمال الحالية التي تشكل ظاهرة الفساد المالي إحدى ملامحها إذ أن تلك الظاهر ه أصبحت تشكل خطراً على المجتمع والمؤسسات والحكومة الأمر الذي تطلب ضرورة تكامل نظم المعلومات المحاسبية لمواجهة تلك الظاهرة . توصلت الدراسة الى نتائج منها أن أسباب الفساد المالي يعود في الغالب الى سببين رئيسيين هما الرغبة في الحصول على منافع غير مشروعة أو محاولة التهرب من التكلفة الواجبة ، هناك العديد من الأسباب التي قد تساعد على تفشي ظاهرة الفساد المالي في الشركات والتي يمكن تقسيمها الى أسباب خارجية وتشمل أسباب سياسية وأسباب اقتصادية ، وأسباب داخلية وتشمل أسباب قانونية وأسباب تنظيمية ، كما توصلت الدراسة الى أن هناك أسباب أخرى تقف وراء شيوع ظاهرة الفساد المالي من أهمها عدم مواكبة نظم المعلومات المحاسبية للمتغيرات والتطورات البيئية وعدم توافرها مع حجم المتطلبات الحالية ، وضعف كفاءة العاملين فيما يتعلق بالأداء الوظيفي ونزاهته .

يتضح للباحث أن هذه الدراسة هدفت الى توضيح دور وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية والكفوية في الحد من ظاهرة الفساد المالي . بينما تختلف دراستي عنها في توضيح دور وفاعلية المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي .

17. دراسة ، بوزيد حميد وآخرون ، 2012⁽²⁾.

تمثلت مشكلة الدراسة في تحديد أشكال الفساد ومسبباته وسبل مواجهته . وتظهر أهمية الدراسة من خلال خطورة الفساد المالي والاداري ، ومن ضرورة مواجهته على كافة الأصعدة القانونية والاقتصادية والسياسية والثقافية . هدفت الدراسة الى تحديد مفهوم الفساد خصائصه وأشكاله واستعراض تطور مؤشر مدركاته وأهم آليات مكافحته في الجزائر ، وذلك بقصد توحيد الجهود كافة لمواجهته بفعالية . اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي . توصلت الدراسة الى نتائج منها أن محاربة ظاهرة الفساد المالي والاداري تتم بالقضاء على مسبباتها

(1) ليلي ناجي الفتلاوي ، دور نظم المعلومات المحاسبية والتكاليفية في مكافحة الفساد المالي (بغداد : كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الثاني والثلاثون ، 2012) ص ص 271-297.

(2) بوزيد حميد وآخرون ، الفساد المالي والاداري وآليات مكافحته في الجزائر (الجزائر : جامعة أمحمد بوقرة بومرداس ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، العدد الثاني ، الجزء الثاني ، 2012) ص ص 143-170 .

وإن كان خطر ظهور هذه الظاهرة واتساعها يعود لجملة من العوامل الاقتصادية والادارية والسياسية والاجتماعية والثقافية فان غياب الديمقراطية وما يلزمها من شفافية وكذا غياب العقاب وضعف الوازع الديني والاخلاقي تعتبر عوامل أساسية في وجود الفساد المالي والاداري ، وان توفر القوانين المحددة للعقوبات الملازمة لجرائم الفساد المالي والاداري بالجزائر غير كافية لمحاربة الفساد المالي والاداري . أوصت الدراسة بتحسين الظروف المادية للأفراد والاهتمام بالجانب الاخلاقي والديني لتقليل احتمالات الوقوع تحت إغراء الفساد ، وتوفير إرادة سياسية لمحاربة هذه الظاهرة والتي لا تتوفر الا بوجود أنظمة ديمقراطية حقيقية ، اضافة الى اضاء الشفافية على مختلف المعاملات الاقتصادية ، وتفعيل دور المجتمع المدني باعتباره الاقرب الى مجالات ممارسة الفساد المالي والاداري .

يتضح للباحث أن من أهداف هذه الدراسة القاء الضوء على مفهوم الفساد ، واستعراض مؤشر مدركاته ، وأهم آليات مكافحته في الجزائر . بينما تختلف دراستي عنها بأن تناولت دور آليات المحاسبة القضائية على وجه التحديد في مكافحة الفساد المالي ، اضافة الى اختلاف البيئة التطبيقية للدراسة .

18. دراسة ، Martha Howe ، Brigitte Muehlmann ، 2012⁽¹⁾ .

تمثلت مشكلة الدراسة في تقييم الحاجة الى مهارات المحاسبة القضائية عندما تنشأ الخلافات في المستقبل المتعلقة بالمنازعات الضريبية . هدفت الدراسة الى استخدام خبراء المحاسبة القضائية في مجال القضايا الناتجة عن المشاكل الضريبية ، ووضع الحلول للقضايا المعروضة على المحاكم الأمريكية والمتعلقة بالقضايا الضريبية والتي يكون المحاسب شاهد خبير فيها .ظهرت أهمية الدراسة حينما قام عدد من دافعي الضرائب باستأجار محاسبين قضائيين للمساعدة في شرح قضاياهم حيث أن مسألتني الاحتيال الضريبي والضرائب المستحقة أصبحت من أكثر المشاكل شيوعاً في مجتمع الأعمال . استخدمت الدراسة المنهج التحليلي لوقائع بعض القضايا الضريبية . توصلت الدراسة الى نتائج منها أن دور خبراء المحاسبة القضائية هو القيام بتقديم أدلة من الواقع لإثبات قضية ما أو دحضها . كما أن مهام المحاسبين القضائيين في القضايا الضريبية تتمثل معظمها في قضايا الاحتيال والتحقيق والرقابة وحضور الخبير كشاهد في قاعة المحكمة . أوصت الدراسة بضرورة مساعدة دافعي الضرائب ومحاميهم لاختيار خبير محاسبة قضائي حيث هناك حاجة ماسة لشهادة المحاسب القضائي في حالات تقييم الأعمال والتوسع في القضايا الضريبية ، وإشراك شهادة الخبراء للمصادقة على الوثائق بالاضافة الى إشراك المحاسبين القضائيين في قضايا تخص الأوراق المالية والملكية الفكرية .

(1) Brigitte Muehlmann and Martha Howe, **The Use of Forensic Accounting Experts in Tax Cases as Identified in Court Opinions** (Journal of Forensic & Investigative Accounting, Vol.4, Issue 2, 2012) PP1-34.

يتضح للباحث أن أهمية هذه الدراسة ظهرت من الانتشار الواسع لقضايا الاحتيال الضريبي وما يمكن أن يلعبه المحاسب القضائي من دور في حلها . بينما تظهر أهمية دراستي من ندرة الكتابات والمراجع المتعلقة بالمحاسبة القضائية بصورة عامة وفي الوطن العربي على وجه الخصوص ، وما يحمله محور الدراسة من أهمية ومن فرص عديدة لاحتياجات المستقبل .

19. دراسة ، صالح عبدالرحمن السعد ، 2013⁽¹⁾.

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم وضوح أهداف المحاسبة القضائية ومجالات استخدامها وقلة الخبرة والمعرفة بالمهارات اللازمة لمن يقوم بها وكيفية تطبيقها والفوائد المرجوة منها والصعوبات التي تواجه ممارستها في المملكة العربية السعودية . هدفت الدراسة الى التعرف على مفهوم المحاسبة القضائية ودورها في مجال الدعاوى القضائية ، وتوضيح الدور من الناحية النظرية على نشأتها ومجالاتها والمهارات المطلوبة لممارستها وأهمية تدريسها في اقسام المحاسبة بالجامعات . استمدت الدراسة أهميتها من الأحداث الاقتصادية الهامة كالانهيارات والافلاسات التي تعرضت لها بعض الشركات العالمية والضخمة قبل العام 2006م ، وحدثت الأزمة العالمية التي انعكست على الاقتصاد العالمي بصفة عامة وعلى مهنة المحاسبة والمراجعة بصفة خاصة والتي ترتب عليها زيادة وارتفاع معدل الدعاوى القضائية وارتفاع معدل الجرائم المالية التي تزامنت مع التوسع الكبير لتكنولوجيا المعلومات . توصلت الدراسة الى نتائج منها التأكيد على أهمية تعليم المحاسبة القضائية في مواد مستقلة مع الاهتمام بتكثيف الدورات المتخصصة في هذا المجال ، وأن الطلب على خدمات المحاسبة القضائية سيتجه نحو الارتفاع في الفترة المقبلة . أوصت الدراسة بالعمل على تطوير المناهج الدراسية في أقسام المحاسبة بحيث تتضمن موضوعات المحاسبة القضائية تمهيداً لتدريسها في مواد مستقلة مستقبلاً ، واجراء المزيد من الدراسات والبحوث بهدف تأصيل المحاسبة القضائية من الناحية النظرية بحيث يكون ذلك ركيزه لممارسات المحاسبة القضائية في ميدان التطبيق العملي ، والعمل على إيجاد معايير محددة وإرشادات واضحة لترشيد ممارسة المحاسبة القضائية من قبل الجهات المعنية بتنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة .

يتضح للباحث أن هذه الدراسة تناولت مفهوم وأهمية المحاسبة القضائية باعتبارها فرع من الفروع الجديدة في مجال المحاسبة وتوضيح أهدافها ومجالات تطبيقها والفوائد المرجوة منها والصعوبات التي تواجه ممارستها في بيئة الأعمال السعودية ، بينما اختلفت دراستي عنها بربطها لمفهوم المحاسبة القضائية بمفهوم الفساد المالي لمعرفة مدى مساهمة هذا المجال الجديد في محاربة ظاهرة الفساد المالي وبكل صوره وأساليبه .

(1) صالح عبدالرحمن السعد ، المحاسبة القضائية في المملكة العربية السعودية الممارسة الحالية والنظرة المستقبلية (جدة : جامعة الملك عبدالعزيز ، كلية الاقتصاد والادارة ، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز ، المجلد السابع والعشرون ، العدد الأول ، 2013) ص ص 3-94 .

20. دراسة ، شيماء محمد سمير ، 2013⁽¹⁾.

تمثلت مشكلة الدراسة في التعرف على ظاهرة خطيرة وواسعة الانتشار وهي ظاهرة الفساد المالي ، وضرورة وجود تكامل بين عمل المدقق الداخلي والمدقق الخارجي يؤدي دوراً أساسياً في مكافحة هذه الظاهرة . هدفت الدراسة الى توضيح مفهوم الفساد المالي وأسبابه وأشكاله ومتطلبات التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية وأثرها في الحد من الفساد المالي . تمثلت أهمية الدراسة في وجود تكامل بين عمل المراجعة الداخلية والخارجية يؤدي دوراً أساسياً في مكافحة ظاهرة الفساد المالي . اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي . توصلت الدراسة الى نتائج منها أن الفساد المالي هو استغلال للسلطة من أجل الحصول على مكاسب مادية غير مشروعة عن طريق خرق القوانين وعدم مراعاة مبادئ السلوك الاخلاقي . أوصت الدراسة بضرورة قيام الجهات المهنية بتفعيل عمل المراجعين الداخليين والخارجيين من خلال إقامة الدورات التدريبية التي تتعلق بالفساد المالي ، وإقامة الندوات واللقاءات المهنية ، وقيام أقسام الرقابة والمراجعة الداخلية بالمؤسسات للحد من المخالفات والفساد بمتابعة المشاريع الاستثمارية ورفع نسبة التنفيذ والاستفادة من كامل التخصيصات السنوية لها .

يتضح للباحث أن مشكلة هذه الدراسة تمثلت في وجود تكامل بين عمل المراجع الداخلي والمراجع الخارجي يؤدي دوراً أساسياً في مكافحة ظاهرة الفساد المالي . بينما اختلفت مشكلة دراستي في توضيح مفهوم وأهمية المحاسبة القضائية ، وضرورة تفعيل آلياتها وأساليبها لمكافحة الفساد المالي والحد منه .

21. دراسة ، نضيف جاسم الجبوري ، صلاح هادي الخالدي ، 2013⁽²⁾.

تمثلت مشكلة الدراسة في الانتشار الواسع لعمليات الاحتيال المالي في العديد من الشركات بالشكل الذي يكلف الشركات واقتصاد الكثير من الدول مبالغ طائلة . هدفت الدراسة الى توضيح مفهوم المحاسبة القضائية من حيث نشأتها وتطورها وأهدافها وطبيعة الخدمات التي توفرها ، والتعريف بمفهوم الاحتيال خاصة الاحتيال المالي وبيان دور المحاسبة القضائية في الكشف عنه . ظهرت أهمية الدراسة من الانتشار الواسع لعمليات الاحتيال المالي والتي تتطلب وجود المهنيين المتخصصين في مجال التحري عن الاحتيال . ومن النتائج التي توصلت اليها الدراسة أن المحاسبة القضائية تعد من المهن الحديثة والمتطورة والتي تتمتع بالطلب المتزايد على خدماتها ، وأن المحاسبة القضائية تنبني على استعمال المعرفة المحاسبية والتدقيقية والقانونية في مجال التحري

(1) شيماء محمد سمير ، التكامل بين عمل المدقق الداخلي والمدقق الخارجي للحد من الفساد المالي (الموصل : كلية الحداثة الجامعية ، مركز الدراسات المستقبلية ، مجلة بحوث مستقبلية ، العدد الحادي وأربعون ، 2013) ص ص 121-168 .

(2) نضيف جاسم الجبوري ، صلاح هادي الخالدي ، دور المحاسبة القضائية في اكتشاف عمليات الاحتيال المالي (بغداد : جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد التاسع عشر ، العدد رقم سبعون ، 2013) ص ص 457-473 .

بغرض الوصول الى الحقائق . أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بمهنة المحاسبة القضائية والعمل على تطويرها والاستعانة بخدماتها في مجال التحري عن عمليات الاحتيال ، والعمل على تطوير مناهج المراجعة لتشتمل على التعريف بمفهوم الاحتيال وأشكاله والظروف التي تساعد على ارتكابه كمحاولة لوضع الخطط والبرامج الكفيلة بمحاولة منع حدوثه .

يتضح للباحث أن مشكلة هذه الدراسة تتمثل في الانتشار الواسع لعمليات الاحتيال المالي وبالشكل الذي يكلف الشركات واقتصاد الكثير من الدول مبالغ طائلة ودور المحاسبة القضائية في اكتشاف عملياته . بينما تتمثل مشكلة دراستي في عدم المعرفة بالمفاهيم الأساسية للمحاسبة القضائية كمفهوم حديث من المفاهيم المحاسبية ، ودورها في اكتشاف الاحتيال المالي والحد منه باعتباره صورة من صور الفساد المالي .

22. دراسة ، Madan Lai Bhasin ، 2013⁽¹⁾ .

تمثلت مشكلة الدراسة في الطلب الكبير على المحاسبة المتخصصة التي تساهم في مكافحة الغش والخداع الظاهر في الكثير من التقارير المالية الحالية في الهند والذي نتج عن التطور التكنولوجي والعصر الرقمي للمعلومات والذي بدوره ساعد في اختراع مخططات جديدة لإدامة الجرائم المالية . هدفت الدراسة الى تقييم المهارات اللازمة المطلوب توافرها في المحاسبين القضائيين في الهند ، وتحديد ما اذا كانت هذه المهارات في الدول المتقدمة تختلف كثيراً عن توقعات المحاسبين والعلماء في الدول النامية مثل الهند ، اضافة الى تحديد مدى الحاجة الى دمج المحاسبة القضائية ضمن المقررات الدراسية بالجامعات الهندية ومتطلبات التدريب للمحاسبين القضائيين . اعتمدت الدراسة كمنهج تصميم إستبانه . توصلت الدراسة الى نتائج منها أن المهارات الاساسية ليست متطلبات كافية للمحاسبة القضائية ، هناك اختلاف في وجهات النظر حول المهارات الضرورية ومتطلبات التعليم ومتطلبات التدريب للمحاسبة القضائية حيث يرى بعض خبراء المحاسبة أن هناك مهارات ضرورية بينما يراها آخرون أقل أهمية . أوصت الدراسة طلاب المحاسبة أن يكونوا على دراية بالدور الذي تلعبه تكنولوجيا المعلومات والبيئة الرقمية في مجال المحاسبة ، وأن يكونوا على بينة من المخططات الاحتيالية القائمة على تكنولوجيا المعلومات ، وأن يهتموا بالمزيد من البحوث المتعلقة بمجال المحاسبة القضائية .

يتضح للباحث أن مشكلة هذه الدراسة تتمثل في الطلب الكبير على المحاسبة المتخصصة التي تساهم في مكافحة الغش والخداع الظاهر في الكثير من التقارير المالية الحالية في بيئة المحاسبة في الهند . بينما تختلف

(1) Madan Lai Bhasin, **Survey of Skills Required by the Forensic Accountants: Evidence from a Developing Country** (International Journal of Contemporary Business Studies, Vol. 4, No. 2, 2013) PP54-86.

مشكلة دراستي عنها في مفهوم المحاسبة القضائية في السودان وتطبيقاتها ومهاراتها وطبيعة الخدمات التي توفرها ،و التعريف بمفهوم الفساد لاسيما الفساد المالي وبيان أهمية ودور المحاسبة القضائية في الكشف عن عملياته والحد منه .

23. دراسة ، عاطف محمد أحمد ، 2013⁽¹⁾.

هدفت الدراسة الى تحليل دور المحاسبة القضائية في تطوير آليات العمل المحاسبي لمكافحة قضايا الفساد المالي والاداري بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية . وقد ظهرت أهمية الدراسة من الاهتمام المتزايد للمحاسبة القضائية نتيجة للانهياريات المتعددة التي حدثت للعديد من كبرى الشركات حول العالم في العام 2002م وما تلاها من انهيارات لعدد من البنوك خلال الازمة المالية العالمية التي حدثت عام 2007م مما أدى الى تزايد الاهتمام بالمحاسبة القضائية ودراسة آثارها على مكافحة حالات الغش والفساد . اعتمدت الدراسة استمارة الإستبانة . توصلت الدراسة الى نتائج منها هناك حاجة الى آليات المحاسبة القضائية سواءاً لطلبة المحاسبة في الجامعات أو للمحاسبين والمراجعين الممارسين ، هناك آثار ايجابية لتطبيق آليات لمحاسبة القضائية على قدرات ومهارات ومعارف عينة الدراسة بشكل يعينهم على محاربة حالات الغش والفساد المالي والاداري داخل المؤسسات . أوصت الدراسة بتعديل وتطوير مقررات برامج المحاسبة في كليات التجارة بالجامعات عن طريق اضافة مقررات جديدة تغطي مهارات ومعارف المحاسبة القضائية وفتح برامج جديدة أكثر تخصصاً في المحاسبة القضائية في مرحلة الدراسات العليا ، إضافة الى إصدار تشريعات جديدة لدعم الشفافية وحرية الحصول على المعلومات المحاسبية لمكافحة الفساد .

يتضح للباحث أن هذه الدراسة تناولت المحاسبة القضائية ودورها في تطوير آليات العمل المحاسبي ولكن لم تنظر الى المفاهيم الأساسية للمحاسبة القضائية ومجالات تطبيقاتها والمهارات الواجب توافرها للقيام بدورها في فض المنازعات والتي تشكل الاطار العام للمحاسبة القضائية الشئ الذي تميزت به دراستي لتناولها لهذا الجانب من جوانب الفكر المحاسبي .

24. دراسة ، عبدالعظيم الشكري ، حسين الشمري ، 2013⁽²⁾.

تمثلت مشكلة الدراسة في أن تفاقم مشكلة الفساد في الدول النامية بشكل عام والعراق بشكل خاص أدى الى وقف أو تراجع برامج التنمية في هذه الدول وانتشار مظاهر الفقر والبطالة وهدر الأموال العامة وآثار سلبية

(1) عاطف محمد أحمد أحمد ، دور المحاسبة القضائية في تطوير آليات العمل المحاسبي لمكافحة قضايا الفساد المالي والاداري (بني سويف : جامعة

بني سويف، اتحاد الجامعات العربية، مجلة المحاسبة والمراجعة ، المجلد الاول، العدد الثاني، 2013) ص ص 1-40.

(2) عبدالعظيم الشكري ، حسين الشمري ، الفساد في الدول النامية وانعكاساته الاقتصادية والاجتماعية وسبل مكافحته (العراق ، جامعة القادسية ، مجلة

القادسية للعلوم الادارية ، المجلد الخامس عشر ، العدد الثالث ، 2013) ص ص 158-179.

أخرى . هدفت الدراسة الى عرض واقع الفساد بانواعه المختلفة في الدول النامية بشكل عام وفي العراق بشكل خاص من خلال تحديد مفهومه واسبابه وآثاره الاقتصادية والاجتماعية . اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي . توصلت الدراسة الى نتائج منها أن ظاهرة الفساد موجودة في كل المجتمعات المتقدمة منها والنامية الا أنها أكثر شيوعاً وانتشاراً في المجتمعات النامية لضعف الرقابة والشفافية والمبادئ الديمقراطية الحقيقية ، وأن الفساد يؤدي الى تراجع ووقف النمو الاقتصادي للدول ، ويؤدي الى هدر المال العام وضعف الاستثمار المحلي والاجنبي وهروب رأس المال الوطني للخارج وارتفاع معدلات البطالة والجريمة والتفاوت في الدخل . أوصت الدراسة بالعمل على محاربة الفساد وتقليص دوره بجميع أنواعه عن طريق المناهج التربوية والثقافية ووسائل الاعلام المختلفة لإنشاء ثقافة حفظ المال العام ومحاربة الفساد ، ووضع قوانين صارمة لمنع هدر الاموال العامة ونشروعي رأي عام يرفض الفساد دينياً واخلاقياً وقانونياً .

يتضح للباحث أن هذه الدراسة هدفت الى عرض واقع الفساد بصورة عامة وبانواعه المختلفة في الدول النامية . بينما هدفت دراستي الى جانب تأصيل المحاسبة القضائية تأصيل الفساد المالي وتحديد الدور الذي تقوم به المحاسبة القضائية في اكتشافه ومنعه والجهات المسؤولة منه .

25. دراسة ، A. O. Enofe, P. O. Okpako, E.N. Atube ، 2013⁽¹⁾.

تمثلت مشكلة الدراسة في الاخفاقات والمشاكل التي تعرضت لها العديد من الشركات الكبيرة حول العالم مما ساهم في فقدان الثقة في مقدرة المحاسبة في ايجاد حلول للمشاكل المالية خاصة عند أولئك الذين يستخدمون البيانات المالية وهذا ما ساعد على نمو الطلب على خدمة المحاسبة القضائية . هدفت الدراسة للوصول الى معرفة أثر المحاسبة القضائية علي منع الغش في الشركات النيجيرية ، وتحديد العلاقة بين منع الغش والمحاسبة القضائية ، والتحقق فيما اذا كانت المحاسبة القضائية سوف تكبح نشاطات الاحتيال والغش . استخدمت الدراسة استمارة الاستبانة . توصلت الدراسة الى نتائج منها أن تطبيق المحاسبة القضائية في عدد من الشركات النيجيرية لم يؤثر في الحد من نشاطات الاحتيال والغش ويرجع ذلك الى الدلالة القوية لحكومة الشركات وتبعيتها للحكومة وسهولة وصول الادارة العليا للبيانات المالية وتحريفها ، وأن المراجعة التقليدية محدودة في منع الاحتيال بخلاف المحاسبة القضائية التي بمقدورها سد الفراغ بما لديها من القدرة على التدخل في نظام المنظمات وفحص الكتب وتقديم الادلة الثبوتية للمحكمة . أوصت الدراسة بتعليم العامة وتبصيرهم بدور المحاسبة القضائية في منع حدوث الاخفاقات المالية ، على الحكومة والسلطات النظامية مراعاة المعايير

(2) A. O. Enofe, P. O. Okpako, E.N. Atube, **The Impact of Forensic Accounting on Fraud Detection** (European Journal of Business and Management, Vol. 5 , No. 26, 2013) PP 61-72 .

والموجهات لتطبيق المحاسبة القضائية والإتفاف حول الوحدة والعدالة والمحاسبة في معاملاتها اليومية .
يتضح للباحث أن هذه الدراسة هدفت الى الوصول لمعرفة أثر المحاسبة القضائية على منع الغش في الشركات النيجيرية . بينما هدفت دراستي الى تحديد الدور الذي تقوم به المحاسبة القضائية في مجال حل المنازعات التجارية ذات الصلة بالقوائم المالية ، ودورها في مجال منع واكتشاف الجرائم المتعلقة بالغش و الفساد المالي في السودان والجهات المسؤولة منها .

26. دراسة ، نادية شاكر حسين ، 2013⁽¹⁾.

تمثلت مشكلة الدراسة في تأثير الاقتصاد العراقي بظواهر الفساد المالي والاداري التي بدأت تضعف من هيكل الدولة وتسببت في عجزها عن مواجهة مثل هذه الظواهر ، والمخالفات المحاسبية التي أفرزتها تحديات العولمة والحروب والحصارات التي شهدتها العراق في السنوات الاخيرة . هدفت الدراسة الى تحديد مسببات ظاهرة الفساد المالي والعناصر الرئيسية التي أدت إلى ظهورها بشكل واضح في هذا العقد من الزمان ، ووضع السبل والتوصيات للحد من ممارسات المخالفات المحاسبية ومعالجتها بأسرع وقت . تكمن أهمية الدراسة في امكانية إعداد الوسائل والطرائق اللازمة لتشخيص المخالفات المحاسبية التي أدت الى تفشي ظاهرة الفساد المالي وذلك لغرض معالجة هذه الظاهرة والحد من آثارها السلبية من خلال المواكبة الفعلية مع تطورات الاجهزة الرقابية النزيهة للحد من ظهور تلك المخالفات المحاسبية . توصلت الدراسة الى نتائج التي منها أن الفساد المالي ماهو إلا سوء استخدام السلطة نتيجة ضعف الجهاز الرقابي وعدم توحيد المهام الأساسية لهو التهاون مع المقصرين والتستر عليهم بسبب تفشي ظاهرة الفساد ، وأن استغلال المال العام للمصلحة الشخصية وتفضيلها على المصلحة العامة نتيجة استغلال القانون المالي أو التعليمات المالية أو تجاهلها غالبا ما يكون مرتبطا بالغش والاحتيال المالي ، وأن المنظور الأخلاقي للمخالفات المحاسبية هو أساس لا يمكن تجاهله . أوصت الدراسة بضرورة الدعم القانوني لأساليب الرقابة المالية وأجهزتها ووضع إجراءات تأديبية للحد من ظاهرة الفساد بأشكاله المختلفة ومنها الفساد المالي، وضرورة وضع المناهج التربوية والثقافية عبر وسائل الإعلام المختلفة لغرض إنشاء ثقافة النزاهة وحفظ المال العام من خلال تعميق دور الإدارة العليا، وأهمية إيجاد اتفاق جماعي على معيار للقيم ، وأهمية أمانة ونزاهة وشفافية القيادات العليا ، ونشر التعليم وتوعية الموظفين بمخاطر الفساد ، وتبسيط اجراءات العمل والتخلص من المعوقات الادارية ، وتقييم ومكافأة الموظف الأمين ولإعادة النظر بمستويات الرواتب والاجور من فترة لأخرى ، والعمل بمبدأ الشفافية في جميع مرافق ومؤسسات الدولة ،

(1) نادية شاكر حسين ، المخالفات المحاسبية وأثرها في تفشي ظاهرة الفساد المالي (بغداد : هيئة النزاهة العراقية ، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات ، السنة الرابعة ، العدد السادس ، 2013) ص ص 83-110 .

واِشاعة المدركات الأخلاقية والدينية والثقافية بين المواطنين .

يتضح للباحث أن أهمية هذه الدراسة ظهرت من امكانية إعداد الوسائل والطرائق اللازمة لتشخيص المخالفات المحاسبية التي أدت الى تفشي ظاهرة الفساد المالي وذلك بغرض معالجة هذه الظاهرة والحد من آثارها السلبية .
بينما تميزت دراستي عنها بأن تناولت المحاسبة القضائية كواحدة من أهم وأحدث الطرق لتشخيص ومعالجة ظاهرة الفساد المالي والحد من ممارساته في الحياة العملية .

27. دراسة ، Haiyan Sui ، 2013⁽¹⁾.

هدفت الدراسة الى توضيح الشروط والطرق والوسائل التي يمكن أن تؤدي الى تطوير هذا المجال الجديد من مجالات المحاسبة في دولة الصين . تمثلت مشكلة الدراسة في التطور الصناعي الكبير الذي شهدته الصين في السنوات الاخيرة وما يخلفه ذلك التطور من انتشار وتفشي حالات الغش والخداع المالي . ظهرت أهمية الدراسة من الاهتمام بطرق تطوير المحاسبة القضائية كمفهوم جديد لمقابلة تحديات اقتصاديات السوق المتطورة ، ولتغطية بعض الإخفاقات في البيئة القانونية الصينية المتعلقة بالمحاسبة القضائية كقانون الأوراق المالية ، وقانون الضرائب وقانون الاستثمار . اعتمدت الدراسة استمارة الإستبانة . توصلت الدراسة الى نتائج منها هناك فجوة ما بين العرض والطلب على خدمات المحاسبة القضائية ، وأن للمحاسبة القضائية أثر كبير في تنظيم النشاط الاقتصادي وذلك لحاجة اقتصاد السوق المتطورة لها وتفاعلها لحماية الاقتصاد وحقوق ومصالح الجمهور والحد من حدوث مشاكل اقتصادية قد يكون من الصعب تجنبها ، وأن للمحاسبة القضائية دور كبير في مكافحة إجراءات الغش لذلك أصبح الطلب على خدمات خبراء المحاسبة القضائية في ازدياد لضمان نزاهة وحقيقة المعلومات المالية . أوصت الدراسة بلجوء المحاكم للمحاسبين القضائيين من أجل تحديد بعض الممارسات المحاسبية في القضايا القانونية لأن هنالك كثير من القضايا القانونية بحاجة الى محاسبين قضائيين تكمن لديهم الخبرة المحاسبية والقانونية للتعرف على الاحداث ذات الصلة من منظور متكامل من ناحية محاسبية وقانونية وذلك بغرض جعل إنعكاس سلوكيات المحاسبة وما يترتب عليها من الممارسات القضائية أكثر إتساقا ومصادقية ، والعمل على تطوير التعليم العالي في المحاسبة القضائية من أجل تخفيض الضغط على المحاسبين القانونيين الحاليين والقيام بدورات تدريبية واسعة النطاق .

يتضح للباحث أن هذه الدراسة هدفت الى تحديد أهم الشروط والطرق والوسائل التي يمكن أن تؤدي الى تطوير المحاسبة القضائية كمجال جديد من مجالات المحاسبة في دولة الصين . بينما اختلفت دراستي عنها

(1) Haiyan Sui, **The Development Way of Forensic Accounting in China** (Journal of Accounting and Finance Research, Vol. 2, No. 3, 2013) PP 119-122 .

بأن هدفت الى التعريف بطبيعة المحاسبة القضائية ووضع إطار مفاهيمي لها وتحديد طبيعة الخدمات التي تقدمها ومجالات تطبيقاتها ومتطلبات التأهيل المهني للممارسين لها ودورها في الحد من ممارسات الفساد المالي في البيئة السودانية .

28. دراسة ، محمد الناصر وآخرون ، 2013⁽¹⁾.

تمثلت مشكلة هذه الدراسة في تزايد انتشار مظاهر الفساد في المجتمعات الحديثة بشكل عام ، وفي البلدان النامية بشكل خاص بسبب خصوصية التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها ، ظهرت أهمية الدراسة من الاهتمام المتزايد بظاهرة الفساد المالي باعتباره أحد أنماط الجريمة المنتشرة في المجتمعات سواء المتقدمة أو النامية على حد سواء ، وهويشكل خطراً داهماً يواجهه الدول ومعوفاً رئيسياً لتحقيق التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية . هدفت الدراسة الى تضافر الجهود سواء على المستوى الدولي أو المحلي (حكومات ومنظمات حكومية وغير حكومية)لمواجهة هذه المشكلة نظراً لخطورتها ، ووضع الاستراتيجيات الملائمة لضمان القضاء أو الحد من تفشي ظاهرة الفساد المالي ، مع الإشارة لدولة الجزائر كمقاربة نظرية تطبيقية . توصلت الدراسة الى نتائج منها أن الفساد المالي من أخطر المشكلات التي تعاني منها دولة الجزائر بصفة عامة والشركات المملوكة للدولة بصفة خاصة ، ويترتب عليه تحمل الشركات تكاليف إضافية تنعكس على أسعار السلع التي تنتجها والخدمات التي تقدمها مما يضعف قدرتها على التنافس والبقاء ، أيضاً يؤدي الى ضعف الاستثمار وهروب الأموال خارج البلد في الوقت الذي كان من المفروض استغلال هذه الاموال في إقامة مشاريع اقتصادية تنموية تخدم المواطنين من خلال توفير الانتاج وفرص العمل . أوصت الدراسة بالالتزام بآليات الحوكمة وقواعدها من قبل الشركات المملوكة للدولة الى الحد من الفساد المالي والاداري فيها ، وزيادة كفاءة أدائها وبالتالي زيادة ثقة المستثمرين المحليين والأجانب بالشركات المملوكة للدولة ومن ثم في الدولة كلها مما ينتج عنه تنمية لاقتصاد البلد .

يتضح للباحث أن هذه الدراسة هدفت الى تضافر الجهود المحلية والاقليمية لمواجهة مشكلة الفساد المالي نظراً لخطورتها ، ووضع الاستراتيجيات الملائمة لضمان القضاء عليها أو الحد منها . بينما اختلفت دراستي بأن هدفت الى توضيح مفهوم المحاسبة القضائية وتقديمها كواحدة من الآليات المهمة والمستحدثة للحد من ظاهرة الفساد المالي والقضاء عليها .

(1) محمد الناصر حميدانو وآخرون ، الفساد المالي كأحد أنماط الجريمة (الجزائر : جامعة الوادي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،

الملتقى الدولي الرابع ، الجريمة في الوطن العربي من منظور الاقتصاد الاجتماعي ، 2013) ص ص 1-21 .

29. دراسة ، ربا ابراهيم عيسى قنديل ، 2014⁽¹⁾.

تمثلت مشكلة الدراسة في مدى توافر المهارات المطلوبة لممارسة المحاسبة القضائية لدى المحاسبين الاردنيين ظهرت أهمية هذه الدراسة من أهمية المحاسبة القضائية ، ومن أنها تعد من الدراسات الأولى التي تقيس قدرة المحاسبين القانونيين الاردنيين على ممارسة المحاسبة القضائية وذلك من خلال قياس مدى امتلاكهم للمهارات المطلوبة لممارسة هذا النوع من المهن الاستشارية المحاسبية القضائية . هدفت الدراسة الى التعرف على ماهية المحاسبة القضائية والتعرف على بعض القضايا العالمية التي لعبت فيها المحاسبة القضائية دوراً رئيسياً ، والتعرف على مدى توفر المهارات اللازمة لدى المحاسبين القانونيين الاردنيين لممارسة المحاسبة القضائية . اعتمدت الدراسة على استمارة الإستبانة . توصلت الدراسة الى نتائج منها أن المهارات المطلوبة من المحاسب القانوني الاردني لممارسة المحاسبة القضائية مرتبة حسب الأهمية النسبية هي الاخلاقيات المهنية ، القيادة والعمل ضمن فريق ، سرعة البديهة في التحقيق ، التعليم والتدريب المستمر ، والخبرة الكافية في مجال المحاسبة والتدقيق والقانون . أوصت الدراسة بتوعية المحاسبين القانونيين الاردنيين بالمحاسبة القضائية والمهارات اللازمة لممارستها وذلك من خلال عقد الدورات التدريبية وورش العمل التي تبصر بخصائص المحاسبة القضائية وأهدافها ، وتأسيس جمعية تعنى بتنظيم عمل المحاسبين القضائيين في الاردن وتوفير الارشاد لهم .

يتضح للباحث أن هذه الدراسة هدفت الى التعرف على مدى توفر المهارات اللازمة لدى المحاسبين القانونيين الاردنيين لممارسة لمحاسبة القضائية ، وقد ركزت الدراسة على مجموعة من المهارات آخذة في الحسبان رأي المحاسبين الممارسين للمهنة . بينما اختلفت دراستي بأن تناولت الإطار العلمي للمحاسبة القضائية بصورة عامة وليس جانب المهارات فقط مع الأخذ في الاعتبار رأي المحاسبين الممارسين والمحاسبين القانونيين وأساتذة المحاسبة بالجامعات .

30. دراسة ، ناهض نمر الخالدي ، 2014⁽²⁾.

تمثلت مشكلة الدراسة في وجود مشكلات اقتصادية ومالية هي بحاجة الى نوع معين من المحاسبين ليقدموا المساعدة للوصول للحقائق المالية واعادة الحقوق الى أصحابها .ظهرت أهمية الدراسة من موضوع المحاسبة القضائية كرقابة وتشخيص وعلاج لآثار استخدام المحاسبة الإبداعية لاسيما في ظل قيام إدارات الشركات باستخدام أساليبها لاثبات نتيجة النشاط والموقف المالي بما يحقق أهدافها القصيرة والطويلة الأجل الأمر

(1) ربا ابراهيم عيسى قنديل ، المهارات المطلوبة من المحاسبين القانونيين الاردنيين لممارسة المحاسبة القضائية (اريد : جامعة جدارا ، كلية الاقتصاد والاعمال ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2014) .

(2) ناهض نمر الخالدي ، دور المحاسبة القضائية في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد من آثارها على القوائم المالية (غزة : جامعة فلسطين ، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات ، العدد السادس ، 2014) ص ص 9-50 .

الذي أدى الى حدوث الأزمات المالية العالمية الأخيرة . هدفت الدراسة الى التعرف على المحاسبة الابداعية من حيث النشأة والمفهوم، و الى توضيح مفهوم المحاسبة القضائية والوقوف على الدور الذي يقوم به المحاسبين القضائيين في الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية . استخدمت الدراسة استمارة الإستبانة . توصلت الدراسة الى نتائج منها هناك زيادة ملحوظة في عدد القضايا والنزاعات القضائية التي تعود لامور مالية والتي تفتقد لادلة اثبات وادانة واضحة ، وأن الاجراءات التي تمارسها المحاسبة القضائية ذات تأثير متوسط في الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية بالشركات الفلسطينية ، أن نشاطات المحاسبة القضائية فيما يتعلق بإدارة المخاطر في الشركات الفلسطينية فهي ذات تأثير ضعيف في الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية . أوصت الدراسة بضرورة تطوير المناهج الدراسية المحاسبية في فلسطين لإعداد محاسبين قضائيين مؤهلين للعمل كخبراء لدعم القضاة لمعرفة المحاسبية وبمهاراتهم في التحري ومعرفة معايير المحاسبة الدولية ، وتحقيق التكامل بين المراجع الخارجي والمحاسب القضائي لتفعيل دورهم في الحصول على أدلة إثبات مفيدة في حل النزاعات القضائية ذات الطابع المالي .

يتضح للباحث أن هذه الدراسة تناولت موضوع المحاسبة القضائية كرقابة وتشخيص وعلاج لآثار استخدام المحاسبة الابداعية . بينما تختلف دراستي عنها بأن تناولت المحاسبة القضائية كتشخيص وعلاج لممارسات الفساد المالي في المؤسسات مع الاخذ في الاعتبار برأي المحاسبين الاكاديميين الشي الذي أغفلته هذه الدراسة.

31. دراسة ، عادل محمد ، عبدالرحمن عبدالله ، 2015⁽¹⁾.

هدفت الدراسة الى التعرف على مجالات المحاسبة القضائية ومساهمتها في الحد من ممارسة أساليب المحاسبة الابداعية ، ومعرفة مساهمة عمليات التحري التي يمكن أن يقوم بها المحاسب القضائي في الحد من ممارسة أساليب المحاسبة الابداعية ، وهدفت الدراسة الى بنیان علاقات جديدة بين مفهومين جديدين في الفكر المحاسبي هما المحاسبة القضائية والمحاسبة الابداعية ، والمساهمة في إيجاد مهنة جديدة في المحاسبة تتمثل في المحاسبة القضائية يمكن أن تمارس وفق ضوابط وشهادات معينة مما يساهم في جعل التقارير المالية للشركات معبره وأكثر عدالة . تمثلت أهمية الدراسة في أن المرونة المتاحة في الفكر والتطبيق المحاسبي أدت الى تلاعب الكثير من الشركات في تقاريرها المالية وإعدادها بصورة تحقق أغراض معينة إضافة الى أساليب التلاعب الأخرى مما يجعل تلك التقارير غير عادلة لمستخدميها . اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي . توصلت الدراسة الى نتائج منها وجود اختلاف جوهري بين موظفي مكاتب المراجعة الخارجية حول الشروط الواجب

(1) عادل محمد محمد حسن ، عبدالرحمن عبدالله عبدالرحمن ، دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية (عمان : مجلة الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا (أماراباك) ، المجلد السادس ، العدد الثامن عشر ، 2015) ص ص 123-136 .

توافرها لمزاولة مهنة المحاسبة القضائية ، وان عمليات التقييم والتحري التي يمكن أن يقوم بها المحاسب القضائي تساعد في الحد من ممارسة أساليب المحاسبة الابداعية . أوصت الدراسة بضرورة تبني المحاسبة القضائية كمهنة جديدة في مجال المحاسبة من قبل مجلس تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة بالسودان وضرورة عمل شهادة المحاسب القضائي لمزاولة مهنة المحاسبة القضائية .

يتضح للباحث أن هذه الدراسة هدفت الى ربط علاقة جديدة بين مفهومين جديدين في الفكر المحاسبي هما المحاسبة القضائية والمحاسبة الابداعية ، بينما هدفت دراستي الى ربط علاقة بين مفهومين من المفاهيم المحاسبية الأول مفهوم حديث جديد هو المحاسبة القضائية والآخر مفهوم قديم متطور هو الفساد المالي .

32. دراسة ، سامح محمد لطفي، 2015⁽¹⁾.

تمثلت مشكلة الدراسة في توضيح الدور الذي يمكن أن تلعبه المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات غسيل الأموال باعتبار أن المحاسبة القضائية من المجالات الحديثة التي ظهرت في الآونة الأخيرة ، والتي تقوم على تطوير خبرة المحاسب في تعقب الأموال المشبوهة بسبب الفساد الاداري ، وأن المحاسبين الماليين ينظرون الى الأرقام بينما ينظر المحاسبون القضائيون الى ما وراء الأرقام من خلال امتلاك مهارة التحليل . هدفت الدراسة الى تحليل أبعاد المحاسبة القضائية ، والمنظمات المهنية المنظمة لعملها ، والمعوقات التي تواجه تطبيقها في بيئة الأعمال المصرية . تتضح أهمية الدراسة من قلة الدراسات التي تناولت المحاسبة القضائية في بيئة الأعمال المصرية ، بالإضافة الى توجيه سلطة التشريع والهيئات المهنية والرقابية لتقييم دور المحاسبة القضائية ووضع إطار تشريعي ومهني ينظم عملها . اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي ودراسة ميدانية اختبارية . توصلت الدراسة الى نتائج منها أن المحاسبة القضائية تلعب دوراً فعالاً في الحد من ممارسات غسيل الأموال من خلال امتلاك المحاسبين القضائيين لمهارات التحقيق والتحري اضافة الى الخبرة الكافية في مجال المحاسبة والمراجعة والقانون ، وأن المحاسبة القضائية تواجه العديد من الصعوبات في بيئة الأعمال المصرية منها عدم تحديد واجبات ومسؤوليات المحاسب القضائي وعدم وجود إرشادات تتضمن آلية عمل المحاسب القضائي وعدم وجود مقرر دراسي يتناول المحاسبة القضائية بالجامعات المصرية . أوصت الدراسة بإنشاء هيئة مهنية رسمية لمنح تراخيص مزاوله مهنة المحاسب القضائي بالإضافة الى قيامها بوضع المعايير الملائمة لتطبيق المحاسبة القضائية في البيئة المصرية ، والعمل على الاستفادة من تجارب بعض الدول المتقدمة في مواجهة عمليات غسيل الأموال باستخدام المحاسبين القضائيين .

(1) سامح محمد لطفي سعودي ، دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات غسيل الأموال (القاهرة : جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، مجلة الفكر المحاسبي ، السنة التاسعة عشر ، العدد الثالث ، 2015) ص ص 753-793 .

يتضح للباحث أن أهمية الدراسة تكمن في قلة الدراسات التي تناولت مفهوم المحاسبة القضائية في بيئة الأعمال المصرية وربط هذا المفهوم بغسيل الأموال . بينما تكمن أهمية دراستي في قلة الدراسات التي تناولت مفهوم المحاسبة القضائية في الوطن العربي بصورة عامة وفي بيئة الأعمال السودانية بصورة أخص مع ربط هذا المفهوم بمفهوم الفساد المالي وتوضيح العلاقة بينهما .

33. دراسة ، كمال أحمد يوسف ، 2015⁽¹⁾.

تمثلت مشكلة الدراسة في التقدم التكنولوجي والعلمي الذي ساعد في سهولة الفساد المالي ودقته وصعوبة الكشف عنه بالوسائل التقليدية للمراجع ، كذلك توسع الدولة في الاقتصاد وزيادة الضرائب وزيادة الانفاق الحكومي وضعف أنظمة الرقابة الداخلية أدت الى انتشار الفساد المالي وأظهرت أهمية الدراسة . هدفت الدراسة الى محاولة تحديد الأسباب الحقيقية للفساد المالي في السودان واقتراح علاج فعال له . توصلت الدراسة الى نتائج منها أن السبب الرئيسي لظاهرة الفساد المالي في السودان هو الفساد السياسي للحصول على منافع غير مشروعة ، وأن عدم الالتزام بتعاليم الدين (البعد الأخلاقي) يعد من أهم أسباب الفساد المالي . إعتمدت الدراسة المنهج التحليلي . أوصت الدراسة بضرورة بسط العدالة وتحقيق حرية للاعلام والقضاء ، وعقد ندوات دينية لترشيد المسؤولين بضرورة الالتزام بتعاليم الدين وتوفير فرص الوقاية من خلال زيادة الاجور والمرتبات والحوافز وتوفير الأمن ومجانية التعليم والصحة ، إضافة الى تفعيل الرقابة الداخلية باستحداث وسائل تحصيل وسداد إلكترونية .

يتضح للباحث أن هذه الدراسة هدفت الى محاولة تحديد الأسباب الحقيقية للفساد المالي في السودان . بينما هدفت دراستي الى تحديد طرق الحد من أساليب الفساد المالي بعد تحديد أسبابها ، ومحاربة آثارها وذلك من خلال تفعيل آليات المحاسبة القضائية كمزوج ومفهوم حديث ومجال جديد من مجالات الفكر المحاسبي .

34. دراسة ، جميلة سعيد قمبر ، 2015⁽²⁾.

تمثلت مشكلة الدراسة في الحاجة الى مهارات المحاسبة الجنائية المتنوعة لدى مراجعي الحسابات في البيئة الليبية وذلك بعد تجدد الاهتمام بالمجالات العلمية التي تعمل على مكافحة الغش والفساد ومن هذه المجالات المحاسبة الجنائية إذ يعتبر تأهيل المراجع في مجالات مكافحة الغش والوقاية منه ومحاربة آثاره أمر ضروري

(1) كمال أحمد يوسف ، الفساد المالي في السودان الأسباب والعلاج (الخرطوم : جامعة النيلين ، كلية التجارة ، مجلة كلية التجارة العلمية ، المجلد الأول ، العدد الأول ، 2015) ص ص 1-20 .

(2) جميلة سعيد قمبر ، حاجة مراجعي الحسابات في البيئة الليبية الى مهارات المحاسبة الجنائية (عمان ، مجلة الأكاديمية الامريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا (أماراباك) ، المجلد السادس ، العدد الثامن عشر ، 2015) ص ص 43-60 .

ومهم خصوصاً في الدول العربية التي تعاني من الفساد بأنواعه المختلفة . هدفت الدراسة الى تحديد مدى حاجة مراجعي الحسابات بمكاتب المراجعة القانونية والمراجعين الماليين بديوان المحاسبة الى مهارات المحاسبة الجنائية (القضائية) اثناء أدائهم لمهامهم ، وتحديد المجالات العلمية الخاصة بالمحاسبة الجنائية ، ومدى الاختلافات في الحاجة لهذه المجالات من قبل مراجعي الحسابات الليبيين في مكاتب المراجعة القانونية والعاملين بديوان المحاسبة .ظهرت أهمية الدراسة من الدور الذي تقوم به المحاسبة الجنائية إذ تتضمن مجموعة من الأنشطة التي يقوم بها المحاسبون المهنيون للتحقق من الغش ومعالجة آثاره ودعم مقاضاته وهي تربط عدة أنواع من العلوم مثل المحاسبة والمراجعة والقانون وعلم الاجرام ومبادئ التحقيق القانوني والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات . توصلت الدراسة الى نتائج منها حاجة مراجعي الحسابات في البيئة الليبية سواءاً كانوا مراجعين بمكتب المراجعة القانونية أو مراجعين ماليين بديوان المحاسبة لمهارات المحاسبة الجنائية أثناء أداءهم لمهامهم . أوصت الدراسة باقامة برامج تأهيل علمية وعملية في مجالات المحاسبة الجنائية لتحسين أداء مراجعي الحسابات الليبيين في مكافحة الغش المالي المتفشي في المجتمع الليبي ، ضرورة قيام منظمي مهنة المحاسبة لتشمل المحاسبة الجنائية وزيادة البحث والدراسة في مواضيع المحاسبة الجنائية لوضع حلول ومقترحات أكثر دقة وملائمة .

يتضح للباحث أن هذه الدراسة هدفت الى تحديد مدى حاجة مراجعي الحسابات بمكاتب المراجعة القانونية والمراجعين الماليين بديوان المحاسبة في ليبيا الى مهارات المحاسبة الجنائية . بينما تختلف دراستي بانها تناولت بالاضافة الى مهارات المحاسبة الجنائية تأصيل هذا الجانب بصورة عامة ومحاولة وضع إطار مفاهيمي له قدر الامكان مع التطبيق في بيئة تختلف عن بيئة الدراسة السابقة .

35. دراسة ، لينا مصطفى برغل ، 2015⁽¹⁾.

تمثلت مشكلة الدراسة في الازمة المالية العالمية التي حدثت عام (2008م) والتي تركت آثار وتداعيات جسيمة على أداء الشركات المساهمة العامة المدرجة حينئذ في البورصة . تتضح أهمية الدراسة من كونها أولى الدراسات التي تعالج موضوعاً حديث نسبياً على مهنة المحاسبة في الاردن وهو المحاسبة الجنائية . هدفت الدراسة الى توضيح المفاهيم الأساسية لكل من المحاسبة الجنائية (القضائية) وحوكمة الشركات والادوات التي توفرها كل منهما في مجال تخفيض المخاطر التي تنشأ عن ظاهرة الفساد المالي والاداري في شركات المساهمة العامة الاردنية . هدفت الدراسة الى تقليل الفرص الملائمة لتنامي ظاهرة الفساد المالي والاداري من خلال

(1) لينا مصطفى برغل ، دور المحاسبة الجنائية وحوكمة الشركات والعلاقة التكاملية بينهما في الحد من الفساد المالي والاداري في الشركات المساهمة العامة الاردنية (عمان : جامعة الشرق الأوسط ، كلية الأعمال ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، 2015) .

العلاقة التكاملية بين دور المحاسبة الجنائية ودور حوكمة الشركات ، ومن خلال توضيح الأهداف والادوات المشتركة بينهما في سعيهما الهادف لتوفير البيئة الرقابية التي تحد من مخاطر الفساد المالي والاداري . توصلت الدراسة الى نتائج منها أن المحاسبة الجنائية توفر الادوات والوسائل التي تمكن المراجع الجنائي من التحري عن حالات الغش والفساد التي تمارس في شركات المساهمة العامة الاردنية وبذلك تساعد في تضيق فجوة التوقعات بين مدقق الحسابات الخارجيين من جهة ومستخدمي البيانات المالية من جهة أخرى بشرط أن تتوفر الآليات التشريعية والقانونية لمساعدة مجالس الادارة في تلك الشركات . أوصت الدراسة بالتركيز على العوامل المعززة لاستقلالية مراجع الحسابات الخارجي ولجان المراجعة ، وتعزيز دور المراجع الجنائي في الفصل في حالات الفساد لدى الشركات المساهمة الاردنية .

يتضح للباحث أن هذه الدراسة هدفت الى تقليص الفرص الملائمة لتنامي الفساد المالي والاداري في الاردن من خلال العلاقة التكاملية بين المحاسبة القضائية ودور حوكمة الشركات . بينما تناولت دراستي تأصيل دور المحاسبة القضائية باعترافها من الدراسات الحديثة التي لم يتم التطرق لها بصورة واسعة خلاف حوكمة الشركات ، ودورها في الحد من ظاهرة الفساد المالي على وجه التحديد الذي هو من الجوانب المحاسبية دون ربطه بالفساد الاداري .

36. دراسة ، الهادي آدم ، مصطفى هارون ، 2016⁽¹⁾ .

تمثلت مشكلة الدراسة في حالات الإفلاس والدعاوى القضائية التي تعرضت لها العديد من الشركات حول العالم والتي كان لإنهيارها آثار على المجتمع والاقتصاد على مختلف المستويات والأرصدة نتيجة ممارسة إدارة الأرباح التي اثار الكثير من الإتهامات حول المحاسبة والمراجعة . هدفت الدراسة الى توضيح الدور الذي تقوم به المحاسبة القضائية في مجال دعم المحاكمات وكتابة التقارير وتتبع الأحداث وجمع الحقائق ، وتوضيح الطرق التي يتم من خلالها إكتشاف عمليات إدارة الأرباح . تكمن أهمية الدراسة في إعتبار أن المحاسبة القضائية من الموضوعات المهمة والحديثة التي يتم تدارسها وتناولها وضرورتها وأهميتها ذات الأثر على بيئة الأعمال وعلى حركة رأس المال في أسواق الأوراق المالية ، وفيما تقدمه المحاسبة القضائية من خدمات في جانب تحديد المشاكل المالية وتعريفها وكذلك في عمليات البحث ذات الطابع البوليسي من ناحية التعليم والرقابة والتدريب والإستخبار . استخدمت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الإستقرائي . توصلت الدراسة الى نتائج منها للمحاسبة القضائية دور مهم وأساسي في الحد من ممارسة إدارة الأرباح وذلك من خلال ما يمكن أن تقدمه من

(1) الهادي آدم ، مصطفى هارون ، المحاسبة القضائية ودورها في الحد من ممارسة إدارة الأرباح (بغداد : الجامعة المستنصرية ، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد الخامس والخمسون ، 2016) ص ص 204-255 .

تقديم للأداء المالي والتقرير عنه ، يستطيع المحاسب القضائي عن طريق إستخدامه طرق قياس ممارسة إدارة الأرباح الكشف عن الممارسات الغير صحيحة والأخلاقية بما يساعد في تحقيق سلامة إقتصاديات المنشآت وإستمراريتها في دنيا أعمال اليوم المعقدة والمتغيرة على الدوام . أوصت الدراسة بضرورة الإهتمام بالمحاسبة القضائية بشكل أوسع من قبل جهات الإختصاص ومن قبل المساهمين وأصحاب المصالح جميعهم بغرض التأكد من سلامة إقتصاديات إستثماراتهم ومن ثم إستمرارية المنشآت ، العمل على تحقيق الإستفادة القصوى من فاعلية آليات وأساليب المحاسبة القضائية بغرض تحقيق أعلى قدر لفاعلية أفراد الإدارات التنفيذية والعاملين بالمنشآت والتأكد من أنهم يتصفون بدرجات عالية من قيم النزاهة والحيدة والإستقامة .

37. دراسة ، عبدالستار عبدالجبار الكبيسي ، 2016⁽¹⁾.

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم توفر المعلومات اللازمة عن مدى أهمية ومكانة المحاسبة القضائية في فض القضايا أو النزاعات ذات الطبيعة المالية وبصورة عادلة في الاردن . هدفت الدراسة الى عرض واقع المحاسبة القضائية في الاردن إستناداً الى وجهتي نظر كل من القضاء والمحاسب القضائي ، حيث يفترض بهذين الجهتين أن يكونا الأكثر أهلية لتقييم هذا الواقع وذلك من خلال الإهتمام بها ومدى الاعتماد عليها ودورها في فض النزاعات وحسم القضايا ذات العلاقة . وتأتي أهمية الدراسة من خلال مايمكن أن تقدمه من تشخيص للواقع ومتطلبات النهوض بتطبيقات المحاسبة القضائية حفاظاً على الموارد وتحقيقاً للعدالة في فض النزاعات ذات الطبيعة المالية بين مختلف الجهات . توصلت الدراسة الى نتائج منها أن الواقع الحالي للمحاسبة القضائية بعيد جداً عن تحقيق العدالة في فض النزاعات ، وأن الفجوة بين آراء الطرفين القاضي والمحاسب القضائي كبير وخطير طالما أنه يتعلق بالعدالة ، وإن المفهوم ومصطلح المحاسبة القضائية لم تتبلور معانيه حتى الآن . أوصت الدراسة بالدعوة الى توجه البحث العلمي في الجامعات ، وأن تقوم الجمعيات المهنية المعنية بدورها في وضع المعايير والتعليمات والسعي لإصدار قوانين منظمة لمهنة المحاسبة القضائية وبالتعاون مع الجهات ذات العلاقة خصوصاً الجامعات في مجال تدريب المحاسبين لتلبية الاحتياجات المستقبلية لهذه المهنة .

يتضح للباحث أن هذه الدراسة هدفت الى عرض واقع المحاسبة القضائية في الاردن من وجهتي نظر القضاء والمحاسبين القضائيين فقط ، بينما تختلف دراستي بان هدفت الى عرض واقع المحاسبة القضائية من حيث وجهات نظر جميع الأطراف ذات العلاقة من ممثلي مهنة المحاسبة والمراجعة بالسودان ، اضافة الى ربط هذا الجانب بمشكلة الفساد المالي ومساهمته في حلها والحد من انتشارها .

(1) عبدالستار عبدالجبار الكبيسي ، المحاسبة القضائية من وجهتي نظر القضاء والمحاسب القضائي في الاردن (عمان : جامعة الاردن ، المجلة

الاردنية في إدارة الأعمال ، المجلد الثاني عشر ، العدد الأول ، 2016) ص ص 1 - 29 .

38. دراسة ، ياسر زعاير وآخرون ، 2016⁽¹⁾.

تمثلت مشكلة الدراسة في اتباع الشركات لطرق مختلفة من التهرب الضريبي مما يؤدي الى تقديم بيانات غير صحيحة عن المركز المالي مما يؤثر في اتخاذ القرارات الاقتصادية المهمة داخل الشركات ، وأن الاطراف المهمة بالبيانات المالية تركز بشكل كبير على حصولها على بيانات مالية صحيحة بعيدة عن التلاعب لذلك كان الاهتمام والتركيز في المحاسبة القضائية لما تلعبه من دور واضح ومهم في اجبار اصحاب الاعمال على بناء تقارير مالية خالية من أي تلاعب . هدفت الدراسة الى معرفة مدى إمكانية استخدام المحاسبة القضائية في الحد من طرق التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الصناعية في الاردن ، ومعرفة مدى إمكانية مساعدتها لمراجعي الحسابات الخارجيين وجهات الرقابة والاشراف في توفير الوسائل الكفيلة لمنع طرق التهرب الضريبي اعتمدت الدراسة على الاسلوب الوصفي التحليلي . توصلت الدراسة الى نتائج منها هناك دور للمحاسبة القضائية في الحد من التهرب الضريبي المشروع وغير المشروع في الشركات المساهمة العامة الصناعية الاردنية ، هناك أسباب ساعدت على اللجوء الى خدمات المحاسبة القضائية منها التعدد الواضح في الوظائف المالية وما صاحبها من ظهور لبعض حالات الفساد المالي والاداري والتهرب الضريبي في الشركات ، فضلاً عن التطور الاقتصادي المتسارع ومحدودية عمليات المراجعة الداخلية والخارجية . أوصت الدراسة بزيادة الاهتمام بالمحاسبة القضائية لما لها من دور في مكافحة التهرب الضريبي بأنواعه المختلفة ، وزيادة الاهتمام بالمحاسبة القضائية في المنهج الدراسي وادماج هذا الجانب في التعليم المحاسبي ليكون الخريج ملماً بها في المستقبل .

يتضح للباحث أن مشكلة هذه الدراسة تتمثل في اتباع الشركات لطرق مختلفة من التهرب الضريبي يؤدي الى تقديم بيانات غير صحيحة عن المركز المالي لتلك الشركات ودور المحاسبة القضائية في معالجته . بينما تمثلت مشكلة دراستي في عدم الرؤية الواضحة لمفهوم وأهمية المحاسبة القضائية وتطبيقاتها ومهاراتها وطبيعة الخدمات التي توفرها فضلاً عن دورها في الكشف عن عمليات الفساد المالي والحد منه .

39. دراسة. A. O. Enofe, Toluwe ، 2016⁽²⁾.

هدفت الدراسة الى دراسة كفاءة وفعالية المحاسبة القضائية في تحسين الخصائص النوعية للتقارير المالية في

(1) ياسر زعاير وآخرون ، أثر استخدام المحاسبة القضائية في الحد من طرق التهرب الضريبي (كوالالمبور : المجلة الدولية للبحوث الاسلامية والانسانية المتقدمة ، المجلد السادس ، العدد الثالث ، 2016) ص ص 1-38

(2) A. O. Enofe, Toluwe, **Forensic Accounting and Financial Reporting Quality** (International Journal of Advanced Research, Social and Management Sciences, Vol. 2, No. 8, August 2016) PP 25-33.

نيجيريا بالتطبيق على القطاع الخاص على وجه التحديد . تمثلت مشكلة الدراسة في فقدان المستثمرين والمقرضين الثقة والشفافية في البيانات والتقارير المالية المنشورة من قبل الشركات مما أدى الي هجرة رؤوس الأموال خارج الدولة . ظهرت أهمية الدراسة في الدور الذي يمكن أن تلعبه المحاسبة القضائية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات والحد من إصدار التقارير المالية المشبوهة بإضفاء المصداقية عليها . استخدمت الدراسة المنهج الوصفي عن طريق أداة إستبانه . توصلت الدراسة الى نتائج منها أن هناك علاقة إيجابية بين المحاسبة القضائية ومصداقية القوائم المالية ، تؤثر المحاسبة القضائية على نوعية التقارير المالية وجودتها . أوصت الدراسة بتدريب المحاسبين العاملين في القطاع الخاص في نيجيريا على عموميات وخصوصيات المحاسبة القضائية للحد من التباين في المعلومات المالية والتضارب في المصالح بين أصحاب المؤسسة والمساهمين فيها ، على سلطات الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الأخرى إضفاء الطابع الرسمي على دراسة المحاسبة القضائية وغيرها من التخصصات الأخرى ذات الصلة من خلال دمجها في البرامج الدراسية .

يتضح للباحث أن أهمية الدراسة تكمن في الدور الذي يمكن أن تلعبه المحاسبة القضائية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات والحد من إصدار التقارير المالية المشبوهة بإضفاء المصداقية عليها . بينما تكمن أهمية دراستي في الدور الذي يمكن أن تلعبه المحاسبة القضائية في الحد من الإنتشار الواسع لممارسات الفساد المالي في المؤسسات .

40. دراسة . أنعام عثمان موسى ، 2016⁽¹⁾.

تمثلت مشكلة الدراسة في مدى توافر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية في قطاع غزة لتتمكن من القيام بالدور المطلوب منها في التصدي لحالات الاحتيال المالي وذلك من وجهة نظر أصحاب مكاتب المراجعة والمحكمين الماليين المعتمدين بجمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية . تكمن أهمية الدراسة في كونها محاولة علمية جادة تبحث في إمكانية استخدام المحاسبة القضائية في القطاع المالي في قطاع غزة حيث أن كثيراً من الدعاوى التحكيمية تتعلق بنزاعات تصفية الشركات مما يتطلب الإستعانة بخبير مالي قضائي للقيام بهذه المهمة وفقاً لما تحدده هيئات التحكيم من حيث تدقيق ومراجعة القوائم المالية . هدفت الدراسة الى بيان أهمية تطبيق مقومات المحاسبة القضائية وأثرها في مواجهة حالات الإحتيال المالي بقطاع غزة ، والوقوف على مدى توفر المهارات المتخصصة في مجال المحاسبة القضائية لاكتشاف حالات الإحتيال المالي .

(1) أنعام عثمان موسى ، مدى توافر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية لاكتشاف حالات الإحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية (غزة : الجامعة الإسلامية ، كلية التجارة ، قسم المحاسبة ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، 2016) .

توصلت الدراسة إلى نتائج منها وجود طلب وإقبال على مهنة المحاسبة القضائية في سوق العمل يعود إلى وجود مشكلات واقعية متعددة بين الشركاء أصحاب المصالح تستدعي تفعيل هذه المهنة ، وجود معوقات أمام تطبيق المحاسبة القضائية في قطاع غزة يرجع إلى عدم وجود قانون يهتم بتنظيم عمل المحاسبين القضائيين . أوصت الدراسة بضرورة اعتماد مادة المحاسبة القضائية ضمن المناهج التعليمية وذلك كخطوة أولى في سبيل النهوض بمهنة المحاسبة القضائية ، والعمل على إصدار تشريعات وقوانين من قبل المجلس التشريعي بقطاع غزة لتنظيم مهنة المحاسبة القضائية لما تشكله هذه المهنة من أهمية .

يتضح للباحث أن أهمية الدراسة تكمن في كونها محاولة علمية جادة تبحث في إمكانية استخدام المحاسبة القضائية في القطاع المالي في قطاع غزة نسبة لكثرة الدعاوى التحكيمية التي تتعلق بنزاعات تصفية الشركات مما يتطلب الاستعانة بخبير مالي قضائي للقيام بهذه المهمة . بينما تمثلت أهمية دراستي في وضع إطار علمي للمحاسبة القضائية نسبة لقلّة المراجع وندرة الكتابات المتعلقة بهذا الجزء المهم من جوانب المحاسبة بصورة عامة وفي الوطن العربي على وجه الخصوص باعتبار أن محور الدراسة من المجالات الهامة والحديثة التي تحمل فرصاً عديدة لاحتياجات المستقبل .

41. دراسة . عبدالرحمن عبدالله عبدالرحمن ، 2017⁽¹⁾ .

تمثلت مشكلة الدراسة أن الدعاوى والنزاعات القضائية الخاصة بالمخالفات المالية والغش في التقارير المالية للشركات والمرفوعة في المحاكم لا يتم إستشارة المحاسبين والمراجعين بشأنها مما يؤدي إلى تأخير الأحكام الخاصة بها . تمثلت أهمية الدراسة في زيادة المعرفة عن المحاسبة القضائية كفرع جديد من فروع المحاسبة يساهم في إجراء بحوث أخرى متعلقة به ، وكذلك إمكانية دخولها في المناهج الدراسية في الجامعات والمعاهد العليا . هدفت الدراسة إلى معرفة مفهوم وأهداف ومجالات وممارسات المحاسبة القضائية والمحاسب القضائي ومؤهلاته وصفاته ومفهوم وأنواع الأزمات المالية ودور المحاسبة القضائية في التنبؤ بها . توصلت الدراسة إلى نتائج منها المحاسبة القضائية هي مزيج ما بين مفاهيم التحري والتقاضي والتقصي والقوانين باعتبارها مفاهيم قانونية وبين المعرفة المحاسبية والمالية والمراجعة باعتبارها مفاهيم محاسبية لإستخلاص مجموعة من المفاهيم تشكل المحاسبة القضائية ومن ثم تصبح فرع جديد من فروع المحاسبة . أوصت الدراسة بنشر مفهوم وأهداف ومجالات المحاسبة القضائية على المستويين الأكاديمي والمهني ، وضرورة تهيئة البيئة القانونية والمالية لتستوعب تطبيق فكرة المحاسبة القضائية كمهنة جديدة في مجال المال والأعمال .

(1) عبدالرحمن عبدالله عبدالرحمن ، دور المحاسبة القضائية في التنبؤ بحوادث الأزمات المالية ، (الخرطوم : جامعة النيلين ، عمادة البحوث والتنمية والتطوير ، مجلة حوض النيل ، المجلد العاشر ، العدد التاسع عشر ، 2017) ، ص ص 109-133 .

يتضح للباحث أن مشكلة الدراسة تمثلت في عدم إستشارة المحاسبين والمراجعين من قبل الجهات القضائية بخصوص المخالفات المالية والغش في التقارير المالية للشركات والمرفوعة في المحاكم مما يؤدي الى تأخير الأحكام الخاصة بها ، بينما تتمثل مشكلة دراستي في الإنتشار الواسع لعمليات الفساد المالي والذي أصبح يؤرق الكثير من إقتصاديات الدول خاصة النامية منها لما له من تأثير كبير على عملية البناء والتنمية الاقتصادية ، وبيان أهمية ودور المحاسبة القضائية كأحد المصطلحات الحديثة في الفكر المحاسبي في الكشف عن عملياته والحد منه .

42. دراسة . ناهد عوض علي محمد ، 2017⁽¹⁾.

تمثلت مشكلة الدراسة في الإنهيارات المالية التي تعرضت لها العديد من الشركات العالمية الكبرى حول العالم والتي كان أشهرها الإنهيار المالي الذي تعرضت له شركة (Enron) في أكتوبر 2001م . تتضح أهمية الدراسة في زيادة حاجة المستثمرين والمساهمين والمقرضين الى تطبيق أساليب المحاسبة القضائية التي قد تساهم في تأييد الدعاوى القضائية هدفت الدراسة بشكل أساسي الى دراسة دور المحاسبة القضائية في زيادة كفاءة وفعالية المراجعة الخارجية ، وتحديد دور المحاسب القضائي في تأييد الدعاوى القضائية والحد من ظاهرة الغش في القوائم المالية . توصلت الدراسة الى نتائج منها أن للمحاسبة القضائية إجراءات وأساليب مستقلة عن إجراءات وأساليب المراجعة الخارجية ، وأن الطلب على خدمات المراجعة الخارجية في المستقبل سوف يعتمد على قدرة المراجعين على اكتشاف الغش ومنعه . أوصت الدراسة بالاهتمام بتنظيم آليات التعليم المهني المستمر للمراجعين علمياً وعملياً لمراجعين قضائيين ، وضرورة ربط المحاسبة القضائية بمعايير المراجعة الخارجية لمنع الغش .

يتضح للباحث أن هذه الدراسة هدفت بشكل أساسي الى تحديد دور المحاسبة القضائية في زيادة كفاءة وفعالية المراجعة الخارجية ، بينما هدفت دراستي بشكل أساسي الى تحديد دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي ، والتعريف بالمفاهيم الأساسية للمحاسبة القضائية والمفاهيم الحديثة للفساد المالي .

(1) ناهد عوض علي محمد ، دور المحاسبة القضائية في زيادة كفاءة وفعالية المراجعة الخارجية (الخرطوم : جامعة أمدرمان الإسلامية ، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي ، رسالة دكتوراة في المحاسبة غير منشورة ، 2017) .

الفصل الأول

الإطار النظري للمحاسبة القضائية

الفصل الأول

الإطار النظري للمحاسبة القضائية

يعد الإطار النظري أو مايسميه البعض بالإطار الفكري أو الإطار المفاهيمي يعد بمثابة البنية الأساسية التي يرتكز عليها العلم ، ويمثل الأساس العلمي الذي تستند اليه الجهات المسؤولة عن تنظيم السياسات ووضع وصياغة المبادئ والفروض والمعايير ، وعلى الرغم من حداثة ظهور مجال المحاسبة القضائية إلا أنه حظي باهتمام كبير من الباحثين ومعظم الهيئات والمنظمات المهنية حول العالم ، وأصبح مجالاً من مجالات المعرفة المحاسبية الهامة والمعاصرة ، فهي تركز على بعض المفاهيم والمبادئ التي تشكل الركيزة الأساسية والمنهج العلمي للتطبيقات المحاسبية والذي يتكون من الأهداف العامة والمفاهيم الأساسية المتعلقة بالمحاسبة القضائية ، حيث بدون تحديد المعلومات المطلوبة من قبل المستفيدين (الأهداف) وبدون التعريف الدقيق بطبيعة ونوعية المعلومات التي يتم إنتاجها بواسطة المحاسبة القضائية (المفاهيم) فانه يكون من الصعب تحديد الطرق السليمة لقياس وعرض وإيضاح عناصر القوائم والتقارير المالية وتأثير العمليات والأحداث والظروف المحيطة على المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها ، كما أن الإطار العلمي للمحاسبة القضائية بصفة خاصة يساهم في توفير أساس علمي لخبراء المنازعات التجارية القضائية يمكن الرجوع إليه في حسم الدعاوى القضائية المقدمة اليهم بما يساهم في تنوير رجال القضاء ومساعدتهم في إقرار الحق وتحقيق العدالة ، وطمأنة المساهمين والمستثمرين ومستخدمي القوائم المالية على صحة وعدالة التقارير والقوائم المالية محل النزاع . وسوف يستعرض الباحث الإطار العلمي للمحاسبة القضائية من خلال أربع مباحث هي :

- المبحث الأول : المفاهيم الأساسية للمحاسبة القضائية
- المبحث الثاني : مجالات وأساليب إجراءات المحاسبة القضائية
- المبحث الثالث : مؤهلات ومعارف ومهارات المحاسب القضائي
- المبحث الرابع : معايير المحاسبة القضائية والهيئات المنظمة لها .

المبحث الأول

المفاهيم الأساسية للمحاسبة القضائية

أولاً : مفهوم المحاسبة لقضائية :

تعد المحاسبة القضائية خدمة مستحدثة أوجدتها الظروف الحالية من الفساد الذي يشوب الأعمال في العالم ، حيث أنها مجال من مجالات المعرفة المحاسبية الهامة والمعاصرة ، فهي تهتم بالنظر في المشكلات القضائية التي تعد المحاسبة إطاراً مرجعياً لها⁽¹⁾. ونجد في الواقع كثير من التسميات لها فهي على سبيل المثال المحاسبة القضائية ، المحاسبة العدلية ، المحاسبة التحقيقية ، المحاسبة الإستقصائية ، المحاسبة الجنائية وغيرها ، ونرى أن التسمية الصحيحة لها يجب أن تكون المحاسبة القضائية بدل العدلية أو غيرها لأن تحقيق العدل يستدعي أولاً القضاء بالأمر ثم تحقيق العدالة . أو أنها حقل من حقول المحاسبة وكلمة قضائية فيها تعني استخدامها أساساً لدى المحاكم أو القضاء في النزاعات ، وكلمة عدلية أو تحقيقية أو إستقصائية أو جنائية أو غيرها ناتجة عن تطبيق مهارات خاصة في المحاسبة وتدقيق الحسابات والمعرفة القانونية والمهارات التحقيقية لجمع أدلة الإثبات وتحليلها وتقييمها وتفسير النتائج⁽²⁾.

إن تعريف كل من الكلمتين (المحاسبة ، القضائية) بشكل منفصل قد يساعد في فهم مصطلح المحاسبة القضائية إذ تمثل كلمة قضائية صفة تستخدم في (أو ذات علاقة بـ) محاكم القانون ، أما كلمة المحاسبة فتعني تصنيف وتسجيل وتلخيص الأحداث الإقتصادية بطريقة منطقية لغرض توفير المعلومات المالية لإتخاذ القرارات الإقتصادية . ومع ذلك فإن دمج الكلمتين معاً لتكون مصطلح المحاسبة القضائية تعطي معنى أكبر من مفهوم الكلمتين إذ أنها تشير الى استخدام المعلومات المحاسبية والمعلومات من المصادر الأخرى لتحديد الحقائق بصورة موضوعية بطريقة يمكنها أن تدعم المواقف المعقولة المتخذة في المحكمة⁽³⁾. وفيما يلي يستعرض الباحث بعض التعريفات لعدد من الكتاب والباحثين لمفهوم المحاسبة القضائية :

عرفت المحاسبة القضائية بأنها إحدى المجالات المهنية الحديثة التي تتطلب مزيجاً من المعرفة والخبرة

(1) مجدي محمد سامي ، دور المحاسبة القضائية عن تشخيص واكتشاف عمليات الاحتيال المالي (القاهرة : جامعة الزقازيق ، كلية التجارة ، مجلة البحوث التجارية ، العدد الأول - 2002) ص139.

(2) Mckittrick, Chris, **Forensic Accounting It's Broader Than You Might Think And It Can Help Your Organization** (The Mckittrick Report May, Report Issue 1, 2009) .

(3) Hopwood, William & Leiner Jay J & Yonng, George, **Forensic Accounting** (McGraw - Hill Irwin – first Edition, 2008) P4.

بالمحاسبة المالية المتقدمة والتدقيق مع مهارات التحريات لحل المشكلات القانونية ، وبعد تقرير المحاسب القضائي دليل إثبات في الدعاوى والمنازعات القضائية ، كما يقدم أيضاً تحليل محاسبي ملائم لهيئة القضاء يصلح كأساس للنقاش والجدل ثم حسم وحل المنازعات القانونية⁽¹⁾.

- المحاسبة القضائية فرع من فروع علم المحاسبة في العصر الحديث يدمج فيه بين علم القانون وعلم المحاسبة وعلم الكمبيوتر والإنترنت حيث يساعد هذا التداخل بين هذه العلوم المختلفة في مساعدة خبير متخصص في البحث والإستقصاء بهدف إكتشاف الغش والجرائم المالية وتقديم أدلة كافية للجهات المحددة وفق أسس ومنهجية وأدلة إثبات قاطعة تصلح للإدانة⁽²⁾.

- المحاسبة القضائية هي النظرة الشاملة للتحقيق في الغش حيث تتضمن منع الغش بالإضافة الى تحليل ضوابط الرقابة الداخلية المقاومة للغش ، وجمع أدلة الإثبات والمعلومات المرتبطة بالغش سواء كانت مالية أو غير مالية ، وكتابة التقرير للإدارة أو المحكمة لدعم التقاضي⁽³⁾.

- المحاسبة القضائية مجال من مجالات المحاسبة تقوم على أساس المعرفة المتكاملة بكل من أساسيات المحاسبة والمراجعة ومهارات التحريات في ضوء المعرفة بالأمور القانونية ، وهي تركز على فحص الماضي لإلقاء نظرة على المستقبل ، وتزداد الحاجة اليها عند وجود شكوك مهنية ودعاوى قضائية تتطلب الإدلاء برأي مهني مستقل وتقديم تقرير يساعد على تأييد الدعاوى القضائية وتنوير القضاء ومعاونيه على إقرار الحق وتحقيق العدالة⁽⁴⁾.

- هي مجال من مجالات المعرفة الفكرية الحديثة التي تقوم على أساس مبدأ فكري يربط بين إحتياجات القضاء من المعلومات المحاسبية وبين ما يوفره علم المحاسبة من معلومات الغاية الأساسية منها تقديم الحقائق حول صحة المعاملات المالية المطروحة أمام المحاكم للخروج بتقارير ترشد القضاء في إصدار أحكام عادلة بحق الأطراف المعنية⁽⁵⁾.

(1) ماهر موسى درغام ، المحاسبة الجنائية (غزة : ، جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية ، مجلة المحاسب الفلسطيني ، العدد التاسع عشر ، 2012) ص 12 .

(2) ناهض نمر محمد الخالدي ، دور المحاسبة القضائية في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد من آثارها على القوائم المالية (غزة : جامعة فلسطين ، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات ، العدد السادس ، 2014) ص 32 .

(3) أمين السيد أحمد لطفي ، قراءات في المحاسبة والمراجعة القضائية (الاسكندرية : الدار الجامعية للنشر ، الطبعة الأولى ، 2014) ص 54 .

(4) نجوي أحمد السيسي ، دور المحاسبة القضائية في الحد من ظاهرة الغش في القوائم المالية (القاهرة : جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، العدد الأول ، 2006) ص 44 .

(5) ياسر زعاير وآخرون ، أثر استخدام المحاسبة القضائية في الحد من طرق التهريب الضريبي (كوالالمبور : المجلة الدولية للبحوث الاسلامية والانسانية المتقدمة ، المجلد السادس ، العدد الثالث ، 2016) ص 14 .

- هي فرع المحاسبة الذي يشمل تقديم خدمات الدعم القضائي والتحقيق المحاسبي لكل من الدوائر القضائية والشركات والوحدات الحكومية لمساعدتها في إصدار أحكامها ، ومنع وكشف الجرائم الإقتصادية ذات الأبعاد المطسية من خلال منظومة من المعارف والخبرات في مجالات المحاسبة والمراجعة والقانون مدعومة بقدرات ومهارات شخصية في مجال الإتصال والتحقيق⁽¹⁾.

- المحاسبة القضائية هي جمع لمهارات مختلفة في عدة مجالات منها المحاسبة والقانون وعلم النفس بمختلف فروع وتكنولوجيا المعلومات والإتصال لتحقيق أهداف عدة أهمها المساعدة في مكافحة ومقاواة الغش⁽²⁾.

المحاسبة القضائية هي مهنة تجمع بين الخبرة المالية ومهارات التحريات والعمل داخل إطار قانوني يوفر أدلة كافية لضبط الغش والتأكد من مصداقية القوائم المالية⁽³⁾.

- المحاسبة القضائية طريقة للتحقيق في المعاملات المالية والمواقف التجارية بهدف الوصول الى الحقيقة ، أو رأي خبير بخصوص نشاط الإحتيال المحتمل ، وتقسم خدماتها الى قسمين هما الدعم القضائي والتحقيق⁽⁴⁾.

- المحاسبة القضائية إحدى فروع المحاسبة التي تركز على ما وراء الأرقام من خلال الجمع بين المعرفة المحاسبية والقانونية بهدف مساعدة القضاء على إقرار الحق وتحقيق العدالة ، بمعنى أنها تعمل على تطويع المحاسبة لتأييد وحل المشكلات المتعلقة بالنزاعات والدعاوى القضائية في إطار الأنظمة والإجراءات الشرعية والقانونية⁽⁵⁾.

- وعرفها المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بأنها إحدى حقول علم المحاسبة الذي ينطوي على تطبيق مهارات خاصة في المحاسبة والمراجعة والأساليب الكمية والقانون والبحث والتحري لجمع وتحليل وتقييم أدلة الإثبات وتفسير النتائج والتقرير عنها⁽⁶⁾. وفي تعريف آخر للمجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين

(1) عبدالحفيظ محمد كريم & عبدالرزاق حسين الطاهر ، المحاسبة والمراجعة الجنائية كمجال جديد في مهنة المحاسبة (غريان : جامعة الجبل الغربي ، كلية المحاسبة ، مجلة دراسات في المال والأعمال ، العدد السابع ، 2005) ص ص 126- 162 .

(2) جميلة سعيد قمبر ، قياس مدى إدراك أهمية المحاسبة الجنائية وضرورة دمجها في مناهج التعليم العالي في الجامعات الليبية (الزاوية : جامعة الزاوية ، كلية الاقتصاد ، المجلة الجامعة لكلية الاقتصاد ، المجلد الأول ، العدد 16 ، 2014) ص 216 .

(3) مقداد أحمد الجليلي ، المحاسبة القضائية وإمكانية تطبيقها في العراق (الموصل : جامعة الموصل ، كلية الادارة والاقتصاد ، مجلة تنمية الرافدين ، المجلد 34 ، العدد 107 ، 2012) ص 13 .

(4) Nunn, usj Mcgtlire, Brain, with comb, Corrie, **Forensic Accountants Financial Investigators** (Journal of Business and Economics Research, Vol 4, No 2, 2006) P1.

(5) صالح عبدالرحمن السعد ، المحاسبة القضائية في المملكة العربية السعودية الممارسة الحالية والنظرة المستقبلية (الرياض : جامعة الملك عبدالعزيز ، كلية الاقتصاد والادارة ، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز ، المجلد السابع والعشرون ، العدد الأول ، 2013) ص 16.

(6) سامح محمد لطفي سعودي ، دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات غسيل الأموال (القاهرة : جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، مجلة الفكر المحاسبي ، السنة التاسعة عشر ، العدد الثالث ، 2015) ص 761 .

أنها تطبيق المعرفة المتخصصة ومهارات التحقيق التي يمتلكها المحاسب القانوني (CPA) في جمع وتحليل وتقييم المسألة بشكل واضح وتفسير وتوصيل النتائج التي تصل إليها للمحكمة أو مجلس الإدارة أو الجهات القضائية التنفيذية الأخرى⁽¹⁾.

يرى الباحث أن التعريفات السابقة أعطت صورة تكاد تكون واضحة عن المحاسبة القضائية حيث أنها جميعاً تتفق على أن المحاسبة القضائية هي الإستفادة من الجوانب المحاسبية بتطبيقاتها المختلفة في دعم الجوانب القانونية، ويمكن أن نلخص مفهوم المحاسبة القضائية بأنها إحدى فروع المحاسبة الحديثة التي تقوم بالإعتماد على المعرفة المتكاملة بأساسيات ومبادئ المحاسبة المتعارف عليها ومعايير المراجعة العامة وأمور قانونية متعلقة بالبحث والتحري وأمور أخرى متعلقة بتكنولوجيا المعلومات ، والتي تتم بواسطة شخص مؤهل علمياً وعملياً ، يتسم بمهارات متخصصة في المحاسبة والمراجعة بجانب مهارات في البحث والتحري مما يجعله مؤهلاً لأن يكون خبيراً أو مستشاراً يقوم بإجراء تحريات أكثر دقة وعمقاً وشمولاً من المراجع الخارجي ، بما يساعده على إبداء الرأي الفني المتخصص المحايد في الدعاوى القضائية وتقديم تقرير مدعم بالأدلة القانونية الكافية لرجال القضاء يساعدهم على البت في النزاعات القضائية وتحقيق العدالة .

ثانياً : نشأة وتطور المحاسبة القضائية

تشير الأدلة الى أن مهنة المحاسبة القضائية ليست حقلاً جديداً فقد كانت في الوجود منذ فترة طويلة على الرغم من أنه خلال تلك الفترة لم يكن يطلق عليها المحاسبة القضائية . ويشير دليل الى أن وجود المحاسبة القضائية يعود الى سنة (1817م) نتيجة نشوء قضية إفلاس شركة Meyer.V.Sefton إذ أن الأدلة المتعلقة بتلك القضية يصعب فحصها من خلال المحكمة مما تطلب الأمر إستدعاء المحاسب الذي أجرى عملية التحري في القضية للإدلاء بإفادته أمام المحكمة بصفته شاهداً وخبيراً . ويعد ذلك المحاسب من وجهة نظر رائد المحاسبة القضائية الدكتور Larry Crumbley بأنه أول محاسب قضائي في التاريخ وبداية للمحاسبة القضائية بصفته مهنة⁽²⁾ . ويشير دليل آخر تم توثيقه عن معرفة المحاسبة القضائية كان ضمن إعلان في إحدى الصحف اليومية في مدينة غلاسكو في جمهورية اسكتلندا عن طريق محاسب يافع يسمى جيمس

(1) Houck, Kranacher, **Roberson Forensic Accounting as an Investigative tool: Developing and model Curriculum for Fraud and Forensic Accounting** (AISPA Expert Witness 20010, (Ethics) the CPA Journal , Vol. 12, No. 5, 2006) P6.

(2) Tommie Singleton and others, **Fraud Auditing and Forensic Accounting** (John Wiley & Sons, Inc, Third Edition, 2006) p37 .

- ماكيلاند حيث أعلن من خلاله عن مهاراته وخبراته وخدماته كمحاسب قضائي وذلك في عام 1824م حيث كان حينئذ هناك دعوى للحكام والمحامين والمحاسبين للتحقيق في نشاطات إحتيالية⁽¹⁾.
- ويمكن سرد تسلسل تاريخي للأحداث المهمة التي شكلت تاريخ المحاسبة القضائية كالتالي⁽²⁾:
- 1925م مقال في مجلة المحاسب الأمريكية عن ضرورة توفر خبرات قانونية للمحاسبين .
 - 1931م إدانة عصابة آل كابوني في قضايا التهرب الضريبي وغسيل الأموال بواسطة تيم من المحاسبين القانونيين من مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) بقيادة الرائد Frank Wilson الذي يعتبر من رواد المحاسبة القضائية .
 - 1946م نشر محاسب أمريكي من نيويورك يسمى Maurice Peloubet مقالاً بعنوان المحاسبة القضائية مكانها في اقتصاد اليوم .
 - في الخمسينات والستينات من القرن الماضي استخدم مكتب التحقيقات الفيدرالي أكثر من 500 محاسب ممن كانوا يستخدمون أساليب المحاسبة القضائية لفحص ورصد المعاملات المالية المشبوهة وذلك خلال فترة الحرب العالمية الثانية .
 - 1982م صدر أول كتاب في المحاسبة القضائية بعنوان (المحاسبة القضائية وشهادة الخبرة) قام بتأليفه Francis.C.Dykeman ، أعقبه كتاب المحاسبة التحقيقية 1986م ، ثم كتاب مراجعة الفساد والمحاسبة القضائية 1987م .
 - 1986م قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بإصدار دليل الممارسة رقم (7) وفيه تم تحديد مجالات خدمات المحاسبة القضائية .
 - 1988م تم تأسيس مجمع مفتشي جرائم الفساد المعتمدين (ACFE) الذي يحظى بسمعة طيبة في مكافحة قضايا الفساد .
 - 1997م تم تأسيس المجلس الأمريكي للمحاسبين القضائيين (ABFA) .
 - 1998م بدأ مجمع مفتشي جرائم الفساد المعتمدين باعطاء شهادة زمالة المحاسبة القضائية (CFE) .
 - 1998م صدر أول عدد من مجلة المحاسبة القضائية في جامعة لوزيانا الأمريكية برئاسة تحرير البروفسير Larry Crumbley .
 - 2003م صدور تقرير لجنة التسوية والنزاعات في المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) عن

(1) www.forensicaccounting.com . Accessed on 27/3/2016.

(2) www.youtube.com . Accessed on 15/4/2016.

عن دمج إجراءات المحاسبة القضائية في بيئة المراجعة على ضوء المعيار الجديد SAS 99 .

- 2008م زيادة الزخم الحكومي والشعبي بضرورة وجود محاسبين قضائيين معتمدين بعد بداية الانهيارات الاقتصادية العالمية واكتشاف تلاعب الشركات بالبيانات المالية المراجعة .

- 2009م إقرار جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) بالمحاسبة القضائية وإنشاء فصل لها باسم المحاسبة القضائية لتشجيع بحثها برئاسة البروف Larry Crumbley .

- 2009م إنشاء وحدة المحاسبة القضائية (FAU) من قبل مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) يتبع لقسم التحقيقات المالية ، وذلك لدعم جميع المسائل المالية محل التحقيق والإشتباه بمهنية عالية وسرعة فائقة وسرية تامة ، فضلاً عن برامج التدريب للكوادر المحاسبية ذات الطابع الحكومي والخاص⁽¹⁾.

من ناحية الممارسة الحالية للمحاسبة القضائية يقوم مجمع مفتشي جرائم الأموال (ACFE) بإصدار شهادة محاسب قضائي معتمد (CFE) باشتراطات قبول خبرة سنتين كحد أدنى في المجال ، كما قام مجلس المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) بمنح شهادة محاسب قضائي معتمد لمنسوبيه من حملة شهادة (CPA) بداية من العام (2008م) باشتراط خبرة خمس سنوات في المجال واجتياز امتحاناتها، وهناك العديد من الجمعيات المهنية حول العالم في الوقت الحالي تقدم دورات تدريبية لمنسوبيها من ممارسي المحاسبة القضائية كما في استراليا وكندا وبريطانيا وغيرها ، وأصبح العديد من الجامعات تقدم برامج دراسية ودورات تدريبية وورش عمل ومنح شهادات على مستوى الدراسات العليا حول المحاسبة القضائية .

مما سبق يرى الباحث أنه وعلى الرغم من هذا التاريخ الطويل إلا أن مفهوم المحاسبة القضائية يعتبر من المفاهيم الحديثة نسبياً حيث لم يكن هناك فهم متعمق وتقدير واسع داخل الأوساط الأكاديمية والهيئات المهنية في العالم بأهمية المحاسبة القضائية ودورها في الحد من ممارسات الفساد المالي خصوصاً في العالم العربي.

ثالثاً : أسباب ظهور المحاسبة القضائية :

زاد الاهتمام بمجال المحاسبة القضائية منذ أواخر الثمانينيات من القرن العشرين زيادة ملحوظة في ظل نقشي ظاهرة الغش والاحتيال المالي في القوائم المالية ، ولجوء الإدارة الى اتباع ممارسات محاسبية إحتيالية بهدف تغيير حقيقة المركز المالي للمنشأة من أجل تحقيق أهداف ذاتية خاصة بها. كما واكب ظهور المحاسبة القضائية تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية التي تسعى نحو منع التلاعب والتحرير والخداع وتخفيض الأثر

(1) رافي نزار جميل و مقداد أحمد الجليلي ، دور المحاسب القضائي في الكشف والتصدي لعمليات غسل الأموال (الموصّل : جامعة الموصل ، كلية الإدارة والاقتصاد ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، السنة الخامسة والثلاثون ، العدد الثالث والتسعون ، 2012) ص92.

السالب لظاهرة عدم تماثل المعلومات للواقع من خلال الارتكاز على القوانين والمعايير والقواعد والضوابط التي تحدد العلاقة بين إدارة المنظمة وحملة الأسهم وأصحاب المصالح الأخرى المرتبطة بها⁽¹⁾.

من أسباب ظهور المحاسبة القضائية عدم التطبيق الجيد لمبادئ حوكمة الشركات بالرغم مما تسعى اليه مبادئ الحوكمة المؤسسية من أهداف إلا أن تراخي الإدارة في تطبيقها سوف يؤدي الى الفساد الإداري والمحاسبي بصفة عامة والفساد المالي بصفة خاصة ، ويعتبر الفساد المحاسبي رجلاً في أحد جوانبه الهامة الى دور مراقبي الحسابات وتأكيدهم على صحة القوائم المالية وما تتضمنه من معلومات محاسبية وذلك بخلاف الحقيقة ، يضاف الى ذلك أن أهم أسباب إنهيار المنظمات هو افتقار إدارتها الى الممارسة السليمة في الرقابة والإشراف ونقص الخبرة والمهارة العالية في أجهزة الرقابة الداخلية بالإضافة الى نقص الشفافية وعدم الإهتمام بتطبيق المبادئ المحاسبية التي تحقق الإفصاح والشفافية بجانب عدم إظهار المعلومات المحاسبية لحقيقة الاوضاع المالية للمنظمة⁽²⁾.

أيضاً من أسباب ظهور المحاسبة القضائية السلبيات الكثيرة التي وافقت استخدام تكنولوجيا المعلومات في النظم المحاسبية بالرغم من الفوائد والإيجابيات الكثيرة التي رافقت التقنيات التكنولوجية الحديثة إلا أنها وفي المقابل أفرزت سلبيات كثيرة بدأت تهدد وجودها وعلى رأس هذه السلبيات الجرائم التي ترتكب من خلالها كجرائم الحاسوب بشكل عام وجرائم الإنترنت بشكل خاص ، وباتت هذه الجرائم تهدد إقتصاديات الدول بشكل خطير جداً حيث ورد في تقرير عن أحد الاستطلاعات أن (12%) من أنظمة الشركات المتعاملة عبر شبكة الإنترنت خلال عام (2001م) تعرضت لإختراقات كانت غالبيتها من البنوك، وقد استطاع قراصنة الإنترنت الوصول الى الملايين من بطاقات الاعتماد ، وتشير إحدى الدراسات التي أجرتها مؤسسة الأعمال الأمريكية الخاصة في نوفمبر من العام (2002م) أن أكثر من 33,4 مليون من الأمريكيين قد تعرضوا لعمليات نصب واحتيال منذ عام (1990م). ولذلك بدأت بعض الحكومات بالتوجه نحو سن قوانين وتخصيص جهات أمنية مؤهلة تقنياً للتعامل مع مثل هذا النوع من الجرائم ، كما تنبعت بعض الجهات المحاسبية المتخصصة لهذا الأمر وبدأت السعي الجاد لإيجاد الحلول المناسبة لمعالجة ذلك القصور الذي أسفر عنه الكثير من الإنهيارات والفضائح المالية والمحاسبية⁽³⁾.

(1) Crumbly, D, Larry, **The Evidentiary Basis of Forensic Accounting**, Journal of Forensic Accounting, Vol&ER, July, 2003) P 135.

(2) محسن أحمد الخضري ، **حوكمة الشركات** (الاسكندرية : مجموعة النيل العربية ، الطبعة الأولى ، 2005) ص 95 .

(3) نعيم دهمش و ظاهر بن شاهر القشي ، **مخاطر العمليات المصرفية التي تتم خلال القنوات الإلكترونية** (عمان : مجلة البنوك ، المجلد الثالث والعشرون ، العدد الثاني ، 2004) ص ص 1-4 .

نجد أيضاً من دواعي ظهور المحاسبة القضائية والإهتمام بها وتطويرها إنهيار بعض الشركات الكبرى حول العالم مثل شركة إنرون ، ورلدكوم ، وتايكو ، وغيرها من الأسماء المدرجة بالقائمة والتي توسمت بالعار جراء التلاعب في قواعد المحاسبة لزيادة أرباحها في سوق الأسهم. وتكشف الامر عن مليارات الدولارات من عمليات الاحتيال المالي، وتقارير مكتب المحاسبة الحكومي الأمريكي تبين أن ما يقرب من 10 ٪ من الشركات المسجلة في البورصة أصدرت أرباحاً غير حقيقية. وسوق الأوراق المالية يشهد دوامة من فقدان المستثمرين للثقة في إدارة الشركات والبيانات المالية الصادرة عنها، وهناك أيضاً عدد كبير من حالات الفشل والدعاوى والمحاكمات التي تجرى كل يوم نتيجة العائدات غير المشروعة ، وحالة تزوير واسعة النطاق لم يشهدها التاريخ الطويل للمحاسبة، والإحصاءات تدل على أن الخسائر السنوية الناتجة عن الغش والاختلاس تقدر بحوالي 900 مليار دولار، بالإضافة إلى ذلك تورط شركات المحاسبة والتدقيق في ذلك مثل تستر شركة آرثر اندرسن على تلك الحالات، لذا ليس من الغريب أن تجد الشركات نفسها هذه الأيام في المحاكم بصورة معتادة⁽¹⁾.

وقد أشار عدد من كتاب المحاسبة أن أسباب ظهور وتطور المحاسبة القضائية يرجع للآتي⁽²⁾:

1/ أن المراجع الداخلي ولجان المراجعة يمكنها تسليط الضوء على بعض نواحي القصور في الأنظمة المالية ، ولكن من الصعب كشف عمليات الغش والفساد المالي الذي تقوم به الإدارة .

2/ يتوقف تقرير مراجع الحسابات على ما يعرض عليه من معاملات مالية من قبل الإدارة ومن ثم فهناك إحتمال وجود حالات غش أو إحتيال كان يتطلب الوصول إليها إجراء المزيد من البحث والتحري .

3/ في كثير من الأحيان تشوب عمليات تعيين مراجعي الحسابات من قبل الشركة تواطؤ أو فساد .

كما أشار آخرون الى أن الأسباب الهامة لظهور المحاسبة القضائية والطلب المتزايد على خدماتها يتلخص فيما يلي⁽³⁾:

1/ التعدد الواضح في الوظائف المالية وماصحابها من ظهور لبعض حالات الفساد المالي في الشركات .

2/ التطور الإقتصادي المتسارع ومحدودية عمليات التدقيق الداخلية والخارجية أدى الى الطلب على خدمات المحاسبة القضائية لدعم مستويات الأداء لدى المحاكم القضائية .

3/ عدم أهمية رأي وشهادة المحاسب القانوني حول المخالفات المالية أمام القضاة .

(1) عبدالستار عبدالجبار الكبيسي ، المحاسبة القضائية ضرورة للمساهمة في حل المنازعات بصورة عادلة (الدوحة : جمعية المحاسبين القانونيين القطرية QCPA ، ورقة عمل مقدمة لندوة علمية حول " المحاسبة القضائية في دولة قطر ، 2011) .

(2) Owajori, A.A&T.O.Asaolu, **The Role of Forensic Accounting in Solving The Vexed Problem of Corporate World** (European Journal of Scientific Research, Vol. 29, 2009) No. 2.

(3) ياسر زعازير وآخرون ، مرجع سابق ، ص 16.

4/ عدم وجود تشريع ملزم لأهمية دور المحاسب القانوني في تأييد الدعاوى القضائية .

5/ عدم توفر محاسبين مؤهلين عملياً بشكل كاف لمزاولة مهنة المحاسبة القضائية .

وبناءً على ماسبق يرى الباحث أن أسباب ظهور المحاسبة القضائية يمكن حصرها في ثلاثة دوافع رئيسية. الدافع الأول هو إنتشار ظاهرة الغش والاحتيال المالي في القوائم المالية بصورة واضحة أدت الى اهتزاز ثقة المستثمرين ومستخدمي القوائم المالية سواء الحاليين أو المرتقبين في نزاهة الإدارة وعدالة القوائم المالية ، أما الدافع الثاني لظهور المحاسبة القضائية هو الإخلال بتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية وما تبعه من الانتشار الواسع للفساد المالي والذي أدى الى إنهيار العديد من الشركات ولجوء أصحاب المصلحة في تلك الشركات الى رفع الدعاوى القضائية ، أما الدافع الثالث يتمثل في ارتفاع معدل الجرائم المالية والفساد المالي وحالات الإحتيالات التي صاحبت استخدام تكنولوجيا المعلومات أو الحاسب الآلي والتي تسببت في تخفيض إجراءات عملية الفحص والتدقيق نتيجة لتعقيد بيئة تلك النظم ولتخفيض أتعاب مهنة المراجعة وبالتالي كانت الحاجة الى قدرات في مجال التحقيق لمثل هذا النوع من الجرائم .

رابعاً : أهمية المحاسبة القضائية :

تبرز أهمية المحاسبة القضائية في أنها أحد المجالات الهامة والحديثة التي تحمل فرصاً عديدة لإحتياجات المستقبل وتحدد المهارات المطلوبة والمتطلبات الأساسية في المحاسب القضائي وتعمل على إعداد محاسب قضائي قادر لكي يكون خبيراً وفاحصاً ومستشاراً فعالاً يقوم بإجراء تحريات على أقصى دقة وشمولاً وعمقاً من المراجعة الخارجية ، وتقديم تقرير مدعم بالأدلة القانونية الكافية التي تساعد على تأييد الدعاوى القضائية وتطور القضاء ومساعدته على إقرار الحق وتحقيق العدالة⁽¹⁾. أيضاً تستمد المحاسبة القضائية أهميتها من أنها تساهم في زيادة كفاءة وفعالية أداء وظيفة المراجعة الخارجية وطمأنة مستخدمي القوائم المالية حول شكوهم بوجود غش بالقوائم المالية ، وتبحث في الماضي وتذهب فيما وراء الأرقام لكشف الحقائق وتفتح الأبواب والمزيد من البحوث والدراسات العلمية في مجال المحاسبة⁽²⁾.

ومن الأسباب المهمة التي أدت الى نمو المحاسبة القضائية وزيادة أهميتها الآتي⁽³⁾ :

1/ عدم تمكن لجان المراجعة الداخلية من تسليط الضوء على مختلف الحقائق والجوانب الخفية الأخرى

(1) خالد محمد علي أحمد ، دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي (بني سويف : جامعة بني سويف ، كلية التجارة ، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي الأول لكلية التجارة بالتعاون مع اتحاد الجامعات العربية ، 2013) .

(2) نجوي أحمد السبيسي ، مرجع سابق ، ص 44 .

(3) Owojori, A.A, **The Role of Forensic Accounting in Solving the Vexed Problem of Corporate World** (European Journal of Scientific Research, ISSN 1450-216X, Vol. 29, 2009) No. 2.

لاحتيال الشركات .

2/ إن الطريقة المستعملة في تعيين مراقبي الحسابات القانونيين لا توفر ضمان الإستقلالية لأنها تحتمل التواطؤ والضغط .

3/ وإن الوظيفة الأساسية للمراجع الخارجي تتمثل في إبداء الرأي حول مدى انسجام عملية الإبلاغ المالي للشركة قيد المراجعة مع المعايير المحاسبية الدولية أو المحلية . ولا تتمثل في الكشف عن الفساد المالي أو الإحتيال والغش في القوائم المالية .

4/ يمكن للمراجعين الداخليين الكشف وبشكل مؤكد عن ما يحدث ولكنهم ليسوا في وضع يسمح لهم للشروع في عمل مناسب في الوقت المناسب لعدم تمتعهم بالإستقلالية الكافية لذلك .

كما تزايدت أهمية المحاسبة القضائية في الفترة الأخيرة لمساهمتها في رفع كفاءة الهيئات الرقابية والإشرافية ، كما تساعد القضاء في سرعة البت أو الفصل في المنازعات القضائية عن طريق التحري عن الغش والتضليل في القوائم المالية ورفع التقارير الى القضاء ، كما تتضمن المحاسبة القضائية التأكد على مدى إلتزام الشركة بالتشريعات والقوانين الى جانب المراجعة المالية للصفقات الهامة التي تظهر ضمن البنود داخل أو خارج الميزانية بهدف تحديد القيمة الحقيقية للشركة وما إذا كان هناك حالات غش أم لا بالإضافة الى تحديد المسؤولية عن هذا الغش ونتائجه⁽¹⁾.

وقد أشار آخرون أن من أسباب زيادة أهمية المحاسبة القضائية الآتي⁽²⁾:

1/ تساعد المحاسبة القضائية على تضيق فجوة التوقعات وتقليل سوء الفهم بين الإدارة والمستثمرين مما يؤدي الى استعادة ثقة الجمهور والمستثمرين في المعلومات المالية ويقلل من فجوة الثقة والمصادقية في التقرير المالي.

2/ تزايد الحاجة الى المحاسبين القضائيين لعملاء المراجعة ذوي المخاطر المرتفعة للمساعدة في تفسير نتائج الإختبارات القضائية ودعم الرقابة المانعة للغش .

وقد أشير في دراسة استكشافية بعنوان المحاسبة القضائية في المملكة العربية السعودية الممارسة الحالية والنظرة المستقبلية الى أن المحاسبة القضائية تستمد أهميتها من عدة إعتبارات منها⁽³⁾:

1/ إن وجود محاسبين قضائيين متخصصين تتوافر لديهم المعرفة التامة بالجوانب المحاسبية للدعاوى القضائية ، إضافة الى المعرفة بالجوانب الشرعية والقانونية ، وبعض المهارات ذات العلاقة بالمحاسبة سيكون بلا شك

(1) Brown, D, **Cost of Forensic Accounting** (Accounting Policy and Practice Report, Vol. 3, No. 5, 2007) p 228.

(2) Rezaee, Z&Crumbley, L, **The Role of Forensic Auditing Techniques in Restoring Public Trust and Investor Confidence in Financial Information** (Forensic Examiner Spring –Vol. 16, No.1, 2007) pp 44-50.

(3) صالح عبدالرحمن السعد ، مرجع سابق ، ص 11.

رافداً مهماً من روافد القضاء يساعد القضاء على فهم الدعاوى والجرائم والنزاعات المالية محل النظر وينور
القضاة ويساعدهم على إقرار الحق وتحقيق العدالة .

2/ وقوع بعض الأحداث الإقتصادية الهامة كالإنهيارات وحالات الإفلاس التي تعرضت لها بعض الشركات
العالمية الضخمة قبل عام 2006م ، وحدثت الأزمة المالية العالمية التي ألقت بظلالها الكثيرة على الإقتصاد
العالمي بصفة عامة وعلى مهنة المحاسبة بصفة خاصة ، والتواطؤ بين إدارات الشركات ومكاتب المحاسبة
والمراجعة ، وغير ذلك من الأسباب التي ترتب عليها زيادة وارتفاع معدل الدعاوى والمنازعات القضائية ومن ثم
برزت أهمية المحاسبة القضائية والحاجة الى خدماتها .

3/ مناداته كثير من الكتاب والباحثين بأهمية تدريس موضوعات المحاسبة القضائية في الجامعات والكليات
لمواجهة الطلب العالمي المتزايد على هذا التخصص ، وهو ماحدث في بعض الجامعات العالمية مثل جامعة
وست فرجينيا ، وجامعة فلوريدا أتلانتيك ، وكلية يوتيكا العالمية ، بل إن بعض هذه الجامعات يقوم بتقديم
برامج دراسات عليا أكاديمية وتنفيذية في مجال المحاسبة القضائية .

وتأكيداً على أهمية المحاسبة القضائية فقد وجدت دراسة طبقت على عينة من الأكاديميين والمراجعين
والمحاسبين القضائيين الأمريكيين أن المحاسبة القضائية تحتل مكاناً بارزاً ضمن عملية المراجعة ، وأشارت الى
أهمية إضافة مهارات المحاسبة القضائية ضمن التأهيل المهني المستمر للمراجعين بسبب تغير الطلب على
خدمات المراجعة⁽¹⁾.

وهناك العديد من الأسباب الأخرى التي تمثل مبرراً لزيادة الإهتمام بمجال المحاسبة القضائية منها إستثناء
الفساد الذي أصبح من أخطر القضايا التي تواجه العالم، حيث أوضحت الدراسات أن أخطر القضايا في الوقت
الحالي هو الفساد بأنواعه المختلفة والذي أصبح يعرقل عملية التنمية من خلال انتهاك قواعد القانون وإساءة
استخدام السلطة الممنوحة⁽²⁾.

يخلص الباحث الى أن الإهتمام بالمحاسبة القضائية زاد بشكل ملحوظ بسبب الإنتشار الواسع لعمليات الغش
والفساد المالي بالشركات ، ومما يدعم أهميتها زيادة الطلب عليها وحاجة منشآت المحاسبة والمراجعة لمثل هذا
المجال من المحاسبة لمعاونتها من خلال آلياتها علي كشف الغش في القوائم المالية وبالتالي الوفاء بمسؤولياتها
تجاه الطرف الثالث ، إضافة الى حاجة أصحاب المصالح لها من خلال حماية حقوقهم داخل الشركات ،
وحاجة القضاء الى مثل هذا النوع من الخدمات المحاسبية من أجل كشف الضرر وتحقيق العدالة.

(1) إيمان محمد سعد الدين ، المحاسبة الإبتدائية ودور المحاسب القضائي في مواجهتها (القاهرة : جامعة القاهرة ، كلية التجارة ، مجلة المحاسبة
والإدارة والتأمين ، العدد الخامس والسبعون ، 2010) ص 288 .

(2) محمد سامي راضي ، موسوعة المراجعة المتقدمة (الاسكندرية : دار التعليم الجامعي ، الطبعة الأولى ، المجلد الأول ، 2011م) .

خامساً : أهداف المحاسبة القضائية :

إن الأهداف التي تخدمها المحاسبة القضائية تعود على الأفراد والمجتمعات بالفائدة الإيجابية ، حيث أنها تأخذ دوراً فاعلاً في حل النزاعات المالية القضائية ، وسبباً في ردع من يحاولون الإحتيال وخيانة الثقة والأمانة. وتتلخص أهداف المحاسبة القضائية في عدة مناحٍ ككشف عمليات الإحتيال والتهرب الضريبي أو الممارسات الإجرامية التي ترتكب كالتلاعب في السجلات المالية ، والسعي الى تعويض المتضررين في حال تم تحديد هوية الشخص المسئول وهو يعد أهم الأهداف ، بالإضافة الى إجراء التحقيقات للتأكد من الإدعاءات المزعومة من قبل المشتكين والمتضررين ، والقيام بالتحليل والتدقيق المناسب للتأكد من صحة مبالغ التعويض المطالب بها أمام المحكمة ، والمثول للشهادة أمام القضاء إذا استدعت الضرورة ، وجمع أدلة مالية قوية تدعم موقف المطالب القانونية ، فضلاً عن تحديد مرتكبي جرائم الإحتيال ومواقع الاصول المالية المفقودة لاستردادها⁽¹⁾.

وقد ذكر بعض الباحثين أن أهداف المحاسبة القضائية تتمثل في الآتي⁽²⁾:

- 1/ تحديد المناطق أو الأنشطة غير القانونية التي تساعد على ارتكاب الغش ، وتجميع الأدلة الكافية وتقديم تقرير يتضمن رأي فني مهني محايد يساعد على تأييد الدعاوى القضائية .
- 2/ توفر محاسبين قضائيين متخصصين تتوافر لديهم المعرفة المتكاملة بالمحاسبة والمراجعة ومهارة التحريات في ضوء المعرفة القانونية ليكونوا خبراء أو مستشارين يساهمون في توفير القضاء ومعاونته على تحقيق العدالة.
- 3/ حماية المال العام من الغش والإحتيال وسوء الاستخدام والمساهمة في زيادة كفاءة وفعالية وظيفة المراجعة الخارجية .

كما يرى آخرون أن من أهداف المحاسبة القضائية ما يلي⁽³⁾:

- 1/ التحقق من الإدعاءات المزعومة من قبل الأطراف ذات العلاقة إذ إن هدف المحاسب القضائي يعتمد على الغرض من تكليفه فقد تكون مهمته التحري عن وجود إحتيال أو تكمين بعض الأضرار الإقتصادية .
- 2/ التحري عن عمليات الإحتيال واكتشافها فضلاً عن اكتشاف حالات التهرب من الإلتزامات المالية أو الممارسات الخاطئة التي ترتكب من خلال التلاعب في السجلات المحاسبية .

(1) Bhasin, M, Riley, **Forensic Accounting: A New Paradigm for Niche COnsulting** (Accounting and Auditing, the Chartered Accountant, 2007) – pp 1000-1010.

(2) نجوي أحمد السيسي ، مرجع سابق ، ص 45 .

(3) نضيف جاسم الجبوري و صلاح هادي الخالدي ، دور المحاسبة القضائية في اكتشاف عمليات الإحتيال المالي (بغداد : جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد التاسع عشر ، العدد رقم سبعون ، 2013) ص461 .

3/ تحديد مقدار الخسائر أو الأضرار الإقتصادية المتكبدة أو المحتملة و جمع الأدلة المالية التي ستكون بمثابة أدلة قوية لدعم المطالبات القانونية لإستردادها وتحديد المسئول عن ارتكاب الإحتيال .

4/ إجراء التحليل والتحقيق من صحة إحتساب مبلغ التعويض المطالب به أمام المحكمة ضد الشركة ، فضلاً عن المثل أمام المحكمة إذا تطلب الأمر ذلك .

ويبدو أن هناك أهداف أخرى وراء نشأة المحاسبة القضائية تتمثل فيما يلي⁽¹⁾:

1/ تلبية حاجة القضاء الى خبراء أو مستشارين يدلون بأرائهم ويقدمون تقاريرهم حول المخالفات المالية .
2/ طمأنة المستثمرين والمساهمين والمقرضين على الحالة المالية للشركات، واستبعاد شكوكهم حول وجود غش في القوائم المالية أو شبهة فساد مالي .

3/ تقليل فجوة التوقعات وهي التي تمثل الإختلاف بين ما يعرفه المحاسبين القانونيين عن دورهم في ضبط الغش وبين ما هو متوقع منهم .

كما ذكر عدد من الكتاب أن هناك العديد من الأهداف التي يمكن أن تحققها المحاسبة القضائية منها توفير معلومات مالية ومحاسبية للأغراض القانونية وبالتالي توفير التحليل المحاسبي الذي يقابل إحتياجات القضاء لحسم الدعاوي موضوع النزاع⁽²⁾.

يرى الباحث إن أهم أهداف المحاسبة القضائية هو القيام بالتحري عن عمليات الغش والفساد المالي وتتبع مساراته ، والتصدي للجرائم الإقتصادية الأخرى التي يصعب على شركات المراجعة المستقلة أو أجهزة الرقابة الحكومية متابعتها للحد منها ، وكتابة التقرير عن هذه العمليات ورفعها للجهات القضائية للبت فيه .

سادساً : أوجه الإختلاف بين المحاسبة القضائية والمراجعة الخارجية :

إن عملية المراجعة ليست عملية مثالية ، حيث يوجد إحتمال لعدم اكتشاف بعض المخالفات والأخطاء حتى في ظل تقديم أفضل أداء ممكن لإجراءات المراجعة التي تتطلبها المعايير المهنية ، وينبغي ألا يكون مصطلح المحاسبة القضائية بديلاً عن مصطلح المحاسبة القانونية (المراجعة الخارجية) لأن الترجمة الحرفية للمصطلح الأجنبي ليست هي السبيل الأمثل لتحديد المعنى والمضمون والدور للإستخدام الأجنبي للمصطلح ، ناهيك عن كونها قاصرة عن تحديد المضمون بدقة⁽³⁾.

(1) Ernst and Young, **Forensic-Auditing** (A.N Chatterji, SAI-India, 2001) www.Asosai.org/journalforensic-auditing.htm.

(2) سامح محمد لطفي سعودي ، مرجع سابق ، ص 762 .

(3) الموقع الإلكتروني لجمعية المحاسبين القانونيين القطرية . www.qcpa.net - Accessed on 15/7/2016 .

تسعى المراجعة الخارجية الى التحقق من صحة العمليات المالية وتستخدم المعاينة للتأكد من أن القوائم المالية لا تحتوي على أخطاء مؤثرة أو حذف للعمليات المالية وتعتبر بوضوح عن المركز المالي للشركة . بينما تبحث المحاسبة القضائية عن الدوافع المؤدية للغش والتلاعب ، وفي إكتشاف نواحي القصور في الرقابة الداخلية وفي العمليات الإستثنائية والمعالجات المحاسبية الشاذة ، وفي التحري عن عمليات الخداع والغش المالي وجمع الأدلة الكافية عنها لإستخدامها في حسم المنازعات القانونية⁽¹⁾.

وقد أوضح بعض الكتاب أن الفروقات بين المجالين تتضح من خلال مفهوم وإجراءات كل منهما حيث يشير مصطلح المراجعة الى عملية تقييم مدى التزام معدو المعلومات المالية بالمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً (GAAP) والمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) ومعايير المراجعة المقبولة والمتعارف عليها (GAAS) وهي عادة ما يتم أدائها للشركات العامة عن طريق مؤسسة خارجية حيادية وينصب تقرير المراجعة والتقرير المالي بصفة كلية في توفير تأكيد معقول بأنه لم يحدث أي تحريفات مادية جوهرية في القوائم المالية بغض النظر عن السبب في حدوثها . أما المحاسبة القضائية فهي مصطلح مختلف كلية يتضمن عملية مراجعة السجلات المحاسبية بهدف إثبات أو عدم إثبات حدوث الغش ، كما تتضمن أيضاً جمع معلومات غير مالية على سبيل المثال المقابلة مع كافة الأطراف المرتبطة بالغش وعندما يكون العمل واجب التطبيق فإن المحاسبة القضائية تتضمن كتابة تقرير للإدارة أو المحكمة ، كما أن مصطلح قضائي في مهنة المحاسبة يتعامل مع ارتباط وتطبيق الحقائق المالية والمحاسبية على مشاكل قانونية ومن ثم فإن دليل المحاسبة القضائية موجه الى ساحة القانون أو القضاء على نحو رئيسي⁽²⁾.

من جانب آخر يمكن تحديد أوجه الاختلاف بين المحاسبة القضائية والمحاسبة القانونية (المراجعة الخارجية) من حيث أن الأولى تهدف الى تحديد المناطق غير القانونية والمشكوك فيها والبيئة التي تساعد على الغش ، بينما الثانية تهدف الى إعطاء رأياً فنياً محايداً عن حقيقة النشاط ، والأولى أكثر عمقاً وأقل إتساقاً⁽³⁾ . ويمكن التمييز بين المحاسبة القضائية والمراجعة الخارجية من خلال الجدول رقم (1/1/1) .

(1) Steinhoff, J, **Forensic Auditing: A Window to Identifying and Combating Fraud, Waste and Abuse** (The Journal of Government Financial Management, Vol.57, No.2, 2008) PP 10-15.

(2) أمين السيد أحمد لطفي ، مرجع سابق ، ص 57 .

(3) ناهض نمر محمد الخالدي ، مرجع سابق ، ص 41 .

جدول (1/1/1)

الإختلاف بين المراجعة الخارجية والمحاسبة القضائية بشكل عام

أوجه المقارنة	محاسبة قضائية	مراجعة خارجية
الهدف	تحديد المناطق غير القانونية والمشكوك فيها والتي تمثل البيئة المساعدة على الغش	تقديم تقرير يوضح رأي فني محايد عن حقيقة النشاط ومدى صدق وعدالة القوائم المالية
النطاق	كثّر عمقاً وأقلّ إتساقاً	أكثر إتساقاً وأقلّ عمقاً
المهارات المطلوبة	مهارات متخصصة ومتكاملة لكل من المحاسبة والمراجعة والقانون	المهارات المطلوبة لإعداد وعرض القوائم المالية
الأساليب والإجراءات	كثّر عمقاً	قلّ إتساقاً
المعرفة القانونية	تتطلب المعرفة القانونية	لا تتطلب المعرفة القانونية

المصدر : نجوى أحمد السيسى (2006م)

يتضح من خلال الجدول (1/1/1) الإختلافات الواضحة ما بين المراجعة الخارجية والمحاسبة القضائية من حيث الأهداف التي يسعى كل من المجالين الى تحقيقها وطبيعة نطاق كل منهما والأساليب والإجراءات والمهارات المطلوبة في كل مجال فضلاً عن متطلبات المعرفة القانونية حيث تتطلب المحاسبة القضائية ذلك الأمر الذي لانه في مجال المراجعة الخارجية .

تجدر الإشارة الى أن نوعية الإتصالات بين الإدارة ولجنة المراجعة تتسم بالاجتماعات المنظمة وبمواعيد محددة من الأساس مع الإدارة التنفيذية أما بالنسبة للمحاسبة القضائية فيكون هناك اتصالات متكررة ولكن غير منتظمة ، كما أن المراجع المالي يفترض صحة الوثائق وفي حين أن المحاسب القضائي لا يفترض ذلك فيكون متشككاً ، أما مصادر أدلة المراجع المالي فهي من خلال عمليات المراقبة والفحص والملاحظة والإجراءات التحليلية والتوثيق وإعادة التشغيل لتقديم التأكيد المعقول في حين أن مصادر أدلة المحاسب القضائي تكون من خلال إستعراض تفصيلي للبيانات المالية وغير المالية والبحث في السجلات وإجراءات تفصي الحقائق بواسطة تقنيات المحاسبة القضائية ، أما أهم الإختلافات بين المحاسبة القضائية والمراجعة الخارجية من ناحية العملاء فهي موضحة بالجدول (2/1/1) .

جدول (2/1/1)

الإختلاف بين المراجعة الخارجية والمحاسبة القضائية من حيث العملاء

أوجه المقارنة	محاسبة قضائية	مراجعة خارجية
خدمة العميل	تخدم مصلحة الجهة التي تقوم بتوظيف المحاسب القضائي	تخدم المصلحة العامة لجميع للأطراف المستخدمة للقوائم المالية
العلاقة مع العميل	التحقيق عادةً ، الخصومة	هي واحدة من حيث الإنفتاح والصراحة
تعطل العمل لدى العميل	قد يتعطل العمل لدى العميل	لا تعطل لدى العميل

المصدر : أنعام عثمان موسى (2016م)

من خلال الجدول (2/1/1) تتضح نقاط الإختلاف ما بين المحاسبة القضائية والمراجعة الخارجية من حيث طبيعة العلاقة مع العملاء من حيث الإستفادة من خدمات أي منهما وطبيعة العمل أثناء فترة الممارسة المهنية. مما سبق يرى الباحث أن من أوجه الاختلاف ما بين المحاسبة القضائية والمراجعة الخارجية يتمثل في الإجراءات والمهام المرتبطة بكل من المجالين حيث أن إجراءات المراجعة المالية تعد بغرض اكتشاف التحريفات المادية في العمليات المالية ، أما إجراءات المحاسبة القضائية تعد بغرض اكتشاف التحريفات المادية وغير المادية فهي بذلك أوسع نطاقاً من المراجعة الخارجية لأنها تبحث فيما وراء الأرقام . من ناحية المهام نجد أن المراجعة الخارجية تتعامل مع القضايا المدنية فقط ، أما المحاسبة القضائية فتتعامل مع القضايا المدنية والجنائية علي حد سواء . أضف الى ذلك أن دليل الإثبات في المراجعة الخارجية موجه لإدارة المنظمة فقط ، بينما دليل الإثبات في المحاسبة القضائية موجه الى الإدارة والقضاء والقانون. أيضاً يمكن أن نضيف أن تعيين المراجع المالي يكون من جانب مجلس إدارة المنظمة بينما تعيين المحاسب القضائي يمكن أن يكون من جانب إدارة المنظمة ويمكن أن يكون من قبل القضاء حسب نوع القضية . كما يرى الباحث أن التكامل بين كل من مهنتي المحاسبة القضائية والمراجعة الخارجية – أي أن يكون المحاسب القضائي ضمن فريق المراجعة - يساهم وبصورة كبيرة في منع واكتشاف الغش والفساد المالي ، ويحقق أهداف كلا المجالين ويحقق الكفاءة والفاعلية في عملية المراجعة وإضافة الى الجدولين (1/1/1) ، (2/1/1) يمكن تصوير أهم الإختلافات بين المحاسبة القضائية والمراجعة الخارجية من خلال الجدول (3/1/1) .

(1) انعام عثمان موسى ، مدى توافر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية لاكتشاف حالات الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية (غزة : الجامعة الاسلامية ، كلية التجارة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2016) ص21 .

جدول (3/1/1)

الإختلاف بين المراجعة الخارجية والمحاسبة القضائية من حيث الإجراءات والمهام والتعيين

أوجه المقارنة	محاسبة قضائية	مراجعة خارجية
الإجراءات	تعد بغرض اكتشاف التحريفات المادية وغير المادية في العمليات المالية	تعد بغرض اكتشاف التحريفات المادية فقط في العمليات المالية
المهام	تتعامل مع القضايا المدنية والقضايا الجنائية	تتعامل مع القضايا المدنية فقط
دليل الإثبات	موجه الى الإدارة والجهات القضائية	موجه الى الإدارة فقط
التعيين	من قبل مجلس الإدارة أو جانب القضاء	من قبل مجلس الإدارة

المصدر : من إعداد الباحث (2018م)

من خلال الجدول (3/1/1) تتضح أوجه الإختلاف بين المراجعة الخارجية والمحاسبة القضائية من حيث الغرض من الإجراءات المتبعة في كلا المجالين ، والمهام المنوط التعامل معها ، إضافة الى أدلة الإثبات وطرق التعيين .

من خلال هذا المبحث يتضح للباحث أن مفهوم المحاسبة القضائية مفهوم قديم ، وهذا ما يؤكده التسلسل التاريخي لنشأتها غير أن ما جعل منه حديث نسبياً الإنهيارات المالية والمشاكل المحاسبية والفساد المالي غيرها من الأحداث ذات العلاقة التي شهدها العالم مؤخراً ، وبالتالي أدت الى زيادة الإهتمام بهذا المجال وكانت من دواعي ظهوره وتطوره وأن أهداف المحاسبة القضائية وإن تعددت فإن الهدف الأساسي هو العمل على خدمة القضايا المالية ذات الصبغة القضائية ، أو القضايا المالية المؤدية للقضاء عن طريق إجراءاتها الوقائية . كما يرى الباحث أن أوجه الإختلاف بين مجالي المحاسبة القضائية والمراجعة الخارجية وإن تعددت فهناك دور تكاملي ما بين المجالين حيث تقوم المحاسبة القضائية على مبادئ ومعايير المراجعة الخارجية وإن كانت لها معاييرها الخاصة بها .

المبحث الثاني

مجالات وأساليب وإجراءات المحاسبة القضائية

أولاً : مجالات استخدام المحاسبة القضائية

تعددت الكتابات حول مجالات تطبيق المحاسبة القضائية حيث أشار بعض علماء المحاسبة أن المحاسبة القضائية تغطي مجموعة واسعة من المجالات والعديد من حالات حماية أصول الشركات والأفراد منها⁽¹⁾:

1- التحقيقات الجنائية . مثل ملاحقة أموال المجرمين وجمع الأدلة والتحقيق نيابة عن قوات الشرطة ، ويرتبط هذا بما يسمى بالمحاسبة الإستقصائية .

2- حل النزاعات بين الشركاء وغيرهم .

3- حوادث الإصابات الشخصية . لتحديد حجم الخسائر الاقتصادية الناجمة عن حوادث السيارات وغيرها .

4/ منع عمليات الإحتيال أو الحد منها .

5- الخلافات الزوجية . كالبحت عن الأصول المفقودة وأماكنها وتقييمها .

6- الخسائر التجارية الاقتصادية . كالنزاعات المتعلقة بالعقود والعلامات التجارية .

7- الإهمال المهني . سواء ما يتعلق بخرق مبادئ المحاسبة أو المراجعة المقبولة قبولاً عاماً .

8- الوساطة والتحكيم . كدراسة الحلول البديلة قبل اللجوء الى القضاء .

ويمكن أن يستخدم المحاسبين القضائيين مهاراتهم في عدد من المجالات منها⁽²⁾:

1- التحري عن عمليات الإحتيال والحد منها ، إذ يمكن أن يتم تكليف المحاسب القضائي لتحديد ما إذا كان هناك نشاط إجرامي مرتبط بالسجلات المالية للشركة أم لا .

2- تقديم الإستشارات لوضع إستراتيجيات منع الإحتيال في الشركات ، وهنا يعمل المحاسبين القضائيين على تقديم فيما إذا كان من الممكن تعديل النظام المالي المعني مع الأخذ في الإعتبار نقاط الضعف في نظام الرقابة والإجراءات الداخلية .

3- تحليل وتقييم المعاملات التجارية ، إذ يمكن لهؤلاء المهنيين تحديد أو تقدير القيمة الحقيقية للشركة في حالة الإندماج أو الإستحواذ ، وضمان أن المشتري على دراية بخصوص قيمة الشركة المستهدفة والوضع المالي لها .

(1) عبدالستار عبدالجبار الكبيسي ، المحاسبة القضائية من وجهتي نظر القضاء والمحاسب القضائي في الاردن (عمان : المجلة الاردنية في إدارة الأعمال ، المجلد الثاني عشر ، العدد الأول ، 2016) ص 4.

(2) Digabriele, James, **Litigation Support and the Forensic Accountant: Assembling a Defensible Report** (The Forensic Examiner Copyright American College of Forensic Examiners, Vol. 17, Issue. 2, 2008).

4-التحقيقات الحكومية ، يمكن أن يلعب المحاسبين القضائيين دوراً مهماً في الدوائر الحكومية مثل العمل في الوكالات الحكومية كمكتب التحقيقات الفيدرالي (BIF) ، ووكالة المخابرات المركزية (CIA) ، ودائرة ضريبة الدخل (IRS) في الولايات المتحدة الأمريكية إذ يعملون على البحث عن أي نشاط مالي مشبوه من قبل الأفراد أو الشركات .

ويرى عدد من كتاب المحاسبة أن المحاسبة القضائية تستخدم في المجالات التالية⁽¹⁾:

- 1- التحري عن الغش والتلاعب في التقرير المالي وتقييم وتقديم الأدلة المناسبة .
- 2 فحص وتقييم الرقابة الداخلية وتحري الثغرات أو نقاط الضعف التي تستخدم في الغش والتلاعب .
- 3- تقدير الخسائر في حالة المطالبة بالتعويض من شركات التأمين .
- 4- تقييم المنشآت في حالة وجود نزاع يستدعي دراسة بعض البنود المتنازع عليها لعدة فترات مالية .
- 5- الفحص الشامل للأنشطة محل الغش أو الفساد .
- 6- تقييم مدى الالتزام بالقوانين والتشريعات الخاصة بالهبات والتبرعات والإعانات الحكومية .
- 7- تقييم المنشأة في حالة التصفية وتقدير حقوق الدائنين وأولوية السداد .
- 8- تقدير الأرباح المفقودة نتيجة الفرص المضيعة على المنشأة .

كما يمكن استخدام المحاسبة القضائية في أي من المجالات التالية⁽²⁾:

- 1- المنازعات التي تنشأ بين المساهمين أو الشركاء .
- 2- قضايا المنازعات الشخصية كما في حالات الحوادث .
- 3- قضايا المنازعات مع شركات التأمين .
- 4- الإهمال المهني .
- 5- الإحتيال والغش في القوائم المالية .
- 6- حالات الإفلاس .
- 7- المنازعات بين البنوك والشركات .
- 8- الإختلاسات المالية التي يقوم بها الموظفون .

(1) إيمان محمد سعد الدين ، مرجع سابق ، ص289 .

(2) Ramaswamy, Vinita, **New Frontiers: Training Forensic Accountants within Accounting Progrin** (Journal of College Teaching and Learning, Vol. 4, No. 9, 2007) pp 31-38.

وتتضمن المحاسبة القضائية خمس مجالات أساسية هي⁽¹⁾:

- 1- وضع الضوابط المناسبة للإحتيال والغش والخداع .
 - 2- تحديد نقاط الضعف أو الثغرات التي قد يحدث الإحتيال والتلاعب من خلالها .
 - 3- المنازعات القضائية في مجال المال والأعمال .
 - 4- التأكد من دقة وصحة الوضع المالي للمنشآت المراد بيعها أو إعادة تقويمها لأي سبب من الأسباب
 - 5- فحص وتحليل أسباب الخسائر المحققة .
- وقد نشر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) في العام (2010م) ملحقاً يوضح بعض مجالات الخدمات التي يمكن أن يقدمها المحاسب القضائي ضمن خدمات المحاسبة القضائية على النحو التالي⁽²⁾:
- أ/ فض النزاعات :

- 1- بدائل فض النزاعات مثل التفاوض، التسوية، الإتفاق، الوساطة، التحكيم .
- 2- الإجراءات الإدارية .
- 3- الإلتزام بحقوق العقد والترخيص .
- 4- خدمات مابعد أكتساب النزاع مثل حسابات رأس المال، توزيعات الأرباح وغيرها .

ب/ خدمات الدعم القضائي:

- عند الارتباط بخدمة فض النزاعات بين الأطراف المتنازعة فإن المحاسب القضائي يقدم المساعدة في القضايا الفعلية والمعلقة أو المحتملة ، وفي إعداد الإجراءات التنظيمية قبل المحاكمة . ومن هذه الخدمات :
- 1- خدمة الخبرة : تقديم رأيه في موضوع النزاع قبل المحاكمة .
 - 2- خدمة الاستشارة : تقديم النصيحة حول الحقائق، والقضايا، والمسائل الإستراتيجية . والمستشار لا يقدم شهادة خبرة ما لم يتغير دوره إلى شاهد خبير.
 - 3- الخدمات الأخرى : مثل عضو هيئة محلفين، محقق، محكم، خبير معين من المحكمة ، أو وسيط .

(1) Fletcher, Leslie. Higgins, Leslee. Mooncy, Lowell. Buckoff, Thoma, **Our Schools Campaign for Distinction in Forensic Accounting** (Souther Business Review, Vol. 33, No. 1, 2008) pp 573-580.

(2) أحمد السنوسي بشير ، مدى إدراك الخبير الحسابي الليبي لمتطلبات المحاسبة القضائية (مصراته : الأكاديمية الليبية فرع مصراته ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2015) ص ص 39-40.

ومن الباحثين من حدد أن أهم مجالات استخدام المحاسبة القضائية تتمثل في الآتي⁽¹⁾:

- المخالفات المحاسبية .
- التحقيق من حالات إشهار الإفلاس الخاصة بالشركات .
- التحقيق في عمليات الرشاوي .
- التحقيق عن إختلاس الأموال .
- منازعات الضرائب .
- التحقيق في جرائم الفساد المالي والإداري .

كما أضاف آخر الى ما سبق المجالات التالية⁽²⁾:

- تقديم الإستشارات لوضع إستراتيجيات منع الإحتيال والغش في الشركات .
- تقديم الإستشارات لحل المنازعات الناشئة عن المسؤولية المهنية والدعاوى المدنية .
- تحليل وتقييم المعاملات التجارية .

وقد أعد مجمع المحاسبين القضائيين في أمريكا الشمالية (FASNA) قائمة بأهم الأعمال الشائعة لديهم والتي تمثل مجالات لتطبيق المحاسبة القضائية تتمثل في الغش ، التهرب الضريبي ، المخزون والخسائر المحتملة ، تقييم الأعمال ، تقدير الأرباح الضائعة ، وخسائر المشروعات . وقد أضاف رائد المحاسبة القضائية (Crumbly) أن غالبية الطلب على خدمات المحاسبة القضائية يظهر في صورة أوضح عند تنفيذ إجراءات التصفية وتقدير مستحقات الغير وتحديد أولويات سداد الديون وما الى ذلك⁽³⁾.

واضافة الى ماسبق ذكره من مجالات تقدمها المحاسبة القضائية إلا أن هناك من الكتاب والباحثين من أشار الى مجالات وخدمات أخرى منها⁽⁴⁾:

1- أجهزة المخابرات والإستخبارات : حيث يتم استخدام المحاسب القضائي في هذه الأجهزة لتحديد هوية الأموال ومصادرها الحقيقية للأفراد أو المؤسسات بالتعاون مع هذه الأجهزة كما في مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) .

(1) رافي نزار جميل و مقداد أحمد الجليلي ، مرجع سابق ، ص 84.

(2) نضيف جاسم الجبوري و صلاح هادي الخالدي ، مرجع سابق ، ص 461.

(3) نجوى أحمد السيبي ، مرجع سابق ، ص 46 .

(4) Romburgh, Van, **The Training of Forensic Accountant in South Africa** (Unpublished master's thesis, North-West University, South Africa, 2008) P35.

2- إدارة المخاطر : وهنا يجب أن يكون المحاسب القضائي على فهم بأنظمة الرقابة الداخلية، والمخاطر السائدة داخل الشركة ، ومداخل الإحتيال وسوء التصرف .

3/ الملكية الفكرية : وفي هذا المجال يقدم المحاسب القضائي خدمة الكشف والتحقيق ومنع السرقة والإستخدام الإجرامي للملكية الفكرية .

4- الدعاوى القضائية المتعلقة بالجرائم المالية : مثل أنشطة التجارة في السلع غير المشروعة، أنشطة تهريب المنتجات و السلع عبر الحدود دون سداد الرسوم والجمركية، أنشطة الرشاوي والتربح من خلال الوظائف العامة، الدخول الناتجة عن التهرب الضريبي من خلال إخفاء الدخل أو التلاعب في الحسابات، الدخول الناتجة عن عمليات النصب والإحتيال والسرقات والإختلاسات من الأموال العامة، الدخول الناتجة عن المضاربة غير المشروعة في الأوراق المالية⁽¹⁾.

5- الدعاوى القضائية المتعلقة بالجرائم المالية في البيئة الرقمية : يعتبر هذا المجال من الموضوعات الساخنة على الساحة المحاسبية في الوقت الحالي ومجالاً هاماً من مجالات المحاسبة القضائية، ويشمل مثل هذا النوع من الجرائم الحصول على معلومات رقمية، أو الحصول على بيانات سرية دون إذن ، الوصول الى الحواسيب الحكومية أو الخاصة بطرق غير مرخصة ، سرقة المعلومات الخاصة بالحسابات المصرفية ، سرقة الأرقام السرية الخاصة ببطاقات الإئتمان⁽²⁾.

مما سبق يتضح للباحث أن مجالات المحاسبة القضائية تتسم بالتنوع والإتساع بحيث تغطي كل الجرائم المتعلقة بالفساد المالي ، والجرائم المنظمة ، وقضايا المنازعات التجارية والضريبية ، وقضايا التعويضات المرتبطة بالتأمينات وحوادث الإهمال المهني، وقضايا الملكية الفكرية ، وغيرها من الجرائم الإقتصادية والجنائية. ولأغراض هذه الدراسة يرى الباحث أن خدمات المحاسبة القضائية في القضايا القانونية تتعلق بمجالين هما مجال الشاهد الخبير ومجال دعم المقاضاة .

1 / مجال الشاهد الخبير .

مجال الشاهد الخبير هو المجال الذي يقوم فيه المحاسب القضائي بتقديم رأيه أمام المحكمة محل النزاع ، والحكم على الأداء المهني ، وعن مدى الإلتزام بالمسئولية المهنية لمراجع آخر ، وفحص السجلات المحاسبية

(1) أحمد بن محمد صلاح عطية ، تقييم درجة فعالية دور الجهاز المركزي للمحاسبات في الحفاظ على المال العام (القاهرة : جامعة الزقازيق ، كلية التجارة ، مجلة البحوث التجارية ، المجلد التاسع والعشرون ، العدد الأول ، 2007) ص ص 117-184.

(1) Pearson, Timothy & Singleton, Tommie, **Fraud and Forensic Accounting in the Digital Environment** (Issues in Accounting Education, vol. 23, no. 4, 2008) pp 545-560.

والمشاكل الخاصة بأمر معين ، بالإضافة الى التحقيق في الخسائر الإقتصادية التي قد يتعرض لها أحد الأطراف⁽¹⁾. وقد عرف المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين الشاهد الخبير على أنه الشخص المؤهل الذي يمكن أن يفصح عن الرأي في التقاضي ، ويتم تكليف المحاسب القضائي من قبل الجهات القانونية للإدلاء برأيه في القضايا ذات الطابع المالي والتعبير عما إذا كان الغش قد تأسس على أدلة إثبات خاصة بالمحاسبة أو المراجعة في أحد القضايا لصالح المدعي أو للشهادة بأن الغش لم يوجد لصالح المدعى عليه . فعندما يتم استدعاء المحاسب القضائي من قبل القضاء فإنه يدلي بشهادته عن نتائج تحقيقاته ، وعندما يتم استدعائه عن طريق الدفاع فإنه يدلي بشهادته عن جودة النتائج وفيما إذا كانت التقارير المالية التي تم التعبير عنها بواسطة المراجع الخارجي تعكس بصدق الواقع الفعلي للمؤسسة⁽²⁾.

ويمثل المحاسب القضائي دور الشاهد الخبير في القضايا المالية دون غيره من المحاسبين نظراً للمؤهلات الموضوعية الخاصة بوظيفته والخبرات المناسبة فضلاً عن المهارات والخواص الشخصية اللازمة للعمل بفعالية كلاعب هام في فريق التقاضي ، ويجب أن يكون المحاسب القضائي على معرفة شاملة ليس فقط بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ولكن أيضاً بالنشرات الحالية لعاداتهم وأعرافهم ، وغالباً ما قد تتضمن خبرة الشاهد الخبير معرفة خاصة بصناعة معينة على سبيل المثال المحاسبة عن المقاولات وبيئة أسواق الأسهم ، كما يجب أن يكون على دراية بالتطورات الحديثة في بيئة قضايا المحاسبة الهامة داخل المجال وأن يمتلك القدرة على التحليل والتعامل مع البيانات غير الكاملة ، فضلاً عن الخواص الشخصية التالية⁽³⁾:

- القدرة على العمل كجزء من فريق التحقيق .
- الموثوقية والنزاهة .
- التصرف والسلوك المهني .
- السمعة المهنية والإعتراف .
- الحضور أمام المحكمة بنفسه وعرض الأفكار بفاعلية .
- القدرة على عرض وشرح القضايا الفنية في مصطلحات عادية .

ولكي يتم إعتداد المحاسب القضائي كشاهد خبير من قبل القضاء لابد من التأكد من أوراق إعتمادهم من

(1) محبوب عبدالله حامد ، مدى تطبيق المراجعة القضائية في فصل الدعاوى والمنازعات الخاصة بالمخالفات المالية في المحاكم السودانية (غزة : جامعة الأقصى ، عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي ، مجلة جامعة الأقصى – سلسلة العلوم الإنسانية ، المجلد الحادي والعشرون ، العدد الثاني ، 2017) ص 391 .

(2) أمين السيد أحمد لطفي ، قراءات في المحاسبة والمراجعة القضائية (الاسكندرية : الدار الجامعية للنشر ، الطبعة الأولى ، 2014) ص 347 .

(3) أمين السيد أحمد لطفي ، المرجع نفسه ، ص 357 .

قبل المنظمات المهنية التابعة له وتعليمهم وخبرتهم بالعمل والدورات التدريبية الفنية المتخصصة التي أخذوها والخبرات السابقة مع أمور التقاضي القانونية أو الإجراءات الجنائية التي تعبر بصفة رئيسية ناتج المعرفة والمهارات التي يتم اكتسابها أثناء الإدلاء بالشهادة في قضايا سابقة . وقد حددت لجنة معايير المحاسبة القضائية الكندية بعض المهام التي يجب على المحاسب القضائي القيام بها عند ممارسة دور الشاهد الخبير والمتمثلة في الآتي⁽¹⁾:

أ - الشاهد الخبير عليه واجب تقديم المساعدة المستقلة للمحكمة عن طريق تقديم شهادة موضوعية وغير متحيزة في المسائل التي لديه خبرة بها .

ب - يجب على الشاهد الخبير توضيح أية قضايا أو مسائل تقع خارج نطاق خبرته .

ج - يجب على الشاهد الخبير أن لا يمثل دور المحامي .

د - يجب على الشاهد الخبير اتخاذ الخطوات المناسبة لتزويد المحكمة بالمعلومات والفرضيات التي استند عليها في شهادته ، وأية قيود تؤثر على شهادته .

و على الخبير أن يضمن تقريره نتيجة أعماله ورأيه والأوجه التي يستند عليها في تبرير رأيه بدقه ووضوح ، فإذا تعدد الخبراء اختلفوا في آرائهم فعليهم إصدار تقرير موحد ويذكروا فيه رأي كل منهم وأسبابه ، وأما إذا استعان الخبير برأي خبير آخر في اختصاص مختلف عن اختصاصه فعليه ضم ذلك الرأي الى التقرير . ويتكون التقرير من قسمين يتضمن القسم الأول اسم الخبير، ولقبه ، وعنوانه ، وأسماء الخصوم في الدعوى ووكلائهم المحامين، وقرار تعيين الخبير، والمهمة المكلف بها، وعرضاً ملخصاً للوقائع المادية التي استدعت اللجوء إلى الخبرة الفنية ، وأما القسم الثاني منه فيتضمن أقوال الخصوم ومنكراتهم ومستنداتهم والأعمال التي قام بها الخبير شخصياً من فحص للدفاتر واطلاع على السجلات والاختبارات والتحليلات التي أجرواها إفادات الشهود الآخرين التي حصل عليها، وفي الجزء الأخير منه يتضمن مناقشة العناصر التي حصل عليها بموضوعية وعرض مختلف الاحتمالات بصيغة واضحة وصريحة ومبسطة بعيدة عن البلاغة⁽²⁾.

وحتى يكون تقرير الشاهد الخبير موضوعي يمكن الاعتماد عليه يجب أن تتوفر فيه الشروط التالية⁽³⁾:

1- القيمة الفنية : ويقصد بها أن يبدي الخبير رأيه بطريقة علمية أو أن يكون رأيه مبنياً على أسس علمية بعد فحص المستندات المقدمة من المتنازعين ودفعاتهم وطلباتهم ودراستها ومطابقتها مع موضوع النزاع.

(1) موقع الكتروني : لجنة معايير المحاسبة القضائية الكندي .

(2) أحمد السنوسي بشير سعود ، مرجع سابق ، ص 29.

(3) حامد بن مساعد السحيمي ، دور الخبير في الدعوى الجزائية طبقاً لنظام الإجراءات (الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2007) ص 23 .

2- الدقة : يجب أن يتضمن التقرير تاريخ التقرير، توقيع الخبير، ملخصاً للموضوع المطلوب منه، إجراءات الكشف، الفحص، التحاليل الفنية التي قام بها الخبير، رأيه والنتائج التي توصل إليها بشكل دقيق، وأن يبتعد عن السطحية، التضارب، العموميات، الغموض، وأن يكون قاطعاً في النتيجة التي توصل إليها.

3- الموضوعية : يجب أن يعد الخبير تقريره في موضوع النزاع بكل تجرد وحيادية واستقلالية دون الانحياز لأي طرف من الأطراف .

4- مطابقة التقرير للقواعد الفنية المتعارف عليها : يجب إنجاز المهمة ووضع التقرير وفقاً للقواعد الفنية والأصول المتعارف عليها، فلا بد من توافر شروط التعيين في الخبير، وأن يتم إنتدابه للقيام بالمهمة، وأن يقوم بكتابة تقريره ويضمنه خلاصة أبحاثه وآرائه، وأن يقتصر رأيه على المهمة المكلف بها فقط .

2 / مجال عم الم قاضاة .

يشير دعم الم قاضاة الى قيام المحاسب القضائي بمساعدة ودعم الجهات القانونية في إجراءات الدعوى أو الدفاع عن قضية معينة في ظل النظام القانوني حيث يمكن أن يتضمن ذلك الدعم الإستفادة من مجموعة المهارات والخبرات والقدرات التي يمتلكها المحاسب القضائي لدعم القضايا القانونية ، من جانب آخر يشير مجال دعم المقاضاة الى العرض الواقعي للامور الاقتصادية المتعلقة بالمرافعة أو المقاضاة القائمة أو المنتظرة ويمكن تلخيص هذا الدعم بما يلي (1) :

- المساعدة في الحصول على الوثائق اللازمة لدعم أو دحض مزاعم ما .
- استعراض الوثائق ذات الصلة باعطاء تقييم أولي للحالة وتحديد الخسارة ومجالاتها .
- المساعدة في صياغة الأسئلة المتعلقة بالأدلة المالية وتقديم المساعدة للاستجواب .
- المساعدة في فهم المسائل المالية المتعلقة بالقضية .
- إستعراض الأضرار والإبلاغ عن كل من نقاط القوة والضعف في المواقف المتخذة .
- المساعدة في مناقشات التسوية والمفاوضات .

كما يتضمن مجال دعم المقاضاة أيضاً قيام المحاسب القضائي بعمليات التحقيقات نيابة عن الجهات القانونية في إدعاءات الضرر والأضرار الاقتصادية وتقييمات الأعمال والأصول وحالات التصفية والإفلاس وانتهاكات العقود والتعاقدات المالية ، وإعداد وكتابة التقارير المساعدة لمكاتب الإدعاء العام وغيرها من الخدمات المتعلقة بالقضايا والمشكلات المالية والمحاسبية . أيضاً يتضمن دعم التقاضي مساعدة المستشارين على التحقيق وتقييم

(1) عبدالستار عبدالجبار الكبيسي ، مرجع سابق ، ص 4.

النزاهة بالإضافة الى تحديد المقدار المرتبط بتلك المجالات كخسارة الأرباح ومطالبات المقاولات ونزاعات المساهمين أو حالات الإفلاس فضلاً عن إنتهاك وخرق التعاقدات ، وعادة ما يتم إدخال دعم التقاضي عن طريق المحامي إستجابة الى نوع معين من التصرف القانوني سواء جنائي أو مدني⁽¹⁾.

وقد أكد عدد من كتاب المحاسبة أن أهم مجال من مجالات استخدام المحاسبة القضائية هو مجال دعم الدعاوى القضائية : حيث من الشائع أن تجد المحاسبين القضائيين يقدمون خبرتهم المحاسبية في دعم الدعاوى القضائية القائمة أو المحتملة ، ويتركز عملهم الأساسي على تكميم الأضرار على الرغم من أنها قد تتطلب توفير شهادة الخبراء في العديد من الدعاوى القضائية مثل النزاعات المتعلقة بالعقود والقضايا المتعلقة بالملكات الفكرية وغيرها . إذ يعد المحاسب القضائي شخصاً أتيقن علم المحاسبة وقادراً على مساعدة المحامين والمحاكم في فهم وتطبيق المسائل المحاسبية في القانون والقضايا المتنازع عليها ، فخبراء المحاسبة القضائية يتمتعون بخبرة واسعة في التحقيقات لتحديد الحلول في القضايا المحاسبية المتنازع عليها ، وكتابة التقارير الخبيرة عن أعمال التحري التي أنجزوها ، والممثل أمام المحكمة بصفتهم شهود خبراء⁽²⁾.

ثانياً : أساليب المحاسبة القضائية :

تتعدد الأساليب التي يستعين بها المحاسب القضائي في الحد من ممارسات الغش والفساد المالي والتصرفات غير القانونية ، وينبغي علي المحاسب القضائي وفريقه استخدام تقنيات وأساليب محاسبية تدقيقية وتحقيقية مناسبة للكشف عن عمليات الفساد المالي أو الإقتصادي والحد منها . ومن الأساليب والتقنيات التي تستخدمها المحاسبة القضائية لجمع الأدلة واكتشاف الإحتيال ومنعه وأداء خدماتها الإستشارية والقانونية مايلي⁽³⁾:

- 1- نظرية الألعاب والتفكير الإستراتيجي : تستخدم هذه النظرية في اكتشاف الإحتيال من خلال تقييم المخاطر ، تخطيط عملية المراجعة ، تطبيق إجراءات المراجعة .
- 2- أسلوب التشكيك في الوثائق : يستخدم هذا الأسلوب للتأكد من سلامة المستندات فقد يكون بعضها مزيف أو معدل أو محذوف أو في حالة عدم وجود تفاصيل بالمستندات .
- 3- تحليل التسلسل الزمني : يستخدم لفحص التفاصيل من بداية حدوث المشكلة وحتى تحديد المتسبب فيها ، حيث يساعد ذلك المحاسبين القضائيين في تفسير الترابط الزمني بين الأحداث وتلخيص التحقيقات .

(1) أمين السيد أحمد لطفي ، مرجع سابق ، ص 83.

(2) Telpner, Zeph & Mostek, Michael, **Expert Witnessing in Forensic Accounting: A Handbook for Lawyers and Accountants**, CRC Press LLC, 2003.

(3) Mehta; Mathur, Tarun, **Preventing financial fraud through forensic accounting** (The Institute of chartered accountant of India, vol. 55, No. 10, 2007) pp 1576-1578.

4- أسلوب تتبع الجداول : يستخدم في تتبع الأموال من مصرف الى مصرف، من منشأة الى منشأة ، أو من شخص الى آخر. وغالباً ما يستخدم هذا الأسلوب في حالات جرائم غسيل الأموال .

5- أسلوب المراجعة المستمرة : يستخدم في اكتشاف الإحتيالات، وسوء الاستخدام للأصول، والأنشطة غير الملائمة ، والأشياء الشاذة . حيث يتم وضع علامة على الأحداث التي يتم تقييمها ضمن الأخطاء لغرض متابعتها .

6- أسلوب التسلسل : يتوجب على المحاسب القضائي حماية الدليل المالي والمحافظة على التسلسل الزمني حيث يجب أن تكون هناك طريقة توضح أن الدليل لم يتم التلاعب فيه أو إتلافه أو حجزه، فهناك حاجة من وقت الحصول على الدليل وحتى وقت تقديمه كدليل إثبات .

7- أسلوب تحليل الصلة : يقصد به تحليل العلاقة بين الشخص والبيانات، أو بين العديد من الأشياء المختلفة التي لا تظهر من خلال البيانات الأولية وذلك لربط الأحداث مع بعضها البعض .

8- خريطة التنقيب عن البيانات : يستخدم فيه قلم الإشارة لتحديد العناوين الرئيسية، أو الفقرات، أو البيانات الهامة في المستند وذلك بغرض تصفحه والرجوع الي البيانات الهامة مرة أخرى بسهولة .

9- الأدوات المساعدة المحوسبة : قد يتطلب المحاسب القضائي في جزء من الإجراءات استخدام برامج إلكترونية لمعالجة البيانات المالية المهمة بنظام معلومات العميل دون الإعتماد عليه .

10- تقنية التنقيب عن البيانات : يستخدم هذا الأسلوب بمساعدة الحاسوب للتنقيب عن حجم البيانات الجديدة أو المخفية أو المعلومات غير المتوقعة، ويحتاج هذا الأسلوب معرفة جيدة بنظم المعلومات الإلكترونية .

وأضاف آخر أسلوبين آخرين لأساليب المحاسبة القضائية هما⁽¹⁾:

1- أسلوب المقابلة الشخصية مع المسؤولين حيث يمكن للمحاسب القضائي أن يحدد من خلالها ما إذا كان الشخص صادقاً أم كاذباً ومخادعاً .

2- أسلوب الإجراءات التحليلية وهي تتضمن دراسة مقارنة العلاقة بين مقياسين أو أكثر لإيجاد إتجاهات أو علاقات غير عادية أو خطأ أو غش .

ومن أهم أساليب المحاسبة القضائية المستحدثة ما يلي⁽²⁾:

1- الحصول على دليل الإثبات واختيار التوقيت المناسب للقيام بذلك .

2- المراقبة المستمرة لنشاط الشركة بهدف إيجاد دليل الجريمة أو الخطأ .

(1) نجوى أحمد السيسى ، مرجع سابق ، ص 52 .

(2) Crumbley, D, Larry, **Forensic and Investigative Accounting** - 4th edition – Amazon com.USA.2009.

- 3- تكوين قاعدة بيانات للاسترشاد بها وفقاً لمخطط زمني ملائم .
 - 4- تحليل الرابط الخاص بالعلاقات بين الأشخاص وبين البيانات والمعلومات المالية .
 - 5- خريطة التعقب لإظهار تدفق الأموال أو الكشوفات في تعقب حركة الأموال من مصدرها وإلى مكان استلامها أو توظيفها بالتعاون مع الأطراف ذات العلاقة .
 - 6- المخطط الجيني للعلاقات الشخصية بين الأطراف ذات الصلة بالقضية موضوع التحقيق ، ويمكن هنا استخدام بعض البرامج الجاهزة .
 - 7- تعقب الصفقات والذي يسمى أيضاً بشريط مشهد الجريمة .
 - 8- السيولة النقدية لإثبات مدى تطابق حسابات الشركة مع المصرف أو غيره .
 - 9- تحليل مصادر الأموال واستخدامها .
 - 10- نشرات الأسهم لتتمكن من تتبع حركة أسهم الشركة .
 - 11- إختبارات الشمول ، حيث تستثنى البيانات الصحيحة وتشمل الخاطئة فقط .
 - 12- استخدام النماذج المالية للوقوف على رأي الشركة تجاه مختلف أمور الزبائن أو الموردين وغيرهم .
 - 13- مراجعة النقطة الحرجة للبحث عن أسباب عمليات الغش والإحتيال .
 - 14- مراجعة الصلاحيات لتحديد الإنحرافات في الصرف .
 - 15- المراجعة التفاعلية للتحري عن النشاطات غير القانونية ، وجمع الأدلة لتحديد المسؤولين عنها .
 - 16- المراجعة المبعدة والتي تتضمن المراجعة التشريعية لتقييم نظام الرقابة الداخلية ، والتأكد من حماية الأصول ومدى التزام الوحدة بالقوانين والأحكام والتشريعات عند الصرف وإثبات المدفوعات ، وتحديد المخاطر الناتجة عن الغش ، والتحري عند الإدعاءات والشكاوى المقدمة .
- مما سبق يرى الباحث أن أساليب المحاسبة القضائية متعددة ومتنوعة ، ويتوقف استخدام أي منها علي نقطتين هما تحديد المشكلة ونوع القضية المعروضة لدى المحكمة ، ومهارة وحصافة المحاسب القضائي حيث ينبغي أن يختار الأسلوب المناسب للحالة المناسبة. كما يؤكد الباحث على ضرورة إتقان المحاسب القضائي لأساليب التنقيب عن البيانات إلكترونياً واستخدام الأدوات المساعدة المحوسبة نظراً لعولمة أسواق المال والتوسع في التجارة الإلكترونية والسلبيات التي رافقت استخدام تكنولوجيا المعلومات . وقد اتفق الباحث مع عدد من الكتاب أشاروا إلى أن أساليب المحاسبة القضائية تتمثل في الآتي⁽¹⁾:

(1) Ernst and Young, **Forensic - Auditing** (A.N Chatterji, SAI-India – www.Asosai.org/journalforensic-auditing . htm.2001.

1/ المراجعة التفاعلية Reactive Audit : وهي التي تهدف الى إجراء التحريات اللازمة عن المناطق أو الأنشطة غير القانونية والمشكوك فيها للتأكد من وجود أو عدم وجود غش بها وتحديد الأشخاص المسؤولين عن ذلك ، وتجميع الأدلة المناسبة والمقبولة لتأييد الدعاوى القضائية . وتضم المراجعة التفاعلية أكثر الأساليب المستخدمة في المحاسبة القضائية واللازمة لكشف الغش والإنحرافات المالية .

2/ المراجعة البُعية Proactive Audit : وتهدف هذه المراجعة الى الفحص من عدة مظاهر مختلفة وتتضمن عدة جوانب هي :

- المراجعة التشريعية : تقوم على دراسة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية والتأكد من حماية الأصول والموارد المختلفة .

- الالتزام المنظم : يستخدم ذلك في حالة المراجعة الحكومية للتأكد من مدى التزام الوحدة بالقوانين والأحكام والتشريعات عند صرفوا إثبات المدفوعات الحكومية .

- الأداة التشخيصية : وهي تستخدم لإجراء فحوص لتحديد المخاطر الناتجة عن الغش ، والتركيز على فحص المناطق المستهدفة .

- التحري عن الإدعاءات : حيث يتم إجراء التحريات اللازمة عن الشكاوى والإدعاءات المقدمة . وتتضمن المراجعة البُعية أيضاً الإحتفاظ بسجلات محاسبية منتظمة يمكن الإعتماد عليها ، والتحقق من فاعلية تصميم الأنظمة المالية من حيث الشمول وكفاءة التشغيل ، والسياسات والإجراءات التي تساعد على ضمان توجيهات الإدارة العليا ، وتعد المراقبة المستمرة لأنشطة الشركة المختلفة واحدة من أهم أساليب المراجعة البُعية حيث تهدف الى إيجاد الخطأ أو دليل الجريمة وتكون قاعدة للإسترشاد بها وفق مخطط زمني ملائم .

ثالثاً : إجراءات المحاسبة القضائية

الإجراءات هي الخطوات التي تتبعها المحاسبة القضائية لوضع أساليبها موضع التنفيذ، وهناك مجموعة من الإجراءات المتبعة في تنفيذ عمليات المحاسبة القضائية منها الحالات التالية⁽¹⁾:

1/ حالة ما إذا كانت الدعوى القضائية ممثلة في نزاع بين طرفين على الجوانب المحاسبية .

أ- يتم رفع قضية أو دعوى أمام القضاء لدراسة الموضوع محل النزاع .

ب- يحيل القضاء (المحكمة) القضية الى مكتب الخبراء بوزارة العدل لدراسة الموضوع من كافة الجوانب

وإبداء الرأي المحاسبي .

(1) نجوى أحمد السبيسي ، مرجع سابق ، ص 53 .

ج- يقوم الخبير بالإطلاع علي ملف القضية واستدعاء الخصوم لعرض وجهات النظر وتقديم المستندات المؤيدة وإعداد مذكرة الدفاع .

د - يقوم الخبير بدراسة موضوع النزاع وتجهيز مايلزمن مستندات وتقارير وأدلة وإرسالها للقضاء (المحكمة) ولا يقوم الخبير باتخاذ قرار بل يترك ذلك للقضاء .

هـ - تقدم المستندات والتقارير والأدلة للقضاء وبها دراسة وفحص فني لموضوع النزاع مع عرض لوجهات نظر الخصوم ، ويتضمن التقرير قول : هذا ما رأيناه ... وللمحكمة الرأي .

2/ حالة ما إذا كانت الدعوى القضائية ممثلة في نزاع بين طرفين أمام القضاء كما في حالة التهرب الضريبي .
أ - يتم رفع الدعوى القضائية الى نيابة الأموال العامة التي تقوم بدورها بالتحقيق وإحالة موضوع النزاع الى لجنة الفحص والتي يتم تشكيلها من المحاسبين العاملين بمصلحة الضرائب .

ب - تقوم لجنة الفحص باستدعاء الممول وأخذ أقواله والإطلاع على الدفاتر والمستندات وإعداد التقرير وإرساله الى نيابة الأموال العامة .

ج - تقوم نيابة الأموال العامة باستدعاء اللجنة لمناقشة تقريرها معهم واتخاذ القرار إما بالحفظ أو إحالة الموضوع للقضاء للبت فيه .

3/ حالة ما إذا كان هناك ملاحظات فنية محاسبية واردة في تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات (ديوان المراجعة القومي) عن الوحدة محل المراجعة وهي تمثل مخالفات مالية أو غش في القوائم المالية .

أ - يقدم الجهاز المركزي للمحاسبات التقرير المعد عن الجهة الخاضعة وبه المخالفات المالية الى نيابة الأموال العامة .

ب - تقوم نيابة الأموال العامة بتشكيل لجنة من أعضاء الجهاز المركزي للمحاسبات لدراسة الموضوع وكتابة التقرير والإدلاء بالشهادة للنيابة كراي إستشاري غير ملزم للقضاء ولكنه معاون له على إقرار الحق وتحقيق العدالة .

و على الرغم من أن كل ارتباط يتطلب إجراءات مراجعة ومحاسبة خاصة به، إلا أن العديد من ارتباطات المحاسبة القضائية قد تتطلب إتباع الخطوات التالية⁽¹⁾:

1- التنسيق لمقابلة العميل : يجب على المحاسب القضائي مقابلة العميل لتحديد مجال الإرتباط لمعرفة ماهية المشكلة وتحديد أبعادها وأثرها وكذلك الدوافع التي أدت الى حدوث المشكلة سواءاً كانت دوافع شخصية إجرامية

(1) Ibex, Ted; Grippo, Frank, **Forensic Accounting: Should it be a Required Course for Accounting Majors?**
(The Journal of Applied, vol. 24, NO.1, First Quarter, 2008) p4.

أم خطأ غير مقصود أدت لظهورها ، ومن المستحسن الحصول على ذلك كتابة في شكل رسالة إرتباط تحدد فيها شروط الإرتباط .

2- التمسك بالاستقلالية : كما أن المراجع القانوني يجب أن يكون مستقلاً عند تقديمه لخدمات المراجعة والخدمات الأخرى التي يقوم بالمصادقة عليها، كذلك فأن على المحاسب القضائي الالتزام بالاستقلالية فمصادقية المحاسب القضائي من السهل التشكيك فيها إذا كانت نتائج الارتباط تتعلق بدعوى قضائية .

3- التخطيط الجيد للارتباط : فالتخطيط الصحيح المسبق ضروري إلى أي نوع من الارتباطات فالخطة يجب أن تكون مشابهة لبرنامج المراجعة من حيث تخطيط تفاصيل الأهداف والإجراءات بشكل يحدد مجال الارتباط والغرض من النتائج التي يمكن التوصل إليها .

4- جمع الأدلة وأداء التحليلات : يجب على المحاسب القضائي أن يكون ملم بقواعد المراجعة والمحاسبة وتقنيات التحقيق المتعلقة بنوع الدليل الذي يريد الحصول عليه والتفسير الجيد له للتأكد من صحة المعلومات والإحاطة بالقضية محل النزاع قبل الإدلاء بالرأي .

5- التوصل للاستنتاجات وإعداد التقرير : المحاسب القضائي يجب أن يكتب التقرير النهائي بأسلوب يوضح فيه طبيعة المهمة ومجال العمل وأن يبين المدخل المستخدم في استكشاف المعلومات وتفاصيل النتائج والآراء التي توصل إليها إضافة إلى الجداول والرسومات وأدلة الإثبات التي جمعها دون إغفال أي حقائق حتى لايسمح بالطعن بسلامة التقرير .

كما يمكن أن تتمثل إجراءات المحاسبة القضائية في الآتي⁽¹⁾:

1/ المراجعة اللاحقة Reactive Audit : وتشمل إجراءات التحريات عن الأشخاص والعمليات المشكوك في عدم قانونيتها للحصول على الأدلة اللازمة للفصل في الجرائم الإقتصادية .

2/ المراجعة السابقة Proactive Audit : وتشمل :

- تقييم مدى كفاية إجراءات الرقابة الداخلية لحماية أصول الشركة والتأكد من صحة المعاملات المالية التي تقوم بها الشركة .
- تقييم مدى الإلتزام بنظم الرقابة الداخلية والسياسات والقوانين ذات الصلة بنشاط الشركة .
- تقييم الأدوات المستخدمة في إجراء الفحص لتحديد المخاطر الناتجة عن الجرائم الجنائية ذات الطابع الإقتصادي .

(1) سامح محمد لطفي ، مرجع سابق ، ص 763 .

وقد أضاف آخرون الى الإجراءات أعلاه الخطوات التالية⁽¹⁾:

- 1- تدقيق الصراع لتحديد الأطراف المعنية واللاعبين الأساسيين فيها .
 - 2- التحقيق الأولي ويكون قبل وضع خطة عمل مفصلة بما يتيح وضع خطة عمل أكثر إكتمالاً .
 - 3- وضع خطة عمل بالأهداف والمنهجية التي تستخدم لحل المشكلة .
 - 4- تحليل الأضرار وقيمتها الحالية وتحليل الحساسية ، واستخدام الحاسوب والخرائط وغيرها لشرح النتائج .
- وفي دراسة أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية أوضحت أن إجراءات المحاسبة القضائية تصنف كما يلي⁽²⁾:
- 1- مراجعة الوثائق العامة والتحقيقات المساندة : وتتضمن فحص المعلومات التاريخية والحالية، وسجلات الشركة والشركاء، والسجلات المدنية والجنائية، وأنشطة تجارة الأسهم لأعضاء مجلس الإدارة، وأي سجلات أخرى قد تكون مفيدة للمحاسب القضائي في تسهيل مهمته .
 - 2- متابعة الأشخاص واسعي الإطلاع : الغرض من هذا الإجراء جمع الأدلة من الحقائق التي يتم كشفها والمعلومات الأخرى المقدمة من الشهود حيث يمكن في كل مقابلة اكتشاف سجلات جديدة أو شهود إضافيين
 - 3- المصادر السرية : في كل المنظمات تقريباً هناك أشخاص يرغبون في تقديم المعلومات شرط أن يظلوا مجهولين، وفي بعض الأحيان تقدم المصادر السرية معلوماتها من خلال الرسائل المجهولة أو الخطوط الساخنة، ولكن على الرغم من أهمية المعلومات التي تقدمها المصادر السرية على المحاسب القضائي أن يوازن بين الفائدة من الإعتماد على هذه المعلومات من ضررها لأنه قد تكون لمصدر هذه المعلومات مصلحة مخفية أو قصد الطعن وإشانة السمعة في الشركة أو أحد أعضائها أو منسوبيها .
 - 4- التحليل المختبري للدليل المادي أو الإلكتروني : مثل تحليل بصمة الأصابع، التوقيعات المزورة، المستندات المصورة أو المعدلة، النماذج المنسوخة على الأقراص الصلبة للحاسوب، تحليل القوائم المالية، تحليل احتمال سوء استخدام الحاسوب، القدرة على استرجاع المستندات والملفات المحذوفة، البحث في البريد الإلكتروني للحصول على دليل الإحتيال وغيرها من الإجراءات .
 - 5- المراقبة المادية والإلكترونية : المراقبة المادية لمتابعة الأشخاص، والمراقبة الإلكترونية لمراقبة الأصول. وتجرى هذه الإجراءات في ظروف محددة حسب الظروف، فقد يوصي العميل بتركيب كاميرات تصوير مثلاً لمراقبة أماكن معينة من الشركة مثل أماكن تحميل المخزون، وأماكن حفظ المستندات، وغرف الأموال .

(1) Zysman Alan : www.forensicaccountinginformation.com. 2011.

(2) Durkin, Ronald L, et al, **Discussion paper: using forensic procedures and specialists in financial statement audits** - www.aicpa.org .2014.

مما سبق يرى الباحث أن الإجراءات التي تتبع تختلف من قضية الى أخرى وذلك حسب حيثيات القضية ، وعلى المحاسب القضائي قبل تأدية أي إجراءات تنفيذية التأكد من عدم تعارضها مع أية قوانين أو معايير أو لوائح تنظيمية محلية كانت أو دولية .

رابعاً : مراحل المحاسبة القضائية :

على الرغم من تعدد مجالات المحاسبة القضائية، واختلاف الأساليب والإجراءات المستخدمة من حالة الى أخرى، إلا أنه في الأغلب تمر كل حالة من القضايا المالية والمحاسبية بأربعة مراحل أساسية هي⁽¹⁾:

المرحلة الأولى : تشخيص المشكلة والتخطيط لها جيداً :

يتعين على المحاسب القضائي طرح العديد من الأسئلة لتحديد طبيعة المشكلة موضع البحث والدراسة، فالبدائية هي التعريف بالمشكلة وذلك من خلال العديد من الطرق، فعلى سبيل المثال قد تكتشف المشكلة من خلال عمل المراجع الداخلي أو المراجع الخارجي أو من خلال عملية الفحص والتقييم .

المرحلة الثانية : تجميع أدلة الإثبات :

تعتبر هذه المرحلة في غاية من الأهمية إذ يتعين على الفاحص التأكد من أن أدلة الإثبات التي تم تجميعها خلال المرحلة الأولى لتشخيص المشكلة والتخطيط الجيد لها، يمكن الاعتماد عليها أو الوثوق بها أو هي مضللة، فإذا كانت مضللة فإنه يتعين إعادة التقييم والتشخيص في المرحلة السابقة. أما إذا كانت البيانات وأدلة الإثبات يمكن الاعتماد عليها والوثوق بها، فإن الخطوة التالية هي تناول كافة مناحي المشكلة وتجميع أدلة الإثبات والمواعمة التي يمكن الرجوع إليها، فأدلة الإثبات تساعد لمراجع على الإدلاء برأيه في تقرير المراجعة حول مدى كفاية أدلة الإثبات وطبيعتها .

المرحلة الثالثة : تقييم أدلة الثبات :

يتم في هذه المرحلة فحص واختبار عملية الاحتيال والخداع ، وهي على درجة عالية من الأهمية حيث تقوم أدلة الإثبات ، وكذلك البيانات قبل التوصل إلى النتائج الهامة وإعداد التقرير النهائي، و عند تقييم أحد العوامل أو العناصر المؤثرة على عملية الخداع أو الاحتيال يتعين على الفاحص أن يدلي برأيه الموضوعي في مدى كفاية أدلة الإثبات ، كما يقوم الفاحص بتحديد أدلة الإثبات الأخرى المناسبة للوفاء بأغراض الفحص والتقييم .

(1) ولاء محمود عبدالعزيز محمود ، الاطار العلمي لمهنة المحاسبة القضائية بهدف تحقيق جودة الأداء لخبراء المنازعات التجارية (مصر : جامعة بورسعيد ، كلية التجارة ، مجلة البحوث المالية والتجارية ، المجلد الثالث عشر ، العدد الثاني ، الجزء الأول ، 2012) ص 337.

المرحلة الرابعة : إعداد التقرير النهائي :

يتم في هذه المرحلة إعداد التقرير النهائي ، وبصفة عامة يجب مراعاة اعتبارات إعداد التقرير النهائي وأهمها أن يشير المحاسب القضائي إلى أدلة الإثبات التي قام بتجميعها وأن يعد التقرير بلغة صحيحة ودقيقة وأن يتناول التقرير كافة الحقائق حيث لا يقع القارئ في شك من عدم كفاية أدلة الإثبات التي تم تجميعها من خلال الفحص، والملاحظة، والاستفسار، والمطابقة .

وقد توسعت دراسة أخرى في عدد المراحل التي تمر بها عملية المحاسبة القضائية لتشمل الآتي⁽¹⁾:

المرحلة الأولى : قبول التكاليف :

ويمثل قبول التكاليف نقطة البداية في عملية المحاسبة القضائية، وهو يشبه خطاب الإرتباط في المراجعة الخارجية، وهنا يجب على المحاسب القضائي قبل قبول التكاليف أن يحدد مع العميل مجموعة من النقاط مثل مجال ونطاق العمل، وطبيعة التقرير المطلوب، ودوره وحدوده ومسئوليته .

المرحلة الثانية : التخطيط وتحديد نطاق العمل :

وفي هذه المرحلة يجب على المحاسب القضائي تحديد أهداف التكاليف، والحصول على فهم كاف للبيئة المحيطة بالتكاليف، وتحديد فريق العمل ، وتقييم الموارد اللازمة لذلك .

المرحلة الثالثة : السرية :

في هذه المرحلة يقوم المحاسب القضائي بعملية الفحص والتقصي مع الأخذ في الاعتبار السرية التامة وعدم علم المورطين أو المشتبه فيهم بعملية التقصي نظراً لأهمية المباغته والتي ينتج عنها الحصول على أكثر قدر من المعلومات وتجميعها قبل شعورهم بأي شي الأمر الذي يترتب عليه قناعات ينتج عنها إثبات أو نفي الشك.

المرحلة الرابعة : التنفيذ أو المرحلة الإنتقالية :

إذا توصل المحاسب القضائي الى قناعة تؤكد أن التقصي المبدئي يثبت حالات إشتباه، فينبغي التوسع في عملية التقصي حيث تحين مرحلة التنفيذ بالتزامن مع معرفة الأشخاص المتورطين .

المرحلة الخامسة : الكشف عن النتائج وتوصيلها للأطراف المعنية :

وهي أكثر المراحل إتساعاً للفحص القانوني حيث يتم فيها إجراء المقابلات مع الشهود ، وتحليل البيانات والسجلات المالية والأدلة المستندية وإعداد بناءها، وتتضمن هذه المرحلة إعداد التقرير .

(1) ربا ابراهيم عيسى قنديل ، المهارات المطلوبة من المحاسبين القانونيين الاردنيين لممارسة المحاسبة القضائية (الاردن : جامعة جدارا ، كلية الاقتصاد والاعمال ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2014) ص 41.

المرحلة السادسة : المرحلة العلاجية :

وتهدف هذه المرحلة الى تحقيق هدفين هما تجفيف منابع الغش بتحديد مصدره والمسئول عنه وإِنهاء العلاقة مع الأطراف المتورطة، وتعقب وتتبع الأصول بعد تخفيف منابع الخسائر ومعالجة أسباب إساءة الأصول واستعادة الوضع المالي لها وسد الثغرات لضمان عدم تكرار الغش .

من خلال هذا المبحث يتضح للباحث أن المحاسبة القضائية وإِن كانت في طور البحث والحوار العلمي إلا أن مجالات استخدامها وإِسهاماتها في الواقع العملي أضحت واضحة ، وأن الأساليب المستخدمة والإِجراءات المتبعة أخذت في التنوع والتباين نظراً لتعدد المجالات ، كما أن هناك مراحل عدة تمر بها عملية المحاسبة منذ ظهور المشكلة والتكليف وحتى التقرير النهائي وحلها .

المبحث الثالث

مؤهلات ومعارف ومهارات المحاسب القضائي

أولاً : مؤهلات المحاسبة القضائية :

أشارت معظم الدراسات الى أن المحاسب القضائي حتى يؤدي مهمته بنجاح يجب أن يتلقى تأهيل عميق في كثير من الجوانب أهمها ما يلي⁽¹⁾:

1. العلوم المحاسبية : وتشكل القاعدة الأساسية والصلابة للمحاسب القضائي ، وهي التي تساعد المحاسب القضائي على تفسير وتحليل المعلومات المالية الضرورية ، بالإضافة الى المعرفة بنظم الرقابة الداخلية وقواعد الحاکمية المؤسسية .

2. علوم المراجعة والتدقيق : لما لها من أهمية كبيرة للمحاسب القضائي لأن جمع المعلومات وطبيعة الإثبات في المحاسبة القضائية تتطلب القدرة على جمع وتحليل المعلومات وأساليب عرض وتقديم القوائم المالية وهو ماتوفره معايير المراجعة .

3. العلوم القانونية : فالمعرفة بالقوانين والإجراءات المتبعة في المحاكم تمكن المحاسب القضائي من تحديد أنواع الأدلة الضرورية التي تتفق مع المعايير القانونية والمطلوبة لدى السلطات القضائية ، وطرق حفظ الدليل وتقديمه بالأسلوب الذي يقابل معايير المحاكم .

4. تكنولوجيا المعلومات : وهي ضرورة للمحاسب القضائي وكحد أدنى أن تكون لدى المحاسب القضائي معرفة بكيفية الإتصال الإلكتروني المباشر وخبرة في مجال أجهزة الحاسوب والبرمجيات ، وذلك لأن المحاسب القضائي يستخدم تكنولوجيا المعلومات لحفظ واسترجاع البيانات وتقييم الأساليب الرقابية على معالجة البيانات وتقييم وتحليل نظم الرقابة الداخلية الإلكترونية .

وأوضحت دراسة أخرى أن المتطلبات الأساسية للمحاسب القضائي تتمثل في الآتي⁽²⁾:

1/ أن يكون لدى المحاسب القضائي خلفية علمية وعملية محاسبية متعمقة ، ومعرفة متكاملة بمعايير المراجعة والرقابة الداخلية ، وفهم البيئة القانونية ، وكيفية إدارة المخاطر وضبط الغش ، ومهارات الإتصال والتحري .

2/ أن يكون المحاسب القضائي مؤهلاً مهنياً وحاصلاً علي شهادة خبرة مهنية في مجال الإختصاص تميزه لكي يكون محاسباً قضائياً .

(1) Hopwood, William and Leiner Jay J & Yonng, George, **op, cit.**2008.

(2) نجوى أحمد السيسي ، مرجع سابق ، ص 46.

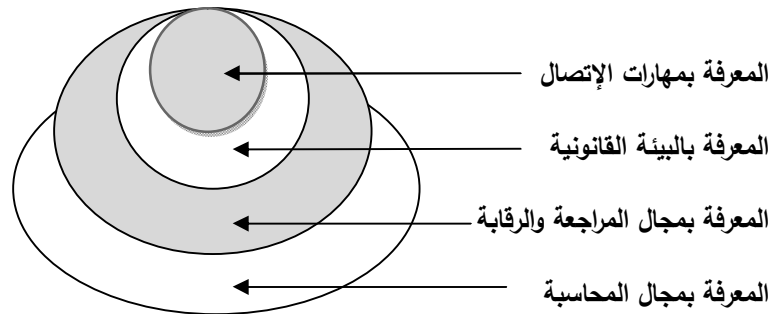
3/ أن يكون المحاسب القضائي حاصلاً على برامج متخصصة ودورات تدريبية في مجال المحاسبة القضائية تتناول المعرفة الكاملة بجوانب المحاسبة القضائية والتشريعات والقوانين واللوائح الخاصة بها .

4/ أن يكون المحاسب القانوني على معرفة متقدمة بالمعايير والأسس والإطار العلمي للمحاسبة والمراجعة التي تصدر عن الجمعيات والمنظمات المهنية العالمية والمحلية المختصة .

5/ أن يكون المحاسب القضائي مبدعاً ومتميزاً وعلى درجة عالية من الثقة بمجال عمله ولديه روح الإصرار والمثابرة في أداء عمله ويلتزم بالمعايير السلوكية المهنية .

وقد أشار رائد المحاسبة القضائية البروفسير Crumbley الى أن المحاسب القضائي المؤهل يشبه كعكة الزفاف المكونة من ثلاثة طبقات، حيث تمثل الطبقة الكبيرة الخلفية المحاسبية القوية، في حين تمثل الطبقة المتوسطة المعرفة في مجال المراجعة والرقابة الداخلية وتقييم المخاطر، أما الطبقة العليا وهي الطبقة الأصغر فهي تمثل الفهم الأساسي للبيئة القانونية، في حين أن الكريمة التي تغطي سطح الكعكة فتمثل مهارات الإتصال الشفوية والكتابية⁽¹⁾، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي (2) :

(شكل 1/3/1) مؤهلات المحاسبة القضائية



كما أشار آخر الى أن مؤهلات المحاسب القضائي تنقسم الى مؤهلات علمية وأخرى عملية إضافة الى مؤهلات أخرى مساعدة كالآتي⁽³⁾:

1/ المؤهلات العلمية: يجب أن يمتلك المحاسب القضائي مؤهلات علمية في المحاسبة والتمويل والقانون والتحقيق وغيرها من التخصصات ذات الصلة .

2/ المؤهلات العملية : يجب أن يكون المحاسب القضائي قد مارس المهنة بحد أدنى ثلاث سنوات، ومن المستحسن أن يمارس مراجعة الحسابات داخلياً وخارجياً قبل أن يصبح محاسب قضائي .

(1) نضيف جاسم الجبوري و صلاح هادي الخالدي ، مرجع سابق ، ص 460.

(2) الشكل من إعداد الباحث من خلال الدراسة النظرية .

(3) Emma, I. Okoye, and Cletus O. Akenbor, **Forensic accounting in Developing Economies-Problems and Prospects** (The University Advanced Research Journal, issue1) pp1-13.

3/ علوم الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات : ينبغي أن يكون المحاسب القضائي الجيد علي معرفة أصيلة بعلوم الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات وتتبع التغيرات السريعة في هذا المجال والجرائم الإلكترونية وذلك لتسهيل المقاضاة .

4/ علم النفس : يجب أن يمتلك المحاسب القضائي بعض المعارف الأساسية في علم النفس من أجل تعزيز قدرته في التحقيق مع المشتبه بهم أو التحري مع الشاهد لكشف الإحتيال .

5/ معارف أخرى : مثل المعرفة بالقوانين ذات الصلة، منطقية السلوكيات الجنائية، التحليل والتفكير الإنتقادي. كما أكد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA, 2005) على أهمية حصول المحاسب القضائي على المؤهلات المهنية الكافية لممارسة عمله والتي تتضمن شهادة المحاسب القانوني (CPA) وشهادة فاحص الغش المعتمد (CFE) وشهادة الخبرة بنظم المعلومات (CISA) بالإضافة الى شهادة المراجع الداخلي (CIA)⁽¹⁾.

ويرى بعض من الكتاب المحاسبين والباحثين أن التأهيل العلمي والمهني للمحاسب القضائي لا يتطلب فقط الخبرة الإحترافية للمحاسبة والمراجعة فقط وإنما الفهم العميق للبيانات المالية والأسواق التي تعمل فيها، والقدرة على تحليلها، وفهم دقيق للعناصر القانونية المتعلقة بالغش، وأساليب العثور على الأصول المخفية والقيم الصحيحة للأصول، ومهارات الإتصال الشفوي الضرورية لإجراء المقابلات وشهادة الخبراء في المحاكم. والخلاصة مطلوب برنامج شامل في المحاسبة والقانون ومهارات التحقيق والإستقصاء والإتصال والقوانين المهنية والأسواق والشركات والتحليل المالي ونظم المعلومات وعلوم الكمبيوتر⁽²⁾.

يرى الباحث أن من متطلبات التأهيل العلمي للمحاسب القضائي أن يمتلك مؤهلات في عدة مجالات أهمها المحاسبة والتمويل ثم المراجعة وعلوم القانون وعلوم الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات وعلم النفس. وعادة ما يبدأ المحاسب القضائي مشواره العملي كمحاسب قانوني ومعظم هؤلاء المحاسبين يتعين عليهم أن يكون لديهم على الأقل درجة البكالوريوس في المحاسبة ، بعد ذلك يتعين عليهم الحصول على ترخيص مهني (محاسب قانوني) من أحد الهيئات المحاسبية المعترف بها والمصرح لها بمنح التراخيص المطلوبة بالإضافة الى ذلك الحصول على ترخيص آخر خاص بالمحاسبين القضائيين مثل محاسب قضائي معتمد (CFA) أو فاحص الإحتيال المعتمد (CFE) يتم منحه بعد الوصول الى سنوات خبرة محددة في مجال المحاسبة

(1) إيمان محمد سعد الدين ، مرجع سابق ، ص 290 .

(2) Owojori, A. and Asaolu, T, **The Role of Forensic Accounting in Solving The vexed Problem of Corporate World European** (Journal of Scientific Research, issn 1450-216x Vol, 29 No, 2: EuroJournals Publishing Inc, 2009) pp 183-187.

والمراجعة والمجالات المرتبطة بالغش والفساد والتحقيقات والدعاوى القضائية وبعد اجتياز برامج دراسية تغطي عادة الإجراءات القانونية ومنع الغش وجمع أدلة الإثبات المالية وغير المالية الملائمة وغيرها من الموضوعات ذات العلاقة بعمل المحاسب القضائي .

ثانياً : أهمية تعليم المحاسبة القضائية :

أوضحت العديد من الدراسات أهمية التعليم في مجال المحاسبة القضائية وضرورة دمجها في مناهج التعليم العالي سواء كان جليعياً أو دراسات عليا وإبراز أهمية وجود مواد دراسية عن تكنولوجيا المعلومات والبيئة الرقمية في المناهج الدراسية للمحاسبة القضائية من أجل إعداد طلاب قادرين على تلبية إحتياجات سوق العمل المتجددة والمتغيرة ، كما نادت بعض الدراسات بضرورة أن تحتوي البرامج التعليمية المتخصصة في المحاسبة القضائية مجالات متعددة من العلوم والمعارف مثل علم القانون وعلم النفس وعلم الاجتماع وعلم الإجرام وتكنولوجيا المعلومات وغيرها من العلوم ذات العلاقة ، وقد أكدت دراسات أخرى وجود عدة منافع لتعليم المحاسبة القضائية منها فهم الطلاب للعوامل القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على المحاسبة بشكل أفضل . كما يرى بعض الأكاديميين في الولايات المتحدة الأمريكية أنه يمكن مكافحة حالات الغش والفساد المالي من خلال تقديم برامج دراسية أكثر تخصصاً في المحاسبة القضائية لمساعدة الطلاب على مواجهة متطلبات المهنة⁽¹⁾.

وقد ترتب على زيادة الطلب على المحاسبين المهنيين من ذوي الخبرة في مجال المحاسبة القضائية قيام عدة جامعات على مستوى العالم بتقديم برامج جديدة في مجال المحاسبة القضائية وتمنح شهادات علمية على مستوى درجة البكالوريوس والماجستير وذلك كمحاولة لتقليل حالات الغش والفساد المالي والإداري بالمؤسسات ، وقد طالب Barry Melancon المدير التنفيذي الرئيسي ورئيس المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) في عام (2002م) طالب الأكاديميين بضرورة تأهيل خريجي المحاسبة وتزويدهم بالمهارات والخبرات التي تمكنهم من فهم الخصائص الرئيسية لحالات الغش والفساد وتحديد مؤشرات وجود هذه الحالات وفهم أساليب المحاسبة القضائية ، واستجابة لهذا المطلب قامت الجمعية المهنية لفاحصي الغش بإنشاء برنامج يقدم مواد تعليمية مجانية لمساعدة الأكاديميين في تطوير برامج المحاسبة القضائية ، كما أصدر المعهد الوطني للعدالة تقرير حول تطوير منهج نموذجي لتعليم المحاسبة القضائية والغش في الولايات المتحدة بعنوان (التعليم والتدريب في المحاسبة القضائية والغش - دليل تعليمي للمعاهد والمنظمات المساهمة والكليات والطلبة) وقد

(1) جميلة سعيد قمبر ، مرجع سابق ، ص 220 .

ساهم ذلك في تطوير مقررات التعليم المحاسبي بشكل يجعلها أكثر تخصصاً في المحاسبة القضائية للمساعدة في منع واكتشاف جرائم الغش والفساد المالي والتقرير عنها⁽¹⁾.

وقد حققت الدول المتقدمة خطوات واسعة في تنظيم وتعليم المحاسبة القضائية مثل الولايات المتحدة وكندا وأستراليا وبريطانيا وذلك من خلال تقديم برامج محاسبية جديدة تتضمن مقررات في المحاسبة القضائية، وذلك بهدف زيادة قدرات الطلاب على منع واكتشاف والافصاح عن حالات الغش والفساد المالي، ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً يوجد عدد كبير من الجامعات التي تقدم برامج تعليمية في المحاسبة القضائية حيث أوضحت إحدى الدراسات أن 21 كلية وجامعة في الولايات المتحدة تقدم فصول دراسية متنوعة في المحاسبة القضائية مثل جامعة كاليفورنيا وجامعة دينفر وجامعة فرجينيا وجامعة لوزيانا ، وأن مجلس الإشراف على شركات المحاسبة القانونية الأمريكي يصدر إصدارة تعليمات الى شركات المحاسبة القانونية بضرورة وجود فريق متكامل من المحاسبين القضائيين فيها مما يزيد الطلب على دراسة المحاسبة القضائية لسد مثل هذه الإحتياجات . كما توجد عدة منظمات مهنية تمنح شهادات تخول ممارسة المحاسبة القضائية وذلك بعد إتمام عدة متطلبات تتضمن إكتساب علوم متنوعة ومهارات مختلفة وتقوم بتقديم دورات تدريبية متخصصة بواسطة خبراء ماليين متميزين⁽²⁾.

تعتبر كلية يوتيكا الجامعية (Utica College) بالولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الكليات الجامعية التي بدأت بتقديم برامج ودورات في مجال المحاسبة القضائية وذلك منذ العام 1987م ، وقد تم تصميم تلك البرامج للطلاب لتوفر الخبرة الكافية في مجال المحاسبة والقانون ومكافحة الفساد وبعض المجالات الأخرى ذات العلاقة ، ولأهمية المحاسبة القضائية وزيادة الطلب على خدماتها بدأت الكلية بمنح درجتي البكالوريوس والماجستير في هذا المجال وذلك في العام (2004م)⁽³⁾.

وفي العام (2003م) بدأت جامعة وست فرجينيا (West Virginia University) بتطبيق منهج دراسي نموذجي لتدريس المحاسبة القضائية وعمليات الغش والإحتيال في القوائم المالية ، وقد تم تطوير البرنامج بعد ذلك عدة مرات حتى أصبح واحداً من البرامج المعتمدة في قسم المحاسبة في كلية الإدارة والإقتصاد بالجامعة ،

(1) Zabihollah Rezaee & James Burton, **Forensic Accounting Education Insights from Academicians and Certified Examiner Practitioners** (Managerial Auditing Journal – Vol,12 – Iss,9) pp 479-489

(2) Seda, Mike & BOnita, Kamer & Peterson, Kramer, **The Emergence of Forensic Accounting Programs in Higher Education** (Management Accounting Quarterly, Spring, Vol. 9, No. 3, 2008) PP 15-23.

(3) Curtis, George, **The Model Curriculum in Fraud and Forensic Accounting at Utica College** (Issues in Accounting Education, Vol. 23, No. 4, 2008) pp 581-593.

كما عمدت الى تقديم مجموعة من الدورات المكثفة في هذا المجال⁽¹⁾.

وقد شرعت جامعة فلوريدا أتلانتيك (Florida Atlantic University) في عام (2003م) بتقديم برنامج ماجستير تنفيذي في مجال المحاسبة القضائية ، وهدفه منح درجة الماجستير في المحاسبة مع التركيز على المحاسبة القضائية ، وكانت الدراسة في البرنامج تستغرق عامين كاملين ويتم تدريس بعض المواد ذات العلاقة بالمجال كيفية فحص الغش ، علم الإجرام ، تقنيات التحقيق والتحري ، الجوانب الأخلاقية للأعمال ، ومواضيع أخرى متنوعة مثل التهرب الضريبي وأنواعه ، ومهارات الإتصال الكتابية والشفوية وغيرها⁽²⁾.

أما من ناحية الرواد فقد كان (Rezaee) من أوائل المدافعين عن أهمية تعليم المحاسبة القضائية ودمجها في المناهج الدراسية لأقسام المحاسبة وذلك منذ العام (1992م) ، وقد كتب في ذلك عدد من البحوث التي تعتبر رائدة في هذا المجال . كما دعا كل من (Carnes and Giertasinski, 2001) الجامعات الى الاهتمام بمجال المحاسبة القضائية وإعادة النظر في مناهجها وبرامجها والاهتمام بتحسين قدرات طلابها وتنمية مهاراتهم لتلبية الزيادة في الطلب على خدمات المحاسبة القضائية ، كما دعا كل من (Buckoff and Schrader, 2000) الى أهمية تعليم المحاسبة القضائية وقاما بمسح للمؤسسات الأكاديمية التي تقوم بتقديم دورات وبرامج في مجال المحاسبة القضائية⁽³⁾.

موضوعات المحاسبة القضائية

تناول الباحثون في هذا المجال عدد من الموضوعات التي يجب على ممارسي المحاسبة القضائية المعرفة التامة بها والإلمام ببعض الآخر منها إضافة الى المعارف الأساسية بالمحاسبة العامة والمراجعة ، من هذه الموضوعات مايلي⁽⁴⁾:

1- الموضوعات المتعلقة بالبيئة القانونية والتنظيمية بما في ذلك إجراءات التقاضي ونظم المرافعات الشرعية ، والإجراءات المدنية والجنائية .

2- الموضوعات المتعلقة بعلم الجريمة ، بما في ذلك الدافع وراء الجريمة ، والعلاقة السببية ، وحجم ونطاق

(1) Fleming, Scott & Pearson, Timothy & Riley, Richard, **West Virginia University: Forensic Accounting and Fraud Investigation (FAFI)** (Issues in Accounting Education, Vol. 23 – No. 4, 2008) pp 573-580.

(2) Young, George (2008) – **Forensic Accounting: An Executive Graduate Program** (Issues in Accounting Education, Vol. 23, No. 4, 2008) PP 593-600.

(3) صالح عبدالرحمن السعد ، مرجع سابق ، ص 31.

(4) الهادي آدم ، مصطفى هارون ، المحاسبة القضائية ودورها في الحد من ممارسة إدارة الأرباح (بغداد : الجامعة المستنصرية ، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد الخامس والخمسون ، 2016) ص 245 .

الغش أو الجريمة المالية .

3- للموضوعات المتعلقة بطبيعة الجرائم الإقتصادية وأنواعها ، والمنهجيات المستخدمة في ارتكابها ، وإجراءات التحقيق بما في ذلك إجراء المقابلات ، وتحليل البيانات ، واستخدام تحليل الرابط .

4- الموضوعات المتعلقة بالضرائب والجمارك والزكاة بهدف الوصول الى فهم دقيق للتنظيمات والقوانين ذات العلاقة بالتهرب الضريبي والجمركي والركوي .

5- أنظمة المعلومات المتعلقة بأساسيات الحاسب الآلي ، وكيفية تدفق المعلومات المالية من خلال الوسائط الإلكترونية بهدف الوصول الى الأدلة ذات العلاقة بالجرائم المالية في البيئة الرقمية .

6- أساليب وطرق التقويم ، حيث توجد طرق معقدة ومختلفة للوصول الى الأصول المخفية أو القيم الحقيقية للأصول .

7- الموضوعات ذات العلاقة بالدوافع النفسية والاجتماعية والسلوكية لارتكاب الجرائم المالية ، وتصنيف الجرائم من الناحية النفسية والاجتماعية ومعناها في نظر القانون .

8-الموضوعات المتعلقة بمهارات الإتصال الكتابية والشفهية ، بهدف القدرة على كتابة لوائح الدعاوى والتقارير القضائية ، والقدرة على عرض القضية محل النظر وتقديم الأدلة بالشكل المناسب .

9- الإلمام بالقوانين واللوائح والتشريعات الأخرى ذات العلاقة مثل قوانين أسواق المال ، قوانين الإستثمارات الأجنبية ، قوانين البنوك والشركات ، وغيرها من القوانين والأنظمة ذات العلاقة .

10- الموضوعات المتعلقة بفقه المعاملات المالية ، وتقدير الجنايات ، والنواحي المالية المتعلقة بالحدود الشرعية والدعاوى والبيانات .

مما سبق يرى الباحث أن من الأهمية بمكان التعرف على أهمية تعلم المحاسب القضائي وما الذي يتطلبه من تعليم حتى يكون مؤهلاً في هذا المجال، وقد نادى عدد كبير من الباحثين على حد علم الباحث بضرورة دمج لمحاسبة القضائية ضمن مقررات برامج المحاسبة بالجامعات والمعاهد العليا على مستوى الدول المتقدمة والدول النامية وتوصلت كل الدراسات الى نتائج متشابهة مفادها أن الطلب على تعليم وممارسة المحاسبة لقضائية يتجه نحو الزيادة مستقبلاً ، وأن هناك فوائد سوف تتحقق من تعليم وممارسة المحاسبة القضائية مثل إعطاء القوة والمصدقية للتقارير المالية .

ثالثاً : معارف ومهارات المحاسبة القضائية :

نظراً لتعدد وتشعب المجالات والقضايا التي تغطيها المحاسبة القضائية فإن من ينخرط في هذا المجال إضافة الى المؤهلات العلمية لابد أن يكون له من المعارف والمهارات ما يؤهله للقيام بهذا العمل على أكمل وجه حيث أن المهارات والمعارف تمثلان الخبرة المكتسبة من خلال النضوج الطبيعي في هذه المهنة من خلال التجربة، وتشكلان أساساً ضرورياً لممارسة المحاسبة القضائية . ويرى بعض الباحثين أن من ذلك أن يكون المحاسب القضائي ذا نظرة ثاقبة للأمور ، وحصافة وفراصة وبصيرة وإبداع ، وله القدرة علي التحري والتقصي وربط الحقائق والقرائن ولأدلة بعضها ببعض وإيجاد العلاقات بينها ، كما يحتاج الى أن تكون لديه معرفة بأساليب وطرق الإحتيال والخداع ، ومعرفة وإلمام بالمبادئ الأساسية للقانون بصفة عامة وبالنظمة المتعلقة بالقضية محل الدعوى بصفة خاصة ، وكذلك الإلمام بقواعد وأدلة الإثبات والمهارة في تقنية المعلومات ، إضافة الى الخلفية العامة في نظريات علم النفس⁽¹⁾.

وفي الوقت الحاضر يتطلب من المحاسبين القضائيين إمتلاك العديد من الخصائص والمهارات المكتسبة من عدة مجالات، حيث يجب عليهم أن يكونوا فضوليين وقادرين على التعمق في البحث عن دوافع وعمليات وتبريرات السلوك الإجرامي لموظفي الإدارة، كما يجب عليهم أن يكونوا قادرين على تبسيط المعلومات المحاسبية التقنية وتبليغها بفاعلية بشكل شفهي أو كتابي للمحكمة أو القضاء، وأن يكونوا قادرين على تتبع المعلومات عن طريق استخدام أدوات المعلومات التقنية، ولديهم فهم للنظام القانوني والإجراءات القانونية والمتطلبات القانونية في الأدلة وقواعد جمعها⁽²⁾.

كما يجب أن تتوفر في المحاسب القضائي العديد من المهارات ، المعارف ، الثقافات ، والخبرات التي تلزم لأداء المحاسبة القضائية بفاعلية والتي يتمثل أهمها في⁽³⁾:

- 1- مهارات التحقيق .
- 2- مهارات في تقنية المعلومات .
- 3- مهارات الإتصال الشفوية والكتابية .
- 4- مهارات التواصل مع الناس والمرونة .

(1) صالح عبدالرحمن السعد ، مرجع سابق ، ص 25 .

(2) Italia, Maria, **The multi-disciplined skills required of forensic accountants** (Journal of modern accounting and auditin, vol.8, No.3, 2012) p365.

(3) سامح محمد لطفي ، مرجع سابق ، ص 764 .

- 5- مهارات تحليل البيانات والمعلومات .
 - 6- مهارات القيادة والعمل ضمن فريق .
 - 7- مهارات تفسير القوانين المختلفة وربطها ببعضها البعض .
 - 8- مهارات عرض النتائج بالأسلوب الذي يدعم الدعاوى الإدارية والمدنية والجنائية .
- كما يتعين على المحاسب القضائي أن يكون ملماً ببعض الصفات والخصائص منها : حب الإستطلاع (الفضول)، والإستمرار في متابعة القضية محل النظر ، والإبداع ، والعقلانية في التصرفات واتخاذ القرارات ، وأن يكون منظماً في عمله ، والثقة بالنفس ، والتقدير المهني السليم ، والخبرات القضائية المتميزة⁽¹⁾.
- ويرى بعض الباحثين أنه ينبغي على المحاسب القضائي أن يمتلك المعرفة والمهارات في المجالات التالية⁽²⁾:
- 1- علم الجريمة والبيئة القانونية والتنظيمية والفنية والأخلاقية لممارسة المهنة .
 - 2- أساليب الغش والفساد المالي وطرقه وكيفية إكتشافه في القطاعين العام والخاص .
 - 3- التقاضي ، والخدمات الإستشارية المحاسبية لدعم الإجراءات القضائية .
- كما ذكرت بعض الدراسات الإستقصائية أن هناك تسع مهارات من الأهمية بمكان للمحاسب القضائي وهي⁽³⁾:
- 1- التحليل الإستنتاجي ، وتعني القدرة على استهداف المتناقضات المالية للحالة محل الدعوى .
 - 2- التفكير الإنتقادي ، ويعني القدرة على التمييز والفصل بين الحقيقة والخيال .
 - 3- القدرة على إيجاد الحلول الجديدة بأسلوب مختلف عن المشاكل السابقة ، أي التعامل مع كل حالة على حدة بحسب طبيعتها ومتطلباتها .
 - 4- المرونة وعدم الجمود ، بعني القدرة على التحرك بعيداً عن الإجراءات الروتينية .
 - 5- الكفاءة والقدرة التحليلية لراسة ما ينبغي أن يقدم بدلاً من الإكتفاء بالموجود .
 - 6- مهارات الإتصال الشفهية الفعالة في حالة الشاهد الخبير وعند الحوار مع طرفي النزاع .
 - 7- مهارات الإتصال الكتابية عند كتابة التقارير والمذكرات والخرائط والرسوم البيانية والجداول وغيرها .
 - 8- المعرفة باللوائح والتشريعات والقوانين ذات الصلة بالدعاوى القضائية قيد البحث .
 - 9- رباطة الجأش والقدرة على التماسك والسيطرة على النفس والحفاظ على الهدوء في حالات الإستشارة.

(1) Zysman, www.forensicaccounting.com .

(2) Young, George, **Forensic Accounting: An Executive Graduate Program** (Issues in Accounting Education, Vol. 23, No. 4, 2008) PP 593-600.

(3) Digabriele, James, مرجع سابق , 2008.

وقد أكد عدد من خبراء المحاسبة أن على المحاسب القضائي إمتلاك العديد من الخصائص والمهارات المكتسبة من عدة مجالات حيث يجب عليهم أن يكونوا فضوليين وقادرين على التعمق في البحث عن الدوافع وتبريرات السلوك الإجرامي للموظفين ، كما يجب عليهم أن يكونوا قادرين على تبسيط المعلومات المحاسبية التقنية وتبليغها بفاعلية بشكل شفهي أو كتابي للمحكمة أو القضاء ، وأن يكونوا قادرين على تتبع المعلومات عن طريق استخدام أدوات المعلومات التقنية ولديهم فهم للنظام القانوني والإجراءات القانونية والمتطلبات القانونية في الأدلة وقواعد جمعها⁽¹⁾.

ولنجاح المحاسب القضائي في ممارسة المحاسبة القضائية يجب أن يمتلك القدرة على التحليل ومهارات الإتصال الشفهية والكتابية والفكر الخلاق والفتنة المهنية والتشكك والقدرة على إجراء المقابلات واستخلاص النتائج⁽²⁾.

وفي دراسة أعدت في العام (2009م) هدفت إلى التعرف على المميزات والخصائص الرئيسية والمهارات الأساسية التي يتوقع من المحاسبين القضائيين امتلاكها ، كشفت نتائج الدراسة عن أن الخصائص التحليلية هي الميزة الرئيسية التي يتوقع من المحاسبين القضائيين امتلاكها ، كما كشفت عن أن مهارات الاتصال ، والقدرة علي تبسيط الأمور المعقدة ، والقدرة علي تقديم الآراء للجهات القضائية لها تأثير مهم علي نجاح المحاسب القضائي ، كما بينت الدراسة أن المحاسب القضائي يحتاج إلي القدرة علي النظر إلي ما وراء تفاصيل التحليل ليرى الصورة بشكل كامل ، وسلطت الدراسة الضوء علي السمات والخصائص الأساسية والمهارات الأساسية والمهارات المستحسنة التي يجب علي المحاسب القضائي أن يمتلكها علي الرغم من الاختلاف في درجة الأهمية التي يعطيها كلا من المحامين المستخدمين الرئيسيين لخدمات المحاسبة القضائية والمحاسبين الممارسين للمحاسبة القضائية والأكاديميين الذين تم استقصائهم في هذه الدراسة للسمات والخصائص والمهارات وهي كالآتي⁽³⁾:

(أ) الخصائص والسمات الأساسية تتمثل في : أن يميل المحاسب القضائي للتحليل ، وأن يكون ذو أخلاق ، ومهتم بالتفاصيل ، ذو بصيرة ، فضولي ، سريع البديهة ، متجاوب ، متشكك ، ومثابر.

(1) Italia, Maria, **The multi-disciplined skills required of forensic accountants**. (Journal of modern accounting and auditing, vol.8, No.3, 2012) p365.

(2) Messmer, M. **Exploring Options in Forensic Accounting**, (National Public Accountant, vol. 5, No. 3, 2004) pp. 19-20.

(3) Davis, Charles. Farrell, Ramona. Ogilby, Suzanne, **Characteristics and Skills of the Forensic Accountant** - www.aicpa.org. Accessed on 20. 11. 2016.

(ب) أما المهارات الأساسية تتمثل في الآتي :

- 1- الاتصال الشفهي بفاعلية .
- 2- تبسيط المعلومات .
- 3- التفكير الإنتقادي / الإستراتيجي .
- 4- تمييز القضايا الرئيسية .
- 5- مهارات المراجعة .
- 6- القدرة التحقيقية .
- 7- الإتصال الكتابي بفاعلية .
- 8- استخلاص نتائج الإكتشاف والتحليل .
- 9- التفكير مثل ما يفكر مرتكبي الأخطاء .
- 10- الفطرة التحقيقية .

(ج) أما المهارات المستحسنة تتمثل في الآتي :

- 1- تحليل وتفسير القوائم المالية .
- 2- تقديم الشهادة .
- 3- المعرفة بأدلة المراجعة .
- 4- مهارة إكتشاف الإحتيال .
- 5- مهارة تتبع الأصول .
- 6- مهارة الإكتشاف الإلكتروني .
- 7- مهارة إجراء المقابلة .
- 8- المعرفة بمعايير المهنة المناسبة .

وفي دراسة أخرى أجريت في الهند على المحاسبة القضائية أشارت الى أنه يجب على المحاسب القضائي أن يكون متخصص في المحاسبة والنظم المالية ، ونظراً لتطور المنشآت الاقتصادية بشكل متزايد في الحجم وتعدد طبيعة أعمالها والتقنيات التي تستخدمها فإن إكتشاف الاحتيال يتطلب من المحاسب الكفاءة في عدد من المهارات والكفاءات ، وفيما يلي عدد من مجالات الخبرة المهمة للمحاسب القضائي⁽¹⁾:

(1) Madan Lai Bhasin, **Survey of Skills Required by the Forensic Accountants: Evidence from a Developing Country** (International Journal of Contemporary Business Studies, Vol. 4, No. 2, 2013) PP54-86.

- 1- المعرفة العميقة بالقوائم المالية والقدرة على تحليلها إنتقادياً مما يساعد المحاسب القضائي في اكتشاف النماذج غير الإعتيادية في المعلومات المحاسبية ومعرفة مصدرها .
 - 2- الفهم الشامل لمخططات الاحتيال بما في ذلك سوء استغلال الأصول ، وغسيل الأموال ، والرشوة والفساد .
 - 3- القدرة على فهم نظم الرقابة الداخلية للشركات ، وتقييم مخاطر نظام الرقابة الداخلية ، وتقييم مدى إنجاز الإدارة لأهدافها ، وتوعية المستخدمين بمسؤولياتهم الرقابية ، ومراقبة جودة تطبيق البرامج لتصحيح التغيرات التي تحدث .
 - 4- البراعة في استخدام الحاسوب والمعرفة بنظم عمل الشبكات، مما يساعد المحاسب القضائي في إجراء التحقيقات في تعاملات البنوك الالكترونية ونظم المحاسبة الحاسوبية .
 - 5- المعرفة بعلم النفس لفهم الحافز وراء السلوك الإجرامي ولمنع البرامج التي تحت وتشجع الموظفين على الاحتيال.
 - 6- مهارات التواصل والاتصال مما يساعد على نشر المعلومات عن السياسات الأخلاقية للشركة ، كما تساعد المحاسب القضائي في إدارة المقابلات والحصول على المعلومات المهمة التي يحتاجها .
 - 7- المعرفة الشاملة بسياسات حوكمة الشركات والقوانين المنظمة لهذه السياسات .
 - 8- المعرفة بالقانون الجنائي والمدني والنظام القانوني وإجراءات المحاكم .
- وتتطلب جمعية المحاسبين القانونيين الأمريكيين في المحاسبين القضائيين المعتمدين (CFF) إمتلاك عدد من الخصائص التحليلية والتحقيقية ومهارات الإتصال ، وتتكون مهارات وخصائص المحاسب القضائي من المهارات الأساسية للمحاسب القانوني المتمثلة في المعرفة بأساسيات المحاسبة والمراجعة والتدريب والخبرة بالمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً (GAAP) وتطبيقاتها ، وخدمات المصادقة ، والمعرفة بقانون الضرائب ، والمعرفة بقوانين الأعمال ، وقواعد وآداب السلوك المهني للمحاسبين . ويولي المهارات الأساسية للمحاسب القانوني معارف قضائية أساسية ومعارف قضائية متخصصة ، تتضمن المعارف القضائية الأساسية ما يلي⁽¹⁾:

- 1- إدارة وممارسة المسؤوليات المهنية .
- 2- الإلمام بالقوانين وإجراءات المحاكم وطرق حل النزاعات .
- 3- الإعداد والتخطيط الجيد للقضايا .
- 4- جمع وحفظ واسترجاع المعلومات .

(2) American Institute of Certified Public Accountants (AICPA) - www.aicpa.org. Accessed on 25/7/2016.

5- طرق إكتشاف الأدلة والحقائق .

6- إعداد التقارير وشهادات الخبرة .

وتتضمن المعارف القضائية المتخصصة ما يلي :

1- إعادة تنظيم المنشآت المعسرة والمفلسة .

2- تحليل الحاسوب القضائي .

3- حسابات الأضرار الإقتصادية .

4- ردع وكشف ومنع الإحتيال .

5- التقييم .

كما قام معهد المحاسبين القضائيين في كندا في العام (2010م) بإصدار خريطة كفاءات ممارسة المحاسبة

القضائية حدد فيها المستويات الأولية للمهارات المطلوبة في ممارس المحاسبة القضائية والتي تتمثل في⁽¹⁾:

1/ مهارات مهنة المحاسبة (Professional Accounting Skills)

يجب على المحاسب القضائي لمتطلبات هذه المهارات أن تتوفر فيه الكفاءات التالية :

أ - فهم كيفية التوثيق ، التسجيل ، إعداد التقارير ، إدارة ومراقبة أنشطة الأعمال .

ب - القدرة على تحديد والحصول على واختبار وتقييم المعلومات .

ج - القدرة على تحديد التأثير المالي للعمليات والأحداث المالية الفعلية أو المتوقعة .

د - القدرة على أداء وتفسير نتائج تحليل المعلومات .

هـ - القدرة على التوثيق واستخدام نتائج التحليل في اتخاذ القرارات .

2/ المهارات التحقيقية (Investingative Skills)

يجب على المحاسب القضائي لمتطلبات هذه المهارات أن تتوفر فيه الكفاءات التالية :

أ - فهم السياق الذي سيتم على أساسه الإرتباط .

ب - القدرة على تحديد ، والحصول على ، واختبار ، وتقييم المعلومات المتعلقة بالإرتباط .

ج - القدرة على التحليل ومقارنة الأنواع والمصادر المختلفة للمعلومات .

د - فهم المعلومات التي سوف تساعد في تقييم الحافز والعزم والميل .

و - فهم الطرق التي تكون فيها المعلومات مصطنعة أو متلاعب فيها .

ز - القدرة على توثيق واستخدام التحقيقات والإستنتاجات في اتخاذ القرارات .

(1) Canadian Institute of Chartered Accountant (CICA). www.cica.com.

3/ مهارة التفكير التحقيقي (Investigative Mindset)

يجب أن تتوفر في المحاسب القضائي في هذه المهارة القدرة على تطبيق الشك المهني ، المطابقة ، التحليل ، تقييم المعلومات المتعلقة بالإرتباط ، التمعن في المعلومات التي قد تكون متحيزة أو كاذبة أو غير مكتملة ، تقييم القضايا ، تقييم معقولية الافتراضات ، تطوير الفرضيات لغرض عنونة القضايا .

من خلال هذا المبحث يرى الباحث أن توفر التأهيل العلمي والمهني ، وتوافر المهارات والمعارف لدي المحاسب القضائي من الأهمية بمكان ، وأن المحاسبين القضائيين مؤهلاتهم العلمية وخبراتهم ومهاراتهم العملية في البحث عن الحقائق والتبليغ عنها بموضوعية وبدون تحيز ، وتعتبر المؤهلات والمعارف والمهارات التي يمتلكها المحاسب القضائي من أهم عوامل نجاح المحاسب القضائي في أداء خدمات المحاسبة القضائية ، ولكنها لا تغني عن توافر مجموعة من المعايير والإرشادات المهنية التي تنظم المهنة وتحكم أداء المحاسب القانوني حتى تكون مخرجات المحاسبة القضائية بالكفاءة والفاعلية المطلوبة وبالتالي تحقق أهدافها . عليه فإن الأمر تطلب توافر هيئات ومنظمات مهنية دولية وإقليمية لتنظيم عمل المحاسب القضائي وتمنح التراخيص اللازمة لمزاولة المهنة .

المبحث الرابع

معايير المحاسبة القضائية والهيئات المهنية المنظمة لها

أولاً : المعايير المهنية

تعتبر المعايير المهنية والمنظمات الصادرة عنها من مقاييس التطور لأي مهنة ، لأن المنظمات المهنية تعمل على المحافظة المهنية وعلى المصالح العامة ومصالح ممارسي المهنة من خلال إصدار المعايير المنظمة للمهنة ، وتحديد المهارات ، والخبرات والمستوى التعليمي لممارسي المهنة ، والقواعد السلوكية التي يجب أن يلتزم بها ممارسي المهنة ، والمحافظة على سمعة المهنة من خلال المحافظة على سمعة وتأهيل ممارسي المهنة ، وحل الإشكاليات التي تقع بين ممارسي المهنة وإعداد برامج التعليم المستمر للرفقي بمستوى ممارسي المهنة ، وإعداد الندوات والمؤتمرات العلمية ، وإعداد الدراسات المختصة بمجالات المهنة . ونسبة لأحداث الفساد المالي الذي شهده العالم في الآونة الأخيرة مما أثر على سمعة المحاسبة فقد تبنت عدد من المنظمات الدولية إصدار مجموعة من المعايير المنظمة لعمل المحاسبة القضائية وتحديد الواجبات والسلوكيات الخاصة بها ، وفي هذا الجانب يتناول الباحث المعايير الأسترالية والمعايير الكندية والمعايير الأمريكية باعتبار أن هذه الدول هي الأكثر تأثراً بالآزمات المالية الأخيرة ومن أوائل الدول التي سعت الى تبني مجال المحاسبة القضائية وإصدار المعايير الخاصة بها .

المعايير الأسترالية

أصدر مجلس معايير المحاسبة المهنية الأسترالي (APESB) المعيار رقم (215) في سنة (2012م) على أن يبدأ العمل به اعتباراً من يناير 2013م ، وقد حدد هذا المعيار للأعضاء معايير الجودة والأخلاق في خدمات المحاسبة القضائية والواجبات المهنية والمجال والتطبيق وذلك على النحو التالي⁽¹⁾ :

أ - يجب على أعضاء المهنة الإلتزام بمتطلبات المعيار (APES215) عند تقديم خدمات المحاسبة القضائية الى الحد الذي لا يمنعهم من الإيفاء بالمتطلبات المحددة من القوانين المحلية أو التنظيمات المهنية الأخرى .

ب - في تطبيق المعيار على الأعضاء عدم الإلتزام بالمعنى الحرفي فقط في المعيار ، بل كذلك الإلتزام بروح المعيار ، ومعايير الأخلاق المهنية للمحاسبين .

(1) The Accounting Professional and Ethical Standards Board (APESB) www.apesb.org.au.

ج - إذا كانت الخدمة المهنية التي شرع في تقديمها ليست خدمة محاسبة قضائية ، ثم تحولت الى خدمة محاسبة قضائية فعلى العضو الإلتزام بمتطلبات هذا المعيار من تاريخ التحول وفيما بعده .

د - إذا باشر العضو خدمة المحاسبة القضائية - عدا خدمة الشاهد الخبير - ثم تحولت الخدمة لاحقاً الى خدمة الشاهد الخبير فعلى العضو الإلتزام بمتطلبات الفقرة (5) من هذا المعيار (خدمات الشاهد الخبير) من ذلك التاريخ وفيما بعده .

هـ - يجب على العضو عند الإرتباط بتقديم أي من خدمات المحاسبة القضائية أن لا تتعارض هذه الخدمة مع المبادئ الأساسية الخاصة بالنزاهة والموضوعية والأخلاق المهنية .

و - المعيار لا يقصد منه إنقاص أي مسؤولية مفروضة بموجب القانون أو أي تنظيمات أخرى . وفي ما يتعلق بالإستقلال المهني فقد أوضح المعيار (APES215) أنه في حال ارتباط العضو بخدمة المحاسبة القضائية بالممارسة العامة التي تتطلب منه الإستقلالية أو عندما يظهر العضو بأنه مستقل في أدائه لخدمة المحاسبة القضائية على العضو الإلتزام بالإستقلالية حسب تعريف المعيار والذي قسم الإستقلالية الى قسمين هما الإستقلالية في التفكير والإستقلالية الظاهرية . الإستقلالية في التفكير تعني الحالة العقلية التي تسمح للفرد أن يقدم رأيه بدون أن تؤثر عليه أي مؤثرات تؤثر على حكمه المهني وتسمح له بالتصرف بنزاهة وممارسة الموضوعية والشك المهني ، أما الإستقلالية الظاهرية تعني أن يتجنب العضو الحقائق والظروف التي تجعل طرف ثالث مطلع ومعقول ، ولديه المعرفة بكل المعلومات والإجراءات الوقائية المطبقة يستنتج منها أن الشركة أو العضو ليس لديه النزاهة والموضوعية والشك المهني .

أما من حيث الكفاءة والعناية المهنية فقد حدد المعيار (APES215) عدد من النقاط منها :

أ - يجب على العضو الذي يقدم خدمة المحاسبة القضائية المحافظة على كفاءته المهنية وبذل العناية المهنية الواجبة في أدائه لعمله طبقاً لما هو منصوص عليه في الجزء (130) من معيار الكفاءة والعناية المهنية الواجبة .

ب - خدمات المحاسبة القضائية تتطلب من العضو بصفة عامة أن يكون لديه تدريب ، ودراسة متخصصة أو خبرة كافية ، وقبل أن يقبل العضو أو يقوم بأداء خدمة المحاسبة القضائية على العضو أن يتمرن لدى شخص متخصص ليحدد فيما إذا كان العضو لديه الكفاءة لتقديم خدمة المحاسبة القضائية، وذلك حسب تدريب ودراسة أو خبرة العضو .

ج - إذا كان موضوع خدمة المحاسبة القضائية أو جزء منها تخرج عن مجال تخصص العضو في الممارسة العامة ، فيجب على العضو الحصول على مساعدة خبير في هذا المجال أو الحصول على المساعدة المناسبة

من طرف ثالث مؤهل في هذا الموضوع أو التخلي عن الخدمة بالكامل أو جزء منها الذي يقع خارج خبرته، ويجب على العضو عند الاستعانة بمساعدة طرف ثالث الإفصاح في تقريره عن اسم ومؤهلات الطرف الثالث والمواضع التي حصل فيها على نصائح الطرف الثالث .

كما تناولت المعايير الاسترالية الجانب المتعلق بالأتعاب المهنية كما يلي⁽¹⁾:

1/ يجب أن يتم حساب مكافأة العضو الذي يقدم خدمة المحاسبة القضائية في الممارسة العامة وفقاً لحساب المكافأة المهنية في الفقرة (240) الخاص بالأتعاب والمكافآت الأخرى من معيار الأخلاق المهنية للمحاسبين.

2/ يجب على العضو في الممارسة العامة عدم الدخول في تسوية أتعاب عرضية أو استلام أتعاب عرضية عن ما يلي :

أ - خدمة الشاهد الخبير .

ب - خدمة المحاسبة القضائية، والخدمات الأخرى التي تتطلب استقلالية العضو أو التي يتطلب فيها الاستقلال الظاهري للعضو.

كما تناولت المعايير الاسترالية أيضاً جوانب أخرى متعلقة بالمحاسبة القضائية تتمثل في :

- المسئوليات الرئيسية للأعضاء .

- الخصوصية وسرية المعلومات .

- خدمات الشاهد الخبير وكتابة التقارير الخبيرة .

- المعلومات الخاطئة أو المضللة والتغيير في الرأي .

المعايير الكندية

صدرت معايير المحاسبة القضائية في كندا في العام 2006م من قبل لجنة معايير المحاسبة القضائية والتحقيقية (Investigative and Forensic Accounting Standards committee) وذلك لتنظيم ممارسة المحاسبة القضائية ، وقد تمت الموافقة على هذه المعايير من قبل مجلس إتحاد المحاسبة القضائية في كندا ، ويتمثل دور اللجنة في صياغة وتطوير المعايير ، وتتضمن الجوانب التالية⁽²⁾:

1/ معيار ممارسة المحاسبة القضائية : يتعلق هذا المعيار بالمهارات المهنية لممارسي المحاسبة القضائية

(1) أحمد السنوسي بشير ، مدى إدراك الخبير الحسابي الليبي لمتطلبات المحاسبة القضائية (مصراته : الأكاديمية الليبية فرع مصراته ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2015) ص 98 .

(2) أحمد السنوسي بشير ، المرجع نفسه ، ص 85 .

وأدائهم الارتباط وإعدادهم للتقارير ، ويمثل الحد الأدنى الذي يجب أن يلتزم به جميع المحاسبين المرخص لهم بممارسة المحاسبة القضائية ، ويهدف المعيار الى تقديم الإطار المفاهيمي للمساعدة في تطبيق الحكم المهني ، ووضع المبادئ العامة بدلاً من القاعدة ، وترك مجال أكبر للحكم المهني عند تطبيق مثل هذه المبادئ التوجيهية حسب ظروف القضية حيث لا يوجد معيار تطبيقي عام يمكن أن يكون مناسباً لكل الظروف ، أضف الى ذلك أن تطبيق مهارات مهنة المحاسبة القضائية يجب أن تكون حسب الظروف المحددة لكل ارتباط وهذا يتطلب إعادة الحكم المهني لتحديد شكل الممارسة الجيد لكل حالة بعينها . وقد أوجب المعيار على ممارسي المحاسبة القضائية تأدية كل ارتباطات المحاسبة القضائية طبقاً لمعايير مهنة المراجعة القانونية وقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادرة عن المنظمات الاقليمية أو أي متطلبات أخرى تنظيمية أو قانونية مطبقة.

12/ معيار ارتباطات المحاسبة القضائية : حدد هذا المعيار بصورة مفصلة المهارات المطلوبة لقبول الارتباط والمتمثلة في مهارات مهنة المحاسبة والمراجعة ومهارات التحقيق والملكة التحقيقية ، حيث يجب على ممارسي المحاسبة القضائية الذين يقبلون ارتباطات المحاسبة القضائية في سلطة قضائية خارج كندا أن يلتزموا بالمعايير ذات العلاقة والمتطلبات التنظيمية والقانونية المطبقة في تلك السلطة القضائية ، وقد حدد المعيار الشروط الواجب توافرها حتى يتم قبول الارتباط والتي تتمثل في الآتي :

- يجب على ممارسي المحاسبة القضائية وضع شروط الارتباط مع عملائهم تحدد دورهم في الارتباط والغرض منه والمجال العام للعمل الذي سيتم انجازه وطبيعة التقرير واين سيتم استخدامه أو أي اشتراطات أخرى يتم الاتفاق عليها وتوثيق تلك الشروط .
- يجب على ممارس المحاسبة القضائية الحصول على رسالة للارتباط ، ولكل ارتباط ، وشروط الارتباط المحددة في الفقرة السابقة .
- يجب على ممارس المحاسبة القضائية التأكد من أن جميع أعضاء فريق عمل المحاسبة القضائية لديهم الخبرة الضرورية والكفاءة والموارد والوقت الكافي لأداء الارتباط .
- يجب على ممارس المحاسبة القضائية إذا واجه أي ظروف تحد من استقلاليته أثناء فترة الارتباط الإفصاح عن تلك الظروف لعملائهم .
- يجب على ممارس المحاسبة القضائية أن لايقبل الارتباط بخدمة المحاسبة القضائية إذا توقع أنه غير قادر على إكمال الارتباط لأي سبب أو كانت هناك أية قيود سوف تمنعه من إكمال الارتباط طبقاً للمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية .

3/ معيار التخطيط ومجال العمل : ينص هذا المعيار على التخطيط الجيد والكافي من ممارسي المحاسبة القضائية عند قبول الارتباط ، وبما أن كل ارتباط بالمحاسبة القضائية يكون مستقل عن الآخر فيجب أن يكيف ويطور تخطيط كل ارتباط حسب عملية التقدم في الارتباط ، وعند تخطيط مجال العمل لارتباط معين للمحاسبة القضائية يجب على ممارسي المحاسبة القضائية مراعاة الآتي :

- أ - تطوير الفرضيات لكي تكون قابلة للتطبيق، وملائمة لغرض معالجة ظروف وبيئة الارتباط .
- ب - تحديد المداخل، والإجراءات والتقنيات التي ستسمح للممارسين مقابلة أهداف الارتباط في ظل قيود الوقت والتكاليف والمعلومات المتاحة .
- ج - تحديد المعلومات المالية والمعلومات الأخرى المتعلقة بالارتباط، وتطوير إستراتيجية للحصول على تلك المعلومات .
- د - تحديد تأثير وطبيعة وتوقيت ذكر أية متطلبات .

4/ معيار التقرير : يمكن أن يبلغ ممارسي المحاسبة القضائية نتائجهم واستنتاجاتهم بطرق مختلفة منها كتابي ، شفاهي ، مسودة ، أو في شكل شهادة أو رسالة ، ويشار الى مثل هذه الأنواع من الاتصال وفقاً لمعايير المحاسبة القضائية بـ (التقرير) ، وعند تقييم طبيعة التقرير الذي سيتم تقديمه يجب على ممارسي المحاسبة القضائية مراعاة الغرض الذي سيتم استخدام التقرير لأجله وجودة وكمية وموثوقية المعلومات المتاحة ، ويجب على ممارسي المحاسبة القضائية قبل إصدار التقرير الحصول على ما يدعم محتويات تقريرهم ويتضمن ذلك أي نتائج واستنتاجات تم التوصل إليها ، ويجب أن تتضمن كل انواع التقارير المحتويات التالية :

أ - تاريخ التقرير .

- ب - الاسم الشخصي والاسم المهني لممارسي المحاسبة القضائية أو الشركة المسؤولة عن إصدار التقرير .
- ج - الشخص الذي ارتبط بالممارس والموجه إليه التقرير .
- د - تاريخ استمرار اية فعالية النتائج والاستنتاجات ، فيما إذا كانت ستتغير بعد تاريخ إصدار التقرير .
- هـ - أهداف وتفاصيل ارتباط المحاسبة القضائية والتحقيقية والغرض من إعداد التقرير .
- و - تعريف الوثائق ومصادر المعلومات التي أعتمد عليها في إعداد التقرير .
- ز - مدى الاعتماد على عمل الآخرين .
- ح - التقنيات والإجراءات المستخدمة عند إعداد التقرير .
- ط - تعريف أية شروط تقنية وتفسيرات استخدمت في إعداد التقرير .

ي - النتائج والاستنتاجات التي تم التوصل إليها وأية تحليلات ورسوم بيانية مساندة .

ك - أية قيود على استخدام التقرير .

ل - أية حدود أو قيود أخرى تؤثر على النتائج والاستنتاجات .

5/ معايير أخرى : كما حددت المعايير الكندية بعض المعايير الأخرى المتعلقة بمجالات المحاسبة القضائية مثل المعيار الخاص بجمع وتحليل المعلومات والذي يشمل المعلومات المتعارضة والنظريات البديلة ومدى الإعتماد على عمل الآخرين أثناء تنفيذ الارتباط وملف الوثائق ، ومعيار الإبلاغ عن الظروف الخاصة.

المعايير الأمريكية

تتضمن معايير المحاسبة القضائية في الولايات المتحدة الأمريكية المعايير الصادرة عن جمعية فاحصي الغش المعتمدين (ACFE) ، والمعايير الصادرة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) الذي قام بإصدار بعض المعايير واللوائح المتعلقة بالمحاسبة القضائية منها المعيار رقم (7) الذي تم فيه تحديد مجالات المحاسبة القضائية ، وتعتبر المعايير الصادرة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين أكثر تفصيلاً من معايير جمعية فاحصي الغش المعتمدين غير أنها معايير إرشادية وغير ملزمة⁽¹⁾.

معايير جمعية فاحصي الغش المعتمدين : تم إصدار هذه المعايير في العام 2008م ، وهي ملزمة التطبيق من جميع أعضاء جمعية ممتحني الغش المعتمدين ، ويجب على جميع الأعضاء الإلتزام بتطبيق هذه المعايير المهنية ما لم تتعارض مع القوانين أو إجراءات المحاكم ، وتشتمل على الآتي⁽²⁾:

1/ معايير التصرف المهني : وتشمل الموضوعات التالية :

- أ - النزاهة والموضوعية : يجب على ممتحني الغش المعتمدين الإلتزام بالآتي :
- التصرف بنزاهة ، وأن لا يضحوا بالنزاهة لأجل مصلحة العميل أو المصلحة العامة.
- التحقق من عدم تعارض المصالح الفعلية أو المحتملة قبل قبول الارتباط .
- التصرف بما يحقق المصلحة العليا للسمعة المهنية والإلتزام بالتعليمات القانونية للمحاكم .
- ب - الكفاءة المهنية : يجب على ممتحني الغش المعتمدين الإلتزام بالآتي :
- المحافظة على الحد الأدنى من برامج التعليم المهني المستمر الذي تتطلبه الجمعية .
- المحافظة المستمرة على الكفاءة والفعالية في تقديم الخدمات المهنية .

(1) أحمد السنوسي بشير ، مدى إدراك الخبير الحسابي الليبي لمتطلبات المحاسبة القضائية (مصراته : الأكاديمية الليبية فرع مصراته ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2015) ص ص 39-40.

(2) Association and Certified Fraud Examiners (ACFE) - www.acfe.com .

- ج - العناية المهنية : يجب على ممتحني الغش المعتمدين الالتزام بالآتي :
 - اليقظة والتحليل الانتقادي والشك المهني لاخلاء مسؤولياتهم المهنية .
 - دعم الاستنتاجات بالدليل الكافي والمناسب والجدير .
 - تخطيط عمليات الفحص بشكل كافي وتطوير إستراتيجيات وأهداف وأداء الخدمات .
- د - التفاهم مع العميل أو صاحب العمل : يجب على ممتحني الغش المعتمدين الالتزام بالآتي :
 - التفاهم مع العملاء قبل بداية العمل عن مجال العمل لتحديد المسؤوليات الطرفين .
 - التوصل الى تفاهم جديد مع العملاء عند حدوث تغيير مهم في مجال العمل أو قيود عملية الفحص .
 - الإتصال بالعميل أو صاحب العمل وإبلاغه بالنتائج الهامة التي توصل اليها خلال عملية الفحص .

12/ معايير الفحص : وتتضمن الآتي :

- أ - يجب أن يتم فحص الإحتيال والغش بشكل قانوني ومهني وبطريقة شاملة ، كما يجب أن يكون الهدف من عملية الفحص الحصول على الدليل والمعلومات الكاملة والموثوقة والملائمة .
- ب - يجب على ممتحني الغش أن يكونوا يقظين الى احتمالية ان المعلومات التي يحصلون عليها عبارة عن تخمينات وآراء غير مفهومة ومتحيزة وبالتالي الأخذ في الإعتبار كلا الدليلين التبرئني والتجريبي .
- ج - السعي الى تأسيس الإجراءات الرقابية الفاعلة للمحافظة على الوثائق والبيانات والأدلة التي يحصلون عليها خلال عملية الفحص .

13/ معايير التقرير : وتتضمن الآتي :

- أ - معيار علم يقضي بأن يكون التقرير مكتوباً أو شفهيّاً بما في ذلك الشهادة تحت قسم اليمين أو شهادة الشاهد الخبير ، وقد يأخذ التقرير أشكال مختلفة ، وليس هناك صيغة محددة للتقرير لكن يجب أن لا يكون مضللاً .
- ب - مكونات التقرير يجب أن تكون التقارير مستندة على الأدلة الكافية والملائمة لمساندة الحقائق ، كما يجب أن ينحصر التقرير في موضوع البحث فقط وإن يستخدم فيه العضو تعليمه ومهارته وخبرته .

ثانياً : المنظمات المهنية

تقوم المنظمات المهنية بتنظيم المهنة على المستوى التعليمي والمهارات والخبرات والمتطلبات التي ينبغي توافرها في العنصر الممارس ، كما تقوم بإصدار المعايير المهنية والأخلاقية التي ينبغي أن يلتزم بها العنصر الممارس للمهنة ، كذلك تقوم بإعداد برامج التعليم المستمر للأعضاء ونشر البحوث والدراسات في مجال المهنة بالإضافة الى عقد الندوات والمؤتمرات العلمية المتعلقة بالمجال . وفي ما يلي يستعرض الباحث بعض المنظمات المهنية التي تقوم بإصدار المعايير والارشادات وتبنى برامج التعليم المستمر والتدريب بمجال المحاسبة القضائية .

1/ المجلس الأمريكي للمحاسبة القضائية :

American Board of Forensic Accounting (ABFA)

هو واحدة من المؤسسات الرائدة في تقديم الشهادات والتعليم المهني المستمر للمحاسبين القانونيين في مجال المحاسبة القضائية ، تأسس في العام 1997م ويتبع للكلية الأمريكية للمحققين القضائيين الدوليين (ACFEI) التي تأسست في العام 1992م، وهي المنظمة الوحيدة التي تقدم شهادات لنظم قضائية مختلفة مثل الطبيب القضائي المعتمد والمستشار القضائي المعتمد والمحاسب القضائي المعتمد ، وتضم في عضويتها أكثر من 15000 عضو من مختلف التخصصات القضائية وتهدف الى أن تكون المؤسسة الأولى للنهوض بالمعايير المهنية وفي منح الإعتماد والترخيص من خلال مجموعة من الممارسين المتخصصين والمدربين الذين يروجون للمهنة على الصعيدين الوطني والدولي . ويمنح المجلس ترخيص المحاسب القضائي المعتمد Certified Forensic Accountant (CFA) لمنسوبة بعد أن يتم تأهيل المحاسب تأهيلاً عالياً ويكون لديه المعرفة المسبقة بالمحاسبة القضائية ومجموعة من المهارات المتقدمة تجعله ناجح في هذا المجال وتجعله على استعداد لإجراء تحقيقات المحاسبة القضائية والدخول الى قاعات المحاكم كشاهد خبير له القدرة على تقييم الأعمال وحسابات الأضرار الإقتصادية وتحقيقات الفساد والإحتيال والقضايا المالية الأخرى التي تكون محل شبه أو نزاع ، ويضع المجلس معايير صارمة جداً لمنح ترخيص المحاسب القضائي المعتمد لضمان إستيفائه لأعلى المعايير في صناعة مهنة ويتم تحديث هذه المعايير على استمرار حتى تغطي أحدث التطورات في مجال المحاسبة القضائية⁽¹⁾.

(1) American College of Forensic Examiners International (ACFEI) - www.acfei.org . Accessed on 5/9/2016.

12/ المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين :

American Institute of Certified Puplic Accountants (AICPA)

تأسس المعهد في العام 1887م ، ويعتبر أكبر جمعية في العالم تمثل مهنة المحاسبة مع مايقرب من 370000 عضو في 128 دولة حول العالم ، ويمثل الأعضاء المعتمدين العديد من مجالات الممارسة بما في ذلك المؤسسات التجارية والصناعية والعامة والحكومية والتعليمية والخدمات الإستشارية ، ويضع المعهد مجموعة من المعايير الاخلاقية للمهنة ومعايير المراجعة لحسابات الشركات الخاصة والمنظمات غير الربحية والحكومات المحلية وهو المعد والمصحح والمطور لإمتحان CPA الذي يعتبر جواز المرور لعالم المحاسبة والمراجعة للوحدات الإقتصادية ويعتبر رخصة لمزاولة المراجعة الخارجية حيث بدأ المعهد في منحها منذ العام 1917م ، ويتميز المعهد بكفاءة مهنية عالية ، ومتطلبات تعليمية صارمة ، ومعايير مهنية عالية ، وقوانين نافذة لأخلاقيات المهنة ، والإلتزام بخدمة المصلحة العامة .

بدأ المعهد منحتر اخيص لمنسوبيه في المسائل المالية القضائية Certified in Financial Forensic (CFF) اعتباراً من العام (2008م) ، وقد وضع المعهد لمتطلبات هذا الترخيص الشروط التالية⁽¹⁾:

- 1/ عضوية المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين وترخيص محاسب قانوني معتمد .
 - 2/ العضوية في قسم الخدمات القضائية والتقييم من قبل إدارة المعهد .
 - 3/ خمس سنوات من الخبرة في ممارسة مهنة المحاسبة والمراجعة .
 - 4/ اجتياز الإمتحان المعد من قبل المعهد لمنح ترخيص المحاسب المالي القضائي المعتمد.
 - 5/ دفع رسوم الإمتحان ومستحقات العضوية السنوية .
- ويتكون إمتحان رخصة المحاسب المالي القضائي المعتمد (CFF) من 150 سؤال متعددة الخيارات علي الحاسوب ولمدة أربع ساعات ويتكون من محاور منها المسؤولية المهنية وإدارة ممارسة المهنة والمعارف القضائية الأساسية والمتخصصة ، والغرض من ذلك إعداد جيل من المحاسبين والمراجعين لمقابلة متطلبات بيئة الأعمال الحالية بما يشوبها من سفاذ وإحتيال وجرائم مالية مختلفة . وقد قام المعهد بإصدار بعض المعايير واللوائح المتعلقة بالمحاسبة القضائية منها المعيار رقم (7) الذي تم فيه تحديد مجالات المحاسبة القضائية ومعيار المراجعة رقم (99) بعنوان (دراسة الغش عند مراجعة القوائم المالية) الذي اهتم بوصف حالات التلاعب والغش وعلاقتها بالتقارير المالية تحت المراجعة وضرورة الإستعانة بمحاسب قضائي لديه مهارات ومعرفة خاصة للحد من هذه العمليات .

(1) American Institute of Certified Puplic Accountants (AICPA) - www.aicpa.org. Accessed on 15/11/2016.

3/ جمعية فاحصي الغش المعتمدين:

Association of Certified Fraud Examiners (ACFE)

تعد هذه الجمعية أكبر المنظمات المهنية في العالم تختص بمكافحة الإحتيال ، تأسست في العام 1988م في مدينة أوستن بولاية تكساس الأمريكية وتضم أكثر من (75000) عضو في أكثر من 30 دولة حول العالم ، تجمع ما بين المعرفة بالمعاملات المالية المعقدة وفهم أساليب القانون ، وتمنح الجمعية ترخيص فاحص الإحتيال المعتمد (CFE) Cerified Fraud Examiner منذ العام (1998م) لمن يرغب في امتلاك المهارات المتخصصة واللازمة للكشف والحد من حالات الإحتيال بشرط توفر المتطلبات التالية⁽¹⁾:

- 1- العضوية في جمعية فاحصي الإحتيال المعتمدين .
 - 2- التوصية من ثلاثة أشخاص ممن عمل معهم المرشح .
 - 3- اجتياز إمتحان رخصة فاحصي الغش المعتمدين .
 - 4- سنتين من الخبرة في مجال المحاسبة والمراجعة .
 - 5- شهادة البكالوريوس للمستوى التعليمي أو أربع سنوات من الخبرة المهنية .
 - 6- الموافقة على الإلتزام بالوائح الداخلية للجمعية ومعايير السلوك المهني .
 - 7- دفع رسوم الإمتحان ومستحقات العضوية السنوية .
- ويتكون إمتحان ترخيص فاحص الإحتيال العتمد (CFE) من أربع محددات رئيسية هي :

- 1- الصفات المالية الإحتيالية .
 - 2- كشف وردع مخططات الإحتيال .
 - 3- فهم السلوك البشري عند مواجهة البيئة الرقمية .
 - 4- الإحصائيات وجرائم الياقات البيضاء (غسيل الأموال) .
- أيضاً يقوم المجلس بوضع معايير مهنية عالية القبول تعزز الكفاءة المهنية وتتبنى التعليم المهني المستمر من خلال تنفيذ برامج دراسية وعقد دورات تدريبية للوفاء بمتطلبات التعليم والتأهيل المهني .

(1) Association of Certified Fraud Examiners (ACFE) - www.acfe.com . Accessed on 27/11/2016.

Canadian Institute of Chartered Accountant (CICA)

تأسس المعهد بموجب قانون صادر عن البرلمان الكندي عام (1902م) ، وهو أحد الأعضاء المؤسسين للإتحاد الدولي للمحاسبة (IFAC) ، ويعمل على إصدار معايير في المحاسبة والمراجعة على درجة عالية من المهنية لمساعدة مؤسسات الأعمال والمؤسسات غير الهادفة إلى الربح والمؤسسات الحكومية ، وتطوير وتقديم البرامج التعليمية ، كما يوفر مجموعة من الأدبيات المهنية وإجراء وتطوير أبحاث الملكية الفكرية وتوجيه القضايا المتعلقة بإدارة المخاطر وتعزيز العلاقات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين وطنياً ودولياً . ويمنح رخصة المحاسب القانوني المعتمد (CPA) والتي تتطلب سنوات من التقاني في ممارسة المحاسبة ومستوى فريد من المواهب والمهارات . أما فيما يتعلق بالمحاسبة القضائية فقد أصدر المعهد حتى العام (2010م) عدد من المعايير التي حدد فيها المستويات الأولية لممارسة المحاسبة القضائية والمهارات المطلوبة ومجالات الإرتباط والموضوعات المتعلقة بالممارسة المهنية والمهارات القانونية ومهارات قياس وتقدير الخسائر والمهارات المرتبطة بمهارات التحقيق ، كما يقدم المعهد فرص تعليمية لأعضائه في المحاسبة القضائية والتحري على مستوى الدراسات العليا⁽¹⁾ .

15/ مكتب التحقيقات الفيدرالي :

Federal Bureau of Investigation (FBI)

هي وكالة حكومية تابعة لوزارة العدل الأمريكية وتعمل كوكالة استخبارات داخلية وقوة لتطبيق القانون في الدولة ، تأسست الوكالة عام (1908م) تحت اسم مكتب التحقيقات وتم تغييره إلى الاسم الحالي عام (1935م) ، ينتشر للوكالة 56 مكتب تحقيق مركزي في المدن البارزة في الولايات المتحدة، وأكثر من 400 مكتب تحقيق محلي في المناطق الأقل أهمية، بالإضافة إلى 50 مكتب تحقيق دولي في القنصليات والسفارات الأمريكية حول العالم. وفي (2009م) تم إنشاء وحدة المحاسبة القضائية The Forensic Accountant Unit (FAU) وتتبع لقسم الإستخبارات المالية التابع لمكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) لدعم جميع المسائل المالية محل التحقيق أو الإشتباه وذلك عن طريق المحاسبين القضائيين الذين لديهم المهارات والخبرة اللازمة في المحاسبة والتدقيق والتحقيق، فضلاً عن السرعة في إكمال التحقيقات بهنية عالية وسرعة فائقة في القضايا

(1) Certified Public Accountant of Canada (CPA) - www.cpacanada.com. Accessed on 9/12/2016.

المالية التي تتسم بالتعقيد ودرجة الخطورة العالية ، ويوجد داخل الوحدة قسم خاص بالجرائم المالية والذي يقع ضمن عمله التحقيق في عمليات غسيل الأموال وجرائم الإنترنت ، وتقوم الوحدة بتوفير برامج دراسية ودورات تدريبية متقدمة مع مجموعة من المؤسسات الحكومية والخاصة في المحاسبة القضائية والتقنيات المتعلقة بها بخصوص آليات الكشف والتصدي للجرائم المالية بمختلف أنواعها والمعرفة في التعامل مع التحقيقات المالية ، كما تقوم الوحدة في سبيل تحقيق أهدافها بعدة مهام منها⁽¹⁾:

- 1- تقديم خدمات إستقصائية وتحقيقية بأعلى مستوى من المهنية وبواسطة كوادر محاسبية مؤهلة ومدرية .
- 2-المشاركة في جمع الأدلة وإعداد أوامر التفتيش ومنح الشهادات المرتبطة بالمحلل المالي القضائي .
- 3- تقديم وظائف الدعم القضائي والشهادة عند الحاجة في الإجراءات القضائية .
- 4- تتبع مصادر التمويل والعمليات المرتبطة بها وتجميع النتائج والإستنتاجات في تقارير مالية .
- 5- تطوير الشخصية المالية حتى تواكب المتغيرات وتتوافق مع بيئة الأعمال المتغيرة .
- 6- التحليل المالي العدلي الشامل للأعمال محل الإشتباه .

(1) Federal Bureau of Investigation (FBI) - www.fbi.gov. Accessed on 10/12/2016.

الفصل الثاني

الفساد المالي

الفصل الثاني

الفساد المالي

مقدمة :

يعتبر الفساد المالي أحد التحديات التي تواجه كل الإقتصاديات العالمية خاصة إقتصاديات البلدان النامية لما له من تأثير كبير على عملية البناء والتنمية الإقتصادية والذي ينطوي على تدمير الإقتصاد والقدرة المالية والإدارية وبالتالي عجز الدولة على مواجهة تحديات الإعمار والتنمية ، كما أنه يعمل على تبديد ثروات الشعوب وسرقتها من قبل المفسدين أو إستثمارها في مجالات غير منتجة وغير مفيدة وبالتالي حرمان البلاد من ثرواتها وبقاء الفقر والتخلف قائماً وجائماً على كاهل المواطنين بصورة عامة ، ويعد الفساد المالي ثمرة طبيعية لأوضاع وممارسات شاذة وسلبية يستلزم وجود جهود واسعة في مجالات عديدة إقتصادية وقانونية واجتماعية وتربوية ، ووجود هط وجهود متكاملة ومتفاعلة تستهدف التخلص من هذا الخطر وإزالة آثاره السيئة على الدول والمجتمعات .

تعتبر ظاهرة الفساد المالي ظاهرة قديمة وليست حديثة ، لكن الحديث فيها هو أن حجم الظاهرة أخذ في التزايد الى درجة أصبحت تهدد مجتمعات كثيرة بالإنحلال الإجتماعي والركود الإقتصادي وربما الإنهيار ، وهو قضية عالمية ولكن حجمه وأشكاله وانتشاره وخطره يختلف من دولة الى أخرى ، وانطلاقاً من تلك الخطورة سعت العديد من الدول والمنظمات المتخصصة والباحثين والمهتمين بهذا الشأن الى وضع الخطط والإستراتيجيات الضرورية لمواجهته والحد منه بوضع إطار عمل مؤسسي الغرض منه تطوير ظاهرة الفساد المالي وعلاجها من خلال خطوات جدية محددة ، ومن خلال هذا الفصل يحاول الباحث أن يضع بصمة في هذا الجانب بعرضه للمفاهيم الحديثة للفساد والفساد المالي والتطورات التي أفرزها التقدم التكنولوجي لنظم المعلومات المحاسبية على هذا الجانب ودور المحاسبة القضائية كواحدة من مجالات المحاسبة الحديثة في الحد منه وذلك من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : المفاهيم الأساسية للفساد المالي .

المبحث الثاني : آثار وتداعيات الفساد المالي .

المبحث الثالث : آليات مكافحة الفساد المالي والجهات المسؤولة عنها .

المبحث الرابع : دور المحاسبة القضائية في مكافحة الفساد المالي .

المبحث الأول

المفاهيم الأساسية للفساد المالي

قبل تعريف مفهوم الفساد المالي لابد من توضيح مفهوم مكوناته وهما (الفساد ، المال) حيث أن توضيح كل من المفهومين منفصلين قد يساعد في فهم مصطلح الفساد المالي بصورة جيدة وفيما يلي يستعرض الباحث مفهوم الفساد ومفهوم المال ثم مفهوم الفساد المالي .

1/ مفهوم الفساد :

تعود ظاهرة الفساد الى بدء الخليقة حيث أدركتها وتتبأت بها الملائكة قبل خلق الإنسان كما ورد ذلك في قوله تعالى (وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ)⁽¹⁾ وتشتق كلمة الفساد في اللغة العربية من مصدر الفعل الثلاثي فسد يفسد فساداً ، ويعني التلف والعطب والاضطراب والخلل والجذب والقحط ، ، وفسد العقد أي بطل ، وفسد الرجل جاوز الصواب والحكمة ، وتفاسد القوم أي قطعوا الأرحام ، وفسد اللبن أو اللحم أي أنقن ، وفسد العقد بطل ، وفسدت الأمور اضطربت ، أو هو الشيء أصابه الخل ، والمفسدة خلاف المصلحة⁽²⁾، وقد أكدت معاجم اللغة العربية أن الفساد هو نقيض الإصلاح كما جاء في القرآن الكريم في قوله تعالى (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ)⁽³⁾ وقوله تعالى (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا)⁽⁴⁾، وقد وردت كلمة الفساد ومشتقات الفعل (فسد) في القرآن الكريم بعدة معان آخر منها التخريب والتدمير والهلاك وقطع الأرحام وانتهاك الأموال والأعراض وسفك الدماء ونقض العهد وذلك من خلال 51 موضع على النحو التالي : الفساد (8 مرات) فساداً (3 مرات) المفسد (مرة) المفسدون (مرتين) مفسدين والمفسدين (18 مرة) يفسدون (5 مرات) لفسدت (مرتين) لفسدتا (مرة) أفسدوها (مرة) لتفسدن (مرة) تفسدوا (8 مرات) ليفسدوا (مرة)⁽⁵⁾. والفساد في اللغة الإنجليزية مشتق من الفعل اللاتيني Corrupts ويعني كسر الأشياء أي شيئاً ما تم كسره ، هذا الشيء قد يكون قاعدة سلوكية أو قاعدة إدارية ، ويتم هذا الكسر بهدف تحقيق منفعة ويشترط في هذه المنفعة أن تكون مباشرة عن فعل الفساد⁽⁶⁾.

(1) القرآن الكريم ، سورة البقرة ، الآية 30.

(2) محمد بن أبي بكر الرازي ، مختار الصحاح (القاهرة : دار المعارف للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية ، 1973) ص 40.

(3) القرآن الكريم ، سورة البقرة ، الآية 11.

(4) القرآن الكريم ، سورة الأنبياء ، الآية 22.

(5) محمود عبدالعال مشعال ، القياس الكمي لخطر الفساد (المنصورة : جامعة المنصورة ، كلية التجارة ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، المجلد الرابع والثلاثون ، العدد الرابع ، 2010) ص 372.

(6) محمود عبدالعال مشعال ، المرجع نفسه ، ص 376.

أما الفساد إصطلاحاً فقد أعطيت له تعريفات عديدة تختلف في نظرتها وطابعها وفلسفتها فمنها ما يوسع مضمونه ليربطه بالبعد الحضاري وما فيه من قيم وتقاليد ونظم عقائدية وسياسية ، ومنها تعريفات أحادية النظرة تجعل الفساد نتاج التسيب والفوضى أو إستجابة للحاجة والعوز أو ردة فعل لأوضاع سياسية أو إجتماعية أو نفسية . ولكن عموماً يمكن أن نعرف الفساد بأنه سلوك معادي منحرف يضمن للشخص الذي يقوم به الحصول على مميزات ومكاسب معينة مثل المكافأة المادية أو الترقية السريعة وما يترتب على ذلك من حدوث خسارة مادية أو أدبية أو مالية للتنظيمات الإدارية من جانب والجمهور من جانب آخر⁽¹⁾ ، أو هو إساءة استعمال واستغلال الصلاحيات الممنوحة الى الشخص بهدف تحقيق مكاسب شخصية ، كما يعرف أيضاً بأنه القصور القيمي عند الأفراد الذي يجعلهم غير قادرين على تقديم الإلتزامات الذاتية المجردة التي تخدم المصلحة العامة⁽²⁾ ، وقد عرف البنك الدولي الفساد بأنه استخدام شخص ما في منصب عام ومحاولة قيامه باستغلال هذا المنصب بهدف الكسب غير المشروع ، وفي تعريف منظمة الشفافية الدولية الفساد هو شطط في استعمال السلطة العمومية واستغلالها من أجل الحصول على امتيازات خاصة لصالح فرد أو عائلة أو عشيرة أو طائفة أو جماعة ... الخ ، وهو غالباً على حساب تغييب معايير العدالة والنزاهة والمساواة والتكافؤ بين الأفراد والجماعات كافة⁽³⁾ .

ويتضمن الفساد محاور عديدة أهمها الآتي⁽⁴⁾:

الفساد الأخلاقي : وهو الإنحراف عن المعايير الأخلاقية والمسئولية الصادقة سواء حددت هذه المسئولية من قبل المجتمع أو الدولة أو الشركة أو المجموعة .

الفساد السياسي : ويمثل الإنحراف عن النهج المحدد لأدبيات التكتل أو الحزب أو المنظمة السياسية نتيجة الشعور بالأزلية أو كونه الأوحد أو الأعظم ، أو بيع المبادئ الموضوعية في أدبيات المنظمة للتكتل الدولية أو الإقليمية لسبب أو أكثر كالخيانة أو التواطؤ والتغافل والإذعان والجهل والضغط وغيرها .

الفساد الإداري : هو إختلال في سير العمل الإداري وانحرافه عن المسارات الصحيحة في الوصول لتحقيق أهداف الدولة أو المنظمة بسبب تفشي كثرة الأخطاء المقصودة والتي تخدم أفراداً بعينهم من الموظفين كالرشوة والمحسوبية لتحقيق المصلحة الشخصية بالمصلحة العامة .

(1) عادل عبدالعزيز السن ، نماذج مكافحة الفساد (القاهرة : جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية المستدامة ، ندوة أساليب تطوير النظام المحاسبي الحكومي ، 2007) ص 84 .

(2) ليلي ناجي الفتلاوي ، دور نظم المعلومات المحاسبية والتكاليفية في مكافحة الفساد المالي (بغداد : كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الثاني والثلاثون ، 2012) ص 281 .

(3) أحمد فتحي أبوكريم ، الشفافية والقيادة في الإدارة (عمان : دار الحامد للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2009) ص 79 .

(4) ليلي ناجي الفتلاوي ، مرجع سابق ، ص 282 .

الفساد المالي : وهو الذي يأخذ الجانب المالي فقط ، ويتمثل في العمليات والممارسات المالية غير القانونية ، وهو ما يرتبط بمشكلة البحث في هذه الرسالة ، وسوف يركز الباحث علي هذا الجانب من جوانب الفساد من خلال هذا الفصل .

وقد أضاف آخر المحاور التالية⁽¹⁾ :

الفساد الإقتصادي : وتقوم بمثل هذا النوع من أنواع الفساد شبكات الجريمة المنظمة إذ تتم عمليات غسل الأموال في قطاعات مشروعة وأعمال التهريب ، وينعكس هذا النوع سلباً على جوانب التنمية الإقتصادية ويهدد منابع الإستثمار .

الفساد القضائي : وهذا النوع يبدأ في المرحلة الأولى في فساد جهاز الشرطة منذ مراحل التحقيق الأولى حتى المراحل الأخيرة في القضاء والمحاكم .

الفساد الثقافي والإعلامي : ويحدث هذا عندما تقوم بعض الأطراف أو الأشخاص بتضليل وتشويش المفاهيم العامة لأفكار المجتمع والتلاعب بالمعلومات الصحيحة عبر وسائل الإعلام المختلفة .

12/ مفهوم المال :

المال في اللغة هو كل ما يتمول به وتميل اليه النفس ، أو هو ما يملكه الإنسان من كل شي ، كل ما يملكه الفرد أو تملكه الجماعة من متاع أو عروضة تجارة أو عقار أو نقود أو حيوان والجمع أموال ، وقيل هو ما يميل اليه الطبع ويمكن إدخاره الى وقت الحاجة وأن يكون مرغوباً في تحصيله، وأن يكون قابلاً للتداول، وأن يكون محدود المقدار، وأن يكون مكتسباً، وفي الأصل أطلق المال على ما يملك من الذهب والفضة ثم أطلق على كل ما يقتنى ويمتلك من الأعيان، ويطلق المال عند أهل البادية على الأنعام والمواشي كالإبل والغنم فيقال خرج الى ماله أي خرج الى ضياعه أو إبله⁽²⁾.

أما المال اصطلاحاً فهو كل ما يمكن أن يملكه الإنسان وينتفع به على وجه معتاد سواء كان مملوكاً بالفعل أو كان قابلاً للتملك ، وهذا يعني أن المال هو كل ما يملك قيمة إقتصادية تقدر بالنقود سواء كانت في حيازة شخص وفي ملكه أو كان غير مملوك لأي شخص ما دام يقبل أن يحاز ويملك ، ولا يقتصر مفهوم المال على العملات النقدية فحسب كما هو سائد عند العامة فهو أي سلعة يمكن إستخدامها لتخزين قيمة وكوحدة حساب ،

(1) غازي عثمان محمود ، قياس وتحليل تكلفة الفساد المالي والإداري (الموصل : كلية الحداثة الجامعة ، مركز الدراسات المستقبلية ، مجلة بحوث مستقبلية ، العدد الثاني والعشرون ، 2008) ص 56.

(2) صالح بن عبدالله اللحيدان ، مفهوم صفة المالية عند الفقهاء (الرياض : الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء ، مجلة البحوث الإسلامية ، العدد السادس والسبعون ، 1426هـ) ص 310.

ويتضمن هذا المفهوم للمال شرطين جوهريين لا بد من توفرهما في الشيء حتى يطلق عليه مالا في الإصطلاح الفقهي هما⁽¹⁾:

أولاً : يجب أن يكون الشيء قابلاً للتملك أي يمكن حيازته والإستئثار به للفرد أو الجماعة كالمنزل والسيارة ، فالشيء الذي لا يمكن امتلاكه وإخضاعه لعملية التبادل بين الناس لا يعتبر مالا إقتصادياً وليست له قيمة مالية .
ثانياً : يكون الشيء نافعاً أي صالحاً لقضاء الحاجة وإشباع الرغبات لافي نظر صاحبه فحسب وإنما في نظر الشرع أيضاً .

ويطلق على المال في الفكر المحاسبي المعاصر (الأصول) وقد جرى العرف على تقسيمه الى أصول ثابتة تقتنى لأجل استخدامها في النشاط وليس بغرض إعادة بيعها ، وأصول متداولة تقتنى لأجل البيع والشراء والتداول ، وهناك إتجاه محاسبي يرى ضرورة تقسيم المال الى نقدية وغير نقدية .
يمكن تقسيم المال باعتبار الهدف منه الى أربعة أقسام كما يلي⁽²⁾:

1- تقسيم المال حسب ثبوت القيمة .

يقسم المال حسب ثبوت القيمة الى قسمين مال متقوم ومال غير متقوم ، فالمراد بالمال المتقوم هو ما كان ملوكاً منتقياً به بوجه شرعي معتاد كالمنزل والسيارة والكتاب ، ويعتبر المال غير متقوم إذا كان غير مملوك لأحد كالطير في السماء والسمك في الماء أو كان مملوكاً بالفعل لكن الشرع حرم الإنتفاع به كالخمر والمخدرات ولحم الخنزير وماشابه ذلك مما هو رجس أو نجس .

2- تقسيم المال حسب طبيعة التعامل .

يقسم المال حسب طبيعة التعامل الى مال مثلي ومال قيمي ، فالمال المثلي هو ما يوجد له مثل أو نظير في الأسواق ولا تتفاوت آحاده وأوصافه تفاوتاً يعتد به ويكون في الموزونات والمكيلات والمعدودات ، أما القيمي فهو ما يعرف بعينه ولكن تتفاوت آحاده وأوصافه ولا توجد له نظائر في الأسواق كالكتب المخطوطة والمنسوجات اليدوية للإختلاف في إتقان النقل أو جودة الصنعة .

3- تقسيم المال حسب الثبات والحركة .

يقسم المال حسب الثبات والحركة الى عقار ومنقول ، فالعقار هو المال الثابت الذي لا يمكن نقله وتحويله من مكان الى آخر دون إتلاف ويشمل الأراضي والمباني والأشجار ، أما المنقول فهو ما أمكن نقله دون إتلاف وكان متحركاً بطبيعته كالأثاث والسيارات والمعدات .

(1) الجامعة الدولية الالكترونية 2015 : <https://ar-ar.facebook.com/ieu.university/posts>

(2) علي محي الدين القرة داغي ، المقدمة في المال والاقتصاد (بيروت: دار البشائر الاسلامية للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، 2006) ص 21.

4- تقسيم المال حسب النماء والإستهلاك :

يمكن تقسيم المال بحسب النماء أو الاستهلاك إلى مال نام ومال غير نام ، فالمال النامي هو كل ما كان قابلاً للنماء وفارغ من الحاجة الأصلية وعلى سبيل المثال فمن تملك رصيذاً من النقود، فهذا الرصيد المالي يعتبر قابلاً للنماء والزيادة فيه، إذ باستطاعة مالكه أن ينميّه عن طريق استثماره وتوظيفه ، أما المال غير النامي فهو ما كان مشغولاً بالحاجة الأصلية كالغذاء والملبس والسكن والأثاث وأدوات العمل اليدوي ومعدات الإنتاج بصفة عامة .

3/ مفهوم الفساد المالي :

الفساد المالي يتمثل بمجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها، ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية فيها، وقبل البدء بتعريف الفساد المالي يلاحظ الباحث من خلال إستعراض بعض الأدبيات السابقة إرتباط الفساد المالي بالفساد الإداري من خلال عبارة (الفساد الإداري المالي) فهل الفساد المالي هو الفساد الإداري أم يوجد إختلاف بينهما ؟ أشارت بعض الدراسات السابقة الى أن الفساد الإداري هو الفساد المالي ، فالرشوة والإختلاس وسرقة المال العام مثال على الفساد الإداري وهي فساد مالي أيضاً ، ففي بعض النواحي يكون الهدف من الفساد الإداري هو الحصول على الأموال وقد يكون في نواحي أخرى ليس الحصول على الأموال إنما لغرض آخر مثل المحسوبية في تعيين الموظفين وفق القرابة ، أو الولاءات السياسية أو الحزبية أو القبلية ، أو التسبب في العمل بالتأخير والإنصراف قبل مواعيد الدوام⁽¹⁾.

ومن خلال هذا المفهوم يتضح للباحث أن الفساد الإداري يتكون من شقين الشق الأول يتمثل في مخالفة القوانين والنظم واللوائح الإدارية وهو فساد إداري صرف ، أما الشق الثاني يتمثل في الأطماع والمخالفات المالية وهو فساد مالي ، أي لا يمكن أن يكون هناك فساد مالي إذا لم يكن هناك فساد إداري أو خلل في نظم الرقابة الداخلية ، فالفساد المالي مرتبط مباشرة بالفساد الإداري وفي بعض الأحيان يكونان متلازمان لأن الأول يؤدي في الغالب الى الثاني لكن في الغالب هما مفهومان منفصلان .

يقصد بالفساد المالي الإنحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي في مؤسسات الدولة أو مؤسسات القطاع الخاص فضلاً عن الإنحرافات التي تنشأ نتيجة ضعف نظم المعلومات المحاسبية وغياب دورها الرقابي في مخالفة التعليمات بأجهزة الرقابة المالية ، ويقصد به أيضاً كافة المعاملات

(1) شيماء محمد سمير ، التكامل بين عمل المدقق الداخلي والمدقق الخارجي للحد من الفساد المالي (الموصل : كلية الحداثة الجامعية ، مركز

الدراسات المستقبلية ، مجلة بحوث مستقبلية ، العدد الحادي والاربعون ، 2013) ص 126 .

المالية والإقتصادية المخالفة لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وتؤدي الى أكل أموال الناس بالباطل والى عدم إستقرار المجتمع والى الحياة الضنك لطبقة الفقراء والمحتاجين وما في حكمهم⁽¹⁾.

ويعرف أيضاً بأنه ذلك السلوك الذي يسلكه الموظف والذي يؤدي الى إحداث ضرر في البناء الإقتصادي للدولة من خلال هدر الموارد الإقتصادية أو زيادة الأعباء على الموازنة العامة أو خفض كفاءة الأداء الإقتصادي أو سوء توزيع الموارد بقصد تحقيق منافع شخصية مادية أو غير مادية ، عينية أو نقدية على حساب الإستقرار الإقتصادي للدولة أو المنظمة⁽²⁾.

عرف صندوق النقد الدولي الفساد المالي بأنه علاقة الأيدي الطويلة المتعمدة التي تهدف الى استنتاج الفوائد من هذا السلوك لشخص واحد أو مجموعة ذات علاقة بالآخرين ، كما عرفته منظمة الشفافية الدولية بأنه تحريف سلطة ما لخدمة مصالح خاصة سواء تعلق الأمر بسلطة سياسية أم بسلطة قضائية أم سلطة إدارية⁽³⁾، أما الأمم المتحدة من خلال إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد للعام 2003م فإنها رأت أن لا تعطي الفساد المالي تعريفاً وصفيّاً أو قسفيّاً بل إنصرفت الى الإشارة الى الحالات التي يترجم فيها الفساد الى ممارسات فعلية على أرض الواقع ومن ثم تجريم هذه الممارسات وهي الرشوة بجميع صورها والإختلاس بجميع وجوهه والمتاجرة بالنقد وتبييض الأموال وإساءة استغلال الوظيفة⁽⁴⁾.

ويمكن تعريف الفساد المالي على أنه المخالفات المالية التي تتضمن⁽⁵⁾ :

- القيام بعمل مخالف للقواعد والإجراءات المالية المنصوص عليها في الدستور والقوانين واللوائح .
- مخالفة القواعد والإجراءات الخاصة بتنفيذ الموازنة العامة للدولة وضبط الرقابة على تنفيذها .
- التلاعب في الأموال على شكل جرائم السرقة والإختلاس والإحتيال .
- مخالفة القواعد والإجراءات الخاصة بالمشتريات والمبيعات وشئون المخازن وكافة القواعد والإجراءات والنظم المحاسبية السارية .

(1) حسين حسين شحاتة ، الفساد المالي أسبابه وصوره وعلاجه (الكويت : وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ، مجلة الوعي الإسلامي ، العدد 552 ، يوليو 2011) ص 27.

(2) فاطمة ابراهيم خلف ، السياسة المالية والفساد الإداري والمالي (الرمادي : جامعة الانبار ، كلية العلوم الإقتصادية والإدارية ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الإقتصادية والإدارية ، المجلد الرابع ، العدد السابع ، 2011) ص 228.

(3) مدرس علي سكر ، تحليل صور وأسباب الفساد المالي والإداري (الديوانية : جامعة القادسية ، كلية العلوم الإدارية والإقتصادية ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والإقتصادية ، المجلد الثاني عشر ، العدد الأول ، 2010) ص 121.

(4) مازن مرسول محمد ، في قضايا الفساد ومؤثراته المختلفة (بيروت : مجلة النبأ ، السنة الحادية عشر ، العدد رقم ثمانون ، 2006) ص 75.

(5) ابراهيم خليل السعدي ، أثر الإنهيار المالي المعاصر للشركات العالمية في المحاسبة والتدقيق (عمان : جامعة الإسراء ، كلية العلوم الإدارية والمالية ، دراسة مقدمة للمؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الإدارية والمالية ، 2009) ص 7.

من خلال التعريفات السابقة يلاحظ الباحث أن الفساد المالي يحدث في القطاعين العام والخاص غير أن هذه الظاهرة تنتشر أكثر في القطاع العام ، ويرجع ذلك الى صعوبة القيام بالمراقبة داخل هذا القطاع الأمر الذي يوفر مناخاً يساعد على انتشار هذا النوع من الفساد عكس القطاع الخاص الذي يكون أقل عرضة للفساد المالي بسبب الدور الرقابي الذي يمارسه المسئول المباشر أو يمارسه مجلس الإدارة .

4/ صور وأشكال الفساد المالي :

مما سبق نجد أن هناك صور وأشكال مختلفة للفساد إلا أن الذي يعنينا من خلال هذه الدراسة هو الفساد المالي والذي يمارس على الأموال عن طريق عمليات متعددة غير قانونية القصد منها تحقيق مكاسب خاصة ، ويمكن حصر تلك العمليات أو الممارسات غير القانونية في الآتي⁽¹⁾:

- 1- مخالفة القواعد والأحكام المالية المنصوص عليها في القانون .
- 2- الإعتداء على المال العام كالقيام بمنح إعفاءات ضريبية أو جمركية لجهات لا تستحقها قانوناً ، أو إصدار صكوك مالية لأموال لا تحتاجها المنظمة أو لأشخاص لا يستحقونها ، أو تزوير الأوراق الرسمية .
- 3- تهريب الأموال الى خارج البلاد والتي يقوم بها المسؤولين الحكوميين باستخدام المصارف الخارجية أو أسواق المال الدولية لغرض الإستفادة منها في حالة تتهيبهم أو إستبعادهم من السلطة .
- 4- استغلال الثغرات والضعف الموجود في إجراءات الرقابة المالية الداخلية .
- 5- مخالفة التعليمات الصادرة عن أجهزة الرقابة المالية وهيئة النزاهة والشفافية .
- 6- القيام بعمليات غسل الأموال والتي تتمثل في عملية إضفاء الشرعية على الأموال التي تكون مصادرها محرمة شرعاً أو غير مشروعة قانوناً .

و هناك عدة صور وأشكال للفساد المالي تتمثل الرشوة ، جريمة غسل الأموال ، جرائم الإعتداء على المال العام ، فساد الائتمان المصرفي ، التهرب الضريبي والجمركي ، التزوير ، الثراء غير المشروع ، العملات الخفية ، الإضرار بالأموال أو المصالح ، ممارسات إدارة الأرباح ، إخفاء الأموال المتحصلة من جرائم الفساد .

- 1- الرشوة :** تعرف الرشوة بأنها دفع مال من قبل شخص أو عدد من الأشخاص الى جهة معينة قد تكون فرداً أو مؤسسة أو شركة من أجل الحصول على مكاسب غير مشروعة أو تولي منصب معين أو لتسويق التهرب من بعض الإلتزامات المالية الأخرى أو القانونية ، وتعرف أيضاً بأنها إعطاء شيء معين لشخص معين

(1) عدنان سالم الأعرجي ، فاعلية نظام الرقابة المالية وأثره على الفساد المالي (الرمادي : جامعة الانبار ، كلية العلوم الإقتصادية والإدارية ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الإقتصادية والإدارية ، المجلد الرابع ، العدد الثامن ، 2012) ص 320.

من أجل قضاء أمر معين دون وجه حق كتنسير شخص لمعاملة مخالفة للقوانين أو تنصيب شخص في منصب غير مؤهل أو مستحق له مع وجود من هو أكفأ منه ، وتأخذ الرشوة أشكال عديدة ، وقد تصدر من قبل أي فرد من أفراد المجتمع من أجل تحقيق مصلحة آنية ، وقد تكون من خلال شخصيات عامة ، وقد تأخذ الرشوة الطابع السياسي الذي يقصد منه تحقيق مصالح سياسية من خلال تولي مناصب معينة في مجالس أو وزارات أو غير ذلك . وتعتبر الرشوة من أكثر أنواع الفساد المالي شيوعاً لما لها من آثار سيئة تعود على المجتمع وما فيها من ظلم لصاحب الحق⁽¹⁾.

3- غسيل الأموال : يطلق عليه أيضاً تبيض الأموال ويعني ضخ أموال غير مشروعة وتوظيفها واستثمارها في عمليات مشروعة ، هذه الأموال غير المشروعة عادةً ما تتم عبر دول فقيرة أو في حاجة إلى عملات صعبة كالدولار . وبمفهوم آخر مصطلح غسيل الأموال يعني التعامل مع أي أموال ناتجة عن عمليات مشبوهة المصدر أو غير مشروعة وخلق هذه الأموال بأموال أخرى مشروعة من خلال استثمارها في مؤسسة مصرفية أو مالية أو أي مشاريع مباحة قانوناً بهدف إخفاء أو طمس المصدر الحقيقي لتلك الأموال لإكسابها الصفة الشرعية بعد تضليل الجهات الأمنية والرقابية ، وتعد جريمة غسيل الأموال واحدة من الجرائم الاقتصادية الحديثة التي ترتبط عادة بالجريمة المنظمة لاسيما جرائم الإرهاب وتهريب الأسلحة والمخدرات والقمار والتهرب الضريبي والجمركي والخطف والفساد السياسي وغيرها ، وتضرر جريمة غسيل الأموال بالإقتصاد القومي وبحقوق الآخرين⁽²⁾.

3- الإعتداء على المال العام : ويشمل جرائم الاختلاس والسرقه والإحتيال والغش وتعرف هذه من خلال السطو على نقود وأشياء ذات قيمة تعود للمال العام من قبل أناس رسميين يعمدون إلى إساءة إستغلال مواقع المسؤولية التي هم فيها ، وقد أكدت الإتفاقية الدولية لمكافحة الفساد في المادة 17 من قانونها على ضرورة إتخاذ كل دولة مايلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتجريم قيام الموظف العمومي عمداً لصالحه أو لصالح جهة أخرى بسرقة أو اختلاس أو تبديد أي ممتلكات أو أموال أو أوراق رسمية خصوصية كانت أم عمومية أو أي أشياء ذات قيمة مالية عهد بها إليه بحكم موقعه أو تسريبها بشكل آخر مما ينتج عنه ضرر مادي للدولة أو المنظمة⁽³⁾.

(1) وليد نجم الراشدي ، محمد شريف النعيمي ، جريمة الرشوة صورة من صور الفساد المالي (بغداد : هيئة النزاهة ، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات ، العدد الأول ، السنة الأولى ، 2009) ص 7.

(2) طارق كاظم عجیل ، جريمة غسيل الأموال ماهيتها والعقوبات المقررة لها (بغداد : هيئة النزاهة ، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات ، العدد الأول ، السنة الأولى ، 2009) ص 33.

(3) مدرس علي سكر ، مرجع سابق ، ص 122.

4- فساد الائتمان المصرفي : يعرف الائتمان المصرفي بأنه الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء كان طبيعياً أو معنوياً بأن يمنحه مبلغ من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة مقابل عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكن المصرف من إسترداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر ، وتتمثل صور الفساد المالي من خلال الائتمان المصرفي في التهاون في تحديد قيمة الضمانات أو عدم متابعة حالات السداد الائتمانية أو التجاوزات التي تحدث في منح العقود كمنح عقود الكفالات المصرفية المزورة أو من دون غطاء أو تجاوز بعض فقرات عقود الائتمان لبعض الأفراد بقصد الحصول على مصلحة خاصة مما يتسبب في خسائر مالية كبيرة للمصرف جراء عدم إلزام المقترض الوفاء بالتزاماته⁽¹⁾.

5- التهرب الضريبي والجمركي : يعد التهرب الضريبي والجمركي واحد من أشكال الفساد المالي الذي يهدف من خلاله المتهرب الى عدم سداد ما عليه من ضرائب أو جمارك ، ويقوم بهذا السلوك الفاسد رجال الأعمال من القطاع الخاص ويؤثر مثل هذا النوع من الجرائم على موارد الدولة وعلى الأداء الإقتصادي وعلى البنية الأخلاقية للمجتمع ، يأخذ التهرب الضريبي والجمركي عدد من الصور منها⁽²⁾:

- إخفاء النشاط الحقيقي للمكلف أو كتمانته حيث لا تصل معلومة الى ديوان الضرائب وبالتالي عدم سداد أي ضريبة مفروضة على الإطلاق .

- إخفاء كل ما هو ممكن من أرقام الأعمال من بيانات المكلف في الإقرار الضريبي وبالتالي عدم إظهار الوضع الحقيقي للدخل .

- تنظيم رخص الإستيراد بأسماء أشخاص لا علاقة لهم بالمؤسسة أو نشاطها بقصد التهرب من الحصول على براءة ذمة مالية للمستورد الذي عليه ضرائب لم تسدد .

- تخليص البضائع تحت بند جمركي أقل من بند البضائع الحقيقي أو تخفيض قيمة فواتير السلع المستوردة بنسب تصل الى ما دون لوائح الأسعار المعتمدة من قبل إدارة الجمارك .

ويؤدي التهرب الضريبي والجمركي الى النقص في موارد الدولة وبالتالي إضعاف قدرتها على القيام بواجباتها المختلفة واللجوء الى البحث عن مصادر دخل أخرى لتعويض الإيرادات المفقودة بسبب التهرب وذلك مثل رفع أو تخفيض الدعم عن بعض السلع والخدمات الضرورية مما ينعكس سلباً على المجتمع بصورة عامة .

(1) سيف هشام الفخري ، الائتمان المصرفي ودور التوسع الائتماني في الأزمات المصرفية (سوريا : جامعة حلب ، كلية الإقتصاد ، ماجستير العلوم المالية والمصرفية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2009) .

(2) ياسر زعاريير وآخرون ، أثر استخدام المحاسبة القضائية في الحد من طرق التهرب الضريبي (كوالالمبور : المجلة الدولية للبحوث الاسلامية والانسانية المتقدمة ، المجلد السادس ، العدد الثالث ، 2016) ص ص 1-38.

6- التزوير : يقصد بالتزوير تغيير الحقيقة بقصد الغش في سند أو وثيقة أو أي محرر آخر باحدي الطرق المالية أو المعنوية التي بينها القانون تغييراً من شأنه إحداث ضرراً بالمصلحة العامة أو شخص من الأشخاص ، وتأخذ عملية التزوير في أغلب الأحيان تزوير المستندات الثبوتية ، تقليد التواقيع والأختام ، تحريف البيانات المالية والمبالغ والأرقام والأسماء والعناوين والمستندات ، الجدير بالذكر أن حالات التزوير في منظمات الأعمال الحكومية تتباين في أنواعها وحجم الضرر الناتج عنها إلا أن من أكثر الحالات شيوعاً تتمثل في إضافة مبالغ على مستندات الشراء من قبل لجان المشتريات⁽¹⁾.

7- الشراء غير المشروع : وهي صورة من صور الفساد المالي وتعرف بأنها إستغلال الموظف الثغرات الموجودة بالقوانين والتعليمات أو الأنظمة لينفذ من خلالها ما يعود عليه بالنفع الكثير فتزداد أمواله وأصوله بشكل لا يتناسب مع مدخلاته الحقيقية ولايستطع الشخص تعليل تلك الزيادات بصورة معقولة . وقد نصت الإتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد على ضرورة محاربة الثراء غير المشروع نظراً لما تسببه تلك الظاهرة من آثار سلبية على الإقتصاد والمجتمع⁽²⁾.

8- العمولات الخفية : وهي منفعة يدفها الشخص سواء كان طبيعي أم معنوي للموظف بعد إستفادته من نفع ما وهي تقدم عرفاناً للخدمة المحصلة وهذا ما يميزها عن الرشوة حيث أنها لا تشترط تقديم الخدمة ومن ثم لا تؤثر على قرار منح المنفعة إلا أنها قد تهدف الى إيجاد علاقة دائمة مستقبلية تسمح بالإستفادة من بعض الإمتيازات مستقبلاً⁽³⁾.

9- الإضرار بالأموال أو المصالح : قد يترتب على ممارسة الموظف لوظيفته إلحاق ضرر بالمال العام أو المصالح التي يشرف عليها نتيجة سوء الممارسة المهنية أو الإهمال كقيام الموظف المسئول عن مصالح معينة بتخريب المال العام بجعله غير قابل للإستعمال أو إتلافه من خلال الإنقاص من صلاحية استعماله أو حتى حرقه ، كما يعتبر من الفساد المالي كل فعل يؤدي الى إفشاء أسرار المؤسسة مثل أسرار المناقصات ، المساعدة على التهرب الجبائي ، الإخلال بتوزيع السلع المقننة بزيادة أو إنقاص كميتها أو بيعها بغير سعرها الرسمي⁽⁴⁾.

(1) ليلي ناجي الفتلاوي ، مرجع سابق ، ص 284.

(2) مدرس علي سكر عبود ، مرجع سابق ، ص 122.

(3) بوزيد حميد وآخرون ، الفساد المالي والإداري وآليات مكافحته في الجزائر (الجزائر : جامعة أمحمد بوقرة بومرداس ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، العدد الثاني ، الجزء الثاني ، 2012) ، ص 150.

(4) بوزيد حميد وآخرون ، المرجع نفسه ، ص 152.

10- إدارة الأرباح لمصلحة الإدارة التنفيذية : والتي تسمى بالإدارة الفاسدة للأرباح، وتتمثل بمحاولات الإدارة لتظليل الأرباح المفصح عنها وذلك بسبب المرونة بالمعايير المعمول بها من خلال استخدام أساليب محاسبية معينة ، مثل تعجيل أو تأجيل الاعتراف ببعض المصروفات، والقيام بتمهيد الدخل وغيرها من الأساليب الأخرى بغرض تحقيق مصالح خاصة أو التأثير على العلاقات التعاقدية بين الإدارة والمالكين⁽¹⁾ .

11- إخفاء الأموال المتحصلة من جرائم الفساد : إن إخفاء الأموال المتحصلة من جرائم الفساد المالي تشكل في حد ذاتها جريمةً وفساداً يجب المحاسبة عليه لأن الشخص الذي يخفي تلك الأموال أو مواصلة الإحتفاظ بها مع علمه أن تلك الممتلكات مصدرها أفعال فاسدة يكون بذلك قد سهل للجاني مهمة الإستفادة من تلك الأموال وبالتالي يكون قد ساهم في إتساع رقعة الفساد المالي بالتستر عنها وعرقلة سير العدالة في الكشف عنها .

مما سبق يرى الباحثان أن صور وأشكال الفساد المالي تتنوع وتختلف من مجتمع لآخر حسب طبيعة وثقافة المجتمع وبيئة الأعمال السائدة فيه غير أن الهدف من الفساد المالي يظل واحداً وإن تنوعت الصور والأشكال.

15/ أنواع الفساد المالي :

صنف عدد من الكتاب الفساد المالي وبمختلف صوره وأشكاله حسب القطاع الى نوعين فساد القطاع العام وفساد القطاع الخاص⁽²⁾.

أ) فساد القطاع العام :يعد القطاع العام مرتعاً مناسباً للإلتحرافات المالية والسرقات إذ يستغل فيه المسؤولون مناصبهم الإدارية لتحقيق أهداف لا علاقة لها بأهداف المنظمة التي يتأسسونها ولا يهتمهم خسارتها مادامت الدولة هي المالك الوحيد والقادرة على تعويض الخسائر وتغطية المال المسروق .

ب) فساد القطاع الخاص : ويتجسد هذا النوع من صور الفساد في قيام بعض التجار ورجال الأعمال في القطاع الخاص باعطاء الرشاوي للمسؤولين أو الموظفين بالقطاع العام بغرض شراء ذمتهم لامدادهم بالمعلومات السرية التي تفيدهم لأغراض المنافسة على المناقصات أو المزايدات العامة أو غيرها ، أو إعطاء مبالغ للمنافسين مقابل الضمان بعدم دخول السوق بينما يضمن المستثمر الرأشي قيمة مادفعه كرشوة على سعر السلعة أو الخدمة المقدمة للمستهلك أو الزبون النهائي .

(1) أسعد جاسم الكروي ، دور نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي (عمان : جامعة الشرق الأوسط ، كلية الأعمال ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2015) ص33.

(2) عدنان سالم الأعرجي ، مرجع سابق ، ص 319 .

وهناك من يصنف الفساد المالي من حيث حجمه الى نوعين هما الفساد الأكبر والفساد الأصغر⁽¹⁾.

(أ) **الفساد الأكبر** : ويتمثل في قيام بعض القادة السياسيين وكبار الموظفين في الدولة بتخصيص الأموال العامة للإستخدام الخاص ، واختلاس الأموال العامة وتلقي الرشاوي وإبرام العقود والصفقات التي يكون رأس مالها من مقدرات الدولة مقابل الحصول على العمولات ، وينشأ مثل هذا النوع من الفساد أثناء الأزمات وعند غياب الرقابة المركزية .

(ب) **الفساد الأصغر** : ويتمثل في الرشاوي التي يتلقاها الموظفين مقابل التسهيلات غير المشروعة قانوناً مثل الإبتزاز لتسهيل عقد أو إجراء طرح مناقصة عامة وتحقيق أرباح مخالفاً للأنظمة والقوانين النافذة ، كما يمكن أن يحدث هذا النوع من الفساد عن طريق إستغلال الوظيفة العامة دون اللجوء الى الرشوة بسرق اموال الدولة مباشرة أو إختلاسها .

فيما يصنف آخرون الفساد المالي بحسب نطاق إنتشاره الى فساد دولي وفساد محلي⁽²⁾.

(أ) **الفساد الدولي** : يأخذ هذا النوع من الفساد أبعاداً واسعة وكبيرة تصل الى نطاق العالمية ، وتصل الأمور أن تتربط الشركات المحلية والدولية بأنظمة الدولة والقيادة السياسية فيها في شكل منافع ذاتية متبادلة يصعب الفصل بينهما ، ويعتبر هذا النوع هو الأخطر على الإطلاق لأنه يكون بعيد المدى .

(ب) **الفساد المحلي** : ويقصد به ما ينتشر من مظاهر الفساد داخل البلد ولا ينأى عن كونه فساد صغار الموظفين والأفراد ذوي المناصب من الإدارة الوسطى أو الدنيا ممن لا يرتبطون في مخالقاتهم المالية بشركات أجنبية تابعة لدول خارجية .

أسباب ودواعي الفساد المالي :

تتناول الكتاب والباحثين أسباب مختلفة ومتعددة للفساد المالي إذ كل ينسبها حسب الرؤى التي تناولها ، ومن أسباب ودواعي الفساد المالي ما يلي⁽³⁾:

1- انحلال البناء القيمي وضعف الضوابط الاخلاقية في مؤسسات الدولة والمجتمع عموماً مما يؤدي الى تغليب المصلحة الفردية على المصلحة العامة .

2- الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي ترجح توجه الناس الى الافراط في الفردية مع تنامي سطوة التأثير المادي على المجتمع .

(1) نوزاد عبدالرحمن ، الفساد والتنمية التحدي والاستجابة (مسقط : معهد الإدارة العامة للتنمية الإدارية ، مجلة الإداري ، السنة الثالثة والعشرون ، العدد السادس والثمانون ، 2001) ص 80.

(2) علي وتوت ، توصيف ظاهرة الفساد (بيروت : مجلة النبا ، السنة العاشرة ، العدد التاسع والسبعون ، 2005) ص 1.

(3) داؤود خير الله ، الفساد كظاهرة وآليات ضبطها (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد رقم مائة وتسعة، 2004) ص 67.

3- غياب المساءلة بكل أو معظم صورها ، وهو إما لغياب قانوني أي أن المنظومة القانونية لا تتضمن تنظيمًا لآليات المساءلة فلا وجود لرقابة دستورية أو مساءلة برلمانية ولا وجود لمؤسسات الرقابة الداخلية... الخ ، وقد تكون المساءلة منظمة قانونًا ولها وجود في المنظومة القانونية ولكنها غير فاعلة ولا تؤدي دورها المرجو منها فوجودها كعدمها .

4- اختزال مفهوم النزاهة والصالح والاستقامة لدى الانظمة الدكتاتورية والقمعية في الولاء للنظام أو الحزب بدلاً من القيم المبدئية وقيم المجتمع .

5- اختلال موازين توزيع الثروة على أفراد المجتمع ، وغلبة الشعور بالغبين لدى غالبية أفراد المجتمع مما يدفع ببعضهم الى ابتداع وسائل التبرح والإرتشاء واختلاس الأموال العامة كمحاولة فردية أو منظمة غير مشروعة لإعادة التوازن المفقود .

6- عدم كفاءة ونزاهة القيادات الادارية وكبار المسؤولين من وزراء ووكلائهم ومدراء عامين لان اختيارهم يتم على أساس التزكية أو الولاء للحزب أو الكتلة أو الطائفة أو على أساس القرابة والصدقة والمحسوبية دون مراعاة لمبدأ التقييم العلمي المبني على الكفاءة والخبرة والنزاهة ، وأحياناً يصل الحال في مثل تلك المناصب الى بيعها على الراغبين بما يتناسب مع ما يتصور استدراره منها من موارد نتيجة الممارسات غير المشروعة .

7- إنعدام الشفافية في مؤسسات القطاع العام ومفاصل القطاع الخاص ، والعمل بسرية ومنع المعلومات والاحصائيات من التسرب الى الجمهور أو الاعلام أو مؤسسات المجتمع المدني .

8- الرواتب غير المجزية لموظفي القطاع العام مما يلجئهم الى البحث عن مصادر أخرى للدخل ، فإن لم يجدوا مصادر مشروعة ، اضطروا الى التوسل بالمصادر غير المشروعة سواء اكان محله المال العام او اموال المواطنين .

وهناك أسباب أخرى للفساد المالي حددت من قبل بعض آخر تتمثل في الآتي⁽¹⁾:

1- ضعف السلطة القضائية وسيادة القانون واحترامه في الدولة فيما يتعلق بالجانب المالي .

2- عدم الالتزام بالشفافية المحاسبية ومعايير الإفصاح المحاسبي مما أدى الى افتقار المساءلة .

3- الإفتقار الى حوكمة الشركات .

4- ضعف أداء أجهزة الرقابة المالية المركزية وقلة خبرتها في متابعة وتطوير الأداء المالي .

(1) فيحاء عبد الخالق البكوع وآخرون ، دور الشفافية المحاسبية ومعايير الإفصاح المحاسبي الدولي في الحد من الفساد المالي (الموصل : كلية الحداثة الجامعية ، مركز الدراسات المستقبلية ، مجلة بحوث مستقبلية ، العدد الخامس والعشرون ، 2009) ص 62.

5- ضعف وإِجهازية هيئات النزاهة العامة وقصورها في تبني طرق وأساليب مستحدثة لكشف حالات الفساد.

6- السلطات والصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها بعض المسؤولين الحكوميين مما يحث على إستغلال مناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية .

7- الإِجتهادات الشخصية في تفسير القوانين والتعليمات المالية وتطبيقها .

وإضافة الى ماسبق ذكر بعض الكتاب الأسباب التالية⁽¹⁾:

1- تراجع الوعي المعرفي واتساع مساحة النزوع الى المكاسب المادية بطرق غير مشروعة لها إنعكاساتها في شيوع ثقافة الفساد ، علاوة على إغداق المديح والثناء للذين يرتبون أوضاعهم ويحسنون دخولهم بصرف النظر عن الإِعتبارات الأخلاقية وعن مصادر ذلك الدخل .

2- غياب الديمقراطية الحقيقية وضعف الرقابة الشعبية وضعف دور منظمات المجتمع المدني مما يمهد الطريق لعدم محاسبة المسؤولين الكبار .

3- الإِكتفاء بالمراجعة المحاسبية والرقمية للبيانات المحاسبية وعدم النظر فيما وراء العمليات إما لقصور أجهزة الرقابة أو تخوف أجهزة الرقابة من سطوة الفاسدين عندما لا يكون هناك من يحمي الحماة .

4- التوسع في منح الصلاحيات والمالية والإِدارية أو عدم مراعاة الحدود الممنوحة للصلاحيات .

من أسباب الفساد المالي في المجتمع أيضاً مايلي⁽²⁾:

- ضعف القيم الإيمانية وعدم الخشية من الله .
- إنتشار الأخلاق السيئة ومنها الظلم والكذب والنفاق والرياء والجشع والطمع والمادية والإِنتهازية .
- إنتشار الفساد السياسي ومنه الدكتاتورية وسلب الإرادة والطغيان والإِحتكار السياسي للسلطة والإِستبداد
- إنتشار الفساد الإِجتماعي ومنه زيادة الفوارق بين الطبقات بسبب سوء توزيع الثروة والفاحشة والفسوق .

وهناك أسباب متعلقة بزيادة وانتشار الفساد المالي تتعلق بأمور قانونية وقضائية تتمثل في⁽³⁾:

1- الثغرات القانونية وإِساءة بعض العاملين في مجال التقاضي لممارسة صلاحياتهم واستغلال نفوذهم لتحقيق أغراض شخصية غير مشروعة مثل تفسير النصوص القانونية تبعاً للأطراف والجهات التي تطبق عليها حيث يتمحابة الأقارب والأصدقاء وأصحاب النفوذ وإِهمال حق الضعفاء والفقراء وعامة الناس .

(1) عوض خلف العيسوي ، دور الرقابة الداخلية في مكافحة الفساد المالي (تكريت : جامعة تكريت ، كلية الإدارة والإِقتصاد ، المؤتمر العلمي الأول لكلية الإدارة والإِقتصاد ، 2015) ص 337.

(2) حسين حسين شحاتة ، مرجع سابق ، ص 27.

(3) عادل عبدالعزيز السن ، مرجع سابق ، ص 95 .

- 2- إعتقاد الأجهزة القضائية والأمنية على الأساليب التقليدية في التحقيق وإثبات التهم وعدم مواكبة المستجدات التي تستخدمها شبكات الفساد وعصابات التزوير مما يؤدي الى بقاء تلك العناصر حرة طليقة .
- 3- قيام بعض المتورطين في عمليات الفساد بتجنيد بعض القضاة ليتولوا عن قصد حمايتهم مقابل ما يقدم لهم من مبالغ نقدية كبيرة وهدايا عينية يتعذر عليهم الحصول عليها بالطرق المشروعة .
- 4- قيام بعض المحامين بتولي الدفاع عن قضايا الفساد والرشوة مقابل مبالغ كبيرة جداً متهددين سلفاً ببراءة المتهمين فيها ، ويتم ذلك بالتواطؤ مع بعض القضاة الذين يمارسون سلطاتهم من خلال الأحكام التي يصدرونها .

ونجد من نسب أسباب الفساد المالي الي سببين هما⁽²⁾:

- 1- أسباب ترجع الى طبيعة المنظمة والتي من أهمها :
 - الإعتقاد على التمويل الأجنبي في ظل ضعف أنظمة الرقابة والمسائلة .
 - إنعدام التغيير في مراكز السلطة الإدارية والمالية ولفترة طويلة جداً .
 - المركزية الشديدة في السلطة وعدم السماح بالمشاركة في إتخاذ القرارات المالية من قبل العاملين .
 - 2- أسباب ترجع الى طبيعة الأفراد : منها ضعف الوازع الديني ، تدني مستوى الأجور والمرتبات ، حالات الفقر الشديد ، قلة الوعي التنظيمي ، قلة الثقافة المؤسسية .
- مما سبق يمكن أن نجد كل ما ذكره الكتاب والباحثون من أسباب للفساد المالي تدور حول محورين رئيسيين يتمثلان في الآتي⁽³⁾:

- 1- أسباب متعلقة بالفرد ذاته : الذي تحركه ظروفه والبيئة الخاصة المحيطة به للقيام بممارسات الفساد المالي ومن بين تلك الأسباب الطمع ، قلة الوعي الثقافي ، قلة الوعي الديني ، ضعف الأخلاق ، ضعف في الولاء والانتماء للوطن أو المؤسسة ، ضعف الشعور بالمسؤولية ، الفقر والحاجة ، وغيرها من الأسباب .
- 2- أسباب خارجة عن إرادة الفرد : والتي تسهل له القيام بممارسات الفساد المالي ومن أهم تلك الأسباب ضعف سلطة القانون ، سيادة دور الدولة على القانون ، ضعف الرقابة المالية المؤسسية ، فساد السلطة الإدارية ، ضعف الإجراءات الرادعة من قبل هيئات النزاهة والجهات الرقابية الأخرى ، إحتكار السلطة والمسؤوليات من قبل أشخاص محددين ، وغيرها .

(1) عباس كاظم وجبر أحمد حسين ، الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية (العراق : جامعة كربلاء ، كلية الإدارة والإقتصاد ، المجلة العراقية للعلوم الإدارية ، المجلد السابع ، العدد السادس والعشرون ، 2010) ص 256.

(2) عدنان سالم الأعرجي وآخرون ، مرجع سابق ، ص 321.

وهناك العديد من الأسباب التي تساعد على تفشي ظاهرة الفساد المالي في الشركات يمكن تقسيمها الى⁽¹⁾:

1- أسباب داخلية : وتشمل :

أ/ أسباب قانونية : ترجع الى سوء صياغة القوانين واللوائح المنظمة للعمل وذلك نتيجة لغموض مواد القوانين أو تضاربها في بعض الأحيان الأمر الذي يعطي الموظف الفرصة للتهرب من تنفيذ القانون أو الذهاب الى تفسيره بطريقته الخاصة والتي قد تتعارض مع مصالح الآخرين .

ب/ أسباب تنظيمية : مثل عدم وجود هيكل تنظيمي ، وعدم وضوح الاختصاصات والمسؤوليات وعدم وضوح العلاقات الوظيفية ، وعدم إستقرار القيادة الإدارية وتغييرها باستمرار ، عدم وجود دليل تنظيمي للمنظمة . كل ذلك وغيره يؤدي الى انحراف المنظمة عن أهدافها .

ج/ ضعف الإهتمام بأهمية نظام المعلومات المحاسبي للمتغيرات والتطورات البيئية ، وعدم التوافق مع حجم المتطلبات الحالية ، وتعتبر النظم الحالية قديمة مقارنة مع التقنيات والممارسات المحاسبية الحديثة المتبعة .

د/ ضعف أو قصور في كفاءة العاملين (دوافع الإخلاص) فيما يتعلق بالأداء الوظيفي ونزاهته .

2- أسباب خارجية : وتشمل :

أ/ أسباب سياسية : تتمثل في التغييرات في الحكومات والنظم الحاكمة التي تواجهها بعض الدول خاصة النامية من ديمقراطية الى ديكتاتورية أو العكس الأمر الذي يخلق جو من عدم الإستقرار السياسي مما يهيئ الجو للفساد المالي .

ب/ أسباب اقتصادية تتمثل في تردي الأوضاع الإقتصادية وقلة المرتبات والأجور التي يمكن أن تؤمن مستوى معيشي مقبول لأفراد المنظمة ، وحالات الفقر التي يتعرض لها نسبة كبيرة من السكان ، وزيادة نسبة البطالة ، ومحدودية فرص التوظيف ، وتبديد الموارد بسبب سوء التخطيط أو الحروب وتبعاتها الثقيلة ، وغيرها مما يدفع الفاسدين على زيادة دخولهم المكتسبة من الفساد والعمل على تكريسه للبقاء على نمط حياتهم .

16/ خصائص الفساد المالي

للفساد المالي خصائص وسمات تميزه أكثر عن بقية أنواع الفساد الأخرى هي⁽²⁾:

1- السرية : يعد الفساد المالي ظاهرة مرضية تنتقل عبر وسائط غير مرئية من المصابين الى الأصحاء لكنه سرعان ما يتحول الى وباء ينتشر ويتفشى في الوسط الإداري والمجتمعي ، ويمكن القول بأن ممارسات الفساد سرية لأن نشاطاته وأدواته التي تتكتم بها عناصره غير مرئية.

(1) ليلى ناجي الفتلاوي ، مرجع سابق ، ص 285.

(2) عادل عبدالعزيز السن ، مرجع سابق ، ص 87 .

- 2- تتباين الوسائل والأساليب التي ينتشر عبرها الفساد تبعاً للجهة التي تمارسه ، فالقيادة مثلاً غالباً ما تمارس فسادها باسم المصلحة العامة وتغلق ملفاتها بالتظاهر بأنها تنفذ توجيهات الدولة .
 - 3- يتفاعل الفساد المالي مع الظروف والمتغيرات المحيطة به وذلك لجعلها مناخاً وبيئة مشجعة لنموه وترعرعه ومن ثم انتشاره .
 - 4- تختلف أدوات وأنماط الفساد المالي باختلاف الجهات التي تتعامل معه والمجالات التي يمارس فيها ، فالفساد الذي يمارس في مؤسسة صحية يختلف عن ذلك الذي يمارس في مؤسسة تعليمية أو إنتاجية .
 - 5- تتم أخطر ممارسات الفساد المالي عبر وسطاء مجهولون يلعبون الدور الرئيسي في تسهيل مهمة الطرفين دون أن يتعرف أحدهما على الآخر أو على الأقل دون أن يتقابلا وجهاً لوجه .
 - 6- يتم التخطيط لممارسات الفساد من قبل متمرسين محترفين لهم وسائل وأساليب وشبكات محكمة لتنفيذ خططهم وبتوقيت وتدبير يجعل كشفها غاية في الصعوبة .
 - 7- يمتاز الفساد المالي بسرعة الانتقال عبر الحدود والانتشار في كافة المجتمعات متقدمة كانت أم نامية ، وأن كانت المجتمعات الفقيرة لاتقوى على تحمله ومقاومته ودفع تكاليفه .
 - 8- تعد الحروب والأزمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية ظرفاً مشجعاً لانتشار الفساد .
- وقد أضاف آخر الخصائص التالية⁽¹⁾:
- 9- وجود عنصر المغامرة والمخاطرة الذي يصاحب أعمال الفساد ، فالفساد يكون مغرياً في المواقف والظروف التي يكون فيها عنصر المخاطرة ضعيفاً ، ويقل الإغراء كلما زاد عنصر المخاطرة ، فالصفقات الكبيرة تغري كبار الموظفين على المغامرة وذلك لأنه كلما كبر حجم الصفقة وتعدد كلما زاد إقبال الفاسدين على المغامرة فيها لأن احتمال الشكوك حولها تكون ضعيفة .
 - 10- فعل لم يعد فردياً بل أصبح جماعياً إذ أصبح يشترك في عملية الفساد عادةً أكثر من شخص ، فالفساد المالي يتركز من الناحية الفعلية على عدة أطراف هم الموظف العام الذي يبيع خدماته مستغلاً سلطته ونفوذه الوظيفي ، والطرف الثاني هم من يتعاملون مع الموظف بشراء الخدمات التي ليس له حق في التصرف فيها مستغلين قلقك غياب المسألة ضد عف الوازع الديني والأخلاقي لدى الموظف ، وطرف ثالث هو الوكيل إذ لا يتم التعامل خاصة في قضايا الفساد الكبيرة مباشرة بين الراشي والمرتشي بل يكون هناك وكيل عن المؤسسة مقدمة الرشوة وآخر عن المسئول الحكومي .

(1) نواف سالم كنعان ، الفساد المالي والإداري أسبابه وآثاره ووسائل مكافحته (الإمارات : جامعة الإمارات العربية المتحدة ، كلية القانون ، مجلة الشريعة والقانون ، العدد الثالث والثلاثون ، 2008) ص 85.

المبحث الثاني

آثار وتداعيات الفساد المالي

مقدمة :

تحول الفساد المالي في الآونة الأخيرة من مجرد ظاهرة الى نظام طريقة حياة في كثير من الدول خاصة النامية منها ، وكان من الطبيعي أن يكون لانتشار هذا السلوك الفاسد آثار وتداعيات سلبية على مجمل الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والسياسية في تلك الدول ، فأصبحت ظاهرة الفساد المالي تطل كل مقومات الحياة فتهدر الأموال والثروات والوقت والطاقات وتعرقل أداء المسئوليات وإنجاز الوظائف والخدمات وبالتالي تشكل منظومة إفساد وتخريب وتسبب مزيداً من التأخير في عملية البناء والتقدم في جميع نواحي الحياة ، فلا يوجد قطاع أو مجال إقتصادي أو غير إقتصادي يخلو ولو من بعض ملامح الفساد الإداري والمالي خاصة عندما ترتبط مصلحة المسئولين في تلك القطاعات التي يحدث فيها الفساد مع الأجهزة الرقابية والقانونية لأنه عندما لا يختلف الطرفان تبقى مظاهر الفساد مخفية ونتائجه مدمرة .

إن دراسة الآثار أو النتائج السلبية للفساد المالي تعطي لنا فرصة لتوضيح مدى خطورة هذه الظاهرة إذا ما انتشرت واستفحلت في بلد ما فإنها ستلقي بثقلها على كافة برامج التنمية فيها وسيتحمل نتائجها كافة شرائح المجتمع ، فكلما زاد الفساد في أي بلد كلما بعدت عن فرص التقدم والتطور التي كانت تطمح ، لذلك رأى الباحث أن تناول تلك الآثار والتداعيات من خلال هذا المبحث سوف يخلق وعياً لدى جميع القوى المختلفة في المجتمع من أحزاب سياسية وتنظيمات ومؤسسات ونقابات على محاربة هذه الظاهرة ومحاصرتها ومعاقبة رموزها . ويمكن أن نقسم تلك الآثار والتداعيات الى آثار إقتصادية وآثار إجتماعية وآثار سياسية على النحو التالي :

أولاً : الآثار الإقتصادية للفساد المالي .

يعتبر الفساد المالي من أكبر معوقات التنمية الاقتصادية إذ يؤثر على استقرار مناخ الإستثمار ويزيد من تكلفة المشاريع ويضعف الأثر الإيجابي لحوافز الإستثمار بالنسبة للمشاريع المحلية والأجنبية مما يزيد من تكلفة المشروعات ويخفض العائد على الإستثمار ، ويمكن تلخيص مجمل الآثار الإقتصادية للفساد المالي في النقاط التالية⁽¹⁾:

(1) علي حبيش ، الفساد المالي وتداعياته على الإقتصاد والمجتمع (الجزائر : جامعة البويرة ، مجلة معارف ، القسم الأول العلوم القانونية والإقتصادية

، السنة السابعة ، العدد الثالث عشر ، 2012) ص 290 .

1- آثار على النمو الإقتصادي : يعد الفساد من أكبر معوقات التنمية المستدامة في الدول حيث يقوم المستثمرون بإضافة المدفوعات الناجمة عن فساد الرشاوي والعمولات الى التكاليف الكلية مما يرفع التكلفة الإجمالية للمشروعات وبالتالي ينخفض العائد على الإستثمار .

2- آثار على مستوى التنمية : يعتبر مستوى التنمية المحقق هو المعيار الحقيقي والمنطقي لقياس تطور الدول ، وتنعكس مظاهر التنمية في ارتفاع معدلات النمو على أرض الواقع بهدف القضاء على كافة مظاهر التخلف والعجز والعوز ، وهذه المظاهر ليس مردها دوماً الى قلة الأموال أو فقر الدولة بل قد تكون هناك أموال وفيرة إلا أن مظاهر التنمية لم تتحقق ومرد ذلك الى الفساد المالي .

3- آثار على الدخل القومي وتوزيعه : يؤدي إنتشار الفساد المالي الى تحصيل أموال طائلة دون وجه حق ، هذه الأموال غالباً يتم تهريبها الى بنوك أجنبية من أجل إخفائها والإحتماء بالسرية التي توفرها الأجهزة المصرفية في الخارج ، ومع تكرار هذه العمليات الإجرامية يحرم الإقتصاد الذي تكونت فيه تلك الأموال من أية فوائد إيجابية لو تم إستثمارها محلياً .

4- آثار على الإدخار المحلي : حيث توجد دوماً علاقة عكسية بين الفساد المالي والإدخار المحلي ، بمعنى أنه كلما زادت معدلات الفساد المالي والإقتصادي كلما قل معدل الإدخار المحلي وذلك بسبب تهريب تلك الأموال الى الخارج خشية فضح أمرها وبالتالي نقل المدخرات التي كان من الممكن أن توجه لتنمية الإقتصاد القومي أو المحلي .

5/ آثار على قيمة العملة الوطنية : تؤدي بعض حالات الفساد المالي الى حصول بعض الأطراف على مبالغ مالية كبيرة دون أن يقابلها زيادة في حجم السلع والخدمات مما يؤدي الى ارتفاع الأسعار وحدوث التضخم ، إضافة الى أن إخفاء الأموال المختلسة محلياً يتم إخفائها في الخارج مما يجعل الطلب على العملة الأجنبية أكبر منه على العملة المحلية وبالتالي تدهور قيمة العملة المحلية .

أيضاً من الآثار الإقتصادية للفساد المالي الآتي⁽¹⁾:

1- تردي حالة توزيع الدخل والثروة ، ويظهر ذلك من خلال استغلال أصحاب النفوذ لمواقعهم المتميزة في المجتمع وفي النظام السياسي مما يتيح لهم الإستئثار بالجانب الأكبر من المنافع الإقتصادية التي يقدمها النظام بالإضافة الى قدرتهم على مواكبة الأصول بصورة مستمرة .

2- هدر الموارد العامة للدولة ، من خلال الحول دون وصول الإيرادات العامة الى خزينة الدولة واستعمالها

(1) سوسن كريم الجبوري ، الفساد الإداري والمالي وأهم آثاره الإقتصادية (العراق : جامعة الكوفة ، كلية الإدارة والإقتصاد ، مجلة الغرى للعلوم الإقتصادية والإدارية ، العدد الحادي والعشرون ، السنة السابعة ، 2011) ص 47 .

من قبل المفسدين في مصالحهم الخاصة الأمر الذي ينعكس على تدني مستوى الخدمات التي من المفترض أن تقدمها الدولة للمصلحة العامة .

3- الحد من النمو الإقتصادي ، نتيجة تحكم قلة من الأفراد أو المجموعات بأحجام كبيرة من مصادر الأموال العامة حيث يتغير نظام استخدام الأموال عن مساره الطبيعي القائم على العرض والطلب الى مسارات أخرى منها تحويل الأموال الى خارج البلاد مثلاً .

4- ضعف الإيرادات الحكومية ، حيث تخسر الحكومات مبالغ كبيرة من الإيرادات المستحقة عندما تتم رشوة موظفي الدولة حتى يتجاهلوا جزءاً من الإنتاج أو الدخل أو الواردات في تقويمهم للضرائب المستحقة أو الجمارك المستحقة على هذه الأنشطة مثلاً .

أيضاً من الآثار الإقتصادية للفساد المالي الآتي (1):

1- الإنصراف عن العمل الجاد والمنتج : وهو ناتج عن تبني الحصول على الأموال بالطرق السهلة عن طريق الفساد ، وما دام الحصول على الأموال سهل بهذه الطرق غير المشروعة فلا داعي للعمل المنتج الذي يكلف طاقات عقلية وبدنية ومالية ، فإذا وجد الإنسان المال بطرق سهلة عن طريق الفساد فإن الفرص البديلة المقابلة تنعدم لعدم الإهتمام بها والبحث عنها وهذا له خطره على أمن الدول واستقرارها بانتشار الفساد فيها وانتشار البطالة وانحيار الإقتصاد العام .

2- إنتشار أنواع من الممارسات التي تقع تحت ما يسمى ظاهرة الإقتصاد الأسود : هذه الممارسات مثل تجارة المخدرات ، تجارة الأسلحة غير المشروعة ، تهريب السلع غير المسموح بتداولها ، تجارة الأعضاء البشرية ، أو تدمير البيئة من خلال فساد الزراعات أو تلوث المياه والهواء عن طريق تجارة أو صناعة مستلزمات غير صالحة للإستعمال البشري أو استخدام معادلات كيميائية غير مسموح بها عالمياً ، وغير ها من الممارسات القذرة .

3- عدم دقة بيانات المؤشرات الرئيسية للإقتصاد القومي : وذلك لأن الأموال الناتجة من ممارسات الفساد لا ترتبط بالمقومات الإقتصادية الوطنية كالناتج المحلي الإجمالي أو المشاركة في مشروعات خطة التنمية للدولة ، فالمقومات الرئيسية للإقتصاد يتم حسابها من خلال حسابات مدونة ومعلنة بينما أموال الفساد غير مسجلة وغير معلنة لأنها تمارس في الخفاء مما يؤدي الى إرباك السياسات الإقتصادية للدولة لصعوبة الوقوف على بيانات حقيقية تعتمد عليها السياسة الإقتصادية في اعتماد آلياتها .

(1) نواف سالم كنعان ، مرجع سابق ، ص 70 .

4- وقوع الإقتصاد الوطني تحت أيدي العصابات الدولية : وذلك لأن من يمارسون الفساد في بلادهم لا يأبهون بقضية الوطنية والحرص على المصلحة العليا للبلاد ، بل يبيعونها لعصابات دولية تسعى للتحكم في مقدراته وثرواته .

وقد ذكر الباحثين والمهتمين بقضايا مكافحة الفساد أن من الآثار الإقتصادية للفساد المالي الخسائر التي تتحملها الجهات التي يتم ضبط أفراد مفسدين بها وتقديمهم للعدالة ، وذلك بسبب فقد طاقات إنتاجية تم إعدادها وتدريبها وكانت تسهم بشكل مباشر في الإنتاج السلعي والخدمي . كما يشكل الشخص المفسد الذي تم تقديمه للعدالة خسارة مالية لأسرته وأبنائه لإعتمادهم عليه كمصدر دخل . كما يعمل الفساد المالي على إعاقة الإستثمارات طويلة الأجل ويشوه القطاعات الإنتاجية ويدفع رؤوس الأموال والكفاءات الى الترحيل السريع والتحول الى الإستثمارات الخدمية قصيرة المدى ، وتأكيداً على ذلك فقد أشارت منظمة الشفافية الدولية الى وجود علاقة عكسية بين ارتفاع مستويات الفساد المالي وتدفق الإستثمارات الخارجية من خلال دراسة أعدها الكاتب (شانج جين وي) الاستاذ في جامعة هارفارد الأمريكية عن علاقة الفساد والإستثمارات الخارجية في 45 دولة حول العالم حيث إتضح أن الإستثمارات الخارجية تنخفض بنسبة 16% لكل درجة على مؤشر مدركات الفساد العالمي الذي تعده منظمة الشفافية العالمية حيث يفرض الفساد ضريبة خفية أو غير رسمية على المستثمرين والقطاع الخاص مما يؤثر على إستعدادهم للإستثمار في الدول المعنية⁽¹⁾.

أيضاً يؤدي الفساد المالي الى العديد من النتائج السلبية على التنمية الإقتصادية منها⁽²⁾:

- الفشل في جذب الإستثمارات الخارجية وهروب رؤوس الأموال المحلية ، فالفساد يتعارض مع وجود بيئة تنافسية حرة مما يؤدي الى ضعف عام في توفير فرص العمل ويوسع ظاهرة البطالة والفقر .
 - هدر الموارد العامة للدولة بسبب تداخل المصالح الشخصية بالمشاريع التنموية ، والكلفة المادية الكبيرة للفساد على الخزينة العامة نتيجة لهدر الإيرادات العامة .
 - الفشل في الحصول على المساعدات الأجنبية من المانحين نتيجة السمعة السيئة للنظام السياسي .
 - هجرة الكفاءات الإقتصادية نظراً لغياب التقدير في شغل الوظائف العامة .
- يعمل الفساد المالي على تفاقم وعجز الموازنة العامة للدولة من خلال تقليل الإيرادات العامة مع زيادة النفقات العامة وذلك من خلال التهرب الضريبي والجمركي ، أو محاولة الحصول على إعفاءات ضريبية غير مشروعة

(1) الموقع الإلكتروني لمنظمة الشفافية الدولية : www.Transparency.org .

(2) إبتهاال محمد رضا ، الفساد الإداري وآثاره السياسية والإقتصادية (بغداد : جامعة بغداد ، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية ، مجلة دراسات دولية ، العدد الثامن والاربعون ، 2011م) ص 73 .

كما يزيد من تكلفة بناء وتشغيل المشروعات العامة مما يؤثر سلباً على الموازنة العامة للدولة حيث لا تستطيع الحكومة القيام بممارسة السياسات المالية السليمة وتزداد حدة مشكلة العجز إذا ماتم تمويله بواسطة الجهاز المصرفي إذ يولد معه تضخماً وعدم إستقرار إقتصادي الأمر الذي يعيق النمو الإقتصادي ، كما يعمل الفساد المالي على إضعاف كفاءة المرافق العامة ونوعيتها وكفاءتها عندما يتم إرساء العطاءات بصورة فاسدة لأنه سيؤدي الى منح العطاءات للعقود القادرة على دفع قيمة الرشاوي فتقل بذلك نوعية وكفاءة الخدمات العامة المقدمة⁽¹⁾.

ثانياً : الآثار الإجتماعية للفساد المالي :

يعمل الفساد على إضعاف وظيفة القيم الرادعة في المجتمع خاصة بعد أن يصبح الفساد سلوكاً مقبولاً في المجتمع يتم ممارسته كأحد مسلمات التعامل مع المؤسسات سواء كانت حكومية أو خاصة ، ولاشك أن إضعاف الوظيفة الإجتماعية للقيم الأخلاقية يؤثر على كفاءتها لردع سلوك الأفراد المنحرف مما يسهم في تفشي السلوك المرضي في المجتمع⁽²⁾.

أيضاً يترتب على الفساد المالي مضاعفات تؤثر في النسيج الإجتماعي وسلوكيات وقيم الأفراد في المجتمع حيث أن الزيادة الأولية في دخول الأفراد الناتجة عن الفساد تتضاعف من خلال الميل الطبيعي لدى المستفيدين عند المستوى الأعلى والوسيط والأدنى من حلقات المسؤولية التنفيذية أو الرقابية وهو ما يعرف بمضاعف الفساد⁽³⁾.

تتمثل أبرز الآثار الإجتماعية السالبة الناتجة عن ممارسات الفساد المالي في الآتي :

1- **إفساد السلوك الأخلاقي للموظفين :** إن انتشار الفساد المالي مع مرور الوقت يصبح خطراً يصعب إستتصاله ، ولهذا يتحول الى سلوك مستقر ومتعارف عليه بين الموظفين في الدوائر الحكومية وقطاعات الأعمال ، حيث يعمل الفساد المالي أحياناً على تغيير السلوك الأخلاقي الذي يحكم تصرفات الموظفين الى دليل للسلوك اللا أخلاقي الذي يحكم هذه التصرفات ، ولما كان الفساد على هذا النحو فهو لن يقف عند حد الدائرة الحكومية أو القطاع المالي فحسب بل سينتشر في جميع الجهات الحكومية والخاصة مما يعرض النظام الإجتماعي للخطر .

(1) المرسي السيد حجازي ، التكاليف الإجتماعية للفساد (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، مجلة المستقبل العربي ، المجلد الثالث والعشرون ، العدد رقم مائتان وستة وستون ، 2001) ص 27 .

(2) السيد علي الشتا ، الفساد الإداري ومجتمع المستقبل (الإسكندرية : المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2003) ص 105 .

(3) محمود عبدالفضيل ، تأملات في المسألة الإقتصادية المصرية (القاهرة : دار المستقبل العربي للنشر ، الطبعة الأولى ، 1998) ص 70 .

2- **إحداث خلل في القيم الإجتماعية** : تنصدر القيم الفاسدة الناتجة عن الفساد المالي مثل الثراء السريع وانتشار مظاهر الوجاهة متقدمة بذلك على قيم العلم والأخلاق والمناصب العليا التي كانت طموح الشباب والدافع لهم على تحصيل العلم ، فلم يعد التميز في العمل هو المطلوب بقدر المكسب والعائد المادي أياً كان مصدر هذا المكسب ، وأصبح الرصيد العلمي والمعرفي غير مهم بل أحياناً يثير السخرية ليحل محله الرصيد البنكي بالإضافة الى رصيد السلطة والمنصب ورصيد الوجاهة والعلاقات مع كبار رجال الأعمال والمسؤولين .

3- **ارتفاع معدلات البطالة وتدني مستوى المعيشة للسكان** : إن محاولة أصحاب الأموال القذرة على إخفاء الأموال التي إكتسبوها من عمليات الفساد في الخارج يؤدي الى تعطل جزء من الدخل القومي الذي كان من المفترض أن يوجه للإستثمارات اللازمة لتوفير فرص عمل للمواطنين ، كما أن الأموال التي يتم تهريبها للخارج تؤدي الى تسرب جزء من المنح والمعونات لصالح هؤلاء المفسدين ، كما أن الإختلاسات التي تحدث في توزيع الدخل على أفراد المجتمع بشكل سيئ يزيد من عدد الفقراء ويخلف تمييزاً بين مختلف طبقات المجتمع .

4- **تغيير السلوكيات الفردية** : يعمل الفساد المالي على التقليل من فرص الفقراء على الكسب لعدم مقدرتهم على المنافسة في ظل إنتشار الفساد ، وذلك يقتصر فرص الربح والتكسب على ذوى المناصب الرفيعة دون باقي أفراد المجتمع مما يزيد من نسبة المهمشين اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً ، وطالما أن ثمار التنمية لن يتم توزيعها بصورة عادلة بين أفراد المجتمع فإن ذلك يؤدي الى تثبيط الهمم و انخفاض ثقة الأفراد في المؤسسة مما يؤدي الى حدوث إضرابات وقلاقل تهدد الأمن والإستقرار العام في البلد .

يسهم الفساد في خلق شعور عدم المبالاة والإهمال وعدم الإخلاص والحرص على المصلحة العامة ، كما يساهم في إشاعة ثقافة فاسدة تصبح بمرور الزمن جزءاً من قيم المجتمع الخاطئة ، كما يترتب على فعل الفساد زيادة حدة الفقر وعدم التوزيع العادل للدخل ، فالفساد إذا ما شيع في المجتمع فإنه سيؤدي الى تقليل فرص الفقراء وأصحاب الدخل المحدود في الحصول على نصيبهم الموضوعي من الوظائف ومن الترفيع والتقدم الوظيفي⁽¹⁾ .

5- **تبيد المساعدات الإنسانية والدعم الموجه للفقراء** : يؤدي الفساد الى عدم تحقيق أهداف المؤسسات المحلية والدولية التي ترصد مبالغ مالية لمساعدة الفقراء أو دعم السلع والخدمات التي يحتاجون اليها حيث يلتهم الفساد الجزء الأكبر من هذه الأموال والمخصصات ولا تذهب الى من يستحقها من الفقراء ، فنجد أن هناك بعض الفاسدين يتاجرون في السلع المدعومة وتخفي من الأسواق ولا يصل الدعم الذي تخصصه الحكومات لمحدودي الدخل والفقراء ويحقق الفاسدون من ذلك ثروات طائلة ، ويحدث ذلك أيضاً بالنسبة للأموال والتبرعات

(1) علي حبيش ، مرجع سابق ، ص 293 .

التي ترصدها مؤسسات الإغاثة العالمية لرعاية الفقراء والإنفاق على الصحة والعلاج والتعليم والبيئة ومياه الشرب النقية والصرف الصحي وغيرها من مجالات الإنفاق المرتبطة بالتنمية البشرية⁽¹⁾ .

كما يؤدي الفساد المالي الى خلق طبقة الإثراء غير المشروع ويعمق الفوارق بين طبقات المجتمع الواحد وتراجع الخدمات العامة كالتعليم والصحة بسبب تسرب الأموال المخصصة للإنفاق العام الى جهات مجهولة ، ويتحول المسؤولون الفاسدون الى أصحاب شركات ورجال أعمال ، كما يساهم الفساد المالي في قتل روح الأمانة عند الموظفين إذ أن الموظف الفاسد يجعل من الوظيفة العامة سلعة رخيصة يتكسب من ورائها ويتاجر بمقدراتها ويفقد مقابل ذلك مبادئ وسلوكيات الأخلاق الوظيفية وبالتالي إنهيار النسيج الأخلاقي⁽²⁾ .

يرى الباحث أن عملية الفساد المالي المتمثلة في الرشوة مثلاً يترتب عليها حصول الشخص الرأشي على وظيفة أو ميزة ليستحقها مما يحدث خللاً في البناء الاجتماعي ويضعف الثقة في التنظيم الاجتماعي ويهدر قيمة العمل الجاد والإعتماد على قدراته الذاتية ومن ثم يصاب المجتمع بالتخلف والإنهيار ، ويمكن أن نضيف على ما ذكر من آثار اجتماعية سلبية للفساد المالي الآتي⁽³⁾:

- 1- تدني مستويات المعيشة وتراجع مستويات الرفاه الاجتماعي وزيادة أعداد الفقراء والمهمشين اجتماعياً .
- 2- تركيز الثروة في أيدي قلة من أفراد المجتمع مما يحرم باقي الفئات من الإنتفاع بموارد البلاد المالية ويحرمهم من نصيبهم من الدعم .
- 3- يزيد من سلطة الأثرياء ويوسع الفجوة بين الطبقات ويؤثر سلباً على الشريحة الفقيرة في المجتمع .
- 4- يشكل خطراً على السلم الاجتماعي ويؤدي الى تدهور القيم الاجتماعية والأخلاقية .
- 5- يضعف من شعور المواطنين بروح الإنتماء للدولة ويسهم في تردي الخدمات العامة كالتعليم والصحة .
- 6- إهدار حقوق ذوي الكفاءات في المجتمع ويرجع ذلك الى الرشاوى التي تقدم للمسؤولين أو بفعل المحسوبية فتقدم ما من حقه التأخير وتأخر ما من حقه التقدم وهو نوع من أنواع أكل أموال الناس بالباطل ، وقد يترتب على هذا الأثر الإحساس بالإحباط والظلم والقهر لدى معظم شرائح المجتمع .
- 7- تهيئة الفرد لإرتكاب الجرائم وهذا بالنظر الى من يقع عليه الضرر بسبب الفساد ، فإذا ضاع حق شخص ما أو تم تأخيره وهو يستحق التقديم فربما تلجئه هذه الممارسات الى التوجه نحو العمل المحظور كرد فعل عكسي نفسي فيرتكب الفواحش ويمارس المحظورات مما يشكل خطراً على أمن المجتمع .

(1) مصطفى يوسف كافي ، الإقتصاد المعرفي (عمان : مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2013) ص 409 .

(2) حمدي عبدالعظيم ، عولمة الفساد وفساد العولمة (الاسكندرية : الدار الجامعية للنشر ، الطبعة الثانية ، 2011م) ص 80 .

(3) شيماء محمد سمير ، مرجع سابق ، ص 132 .

الآثار السياسية للفساد المالي :

يمكن للفساد المالي أن يغوض الشرعية السياسية في البلدان الديمقراطية الصناعية وفي البلدان النامية على حد سواء ، وذلك عن طريق إقصاء المواطنين العاديين من دوائر قيادتها السياسية ومن ثم جعل قيام حكومة فعالة أكثر صعوبة ، كذلك يمكن للفساد أن يعمل على تثبيت أحوال سياسية تتصف بالقهر والظلم ويفتقد فيها الجميع باستثناء نخبة ثرية الى الإمكانات اللازمة لحماية أنفسهم من الإستغلال⁽¹⁾، وتوضح أبرز الآثار السياسية للفساد المالي من خلال الآتي⁽²⁾:

1- عدم الإستقرار السياسي : عندما يشيع الفساد في الدول المرتبطة بمعاهدات أو قروض خارجية فهي تكون ملزمة بشروط وجزاءات إذا ما أخلت بها يترتب عليها نتائج وخيمة منها فقدان الدولة لسيادتها من خلال تحكم وتدخل تلك المؤسسات أو الدول المقرضة بسيادة تلك الدولة ، فالمفسدون يوجهون القروض الى مشاريع لا تمت بالصلة الى التنمية والتطور العام أو قد توجه الى حسابات خاصة لأعضاء النخب السياسية ، وتشير الإحصاءات أن الدول النامية توجه نحو 25% من القروض الخارجية للتسليح فقط مما يؤدي الى خسائر كبيرة للأموال المقرضة الأمر الذي أدى الى تعالي الأصوات المنادية بالإصلاحات الهيكلية التي تهدف الى تفعيل دور الدولة في التنمية وإسقاط ثقل هذه الإصلاحات عن كاهل المواطن الفقير الأمر الذي يؤدي في كثير من الأحيان الى خلق قلاقل إجتماعية ومن ثم زعزعة الإستقرار السياسي .

2- التأثير على صانع القرار السياسي : يظهر ذلك من خلال إفتقار المسؤولين الحكوميين الفاسدين للعقلانية في إتخاذ القرارات السياسية التي تؤثر على مصير الوطن والمواطن ، وهذا ناتج عن تركيز الفاسدين على مصالحهم الشخصية دون النظر الى تكلفة صنع القرارات وعن النتائج المترتبة علي أي منها مما قد يكلف الدولة عقوبات دولية وسمعة عالمية سيئة أو دفع تعويضات مادية يكون الشعب في أشد الحاجة لها .

3- الإنكشاف أمام القوى الخارجية : يعمل الفساد على إضعاف الدولة ويجعلها أكثر إنكشافاً أمام القوى الخارجية حيث يفتح الباب أمام تمرير العقود والصفقات غير المتوازنة مع كبار المسؤولين في الدولة مما يحرم الدولة التأييد في المحافل الدولية ، فليس من مصلحة دولة أخرى أن تقيم علاقات معها تكون بعيدة الأمد لعدم إستقرار نظام الحكم فيها وصعوبة التنبؤ بقرارات حكامها .

4- تشوه المناخ الديمقراطي في المجتمع : ويحدث ذلك عندما يشيع الفساد في صور متعددة مثل النجاح في دخول البرلمان من أجل التمتع بالحصانة والحماية السياسية وبالتالي البعد عن الشبهات والملاحقات الأمنية

(1) رمزي محمود ، الأزمة المالية والفساد العالمي (الاسكندرية : دار الفكر الجامعي ، الطبعة الأولى ، 2009) ص 39 .

(2) إبتهاش محمد رضا ، مرجع سابق ، ص 71 .

للأنشطة المالية الفاسدة ، فتصبح العملية الديمقراطية مجرد مسرحية هزلية لحماية الفساد ورموزه ، ولا يقتصر الفساد على التغلغل في البرلمان والأحزاب السياسية بل يمتد الى المجالس الشعبية والمحلية والنيابات العمالية والمهنية والوزارات ومؤسسات المجتمع المدني⁽¹⁾.

5- إضعاف شرعية الدولة وكفاءتها : يعمل الفساد المالي ايجاد حالة من التسيب والعشوائية والخروج على حكم القانون ، كما يؤدي الى إنخفاض كفاءة أجهزتها والإدارة العامة لها حيث يتم الاختيار للمناصب العليا على أساس المحسوبية والرشوة وعلى حساب تكافؤ الفرص ، أيضاً يؤدي الفساد المالي الى فقدان هيبة الدولة والقانون لأن المفسدين يملكون خاصية تعطيل وقتل القرارات التنظيمية في المهد وبذلك يفقد المواطن العادي ثقته بالقانون حيث يصبح الخروج عليه قاعدة واحترامه الإستثناء⁽²⁾.

من الآثار السياسية التي يخلفها الفساد المالي أيضاً :

- 1- يعرض شرعية النظام السياسي الديمقراطي للتآكل المستمر .
- 2- يؤدي الى خلق حالة من النفاق السياسي كنتيجة مباشرة لشراء الولاءات السياسية .
- 3- يتسبب في سوء توزيع وتخصيص الموارد وبالتالي زيادة حالات العنف والإنقسامات السياسية .
- 4- يحول دون توسيع نطاق المشاركة الجماهيرية في صنع القرارات وفي العملية السياسية بشكل عام .
- 5- يوفر البيئة المناسبة لتقلد أشخاص لا يتمتعون بالكفاءات والخبرات والمؤهلات وارتقاءهم الى أعلى المناصب في النظام السياسي .

(1) حمدي عبدالعظيم ، مرجع سابق ، ص 83 .

(2) مدرس علي سكر ، مرجع سابق ، ص 125 .

المبحث الثالث

آليات مكافحة الفساد المالي والجهات المسؤولة عنها

أولاً : آليات مكافحة الفساد المالي

لم يعد من الممكن التغاضي عن تأثيرات ظاهرة الفساد المالي مهما كانت صغيرة أو كبيرة ، وسواء كانت تأثيراتها على المدى القصير أو المدى الطويل لما لها من دور سلبي على الأفراد وعلى مستوى التطور الإقتصادي والتنمية الإقتصادية ، لذا فإن وجود سياسة جادة وفعالة للتصدي للفساد مقرونة بعزم لا يحد على تنفيذها ومتابعتها من شأنه أن ينهي الفساد المالي ويزيل آثاره ، ويعتبر وجود مثل تلك السياسة وذلك العزم أمران ضروريان لأي منهجية تريد أي دولة إتباعها للتخلص من الفساد وآثاره ، وقد وضع المنهج الإسلامي عدد من الآليات والسياسات والمبادئ التي يقوم عليها هذا الدين من أجل محاربة الفساد منها⁽¹⁾:

1. الإهتمام بالتربية الروحية والأخلاقية على مستوى البيت والمجتمع والدولة .
 2. الإهتمام بتوعية الناس بما أحل الله وحرّم في المعاملات المالية . معرفة الحلال للإتباع ومعرفة الحرام للإجتنب في المعاملات .
 3. حسن إختيار العاملين على أساس القيم الإيمانية والأخلاقية والكفاءة الفنية .
 4. تفعيل أجهزة الرقابة المختلفة على مستوى البيت والمجتمع والدولة لتقوم بدورها في التصدي لكافة سبل الفساد والحد منه .
 5. تغليظ العقوبات على المفسدين بالعدل ليرتدع من تحدّثه نفسه بالفساد .
- ونتيجة لتغلغل ظاهرة الفساد المالي في مختلف نواحي الحياة ، ونتيجة للآثار السلبية المترتبة عليها وضعت آليات عديدة لمكافحة هذه الظاهرة أبرزها ما يلي⁽²⁾:

- 1- **المحاسبة** : وهي خضوع الأشخاص الذين يتولون المناصب العامة للمساءلة القانونية والإدارية والأخلاقية عن نتائج أعمالهم ، أي أن يكون الموظفين الحكوميين أو غير الحكوميين مسئولين أمام رؤسائهم .
- 2- **المساءلة** : وهي واجب المسئولين عن الوظائف العامة سواء كانوا منتخبين أو معينين ، وتقديم تقارير دورية عن نتائج أعمالهم ومدى نجاحهم في تنفيذها ، وحق المواطنين في الحصول على المعلومات اللازمة عن أعمال الإدارة العامة حتى يتم التأكد من أن عمل هؤلاء يتفق مع القيم الديمقراطية .

(1) شحاته حسين شحاته ، مرجع سابق ، ص 27 .

(2) الموقع الإلكتروني لشبكة قانوني الأردن 2011م . www.Lowjo.net.showthread .

3- **الشفافية** : وهي وضوح ما تقوم به المؤسسة ووضوح علاقتها مع الموظفين والعملاء وعلنية الإجراءات والغايات والأهداف ، وهذا ينطبق على الأعمال الحكومية وعلى أعمال المؤسسات الأخرى غير الحكومية .

4- **النزاهة** : وهي منظومة القيم المتعلقة بالأخلاق مثل الإخلاص والصدق والأمانة المهنية في العمل ، وبالرغم من التقارب بين مفهومي الشفافية والنزاهة إلا أن الثاني يتصل بقيم أخلاقية معنوية بينما يتصل الأول بنظم وإجراءات عملية .

وتشكل النقاط التالية إحدى الآليات الضرورية لمكافحة الفساد وهي⁽¹⁾:

1. إختيار العناصر ذات الكفاءة والمخلصة لتولي قيادة الإدارات والمشاريع المؤثرة في الإقتصاد .
 2. إعتداد الشفافية والنزاهة في التعامل مع موضوع الفساد والمفسدين والكشف عنهم ومساءلتهم .
 3. زيادة فعالية المؤسسات الرقابية في الدولة وأختيار العناصر النزيهة لإدارة تلك المؤسسات .
 4. نشر ثقافة إحترام المال العام واعتبار ذلك من ضروريات الحياة .
 5. تفعيل الدور الذي يمكن أن تلعبه منظمات المجتمع المدني في مراقبة وكشف عمليات الفساد .
 6. إشعاع ثقافة محاربة الفساد والمفسدين بين أوساط المجتمع .
 7. إصدار القوانين والتعليمات التي لاتقبل أي تفسير أو تأويل يشجع على التلاعب والتهرب من المسؤولية والمساءلة .
 8. تفعيل دور المؤسسات الإعلامية في الكشف عن مواطن الفساد والعمل على متابعة ماينشر عبر هذه المؤسسات بخصوص الفساد لأستئصاله وقمع جذوره .
 9. تحصين النظام القيمي للمجتمع من خلال النهوض ببرامج التوعية الإجتماعية وبناء السلوكيات الإيجابية والأخلاقيات السليمة .
 10. الإستفادة من الجهود الدولية في مجال محاربة الفساد مثل الإتفاقيات الدولية لمحاربة الفساد وقرارات وتوجيهات هيئة الأمم المتحدة والبنك الدولي ومنظمة الشفافية الدولية ومنظمة التجارة العالمية .
- وحسب آراء عدد من الباحثين فإن من أهم الآليات والسبل لتخفيف ظاهرة الفساد المالي والحد منها الآتي⁽²⁾:

1. الدعم قلنوني لأساليب الرقابة المالية وأجهزتها ، ووضع إجراءات تأديبية للحد منها ، وإعطاء الدور الكبير لمهنة المحاسبة في محاربة الفساد المالي ودعمها لتكون جاهزة للقيام بدورها .

(1) مدرس علي سكر ، مرجع سابق ، ص 126 .

(2) أرسلان إبراهيم الأندلي وآخرون ، دور الشفافية المحاسبية ومعايير الإفصاح المحاسبي الدولي في الحد من الفساد المالي (الموصل : كلية الحداثة الجامعية ، مركز الدراسات المستقبلية ، مجلة بحوث مستقبلية ، العدد الخامس والعشرون ، 2009) ص 63.

2. التمسك بالقواعد والمواثيق الأخلاقية والسلوكية في المهن الإدارية والمحاسبية والرقابية والمجالات الأخرى ذات الصلة والتركيز على البعد الأخلاقي لمحاربة الفساد المالي .
3. فهم ماهية الفساد المالي وأشكاله وسبل القضاء عليه من خلال عقد الندوات وإقامة الدورات التدريبية المستمرة .
4. الإهتمام بالشفافية المحاسبية ومعايير الإفصاح المحاسبي والإلتزام بها للحد من ظاهرة الفساد المالي وتقليل الأزمات المالية الحادة وربط الشفافية المحاسبية بالمساءلة .
5. تقديم الدعم المادي والفني والمساعدة للمنظمات الوطنية والدولية التي تحارب الفساد والإعلان عن أنشطتها ومقترحاتها .
6. تطوير النظام الضريبي والجمركي بما يتسم بالكفاءة والعدالة لمنع ظهور حالات التهرب والإختلافات المسببة لحالات الفساد المالي .
7. إعتداد أنظمة رقابة داخلية فعالة لتقليل حالات الفساد المالي وحالات الإحتيال والتلاعب والغش ، واستخدام التقنيات الحديثة وثورة المعلومات التي تستدعي تطوير أدوات وأساليب الممارسات الرقابية.
8. تفعيل دور وسائل المحاسبة والمساءلة فلا رقابة دون مساءلة كونهما يعنيان بالقدرة على محاسبة ومساءلة المسؤولين على اختلاف مستوياتهم الإدارية ثواباً وعقاباً .

وقد لخص عدد من الكتاب آليات مكافحة الفساد المالي وطرق الحد منه في الثلاث نقاط التالية⁽¹⁾:

1- الآليات التوعوية والتثقيفية : تُعد توعية وتنقيف المجتمع بخطورة ظاهرة الفساد المالي أمراً مهماً لاستئصال هذه الآفة والقضاء عليها ، ويكون البدء بالنفس من خلال المحاسبة الذاتية والنقد الذاتي ومراجعة النفس ، وتوعية الأبناء والمحيطين ، والحذر من الغزو الفكري الذي تتعرض له المجتمعات خصوصاً النامية منها ، والقصد من هذه التوعية هو خلق ضمير حي ونفس لوامة تزجر صاحبها عن ارتكاب الآثام والأخطاء والجرائم والتي من بينها الفساد المالي .

2- الآليات الرقابية والتنظيمية : تلعب الأجهزة الرقابية دوراً مهماً ومركزياً في مكافحة الفساد باعتبارها أجهزة دستورية أولاً ثم متخصصة ثانياً ، والمهمة الأساسية لهذه الأجهزة المحافظة على المال العام وضمان حسن استخدامه والارتقاء بالأداء الحكومي ، ولأن نجاح أي عملية تنموية في الدولة يرتبط بشكل رئيسي بالقضاء على مظاهر الفساد وتحقيق الإصلاح المالي والإداري وحسن استخدام الموارد المتاحة، وتطوير السياسات

(1) عبدالقوي بن لطف الله علي جميل ، أنماط الفساد وآليات مكافحته في القطاعات الحكومية (الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، كلية

الدراسات العليا ، دراسة دكتوراة غير منشورة ، 2013م) ص 75 .

الإدارية ورفع كفاءة الأفراد وهي أهداف تسعى الأجهزة الرقابية لتحقيقها وبذلك تعتبر هذه الأجهزة دعامة أساسية في أي بناء أو تصور لآليات مكافحة الفساد .

3- الآليات التشريعية والقضائية : إن أول وأهم الآليات التي تتبادر في هذا السياق هو ما يتعلق بمبدأ الفصل بين السلطات الثلاث في الدولة (التشريعية والتنفيذية والقضائية) وفق قواعد ومبادئ دستورية واضحة ومحددة تعمل على تحقيق وضبط التوازن بين هذه السلطات وبحيث لا تطغى إحداها على الأخرى ، ولاتنازع الواحدة إختصاص الأخرى ، وهو المبدأ الذي يحقق كفاءة وفعالية جهود مكافحة الفساد . فالسلطة التشريعية في الحكم الديمقراطي هي العين الرقيب التي لا تخفى عليها خافية مما تقوم به السلطة التنفيذية وما تتخذه من قرارات ، وكلما حادت السلطة التنفيذية عن جادة الطريق محاولة القيام بأعمال فساد أو التستر عليها كانت السلطة التشريعية المنتخبة تمثل ضمير الشعب الذي يقف بالمرصاد لهذه المحاولات .

ثانياً : دور وأهمية المنظمات والهيئات الدولية والمحلية وأجهزة الرقابة المالية في الحد من ظاهرة الفساد المالي .

تتعدد الأجهزة المسؤولة عن تنفيذ الرقابة على الأنشطة المالية ومتابعتها وتنظيم أعمالها ، وتختلف مسميات هذه الأجهزة من بلد لآخر (هيئات ، منظمات ، مفوضيات ، مجالس ، لجان ، إدارات ، وغيرها) ومنها ما هو محلي ومنها ما هو عالمي أو دولي ، وتكمن أهمية هذه الجهات في تحديد السبل الرقابية المختلفة الكفيلة بمتابعة وتنظيم مهنة المحاسبة أو مهنة الرقابة والمراجعة ومعايير تقنية المرتبطة بتلك المهن ، وإصدار المعايير الرقابية للنواحي المختلفة من الأنشطة والمعاملات المالية ، ووضع القواعد والمواثيق والإصدارات المتعلقة بالحد من ظاهرة الفساد المالي والنواحي المتعلقة به .

ويتمثل دور هذه المنظمات في تطوير أدوات الرقابة على المال العام لتكون وسيلة فعالة لنموه وأداة فعالة لحفظه وصيانتها وسوء التصرف به خصوصاً بعد تفشي ظاهرة الفساد المالي وحالات الغش والإحتيال وغيرها من الظواهر المالية السالبة . هنالك العديد من الجهات التي تعمل على محاربة الفساد المالي عالمياً منها منظمة الشفافية الدولية (TIO) ، مجموعة البنك الدولي (WBG) ، الهيئة العامة للأمم المتحدة (UN) ، المنظمة العربية لمكافحة الفساد (AACO) ، المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد (GOPAC) ، مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ، المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) ، المنظمة الدولية لأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة (INTOSAI) هيئة تداول الأوراق المالية (ESC) ، مؤسسة النقد الدولية⁽¹⁾.

(1) رمزي محمود ، الأزمة المالية والفساد العالمي (الاسكندرية : دار الفكر الجامعي ، الطبعة الأولى ، 2009) ص 47 .

أما من الناحية المحلية فهناك عدد من الأجهزة الرقابية في الدولة تعمل على مكافحة الفساد المالي والحد منه منها إدارة مكافحة الثواء الحرام والمشبوه ، منظمة الشفافية السودانية ، ديوان المراجع العام ، المفوضية القومية للشفافية والإستقامة ومكافحة الفساد ، الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس ، جهاز حماية المستهلك ، آليات ديوان الضرائب وهيئة الجمارك ، الآليات المختلفة لوزارة المالية ووزارة التجارة والصناعة ووزارة الإستثمار وغيرها ، وعلى سبيل المثال لا الحصر يستعرض الباحث أربعة نماذج من هذه المنظمات نموزجين من الجهات الدولية هما منظمة الشفافية الدولية ومجموعة البنك الدولي ، ونموزجين من الجهات الوطنية هما إدارة مكافحة الثواء الحرام والمشبوه ومنظمة الشفافية السودانية وذلك لتوضح أهمية ودور هذه الجهات في مكافحة الفساد المالي والحد منه .

1- منظمة الشفافية الدولية .

جاءت فكرة إنشاء منظمة الشفافية الدولية من قبل السيد (بيتر إيغن) الذي كان يعمل مديراً في البنك الدولي ، والذي كان يحاول خلال فترة عمله بالبنك التنويه بخطورة الفساد خصوصاً في الدول النامية غير أنه واجه صعوبات كبيرة من الدول الغربية المانحة التي كانت تبحث عن النفوذ في تلك الدول وعلى هذا الأساس تدفع مبالغ طائلة وشخصية لهذه الدول من أجل كسب النخب الحاكمة فيها وعدم فرض أي شروط تقيد حريتها وتحريم أي نقاش حول عمليات الإختلاس إيماناً بفكرة أن الفساد المالي هو جزء من ثقافة تلك الدول ويعد من من الشئون الداخلية التي لايجوز التدخل فيها وهذا يعني تشجيع الفساد داخل البنك الدولي . وعلى هذا الأساس قدم (بيتر إيغن) إستقالته من العمل كمدير للبنك الدولي وقرر إنشاء منظمة تعنى بالشفافية الدولية وذلك في العام 1993م واتخذت المنظمة من برلين مقراً لها⁽¹⁾.

تعتبر منظمة الشفافية الدولية من المنظمات الدولية غير الحكومية المحايدة ، وتعنى بالشفافية المحاسبية وكبح جماح الفساد المالي والحد من آثاره السالبة ، وتعمل على تطوير وسائل مكافحة الفساد بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني والشركات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية حيث تنظر المنظمة الى الفساد على أنه عقبة رئيسية للتنمية ، وتضم أكثر من 100 فرع لها في عدد من الدول حول العالم . تعمل المنظمة من أجل تحقيق جملة من الأهداف منها⁽²⁾:

1- العمل على مكافحة الفساد المالي والحد منه من خلال العمل على وضع التشريعات وتبسيط الإجراءات واستقرارها وانسجامها مع بعضها في الموضوعية والمرونة والتطور .

(1) أرسلان ابراهيم الأفندي وآخرون ، مرجع سابق ، ص 65.

(2) الموقع الإلكتروني لمنظمة الشفافية الدولية ، 2017/1/5م : www.Transparency.org .

2- زيادة الوعي لدى الرأي العام نتيجة لتفشي ظاهرة الفساد وما ينتج عنها من أضرار تؤدي الى تأخير التنمية في جميع المجالات خصوصاً التربية والتعليم والصحة ومجال البنية التحتية .

3- محاولة إدراك واقع الفساد في العالم من خلال تشكيل إئتلاف عالمي لمكافحة الفساد ولفت إنتباه وسائل الإعلام المختلفة من أجل التنوير بمخاطر الفساد والآثار المترتبة عليه على مستوى الاقتصاد الوطني والعالمي من خلال مبدأ الشفافية والنزاهة .

4- خلق مناخ قادر على المزيد من التعاون والشفافية في مكافحة الفساد وذلك لكون المنظمة لا تبحث عن مذنبين لتقديمهم للمحاكمة بل تعمل على تسهيل معرفة رجال الأعمال بمناخ الإستثمار في الدول وكذا تكافؤ الفرص وزيادة الوعي لدى المجتمع الدولي من أجل تحقيق تنمية مستدامة .

وفي العام (1995م) عقدت المنظمة أول مؤتمر عالمي لمكافحة الفساد ، وفي العام (1999م) تم إنشاء ما يعرف (فهرس الراشدين) وهو إتفاق بين البنوك والمصارف الخاصة الكبرى في العالم تعمل من خلاله على الحد من ظاهرة تبييض الأموال والمساعدة في كشف قضايا الفساد ، كما وضعت المنظمة في العام (2000م) ميثاق سمي (ميثاق الإستقامة) تضمن مبادئ العمل من أجل مكافحة الرشوة في القطاع العام بالإعتماد على الشفافية والوضوح في المشاريع العامة ، وفي العام (2001م) بدأت المنظمة في إصدار تقرير سنوي حول معدلات الفساد في دول العالم بالإعتماد على جملة من الآليات منها مؤشر مدركات الفساد . وقد عبرت المنظمة في كل تقاريرها السنوية أن اهتمامها بظاهرة الفساد يعود إلى أسباب متعددة أهمها البعد الإنساني باعتبار أن الفساد ينتهك حقوق الإنسان ويهدد جهود عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ثم البعد الأخلاقي لأن الفساد يقوض قيم المجتمع ويعوق تكامله وتفاعله على نسق أخلاقي متكامل ، بالإضافة الى أسباب عملية تتجسد في حقيقة أن الفساد يعوق عمليات وفعاليات السوق في إطار الواقع العملي ومن ثم يحول دون أن يحصل المستحقون ما ينبغي أن يحصلوا عليه من منافع وحقوق . ولقناعتها الكاملة بهذه الأسباب فقد ظلت منظمة الشفافية الدولية داعية لمواجهة الفساد ومكافحته بابتكار واستخدام كل السياسات والنظم والتدابير مع تضافر جهود جميع الجهات المعنية بمكافحة هذه الظاهرة ممثلةً بالدولة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وذلك على المستويين الوطني والدولي ، والسعي الجاد والمستمر لزيادة الوعي القوي والعالمي عن طريق المعلومة التي تبرز التأثير السلبي للفساد على كافة القطاعات⁽¹⁾.

12/ مجموعة البنك الدولي .

مجموعة البنك الدولي هي مجموعة إستراتيجية من ضمن أهدافها العمل على توسيع نطاق مكافحة الفساد

(1) الموقع الإلكتروني لمنظمة الشفافية الدولية ، 2017/1/7م : www.Transparency.org

المالي على المستوى الدولي ، وتحسين إدارة الحكم في البلدان المتعاملة مع البنك الدولي خاصة وأنه الجهة المانحة الرائدة على مستوى العالم في مجال تقديم المساندة المالية لتدعيم مشاريع القطاع العام من خلال مشروعات وبرامج من شأنها زيادة مستوى الشفافية في إدارة الشؤون المالية للقطاع العام وتدعيم الإدارة الضريبية والإدارة الجمركية ومساندة الإصلاح القانوني والتشريعي ومحاربة مختلف صور الفساد المالي خاصة في المشروعات التي يبرعاها البنك الدولي .

تتألف مجموعة البنك الدولي من : البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، الرابطة الدولية للتنمية ، مؤسسة التمويل الدولية ، وكالة ضمان الإستثمارات المتعددة الأطراف ، المركز الدولي لتسوية منازعات الإستثمار . وتعمل هذه المجموعة في إطار شراكات مع أصحاب المصلحة وشركات القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني وشركاء التنمية المعتمدين ، ويشارك البنك الدولي بصورة نشطة في تشجيع عدد من المبادرات المعنية بمكافحة الفساد منها إتفاقية مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي (1997م) ومبادرة الشفافية في مجال الصناعات الإستخراجية (2002م) وإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (2003م) كما قام البنك في العام (2007م) بتدشين مبادرة إستعادة الأصول المسروقة بالتعاون مع الأمم المتحدة بنية مساعدة البلدان النامية على استرداد الأصول التي سرقها زعماء فاسدون ومساعدتها على استثمار هذه الأصول في برامج إنمائية فعالة .

تتلخص الأهداف الإستراتيجية للبنك الدولي في كفاحة ضد الفساد في النقاط التالية⁽¹⁾:

- 1- الحد من الفساد في المشاريع التي يمولها البنك من خلال تقرير أخطار الفساد بصورة مبسطة قبل بدء التشريع والتحقيق بفاعلية في مزاعم الإحتيال والفساد وتعزيز عنصري الرقابة والإشراف مع التركيز على جانب الإفصاح عن المعلومات .
- 2- تطوير نظم مكافحة الفساد في الدول النامية عن طريق بناء مؤسسات فيها تتسم بالشفافية وتخضع للمساءلة ، ولا تقتصر مشاركة البنك الدولي لتحقيق ذلك على الحكومات فقط بل تتعداه الى مجموعة كبيرة من أصحاب المصلحة في المشروعات .
- 3- رفع مستوى التنسيق بين البنك الدولي والدول المانحة والمؤسسات الإنمائية في مجال دعم برامج الإصلاح اللازمة للدول النامية في شتى المجالات بما يساعد على تحسين الشفافية وضمان حماية المشاريع وتفعيل القانون وآليات المحاسبة .

(1) الموقع الإلكتروني للبنك الدولي ، 2017/2/12م : www.worldbank.org .

ومن أهم جهود البنك الدولي في محاربة الفساد ودعم جهود النزاهة والشفافية في المعاملات المالية الآتي :

- إعتاد البنك استراتيجية الحرب ضد الفساد من خلال وضع برنامج متكامل للمساعدة التقنية والتدريب والإصلاح الإداري والإصلاح الضريبي والجمركي وضمان حرية الإعلام لمنع الإحتيال والفساد بصورة غير مباشرة خاصة في المشاريع التي يمولها وذلك ابتداءً من العام (1997م) .
- في العام (1998م) تم إنشاء لجنة الرقابة للغش والفساد للإشراف على التحقيق في عمليات الغش والفساد داخل البنك وفي المشاريع التي يمولها البنك تتألف من كبار موظفي البنك من الإدارة القانونية وإدارة المراجعة الداخلية ومكتب أخلاقيات المهنة .
- في العام (2001م) تم إنشاء إدارة جديدة باسم (إدارة النزاهة المؤسسية) تتألف من كبار موظفي البنك ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الإستثمار للعمل على ضمان أن مجموعة البنك الدولي تساهم في الحد من الفقر ومكافحة الفساد
- في العام (2002م) بدأ البنك في إصدار تقارير تعنى بالنزاهة حول التحقيقات في إدعاءات الإحتيال والفساد في مشاريع البنك .
- وفي العام (2005م) أصدر البنك بيان مشترك مع المؤسسات المالية الدولية : مصرف التنمية الإفريقي ، مصرف التنمية الآسيوي ، البنك الأروبي للإعمار والتنمية ، بنك الإستثمار المجموعة الأروبية ، بنك التنمية لمجموعة الأمريكتين ، صندوق النقد الدولي . وذلك من أجل منع ومحاربة الفساد في العالم عن طريق تبادل المعلومات والسجلات والوثائق التي توصل الى الجهات الفاسدة مع احترام السرية المصرفية
- في العام (2007م) إعتاد البنك إستراتيجية جديدة وافق عليها بالإجماع مجلس المديرين التنفيذيين لمجموعة البنك في الإجتماعات السنوية المشتركة التي عقدت في سنغافورة والتي شملت مشاورات عالمية غير مسبقة مع الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في 35 بلداً نامياً وشركاء التنمية في 12 بلداً مانحاً ، إستهدفت هذه المشاورات تحديد الظروف التي تعطي البنك الحق في وضع قيود على قروضه المقدمة للدول النامية التي يعيش فيها الفساد أو وقفها ، وكيفية دعم الأطراف المؤيدة للإصلاح داخل السلطة التنفيذية وخارجها في تلك الدول بما يساعد على تحسين مشاركة الجهات غير الحكومية في مكافحة الفساد المالي .

13/ إدارة مكافحة الثراء الحرام والمشبوه .

هي إحدى الإدارات التابعة لوزارة العدل التي تعنى بمكافحة الفساد المالي ، تم إنشاؤها بموجب أحكام المرسوم الدستوري الثالث لجمهورية السودان لعام (1989م) لتنفيذ الاختصاصات وممارسة السلطات الآتية⁽¹⁾:

- 1- تلقي إقرارات الذمم الماليين المسؤولين وإحالتها إلى اللجان المختصة بغرض فحصها .
 - 2- الفصل في الشكوي المتعلقة بالثراء الحرام أو المشبوه المقدمة من أي شخص إما إليها مباشرة أو المحالة إليها من جانب النائب العام أو أي قاضي أو الضابط المسئول عن نقطة الشرطة .
 - 3- التحقيق من تلقاء ذاتها مع أي شخص إذا إتضح لها أنه مشتبّه في إثرائه حراماً أو مشبوهاً .
- ويقصد بالثراء الحرام كل مال تم الحصول عليه من الصالح العام بدون عوض أو بغبن فاحش أو عن طريق إستغلال سلطة الوظيفة العامة ونفوذها ، أما المال المشبوه فهو كل مال يطرأ على أي شخص ولايستطيع بيان من أي وجه مشرع إكتسبه . من الآليات التي تستخدمها إدارة الثراء الحرام والمشبوه من أجل الحد من ممارسات الفساد المالي الإجراءات التالية :

- 1- الحجز على المال موضوع الثراء الحرام أو المشبوه وتوجيه الأمر إلى الجهات المختصة بمصادرته لمصلحة الحكومة عند الإدانة أو ثبوت الثراء المشبوه حسب الحالة .
- 2- معاقبة كل شخص يثري ثراءً حراماً بالسجن لمدة لا تتجاوز العشر سنوات أو غرامة لا تتجاوز ضعف مبلغ المال موضوع الثراء الحرام أو العقوبتين معاً .
- 3- عزل كل موظف عام تتم إدانته بالثراء الحرام أو يثبت ضده الثراء المشبوه أو يفصل من منصبه بحسب الحال .

في العام (2014م) تم إضافة بعض التعديلات إلى قانون مكافحة الثراء الحرام والمشبوه ليشمل التعديل المادة (4) والخاصة باختصاصات الإدارة حيث أضيف نص جديد يعطي إدارة مكافحة الثراء الحرام والمشبوه حق تكوين وحدة أمنية مهمتها جمع المعلومات عن أي ثراء حرام أو مشبوه وعرضها على إدارة مكافحة الثراء الحرام والمشبوه لاتخاذ الإجراءات القانونية ، وبدأت وزارة العدل في تطبيق التعديل الوارد عبر الشروع في إنشاء الوحدة الأمنية المساعدة للإدارة في جمع المعلومات لجهة أن إدارة مكافحة الثراء الحرام والمشبوه قبيل إجراء التعديل كانت تعاني من إشكالية صعوبة إكتشاف الثراء الحرام أو المشبوه ، كما شمل التعديل المادة (5) الخاصة بتلقي الشكاوي حيث تم توسيع دائرة تلقي الشكاوي بشأن أي ثراء حرام أو مشبوه ، إلى جانب التعديل

(1) قانون مكافحة الثراء الحرام والمشبوه لجمهورية السودان لسنة 1989م ، السودان ، وزارة العدل .

بالمادة (9) والتي بموجبها تمنح إدارة مكافحة الثراء الحرام أو المشبوه حق فحص إقرارات الذمة التي كانت تفحص في السابق عن طريق لجنة فحص إقرارات الذمة ومنحت السلطة بالقانون للإدارة لتفحص باستمرار إقرارات الذمة التي تقدم وخاصة في حالة انتهاء الشخص من الخدمة وخلو الطرف وهي من المهمات الجديدة التي أوكلمها التعديل للإدارة . كما شملت أيضاً التعديلات الجديدة في قانون الثراء الحرام والمشبوه إدخال فئات كثيرة ضمن المشمولين بتقديم إقرارات الذمة وهم أعضاء المجالس التشريعية ووكلاء الوزارات والأمناء العاميين ومديري شركات القطاع العام وموظفي الأر آضي وموظفي التخطيط العمراني وموظفي المساحة ولجان المشتريات⁽¹⁾.

14/ منظمة الشفافية السودانية .

منظمة الشفافية السودانية هي منظمة طوعية مستقلة لاتخضع لحكومة ولا تنتمي لحزب أو جهة محددة ، ولها شخصيتها الاعتبارية وخاتمة العام وحق النقاضي باسمها . تأسست المنظمة في العام (2007م) ، وتم تسجيلها لدى مفوضية العمل الطوعي والإنساني ، ومارست نشاطها كأول منظمة للشفافية في السودان في أبريل من العام (2014م) ، وهي ليست فرع من فروع منظمة الشفافية العالمية التي لها أكثر من (90) فرعاً حول العالم ولكنها شريك أصيل لهذه المنظومة الدولية في مجال مكافحة الفساد .

تعمل منظمة الشفافية السودانية على بناء شراكات بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني وقطاع الأعمال ووسائل الإعلام المختلفة من أجل تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد خصوصاً الفساد المالي والإداري وتهدف الى تفعيل الدور المجتمعي الوطني مع شركاء التنمية في مكافحة الفساد عبر تقوية قيم ممارسات الشفافية ومحاصرة وإلغاء ومنع لأثر المدمر للفساد المالي وسد الثغرات وإكمال القصور في مقومات الشفافية وطرق وآليات محاربة الفساد تشريعياً ومؤسسياً ورقابياً وتنفيذياً في إطار الخطة المبنية على مؤشر مدركات الفساد ومتطلبات الوضع الراهن في السودان والشرق الأوسط وشمال إفريقيا⁽²⁾.

تعد المنظمة تقرير سنوي عن واقع تفعيل الشفافية ومؤشر مدركات الفساد محلياً وذلك في ديسمبر من كل عام تسلّم نسخة منه لمنظمة الشفافية الدولية ونسخة منه الى وزارة العدل ، وتعتمد المنظمة في تقريرها السنوي على تقارير المراجع العام وتقارير منظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان العاملة داخل السودان والنشرات التي تصدرها وسائل الإعلام الرسمية والإلكترونية عن واقع الفساد في السودان ، وبعض رجال الأعمال فيما يتعلق بالرشوة بين الموظفين في المؤسسات .

(1) مقابلة شخصية مع الدكتور الطيب مختار رئيس منظمة الشفافية السودانية ، الإثنين 2017/7/17م .

(2) وليد النور ، حوار حول الفساد (الخرطوم : صحيفة المجهر السياسي ، العدد 1319 ، 3 فبراير 2016م) ص 3 .

ومن الآليات التي تنتهجها المنظمة من أجل بسط الشفافية والحد من ممارسات الفساد المالي الآتي (1) :

- 1- رفع الوعي بمخاطر الفساد ونتائجه اليومية والمستديمة .
- 2- تعزيز قدرات المؤسسات الرقابية في الدولة والمؤسسات وضمان إستقلاليتها وفعاليتها .
- 3- العمل مع المنظمات الوطنية الأخرى على منع الفساد المالي من خلال الرقابة على عقود المشتريات العامة بإيجاد إتفاقيات ملزمة بين وكلاء المشتريات وأصحاب العطاءات بموجب إتفاقيات مكافحة الفساد .
- 4- إكمال وإصلاح المنظومة التشريعية الخاصة بمكافحة الفساد لسد الفجوات القانونية التي تسمح للمفسدين بالإفلات من العقوبات .
- 5- تطوير مؤشرات القياس وتحفيز الطلب على الإصلاح وتقديم الحلول البناءة على الصعيد الوطني .
- 6- حماية وتمكين مؤسسات المجتمع المدني من الإضطلاع بدورها كشريك رئيس في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد .

ثالثاً : إستراتيجيات مكافحة الفساد المالي .

لقد دعت المنظمات والخبراء الأكاديميين لاتباع استراتيجيات متكاملة وشاملة لمحاربة الفساد في جميع أنحاء العالم ، وقد أدى تصاعد إجراءات مكافحة الفساد على جدول الأعمال والجهود العالمية لمكافحة الفساد من قبل المجتمع الدولي إلى إنشاء عدد من المبادرات العالمية والإقليمية لمحاربة الفساد من بينها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتي وضعت الآليات اللازمة لمنع وكشف ومعاقبة مرتكبيها والقضاء على الفساد والجرائم ذات الصلة في القطاعين العام والخاص وتعزيز وتسهيل وتنظيم التعاون فيما بين الدول الأطراف لضمان فعالية التدابير والإجراءات لمنع وكشف ومعاقبة مرتكبيها والقضاء على الفساد والجرائم ذات الصلة ، وتهيئة الظروف اللازمة لتعزيز النزاهة و الشفافية والمساءلة في إدارة الشؤون العامة .وقد أكد عدد من الكتاب والباحثين أن النجاح في مواجهة الفساد ليس أمراً سهلاً ولا الذي يمكن تحقيقه في المدى القصير فإنه يتطلب استراتيجية متسقة ومتناسكة واسعة النطاق ومنظور طويل الأجل ، لذا يجب أن تتضمن الاستراتيجية الفاعلة لمكافحة الفساد العناصر الآتية(2).

(1) محمد البشاري ، أهم التعديلات في قانون مكافحة الثراء الحرام (الخرطوم : صحيفة السوداني ، العدد ، 19 ديسمبر 2014م) ص .

(2) مهدي عطية موحى ، جاسم محمد حسين ، إستراتيجيات مكافحة الفساد الإداري والمالي ودورها في تعزيز الأداء المنظمي (بغداد : جامعة بابل ، كلية

الإدارة والإقتصاد ، مجلة كلية الإدارة والإقتصاد للدراسات الإدارية والإقتصادية والمالية ، المجلد الرابع عشر ، العدد 208 ، 2015) ص 110.

1- الإرادة السياسية للقيادة

في مكافحة الفساد ليس هناك بديل للقيادة في القمة ، وجميع الجهود الأخرى لا يمكن أن تتجح بدونه. على الرغم من أنها ليست كافية وحدها ، إلا أن القيادات الرفيعة المستوى هي التي تضع الإجراءات التشريعية وإنفاذ القوانين والقواعد حيز التنفيذ ، وتتمثل الإرادة السياسية في سن التدابير القسرية دون تمييز وفرض العقوبات الصارمة على المخالفات للوقاية من الفساد بشكل عام ، وبناء الخدمة المدنية المهنية والخاضعة للمساءلة ، وإنشاء نظم الإدارة المالية السليمة والشفافة ، ووضع السياسات الرادعة ضد الفساد . وقد وجدت العديد في البلدان الى تبسيط التدخل الحكومي في الاقتصاد ورفع القيود وإزالة الرقابة على الأسعار والحد من الترخيص ومتطلبات التصاريح غير الرسمية ، الى الجانب المساءلة والشفافية ، وتدبير تتبّع نفقات دقيقة للميزانية وآليات إعداد التقارير المالية ، وضمان جميع النفقات ، بما في ذلك قطاع الدفاع والأمن ، وتطبيق أحكام المراجعة ، وتحسين وصول الجمهور إلى المعلومات ما يسهم إلى حد كبير في الحد من الفساد .

2- إصلاح القطاع العام

تتميز الدول بانخفاض مستوى الفساد من خلال إصلاح المؤسسات العامة مثل الخدمة المدنية والبرلمان والسلطة القضائية ، ونتيجة لاستكمال الجهود لأوسع إصلاح مؤسسي ينبغي أن يتركز الإصلاح أكثر في الوظائف العامة التالية :

الإدارة المالية : أثبتت الدراسات أن الإدارة المالية الجيدة تكون رادعاً فعالاً ضد الفساد وتسهيل الكشف والاضطهاد . حيث تسمح الإدارة السليمة بتدفق الموارد عبر القنوات الرسمية ، وتتبع النفقات غير الشرعية وتسهيل مهام المراجعة بواسطة خلق مسارات المراجعة .

إصلاح الخدمة المدنية : إن الخدمة المدنية الفعالة وبالتكامل مع سياسة الإصلاح الصادقة هي التي تعزز بعضها بعضاً ، وتبين التجربة أن أساس الجدارة والتوظيف وتعزيز شروط الرعاية والعقوبات يضمن حوافز مناسبة ويخلق الاحتراف ويقلل فرص الفساد .

وظيفة الضرائب والإيرادات : إدارات الضرائب والجمارك غالباً ما تكون موضع إحتيال كبرى ، لذا كانت من الاستراتيجيات الرئيسية في هذا المجال التي يتم تنفيذها هو إعطاء وكالات الإيرادات حرية إدارية أكبر في تعيين الموظفين وتحديد جداول الأجور وإعادة الهيكلة عن طريق فصل مهام تقييم الضرائب من مهام جمعها وتناوب الموظفين .

وكالات مكافحة الفساد : الوكالات المستقلة وهيئات الرقابة هي مكونات كبيرة من الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ، وتشمل هذه الوكالات المتخصصة منظمات حكومية وأخرى مدنية ، ويجب أن تكون هذه الهيئات فعالة ومستقلة عن التلاعب السياسي ، ويجب عليهم الحفاظ على معايير عالية من السلوك المهني وتملك الموارد المالية الكافية والمهنية العالية لأداء واجباتهم .

3- الإصلاح القانوني والقضائي

التدابير القانونية البحتة وحدها لا يمكن أن تكون فعالة في مواجهة الفساد ، بل يجب أن تشكل جزءاً أساسياً من إستراتيجية تتضمن أنظمة قانونية تعمل بشكل جيد ، كذلك العملية الإدارية والمؤسسات التي يتم من خلالها تنفيذ التجربة وهذا يتطلب نظام قانوني مستقل يعمل بالإضافة إلى وجود قضاء فعال ومساءلة محمية من التدخل السياسي

4- إصلاح المجتمع المدني

المجتمع المدني بما فيه وسائل الإعلام المستقلة والقطاع الخاص هم اللاعبون الرئيسيين في فريق مكافحة الفساد ، ويمكن القول أن جماعات المصالح والمهنيين ومجموعات المستهلكين والزعماء الدينيين يمكنهم بناء تحالفات ضد الفساد . وقد أظهرت التجارب أن تعزيز مختلف القطاعات داخل وخارج الحكومة تميل في الوقت نفسه إلى تعزيز ديناميكية نظام من الضوابط والتوازنات والتحديات الرئيسية ، ومن الملاحظ في معظم الدول أن تعبئة رأي الجمهور تعمل على نحو فعال في سياق وإجراءات مكافحة الفساد ، كما أن القطاع الخاص يعتبر شريكاً أساسياً في جهود وقف دفع الرشاوى ، وبالمثل وسائل الإعلام المستقلة لعب دوراً حيوياً في توعية الجمهور وفضح ممارسات الفساد وبناء الدعم لمكافحته .

5- التدابير الإقليمية والدولية

الفساد له أبعاد إقليمية ودولية قوية ، ويتحرك نحو استجابة منسقة متعددة المستويات حتى كانت الدول الصناعية مؤخراً مترددة في الاعتراف بأن شركاتهم الوطنية والشركات متعددة الجنسيات غدت الفساد ، وتعتبر إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ومبادرات الشفافية الصناعة (EITI) والشفافية الدولية (TI) هي عدد قليل من التدابير التي تجتزم الرشوة الأجنبية وتقضي على الخصم الضريبي ، كما يوفر إنشاء آليات قانونية لمعالجة مظاهر الفساد العابرة للحدود الوطنية مثل غسل الأموال و تهريب الأسلحة والمخدرات . ومع ذلك لا تزال الحكومة تواجه الأنظمة المصرفية الدولية التي تجعل المعلومات من الصعب الحصول عليها ، ويصعب ملاحقة المتواطئين لذا كان وضع التدابير الإقليمية والدولية واحدة من إستراتيجيات محاربة الفساد .

وقد أوضحت دراسة أخرى قام بها البنك الدولي في عام 2014م ونشرها عبر موقعه الإلكتروني عن طريق الرائد في مكافحة الفساد (وُ غستو لوبيز) أن هناك ست استراتيجيات لمكافحة الفساد هي⁽¹⁾:

- 1- دفع أجور كافية لموظفي الخدمة المدنية .
- 2- خلق الشفافية والانفتاح في الإنفاق الحكومي .
- 3- الحد من الروتين .
- 4- إستبدال الدعم التنازلي المشوه بتحويلات نقدية موجهة .
- 5- عقد اتفاقيات دولية .
- 6- نشر التكنولوجيا الذكية .

مما سبق خلال هذا المبحث يرى الباحث أن ظاهرة الفساد المالي تعتبر من الجرائم الإقتصادية متعددة الأبعاد التي تحدث نتيجة ممارسات غير شرعية ، وأن الآثار السلبية الناتجة عن هذا النوع من أنواع الفساد قد جعلت العديد من الحكومات ومنظمات المجتمع المدني العالمية أمر حصارها ومكافحتها من الأهمية بمكان ، ومن أجل تجنب الآثار المدمرة لهذه الجريمة ينبغي العمل على معرفة الأسباب الحقيقية التي تدفع الأفراد للقيام بممارسات الفساد المالي ومن ثم القضاء على المسببات الأصلية قبل مكافحة النتائج لأن الوقاية خير من العلاج إضافة الى توفير الإرادة السياسية القوية والبيئة الإقتصادية والإجتماعية الملائمة لحياة الأفراد مما يخلق العدالة الإجتماعية التي تقلل من فرص ممارسات الفساد المالي .

(1) الموقع الإلكتروني للبنك الدولي ، 2017/3/1م : www.worldbank.org .

المبحث الرابع

دور المحاسبة القضائية في مكافحة الفساد المالي

واجهت مهنة المحاسبة الكثير من المشاكل جراء قضايا الفساد المالي من أهمها فقدان ثقة جمهور المستفيدين في مهنة المحاسبة ، وترتب على ذلك تعرض الفكر المحاسبي التقليدي للعديد من الانتقادات نظراً لقصوره في معالجة قضايا الفساد المالي نتيجة المرونة في تطبيق القواعد والسياسات المحاسبية ، وترتب على ذلك أيضاً زيادة اهتمام المحاسبين والمراجعين بسبل وآليات إكتشاف قضايا الفساد المالي ومحاربتها . وتعتبر المحاسبة القضائية واحدة من الآليات الحديثة في منع واكتشاف الغش والفساد لما لها من دور كبير في تطوير العمل المحاسبي لمكافحة الفساد المالي وذلك من خلال توفير معلومات مالية ذات طبيعة تحليلية حيث تستعين العديد من الحكومات والشركات بالمحاسبين المشابهين للبوليس السري نظراً لتزايد وتعقد القضايا المالية .

يعمل المحاسبون القضائيين مع أجهزة الإستخبارات والرقابة المالية بغرض نقل صورة واضحة عن شرعية الأنظمة والأنشطة المالية للمؤسسات المشكوك بها ، وتكون هذه الصورة في شكل تقارير مفصلة تقدم للجهات المعنية ، ففي نيجريا مثلاً توجد لجنة الجرائم المالية ، وفي كندا يوجد مركز تحليل التقارير والمعاملات المالية ، وفي أمريكا توجد شبكة مكافحة الجرائم المالية . كما شكلت مجموعة الدول الصناعية السبع في العام (1989م) تنظيمًا دولياً لمراقبة الأنشطة المالية سمي بفريق عمل النشاط المالي ، ويعمل هذا الفريق على مراقبة الأنشطة المالية المشبوهة ، كما تستخدم وزارة الأمن الداخلي الأمريكية وزارة العدل ومكتب التحقيقات الفيدرالي على نحو متزايد المحاسبين القضائيين للتحقيق في الجرائم المالية خصوصاً عندما يكون هناك حالات من جمعيات أو مؤسسات زائفة تعمل كواجهة لعمليات غير مشروعة داخل الدولة أو المنظمة . وفي كل هذه الأجهزة يكون الدور الرئيسي للمحاسب القضائي حيث يقوم بتفسير وتلخيص وعرض الأعمال والصفقات المالية محل الشك بطريقة منطقية مفهومة ومدعمة بالحقائق . فضلاً عن ذلك فإن المحاسب القضائي كشاهد خبير في المحاكم يكون من واجبه عند التكليف القيام بالمساعدة في أي إجراءات قانونية من شأنها مساعدة القضاء في فهم تفاصيل أكثر بخصوص المعاملات المالية محل التحقيق ، إضافة الى الإبلاغ عن نقاط القوة والضعف في المواقف المتخذة وكتابة التقارير المدعمة بالأدلة الحقيقية ذات الصلة بالقضية موضوع النزاع⁽¹⁾.

وعلى الرغم من أن مساعي محاربة الفساد المالي في مختلف أنحاء العالم إلا أن جهود معظم الدول تبقى متعثرة ، وبما أن الأمن التجاري والاقتصادي لا يقل أهمية عن الأمن السياسي والاجتماعي فقد إتجهت أنظار

(1) رافي نزار جميل ، مقداد أحمد الجليلي ، دور المحاسب القضائي في الكشف والتصدي لعمليات غسيل الأموال (الموصّل : جامعة الموصل ، كلية

الادارة والاقتصاد ، مجلة الادارة والاقتصاد ، السنة الخامسة والثلاثون ، العدد الثالث والسبعون ، 2012) ص 91 .

العالم الى المحاسبة القضائية باعتبارها واحدة من أهم الآليات في محاربة الفساد المالي والحد من عملياته . حيث تعمل المحاسبة القضائية على تقوية وتعزيز آليات الرقابة بهدف حماية تنظيمات الأعمال من الجرائم المالية ، والتأكد من أن إجراءاتها الرقابية المضادة لعمليات الفساد المالي فعالة وقوية ، كما يمكن أن توفر المحاسبة القضائية أساس سليم للمعلومات الحقيقية التي يمكن أن تستخدم للمساعدة في حل النزاعات التي قد تنشأ في المستقبل⁽¹⁾ .

ومما يؤكد ضرورة أهمية ودور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي بغرض إعادة الثقة في التقارير المالية عند جمهور المستفيدين وأصحاب المصالح وتحقيق إستمرارية منشآت الأعمال المخالفات المحاسبية والمالية التي قامت بها بعض الشركات العالمية في عدد من الدول حول العالم ، والإنهيارات الإقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها أجزاء متفرقة من العالم مثل لينييار وإفلاس مؤسسة الإذخار والإقراض الأمريكية في العام 1994م بخسارة قدرت بمبلغ (179) مليار دولار ، وانفجار الأزمة المالية لشرق آسيا عام (1997م) وإنهيار عملاق الطاقة الأمريكية شركة إنرون (Enron) عام (2001م) بأصول تقدر قيمتها بحوالي (63,4) مليار دولار ، وما تبع ذلك من إنهيار أكبر شركة مراجعة بالعالم وهي شركة آرثر أندرسون (Arthur Andersen) لثبوت تورطها بإنهيار شركة إنرون ، ثم توالى بعد ذلك الإنهيارات فانهارت شركة وورلد كوم (World Com) الأمريكية للإتصالات ، وشركة بارماليت (Late Parma) الأوربية للأغذية ، ثم الأزمة المالية العالمية مع بدايات العام (2007م) التي اكتوى العالم كله بنيرانها ولا يزال حيث إنهارت العديد من الشركات العالمية وعدد من البنوك العالمية بعد سنوات طويلة من الكفاح والنجاح واضطرت مؤسسات أخرى للإندماج خشية السقوط في الأزمة ، ويتواصل مسلسل الإنهيارات ليطال شركات ومؤسسات كبيرة في أوروبا وآسيا ، وقد كان من أسباب تلك الأزمة عدم الإلتزام بالمعايير المحاسبية وتطبيقها بشكل سليم والتلاعب في عمليات القياس والإفصاح المحاسبي ومحتوى التقارير المالية والنقاضي عن الأخطاء وما صاحب ذلك من تواطؤ مكاتب المراجعة مع مسئولي تلك الشركات وتوسع دائرة الفساد بين المسئولين الكبار لهذه الشركات⁽²⁾ .

وعلى مستوى الوطن العربي ظهرت العديد من حالات الفساد المالي بدءاً بمشكلات بعض المصارف اللبنانية في السبعينات من القرن الماضي كتعثر بنك المشرق نتيجة سوء إستخدام الإدارة العليا للأموال واستغلالها في

(1) Bressler, L, **The role of forensic accountants in fraud investigations – importance of attorneys and judges perception**, (USA: University Houston, published by Academic & Business Research Institute) p52 .

(2) صالح عبدالرحمن السعد ، المحاسبة القضائية في المملكة العربية السعودية الممارسة الحالية والنظرة المستقبلية (جدة : جامعة الملك عبدالعزيز ، كلية الاقتصاد والإدارة ، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز ، المجلد السابع والعشرون ، العدد الأول ، 2013) ص 6 .

تعاملاتهم الخاصة ، وكذلك مشكلة سوق المناخ الخطيرة التي وقعت في الكويت في عام (1882م) والمتعلقة بتداول الأوراق المالية والتي نتجت عن غياب الرقابة الجادة والمناسبة من قبل الأجهزة المشرفة على السوق ، وما حدث بالأردن من تعثر بنك البتراء في عام (1989م) ، وكذلك ما شهدته مصر من أحداث شركات توظيف الأموال وتورط التجار في مضاربات سوق الذهب العالمية مما أدى الى تحقيق خسائر قدرت بحوالي 100 مليون جنيه ، ومشكلات هروب العديد من رجال الأعمال بملايين الجنيهات المقترضة من البنوك المصرية حيث كشفت الوقائع عن مخالفات خطيرة في إجراءات منح القروض والتسهيلات الائتمانية وغيرها من الأحداث التي تسببت في إحداث تغييرات واسعة في مهنة المحاسبة والمراجعة⁽¹⁾ .

ومن خلال الدراسات السابقة يؤكد الباحث ماتوصل اليه عدد من الباحثين من أن المحاسبة القضائية تعتبر وسيلة من الوسائل المهمة التي تساعد في الحماية والحد من جرائم الإحتيال والفساد المالي والإداري والتي تعتبر من أخطر الجرائم التي تسببت في ظاهرة إفلاس العديد من الشركات وهي ظاهرة تتسبب في عمليات الإنهيار الإقتصادي في الدول والمجتمعات ، كما يمكن للمحاسبة القضائية أن تحقق إشرافاً خارجياً فعالاً يهدف الى ضبط الأداء المالي والسلوك الأخلاقي في جميع مستويات الإشراف الإداري والتنفيذي في الشركات وذلك من خلال ما تتضمنه من أساليب وآليات تساعد في كشف الغش والفساد .

آليات المحاسبة القضائية لمكافحة الغش والفساد المالي

نظراً للاهتمام المتزايد خلال الفترة الماضية في العديد من الدول بالمحاسبة القضائية وآثارها الإيجابية على مكافحة الغش وعمليات الفساد المالي ، ونتيجة للقصور في برامج المحاسبة والمراجعة التقليدية في تأهيل الخريجين والمحاسبين والمراجعين وتزويدهم بالمعارف والمهارات والقدرات اللازمة لمكافحة الغش والتقليل من عمليات الفساد فقد ترتب على ذلك زيادة الطلب على خدمات المحاسبة القضائية التي تعمل على مكافحة الغش والفساد خاصة في بيئة الأعمال الإلكترونية ، واستناداً على عدد من الدراسات السابقة فإن آليات المحاسبة القضائية المقترحة لمكافحة الغش والفساد المالي والإداري تشمل الآليات التالية⁽²⁾:

1- القدرات والمهارات والمعارف المتخصصة في : منع حالات الغش ، تقليل حالات الغش ، اكتشاف حالات الغش ، الفحص والتحقيق في حالات الغش ، الإفصاح والتقرير عن حالات الغش .

(1) الهادي آدم ، مصطفى هارون ، المحاسبة القضائية ودورها في الحد من ممارسة إدارة الأرباح (العراق : الجامعة المستنصرية ، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد الخامس والخمسون ، 2016) ص 250 .

(2) Ramamoorti, Sridhar, **The Psychology and Sociology of Fraud: Intrating the Behavioral Sciences Component Into Fraud and Forensic Accounting Curricula** (Issues in Accounting Education, Vol. 23, No. 4, 2008) pp521-234.

- 2- استخدام أساليب تكنولوجيا المعلومات الحديثة لمكافحة حالات الغش والفساد في بيئة الأعمال الإلكترونية.
 - 3- القدرات والمهارات والمعارف اللازمة للتعامل مع الأساليب الاحتيالية للفساد .
 - 4- مهارات تقديم الخدمات الإستشارية القانونية والقضائية والتحقيقية فيما يتعلق بحالات الغش والفساد .
 - 5- مهارات فحص واكتشاف واستخراج الأدلة الإلكترونية لحالات الغش والفساد في بيئة الأعمال الإلكترونية .
 - 6- مهارات فحص وحل الخلافات والنزاعات القضائية المتعلقة بحالات الغش والفساد .
 - 7- المهارات التفاوضية لحل النزاعات القضائية المتعلقة بحالات الغش والفساد .
 - 8- المهارات المتخصصة في فحص كل من جرائم قرصنة الإنترنت والجرائم المنظمة وجرائم غسيل الأموال .
 - 9- مهارات جمع المعلومات الثبوتية من مصادرها المختلفة عن حالات الغش والفساد .
 - 10- مهارات إجراء المقابلات اللازمة للحصول على الأدلة الثبوتية عن حالات الغش والفساد .
 - 11- مهارات المحاسبة القضائية المرتبطة بالتفكير الخلاق لفحص واكتشاف حالات الفساد المعقدة .
- ومن آليات المحاسبة القضائية تم استنتاج ما يلي⁽¹⁾:

- 1- أن جميع آليات المحاسبة القضائية لمكافحة حالات الغش والفساد مكتملة لبعضها البعض ، حيث يمكن استخدام أي منها تبعاً لطبيعة المشكلة التي تحتاج الى أدلة مالية ومحاسبية ، وتمكن من تقييم الوضع العام للحالة محل النزاع ، بالإضافة الى عاملي الزمان والمكان المناسبين لاستخدام كل أسلوب .
 - 2- عند تكليف المحاسب القضائي لإكتشاف الغش والفساد في شركة ما يفترض عليه أن يحقق جودة ونوعية الإفصاح وفقاً لمتطلبات مبادئ حوكمة الشركات ، حيث يمكن أن يؤثر ذلك إيجاباً على المحاسب القضائي وجودة قرارات الإستثمار ، فالإفصاح الجيد للمحاسب القضائي يضمن ثقة المستثمر بقدرات الشركة .
 - 3- ان مساهمة المحاسبة القضائية في الحد من ظاهرة الفساد المالي في مؤسسات الأعمال يتضح من خلال الحد من تغول الإدارة التنفيذية في الفساد المالي ، وتشجيع وتعزيز الشفافية والإفصاح المحاسبي ، والحد من مخاطر الفشل المالي ، والحرص على حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح ، وتعزيز حكم القانون .
 - 4- أنه لابد من توفر المهارات الخاصة والمطلوبة في المحاسب القضائي حتى تتمكن المحاسبة القضائية من تحقيق أهدافها .
- وللتأكيد على أهمية ودور المحاسبة القضائية في محاربة الفساد المالي يستعرض الباحث نموذج لحالتان ساهمت المحاسبة القضائية في حلها عن طريق أساليبها وإجراءاتها والمهارات المستحدثة لها .

(1) آدم محمد عبدالقادر ، دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي في الشركات الصناعية الليبية (الخرطوم : جامعة النيلين ، كلية التجارة ، دراسة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، 2018م) ص 109 .

الحالة الأولى :

في العام (1920م) كان Alphonse Scarface Capone واحد من أكثر المجرمين شهرة في الولايات المتحدة الأمريكية ، وهو في الأصل محاسب كان يعمل في عدة مؤسسات ، وقد سيطر Capone في ذلك الوقت على أغلب مناطق شيكاغو عن طريق إمتلاك أو السيطرة على عدد كبير من الحانات (النوادي الليلية ، معامل التقطير ، نوادي سباق الخيل ، الفنادق) فضلاً عن تقديم الرشاوي الى مسئولين في المدينة وصولاً الى مدير البلدية والقضاة ورجال الشرطة الى أن وصل السيطرة شبه الكاملة على المدينة حتى أصبحت تعرف تلك العائلة بالغوغاء .

تولى Frank Wilson وفريقه من المحاسبين عملية التحقيق في هذه القضية بصورة سرية لمدة خمس سنوات في شيكاغو ، وقد كانت مهمتهم مقتصرة على آلية جمع أكبر عدد ممكن من الأدلة بمختلف أنواعها وبالطريقة التي تدين AL Capone أمام القضاء ، وكان أساس هذا التحقيق هو تحديد مشروعية مصادر تلك الأموال والمشاريع التي يقوم بها AL Capone . ومن الصعوبات التي واجهت فريق Frank Wilson هو قلة استخدام AL Capone حسابات مصرفية باسمه ، فأغلب المعاملات النقدية والمالية مع الأطراف ذات العلاقة مبنية على وثائق تكتب بخط اليد وهي أدلة غير أصولية لإثبات أي تعامل نقدي ضخم (عرفت هذه العملية أثناء فترة التحقيق) والهدف من هذه الطريقة هو عدم فرض ضريبة على هذه الإيرادات الضخمة . وخلال فترة التحقيق السري قام فريق Frank Wilson باختراق عدد من الأنشطة الاستثمارية التابعة لـ AL Capone وبعض الأنشطة التابعة لشركائه بحيث استطاع فريق التحقيق العثور على نماذج لخط اليد تابعة لـ AL Capone (وثائق مالية بخط اليد) خاصة بمعاملات مالية مع عدة أطراف أخرى (تم العثور فيما بعد على مليوني وثيقة تقدر بملايين الدولار منها متأتية من نوادي القمار التي تبين فيما بعد أنها تابعة لـ AL Capone) بعد ذلك تم تقييم المستندات الثبوتية مع الشهود الى القضاء من قبل فريق Frank Wilson تضمنت ثلاث لوائح اتهام قانونية الأولى اتهام ببعض الانتهاكات التي قام بها AL Capone (تهديد ، اختطاف ، قضايا مخدرات) ليتم الحكم عليه بالسجن لمدة 34 عاماً قلصت بعد ذلك الى 11 عاماً مع غرامة مالية قدرها (250,000) دولار كضريبة دخل . ويرجع الفضل في التصدي لمثل هذا النوع من الجرائم المالية والحد من آثارها للخبرات والمهارات الخاصة بتحقيقات المحاسبة القضائية⁽¹⁾.

(1) رافي نزار جميل ، مقداد أحمد الجليلي ، مرجع سابق ، ص 91 .

الحالة الثانية :

أظهرت القوائم المالية لشركة (س) الصناعية للسنة المالية المنتهية في 12/31 ... ضمن حسابات العملاء رصيداً مخالفاً لطبيعته المحاسبية مبلغاً قدره (2,572,151,000 دينار) اثنان مليار وخمسمائة واثنان وسبعون مليون ومائة وواحد وخمسون ألف دينار ، وفي الوقت ذاته ظهر هذا المبلغ كقيمة بضاعة ضمن مخزون الإنتاج التام للشركة في نهاية الفترة .

وعند ملاحظة معطيات هذه الحالة يمكن القول أنها تعطي مؤشراً عن وجود إحدى ممارسات الفساد المالي في هذه الشركة وبالتحديد العبث في قائمتي الدخل وقائمة المركز المالي ، وهذا الأمر يستدعي استخدام تقنيات المحاسبة القضائية للكشف عن أبعاد هذه الممارسات الإبداعية وتأثيراتها . وتعد تقنية تحليل النسب وتدقيق النقطة الحرجة وتحليل مصادر استخدامات الأموال من التقنيات الأكثر ملائمة لمثل هذه الممارسات من الفساد المالي ، ووفق تقنية تحليل النسب تمت دراسة العلاقة بين إيرادات المبيعات وتكلفة البضاعة المباعة وكذلك تحليلات نسبة مجمل الربح ونسبة تكلفة البضاعة المباعة فضلاً عن تحليل درجة الارتباط بين إيرادات المبيعات وكمية المبيعات أو السلسلة الزمنية للمبيعات والمشتريات . وفي الوقت ذاته تم استخدام تقنيات أخرى كتدقيق النقطة الحرجة الذي يستهدف تحديد مسببات هذا النوع من ممارسات الفساد المالي داخل الشركة حيث استخدمت السجلات والقوائم المالية لإكتشاف نقطة الضعف في نظام الرقابة الداخلية إضافة الى التحقق عن سجلات المخزون والوثائق الثبوتية المتعلقة به وتحليل أرصدة المدينين والنقد وفحص المستندات .

وبعد استخدام تقنيات المحاسبة القضائية للكشف عن أبعاد هذه العملية في الشركة تم التوصل الى أن المبلغ المذكور أعلاه يمثل قيمة بضاعة مباعة من منتجات الشركة إلا أنها لم تسلم للأطراف التي طلبتها ، وأن ظهور هذا المبلغ ضمن مخزون الإنتاج التام للشركة في نهاية الفترة يشير الى حيازة الشركة لهذا المخزون وجاهزيته للبيع مما يعطي إنطباعاً باستمرار عملية الإنتاج وتقديم صورة أفضل عن الشركة ، إلا أن حقيقة الأمر وبسبب عدم تحديد نقطة البيع بشكل دقيق فقد تم استلام قيمة تلك البضاعة مقدماً ولم تسجل كإيرادات مستلمة مقدماً . ومما تقدم يمكن إتخاذ الإجراءات المناسبة لإعادة القوائم المالية الى وضعها الصحيح وذلك إعتياداً على ما أفادت به تقنيات المحاسبة القضائية بشأن هذه القضية⁽¹⁾ .

(1) منال حسين لفته صالح ، استخدام تقنيات المحاسبة القضائية في الكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية وتأثيراتها على القوائم المالية (بغداد

: الجامعة العراقية ، كلية الادارة والاقتصاد ، مجلة الدنانير ، العدد الثامن ، 2017) ص 60 .

المحاسبة القضائية والفساد المالي الإلكتروني

إن تطور العلم والتقدم التكنولوجي الذي طال كافة مجالات الحياض دوراً بارزاً في اتساع عمليات الفساد المالي حيث تتيح شبكات الاتصالات المعلوماتية تسهيلات غير عادية لعمليات التحويل الإلكتروني للأموال الفاسدة والمشبوهة دون أن تترك وراءها دليل على حدوثها مما يجعل من الصعوبة بمكان على فرق التحقيق اكتشاف الجريمة وتتبع العمليات المالية المرتبطة بها خاصة في حالة تعدد وكثرة هذه العمليات في اليوم الواحد عبر الحدود أو عبر القارات حيث أن الأدلة في هذه الحالة ليست مادية وإنما مجرد ومضات غير مرئية أو مجرد دذبات تحتاج عند الرغبة في استرجاعها إلى خبير لكشفها وفك الشفرة الخاصة بها . وتتمثل أهم صور الفساد المالي الإلكتروني في الآتي⁽¹⁾:

1/ إيداع مبالغ مالية كبيرة القيمة بصورة منتظمة إلكترونياً في حساب أحد العملاء في أحد البنوك مما يثير الشبهات حول مصدر هذه الأموال المحولة إلكترونياً .

2/ ورود تحويلات مالية إلكترونياً من دولة من الدول التي تكون مشهورة بضلوع مؤسساتها المالية في عمليات الفساد المالي إلى حساب وسيط بأحد البنوك ، وعندما يصل الرصيد إلى مبلغ معين يتم تحويل القيمة الإجمالية إلى الخارج .

3/ تقديم بطاقات إئتمان بأسماء شركات تصدر من قبل بنوك في إحدى الدول والتمكن من صرف أو إنفاق الأموال المسروقة في أي مكان في العالم . وغالباً ما يساعد في هذا الأمر بنك وهمي يتم تأسيسه للمساعدة في هذه الأمور الاحتيالية .

4/ التحويلات المالية الإلكترونية التي ترد من الخارج باسم أحد العملاء للبنك أو أي مؤسسة مالية ثم يتم تحويلها إلكترونياً إلى جهة أخرى دون المرور بالحساب ، وتعتبر هذه التحويلات غير مسموح بها مصرفياً حيث يجب أن يتم تسجيل العمليات عند الإيداع ثم عند السحب حتى تظهر في كشف الحساب .

تجدر الإشارة إلى أن مثل هذه الصور من الفساد المالي تتجه نحو الزيادة باضطراد في ظل استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وتزايد استخدام الإنترنت من قبل المؤسسات المالية وما يرتبط بذلك من استخدام نظم المدفوعات الافتراضية أو البنوك الافتراضية التي تقتصر إلى عدم وجود السرية في العمل المالي لعدم التحكم أو السيطرة في التطور التكنولوجي المرتبط بالحاسبات الآلية ونظم المعلومات والاتصالات خاصة ما يتعلق بالتقنية المرتبطة بعمليات التشفير والقطع الصلبة لأجهزة الحاسب الآلي وإذا ما تناولنا هذه الصورة من صور الفساد المالي من جانب المحاسبة القضائية نجد أن المحاسب القضائي ساهم وبصورة واضحة في

(1) حمدي عبدالعظيم ، عولمة الفساد وفساد العولمة (الاسكندرية : الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ، 2011م) ص 292 .

الحد من التوسع في عمليات الفساد المالي الإلكتروني وذلك من خلال ما يملكه من مؤهلات ومهارات تساعد في حفظ واسترجاع ومعالجة البيانات الإلكترونية وتحليل نظم الرقابة الداخلية الإلكترونية ، ومن الآليات التي يستخدمها المحاسب القضائي في مثل هذا النوع من الجرائم المالية تقنية التتقيب عن حجم البيانات الجديدة أو المخفية أو المعلومات غير المتوقعة وأسلوب التتقيب عن البيانات بمساعدة الحاسوب . أيضاً من ضمن الخدمات التي تقدمها المحاسبة القضائية وتسهم بصورة فاعلة في محاربة الفساد المالي خاصة المتعلقة بالجرائم الإلكترونية خدمات التقنية القضائية والتي تعمل مع الحاسب الآلي ونظم الإكتشاف الإلكترونية لتشكل جزء من التحقيق في الإحتيال وإدارة المخاطر ، كما تتضمن خدمة الإكتشاف وعرض الدليل الإلكتروني ، وعلى الرغم من أن هذه الخدمة تعد مجال تخصص بحد ذاته إلا أن المهارات التقنية تعتبر جزء من المهارات المطلوبة في المحاسب القضائي⁽¹⁾.

الإجراءات الوقائية للمحاسبة القضائية

مما تجدر الإشارة إليه أن دور المحاسبة القضائية قد يكون وقائياً بتشجيع منشآت الأعمال على مقاومة الإحتيال والخداع والجرائم المالية قبل وقوعها ، وذلك من خلال تحديد مهارات المحاسبة السلبية (المحاسبة الإداعية) أو نقاط الضعف التي قد يحدث الإحتيال والتلاعب من خلالها ، كما يمكن أن تساعد المحاسبة القضائية في وضع نظم الرقابة الداخلية للمنشآت وتحديد الأساليب والإجراءات التي يمكن من خلالها كشف أي محاولة للتلاعب والإحتيال ، وذلك بمعاونة القيادات الإدارية في المنشأة من ذوي المهارة والخبرة ، مع الإستعانة بالإدارة القانونية لوضع الأسس والإجراءات التي تحول دون وقوع المنشأة في عمليات الإحتيال والتلاعب والغش من أي نوع كان⁽²⁾.

(1) Romburgh, Van . **The Training of Forensic Accountant in South Africa**, (Unpublished master's thesis, Nort-West University, South Africa, 2008) pp 34-39.

(2) صالح عبدالرحمن السعد ، مرجع سابق ، 18 .

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

المبحث الأول

إجراءات الدراسة الميدانية

يتناول الباحث في هذا الفصل وصفاً للطريقة والإجراءات التي أتبعها في تنفيذ هذه الدراسة ، ويشمل ذلك وصفاً لمجتمع الدراسة وعينته ، وطريقة إعداد أدواتها ، والإجراءات التي اتخذت للتأكد من صدقها وثباتها ، والطريقة التي اتبعت لتطبيقها ، والمعالجات الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات واستخراج النتائج ، كما يشمل المبحث تحديداً ووصفاً لمنهج الدراسة .

هدف الدراسة

تهدف الدراسة الميدانية الى قياس دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي .

منهجية الدراسة

أداة الدراسة عبارة عن الوسيلة التي يستخدمها الباحث في جمع المعلومات اللازمة عن الظاهرة موضوع الدراسة . ويوجد العديد من الأدوات المستخدمة في مجال البحث العلمي للحصول على المعلومات والبيانات اللازمة للدراسة . استخدمت الدراسة الميدانية المنهج الوصفي التحليلي ، وقد اعتمد الباحث على استمارة الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات والمعلومات اللازمة لموضوع الدراسة .

وتحقيقاً لهذا الغرض قام الباحث بتصميم استمارة استقصاء كأداة للدراسة من خلال الاطلاع على أدبيات الفكر المحاسبي ذات الصلة بموضوع الدراسة وكذا الاطلاع على ماتوفر من الدراسات السابقة للاستفادة منها في تصميم محاور الإستبانة حيث تهدف هذه المحاور الى قياس آراء مجتمع الدراسة حول المحاسبة القضائية ودورها في الحد من ممارسات الفساد المالي .

متغيرات الدراسة

تتألف الدراسة من نوعين من المتغيرات هي :

(أ) المتغيرات المستقلة وتتكون من خمس متغيرات :

1/ مجال الشاهد الخبير في المحاسبة القضائية .

2/ مجال دعم المٌ قاضاة في المحاسبة القضائية .

3/ إجراءات المحاسبة القضائية .

4/ أسلوب المراجعة التفاعلية في المحاسبة القضائية .

5/ أسلوب المراجعة البُعدية في المحاسبة القضائية .

(ب) المتغيرات التابعة وهي متغير واحد هو :

الفساد المالي

مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة الأصلي من المراجعين الخارجيين بديوان المراجع القومي المراجعين الخارجيين المعتمدين بمكاتب المحاسبة والمراجعة الخاصة والمجدين للترخيص حتى نهاية العام 2017م ، وبعض الأكاديميين في الجامعات السودانية ، أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة ، حيث قام الباحث بتوزيع عدد (120) استمارة استبانة على المستهدفين ، واستجاب عدد (120) فرداً أي ما نسبته (100%) من المستهدفين ، حيث أعادوا الاستبانة بعد ملئها بكل المعلومات المطلوبة ، وللخروج بنتائج دقيقة قدر الامكان . حرص الباحث على تنوع عينة الدراسة من حيث شمولها على الآتي :

1- الافراد من مختلف الفئات العمرية (أقل من 30 سنة ، 30 وأقل من 35 سنة ، 35 وأقل من 40 سنة ، 40 وأقل من 45 سنة ، أكثر من 45 سنة) .

2- الأفراد من مختلف المؤهلات العلمية (بكالوريوس، دبلوم عالي ، ماجستير ، دكتوراه) .

3- الأفراد من مختلف التخصصات العلمية (محاسبة ، إدارة اعمال ، دراسات مصرفية ، إقتصاد ، نظم معلومات محاسبية ، أخرى) .

4- الافراد من مختلف المسميات الوظيفية (محاسب مالي ، مراجع داخلي ، مراقب مالي ، مدير مالي ، مراجع خارجي ، أكاديمي) .

5- الافراد من مختلف المؤهلات المهنية (زمالة المحاسبين البريطانية ، زمالة المحاسبين الامريكية ، زمالة المحاسبين العربية ، زمالة المحاسبين السودانية ، أخرى) .

6- الافراد من مختلف سنوات الخبرة (أقل من 5 سنة ، من 5 وأقل من 10 سنة ، من 10 وأقل من 15 سنة ، من 15 وأقل من 20 سنة ، من 20 سنة وأقل من 25 سنة ، أكثر من 25 سنة) .

وفيما يلي وصفاً مفصلاً لأفراد عينة الدراسة وفقاً للمتغيرات أعلاه (خصائص المبحوثين) :

1- العمر :

يوضح الجدول رقم (1/1/3) والشكل رقم (1/1/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر.

جدول رقم (1/1/3)

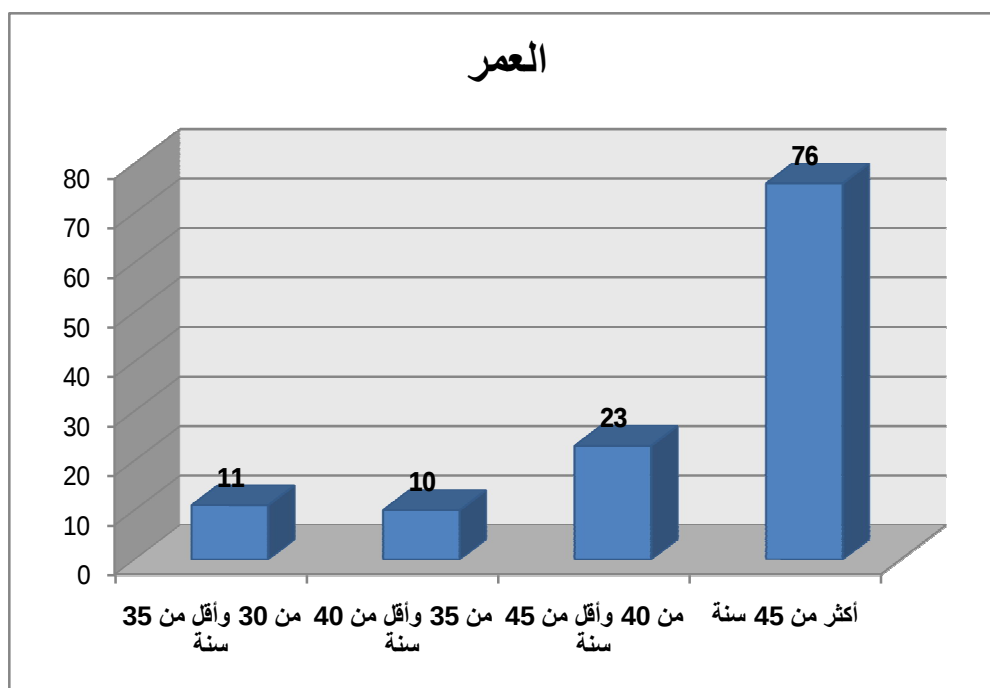
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

العمر	العدد	النسبة المئوية
من 30 وأقل من 35 سنة	11	9.2%
من 35 وأقل من 40 سنة	10	8.3%
من 40 وأقل من 45 سنة	23	19.2%
أكثر من 45 سنة	76	63.3%
المجموع	120	100%

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2018م .

شكل رقم (1/1/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر



المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2018م .

يتبين من الجدول رقم (1/1/3) والشكل رقم (1/1/3)، أن الفئة العمرية لغالبية أفراد عينة الدراسة كانت أكثر من 45 سنة حيث بلغ عددهم (76) فردا بنسبة (63.3%) ، يليهم الذين فئاتهم العمرية من 40 وأقل من 45 سنة حيث بلغ عددهم في عينة الدراسة (23) فردا بنسبة (19.2%) ، كما تضمنت العينة على (11) فردا بنسبة (9.2%) كانت فئاتهم العمرية من 30 وأقل من 35 سنة ، كما تضمنت العينة على (10) أفراد بنسبة (8.3%) كان فئاتهم العمرية من 35 وأقل من 40 سنة .

2- المؤهل العلمي :

يوضح الجدول رقم (2/1/3) والشكل رقم (2/1/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي.

جدول رقم (2/1/3)

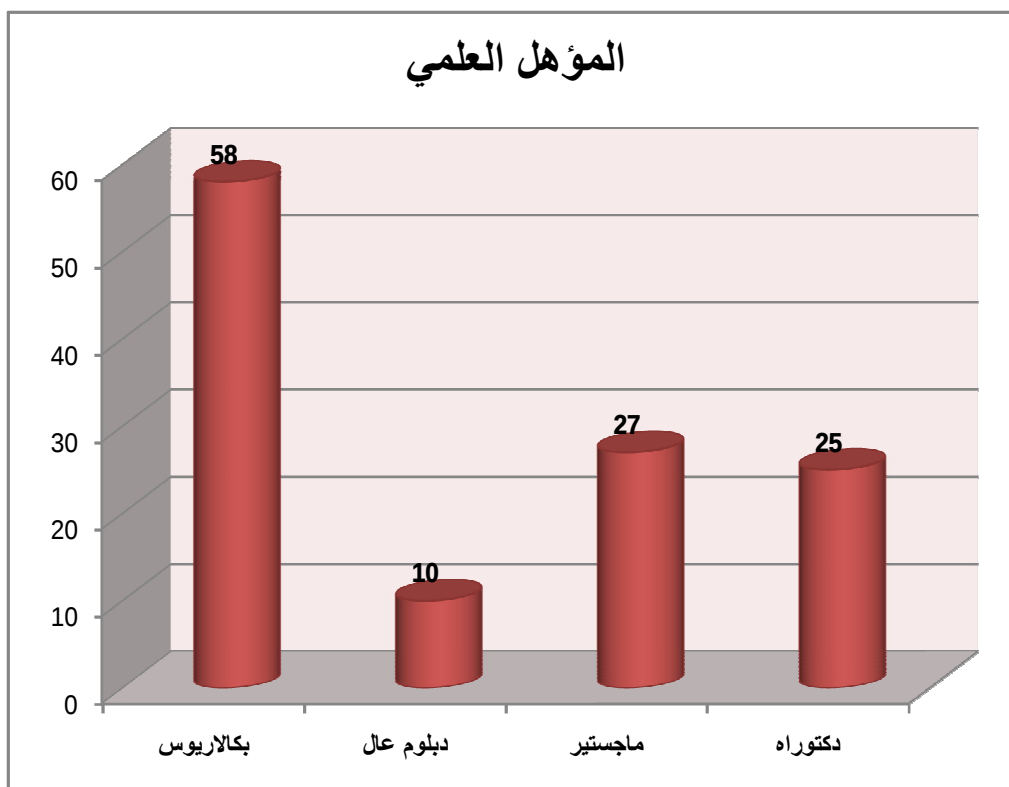
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
بكالوريوس	58	48.4%
دبلوم عال	10	8.3%
ماجستير	27	22.5%
دكتوراه	25	20.8%
المجموع	120	100%

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2018م .

شكل رقم (2/1/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي



المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2018م .

يتبين من الجدول رقم (2/1/3) والشكل رقم (2/1/3) ، أن المؤهل العلمي لغالبية افراد عينة الدراسة هو البكالوريوس حيث بلغ عددهم (58) فردا بنسبة (48.4%) ، يليهم الافراد الذين مؤهلهم العلمي ماجستير حيث بلغ عددهم (27) افراد بنسبة (22.5%) ، كما تضمنت العينة على (25) أفراد بنسبة (20.8%) كان مؤهلهم العلمي دكتوراه ، (10) أفراد بنسبة (8.3%) كان مؤهلهم العلمي دبلوم عال مما يدل على ارتفاع المستوى التعليمي لأفراد عينة الدراسة .

3- التخصص العلمي :

يوضح الجدول رقم (3/1/3) والشكل رقم (3/1/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي .

جدول رقم (3/1/3)

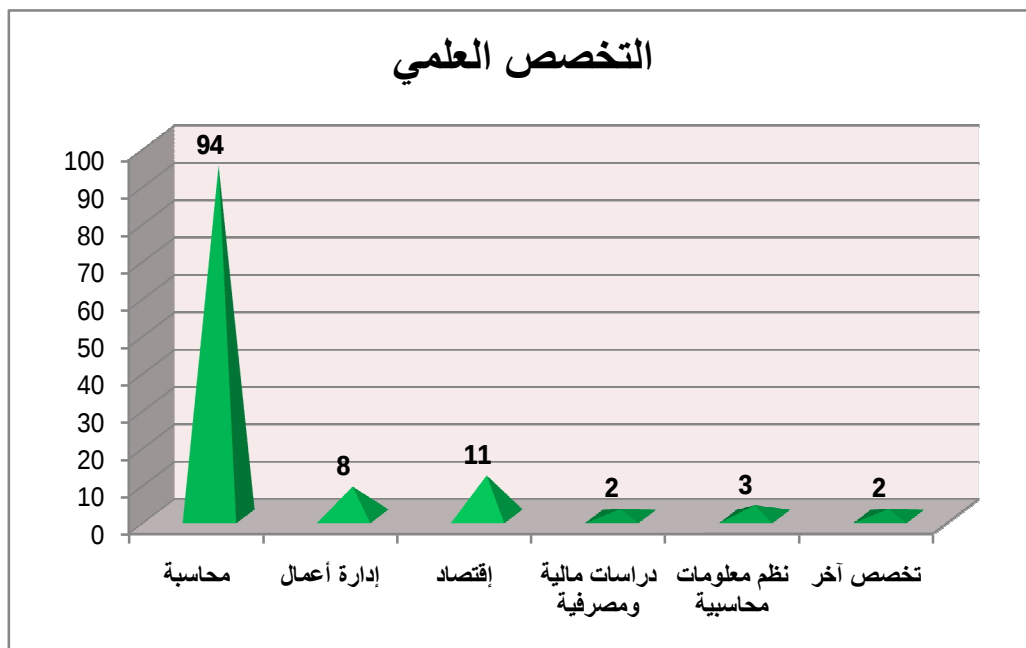
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

النسبة المئوية	العدد	التخصص العلمي
78.3%	94	محاسبة
6.7%	8	إدارة أعمال
9.1%	11	إقتصاد
1.7%	2	دراسات مالية ومصرفية
2.5%	3	نظم معلومات محاسبية
1.7%	2	تخصص آخر
100%	120	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2018م .

شكل رقم (3/1/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير نوع التخصص العلمي



المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2018م .

يتضح للباحث من خلال الجدول رقم (3/1/3) والشكل رقم (3/1/3) أن التخصص العلمي لغالبية افراد عينة الدراسة هو المحاسبة حيث بلغ عددهم في عينة الدراسة (94) فردا بنسبة (78.3%) ، يليهم الافراد الذين تخصصهم العلمي إقتصاد حيث بلغ عددهم (11) افراد بنسبة (9.1%) ، كما تضمنت العينة على (8) افراد بنسبة (6.7%) كان لديهم تخصص علمي إدارة أعمال ، (3) افراد بنسبة (2.5%) كان لديهم تخصص علمي نظم معلومات محاسبية ، كما تضمنت العينة فردين وبنسبة (1.7%) كان لديهم تخصص علمي دراسات مالية ومصرفية ، ويتساوى معهم من لديهم تخصص علمي آخر .

4- المسمى الوظيفي

يوضح الجدول رقم (4/1/3) والشكل رقم (4/1/3) لتوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمى الوظيفي لأفراد عينة الدراسة العاملين بديوان المراجع القومي ومكاتب المراجعة الخارجية الخاصة .

جدول رقم (4/1/3)

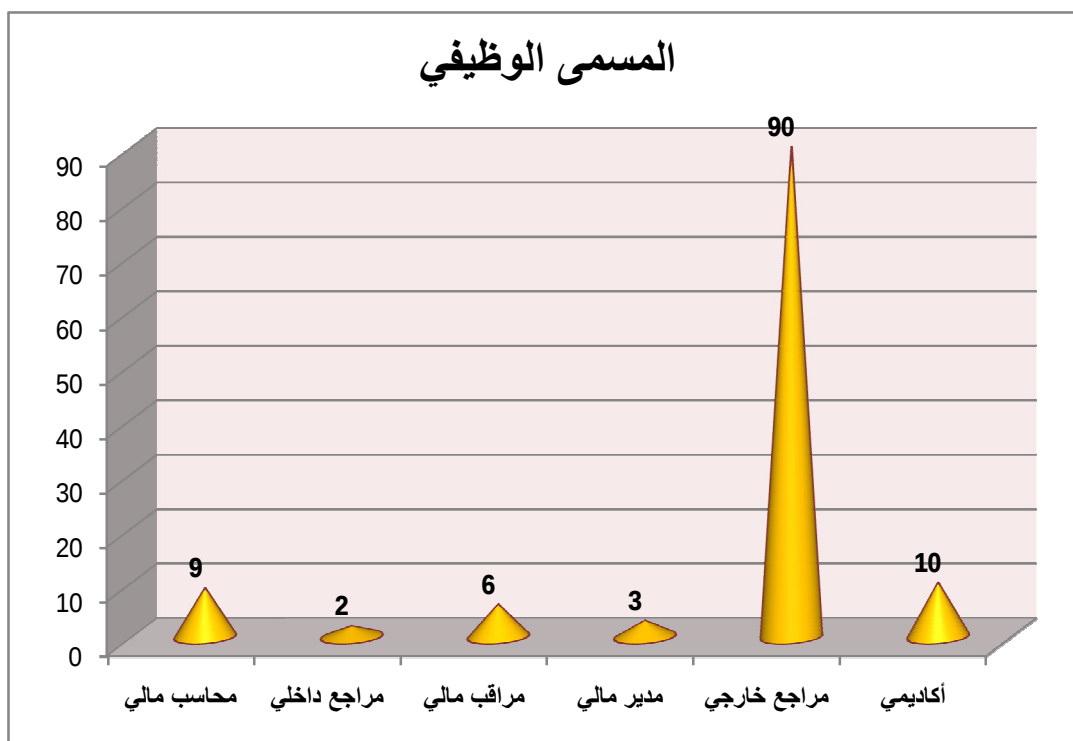
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمى الوظيفي

النسبة المئوية	العدد	المركز الوظيفي
7.5%	9	محاسب مالي
1.7%	2	مراجع داخلي
5.0%	6	مراقب مالي
2.5%	3	مدير مالي
75.0%	90	مراجع خارجي
8.3%	10	أكاديمي
100%	120	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2018م .

شكل رقم (4/1/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمى الوظيفي



المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2018م .

يتضح للباحث من خلال الجدول رقم (4/1/3) والشكل رقم (4/1/3) أن غالبية أفراد عينة الدراسة مركزهم الوظيفي مراجع خارجي حيث بلغ عددهم في العينة (90) فرداً وبنسبة (75.0%) ، يليهم الذين مركزهم الوظيفي أكاديمي حيث بلغ عددهم (10) فرداً وبنسبة (8.3%) ، وبلغ عدد الأفراد الذين مركزهم الوظيفي محاسب مالي (9) افراد بنسبة (7.5%) ، كما تضمنت العينة على (6) افراد بنسبة (5.0%) كان مركزهم الوظيفي مراقب مالي ، (3) افراد بنسبة (2.5%) كان مركزهم الوظيفي مدير مالي ، كما تضمنت العينة على فردين بنسبة (1.7%) كان مركزه الوظيفي مراجع داخلي .

5- المؤهل المهني

يوضح الجدول رقم (5/1/3) والشكل رقم (5/1/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني .

جدول رقم (5/1/3)

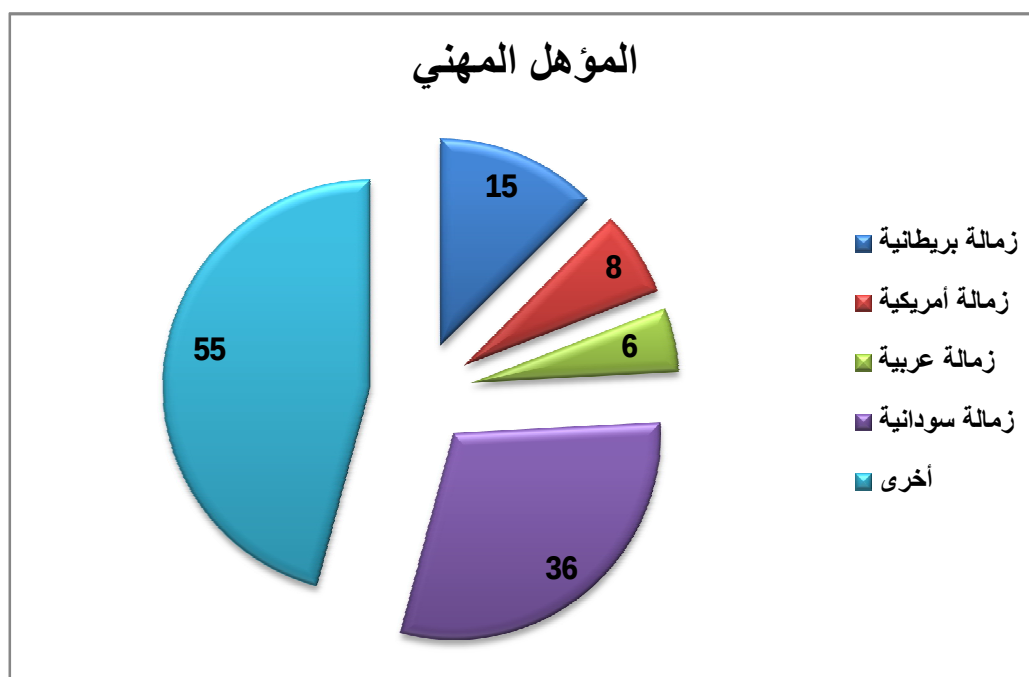
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني

المؤهل المهني	العدد	النسبة المئوية
زمالة بريطانية	15	12.5%
زمالة أمريكية	8	6.7%
زمالة عربية	6	5%
زمالة سودانية	36	30%
بدون مؤهل مهني	55	45.8%
المجموع	120	100%

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2018م .

شكل رقم (5/1/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني



مصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2018م .

يتضح للباحث من خلال الجدول رقم (5/1/3) والشكل رقم (5/1/3) أن غالبية افراد عينة الدراسة توجد لديهم مؤهلات مهنية أخرى حيث بلغ عددهم (55) فردا بنسبة (45.8%) ، يليهم الافراد لديهم مؤهل مهني زمالة المحاسبين السودانية حيث بلغ عددهم (36) افراد بنسبة (30%) ، يليهم الأفراد الذين لديهم مؤهل مهني زمالة المحاسبين البريطانية حيث بلغ عددهم (15) بنسبة (12.5%) ، يليهم الأفراد الذين لديهم مؤهل مهني زمالة المحاسبين الأمريكية حيث بلغ عددهم (8) بنسبة (6.7%)، وأخيرا بلغ عدد الأفراد الذين لديهم مؤهل مهني زمالة المحاسبين العربية حيث بلغ عددهم (6) بنسبة (5%) .

6 - سنوات الخبرة:

يوضح الجدول رقم (6/1/3) والشكل رقم (6/1/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة .

جدول رقم (6/1/3)

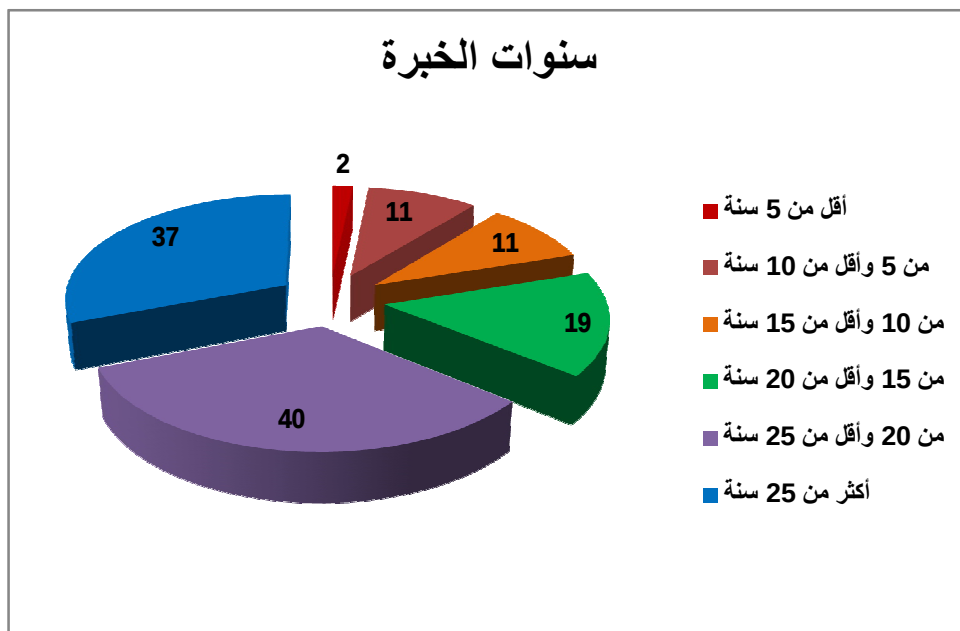
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
أقل من 5 سنة	2	1.7%
من 5 وأقل من 10 سنة	11	9.2%
من 10 وأقل من 15 سنة	11	9.2%
من 15 وأقل من 20 سنة	19	15.8%
من 20 وأقل من 25 سنة	40	33.3%
أكثر من 25 سنة	37	30.8%
المجموع	120	100%

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2018م .

شكل رقم (6/1/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة



المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2018م .

يتبين من الجدول رقم (6/1/3) والشكل رقم (6/1/3) أن غالبية افراد عينة الدراسة لديهم خبرة من 20 وأقل من 25 سنة حيث بلغ عددهم (40) فردا بنسبة (33.3%) ، يليهم الذين لديهم سنوات خبرة اكثر من 25 سنة حيث بلغ عددهم (37) افراد بنسبة (30.8%) ، كما تضمنت العينة على (19) فردا بنسبة (15.8%) كان لديهم سنوات خبرة من 15 وأقل من 20 سنة ، كما تضمنت العينة (11) فردا بنسبة (9.2%) كان لديهم سنوات خبرة 5 وأقل من 10 سنة ، ويتساوى معهم من لديهم سنوات خبرة 10 وأقل من 15 سنة ، كما تضمنت العينة على فردين بنسبة (1.7%) كان لديه سنوات خبرة أقل من 5 سنة .

وصف أداة الدراسة

أرفق مع أداة الدراسة (الاستبانة) خطاب للمبحوث تم فيه التتوير بموضوع الدراسة وهدفها والغرض منها . وأحتوت الاستبانة على قسمين رئيسيين : (راجع الملحق رقم (1))

القسم الأول : تضمن البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، حيث يحتوي هذا الجزء على بيانات حول: العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المسمى الوظيفي، المؤهل المهني، سنوات الخبرة.

القسم الثاني : يحتوي هذا القسم على عدد (60) عبارة، طلب من أفراد عينة الدراسة أن يحددوا استجاباتهم

عن ما تصفه كل عبارة وفق مقياس ليكرت الخماسي المتدرج الذي يتكون من خمس مستويات (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة)، وقد تم توزيع هذه العبارات على ست محاور حسب فرضيات الدراسة كما يلي :

- المحور الأول: تتضمن (10) عبارات خصصت لتوضيح العلاقة بين مجال الشاهد الخبير في المحاسبة القضائية والفساد المالي .
- المحور الثاني: تتضمن (10) عبارات خصصت لتوضيح العلاقة بين مجال دعم المقاضاة في المحاسبة القضائية والفساد المالي .
- المحور الثالث: تتضمن (10) عبارات خصصت لتوضيح العلاقة بين أسلوب المراجعة التفاعلية في المحاسبة القضائية والفساد المالي .
- المحور الرابع: تتضمن (10) عبارات خصصت لتوضيح العلاقة بين أسلوب المراجعة البعدية في المحاسبة القضائية والفساد المالي .
- المحور الخامس: تتضمن (10) عبارات خصصت لتوضيح العلاقة بين إجراءات المحاسبة القضائية والفساد المالي .
- المحور السادس: تتضمن (10) عبارات خصصت لتوضيح العلاقة بين الفساد المالي كمتغير تابع ومجالات واساليب واجراءات المحاسبة القضائية كمتغيرات مستقلة .

ثبات وصدق أداة الدراسة

أولاً : الثبات والصدق الظاهري

للتأكد من الصدق الظاهري للاستبانة وصلاحيه عباراتها من حيث الصياغة و الوضوح قام الباحث بعرضها على عدد من المحكمين الأكاديميين والمتخصصين بمجال الدراسة والبالغ عددهم (16) محكم ومن مختلف المواقع الوظيفية والتخصصات العلمية. وبعد استعادت الاستبانة من المحكمين تم إجراء التعديلات التي اقترحت عليها .

ثانياً : الثبات والصدق الإحصائي

يقصد بثبات الاختبار أن يعطي المقياس نفس النتائج إذا ما استخدم أكثر من مرة واحدة تحت ظروف مماثلة. ويعني الثبات أيضاً أنه إذا ما طبق اختبار ما على مجموعة من الأفراد ورصدت درجات كل منهم ، ثم أعيد تطبيق الاختبار نفسه على المجموعة نفسها وتم الحصول على الدرجات نفسها يكون الاختبار ثابتاً تماماً . كما

يعرف الثبات أيضاً بأنه مدى الدقة والاتساق للقياسات التي يتم الحصول عليها مما يقيسه الاختبار. ومن أكثر الطرق استخداماً في تقدير ثبات المقياس هي:

1- طريقة التجزئة النصفية باستخدام معادلة سبيرمان-براون.

2- معادلة ألفا-كرونباخ .

3- طريقة إعادة تطبيق الاختبار .

4- طريقة الصور المتكافئة .

5- معادلة جوتمان .

أما الصدق فهو مقياس يستخدم لمعرفة درجة صدق المبحوثين من خلال إجاباتهم على مقياس معين، ويحسب الصدق بطرق عديدة أسهلها كونه يمثل الجذر التربيعي لمعامل الثبات. وتتراوح قيمة كل من الصدق والثبات بين الصفر والواحد الصحيح. ومقياس الصدق هو معرفة صلاحية الأداة لقياس ما وضعت له⁽¹⁾. قام الباحث بإيجاد الصدق الذاتي لها إحصائياً باستخدام معادلة الصدق الذاتي هي :

$$\sqrt{\text{الثبات}} = \text{الصدق}$$

وقام الباحث بحساب معامل ثبات المقياس المستخدم في الاستبيان بطريقة التجزئة النصفية حيث تقوم هذه الطريقة على أساس فصل إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات ذات الأرقام الفردية عن إجاباتهم على العبارات ذات الأرقام الزوجية ، ومن ثم يحسب معامل ارتباط بيرسون بين إجاباتهم على العبارات الفردية والزوجية وأخيراً يحسب معامل الثبات وفق معادلة سبيرمان-براون بالصيغة الآتية⁽²⁾:

$$\text{معامل الثبات} = \frac{r \times 2}{r + 1}$$

حيث: (ر) يمثل معامل ارتباط بيرسون بين الإجابات على العبارات ذات الأرقام الفردية والإجابات على العبارات ذات الأرقام الزوجية ، ولحساب صدق وثبات الاستبيان كما في أعلاه قام الباحث بأخذ عينة استطلاعية بحجم (20) فرداً من مجتمع الدراسة وتم حساب ثبات الاستبيان من العينة الاستطلاعية بموجب طريقة التجزئة النصفية وكانت النتائج كما في الجدول الآتي :

(1) عبد الله عبد الدائم ، التربية التجريبية والبحث التربوي (بيروت : دار العلم للملايين للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ، 1984) ص355.

(2) سعد عبد الرحمن ، المقياس النفسي -النظرية والتطبيق (القاهرة : دار الفكر العربي للنشر والتوزيع ، الطبعة الثالثة ، 1998) ص149.

جدول رقم (7/1/3)

الثبات والصدق الإحصائي لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية على الاستبيان

المحور	معامل الارتباط	معامل الثبات	معامل الصدق الذاتي
الأول	0.73	0.84	0.92
الثاني	0.77	0.87	0.93
الثالث	0.78	0.88	0.94
الرابع	0.84	0.91	0.96
الخامس	0.82	0.90	0.95
السادس	0.86	0.92	0.96
لاستبيان كاملاً	0.80	0.89	0.94

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2018م .

يتضح من نتائج الجدول رقم (7/1/3) أن جميع معاملات الثبات والصدق لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية على العبارات المتعلقة بكل محور من محاور الدراسة ، وعلى الاستبيان كاملاً كانت أكبر من (50%) والبعض منها قريبة جداً إلى (100%) مما يدل على أن استبانة الدراسة تتصف بالثبات والصدق الكبيرين جداً بما يحقق أغراض الدراسة ، ويجعل التحليل الإحصائي سليماً ومقبولاً .

الأساليب الإحصائية المستخدمة

لتحقيق أهداف الدراسة وللتحقق من فرضياتها، تم استخدام الأساليب الإحصائية الآتية :

- 1- الأشكال البيانية .
- 2- جدول التوزيع التكراري للإجابات .
- 3- النسب المئوية .
- 4- معامل ارتباط بيرسون لحساب معامل الثبات للتأكد من الثبات والصدق الإحصائي لإجابات أفراد عينة الدراسة .
- 5- معادلة سبيرمان - براون لحساب معامل الثبات .
- 6- الإنحدار الخطي البسيط لقياس تأثير كل متغير مستقل على المتغير التابع .

- 7-الإرتباط الخطي البسيط لقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة .
- 8- الإنحدار الخطي المتعدد لتحديد تأثير المتغيرات المستقلة مجتمعة على المتغير التابع .
- 9- معامل التحديد لتحديد مساهمة المتغيرات المستقلة على المتغير التابع .
- 10- الإنحراف المعياري لقياس التجانس فى إجابات أفراد عينة الدراسة .
- 11- الوسيط لمعرفة إتجاه أراء عينة الدراسة بخصوص عبارات الدراسة .

تطبيق أداة الدراسة

لجأ الباحث بعد التأكد من ثبات وصدق الاستبيان إلى توزيعه على عينة الدراسة المقررة (120) فرداً ، وقد تم تفريغ البيانات والمعلومات في الجداول التي أعدها الباحث لهذا الغرض، حيث تم تحويل المتغيرات الاسمية (أوافق بشدة ، أوافق ، محايد، لأوافق ، لأوافق بشدة) إلى متغيرات كمية (5، 4، 3، 2، 1) على الترتيب وتم تفريغ البيانات في الجداول التالية :

التحليل الوصفى لمتغيرات الدراسة

التحليل الوصفى لعبارات المتغير المستقل الاول :

التحليل الوصفى لعبارات مجال الشاهد الخبير في المحاسبة القضائية : يتم حساب التوزيع التكرارى والوسيط لعبارات المتغير المستقل لمعرفة أراء عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم العبارات مجتمعة والانحراف المعياري والتجانس فى الإجابات وذلك كما فى الجدول رقم (8/1/3) .

جدول (8/1/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الشاهد الخبير

ت	العبارة	التكرار والنسبة %				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	كتابة وتلاوة التقارير الخبيرة عن أعمال التحري حول القضايا المالية المتنازع عليها أمام المحاكم .	53 %44.2	58 %48.3	7 %5.8	2 %1.7	0 %0.0
2	المساعدة في فهم المسائل المالية المتعلقة بالقضية عبر صياغة الأسئلة المتعلقة بجمع الأدلة المالية .	49 %40.8	66 %55.0	5 %4.2	0 %0.0	0 %0.0

3	استعراض الأضرار والإبلاغ عن نقاط القوة والضعف في الأنظمة المالية والمساعدة في مناقشات التسوية والمفاوضات .	48 %40.0	61 %50.8	9 %7.5	0 %0.0	2 %1.7
4	تقديم الإستشارات لحل المنازعات الناشئة عن المسؤولية المهنية وتحليل وتقويم المعاملات التجارية .	31 %25.8	72 %60.0	17 %14.2	0 %0.0	0 %0.0
5	تقديم الإستشارات لوضع الإستراتيجيات اللازمة لمنع الفساد والإحتيال في الشركات .	33 %27.5	65 %54.2	16 %13.3	6 %5.0	0 %0.0
6	تقييم الشركات في حالة وجود نزاع يستدعي دراسة بعض البنود المتنازع عليها لعدة فترات مالية .	30 %25.0	69 %57.5	18 %15.0	3 %2.5	0 %0.0
7	تقديم النصح والإرشاد المالي حول القضايا والحقائق والمسائل المالية الإستراتيجية .	41 %34.2	66 %55.0	8 %6.7	5 %4.2	0 %0.0
8	فحص وتحليل أسباب الخسائر المحققة وتقدير التعويض من شركات التأمين .	36 %30.0	72 %60.0	6 %5.0	6 %5.0	0 %0.0
9	تقدير القيمة الحقيقية للشركات في حالة الاندماج أو الإستحواذ أو التصفية .	41 %34.2	52 %43.3	20 %16.7	7 %5.8	0 %0.0
10	وضع الضوابط المناسبة للحد من الفساد المالي وتحديد الثغرات في النظام المالي التي قد يحدث التلاعب من خلالها .	35 %29.2	68 %56.7	10 %8.3	7 %5.8	0 %0.0

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2018م .

يتضح للباحث من الجدول رقم (8/1/3) والخاص بالتوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات مجال الشاهد الخبير في المحاسبة القضائية (أن غالبية الإجابات كانت عن المستوى أوافق) ، وللتحقق من صحة المتغير ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات والتجانس بين الإجابات

المتعلقة بالمتغير المستقل، ويتم حساب الوسيط والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة، وذلك كما في الجدول رقم (9/1/3).

جدول رقم (9/1/3)

الوسيط والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الشاهد الخبير

ت	العبارة	الوسيط	الانحراف المعياري	التفسير
1	كتابة وتلاوة التقارير الخبيرة عن أعمال التحري حول القضايا المالية المتنازع عليها أمام المحاكم .	4.00	0.669	أوافق
2	المساعدة في فهم المسائل المالية المتعلقة بالقضية عبر صياغة الأسئلة المتعلقة بجمع الأدلة المالية .	4.00	0.564	أوافق
3	ستعراض الأضرار والإبلاغ عن نقاط القوة والضعف في الأنظمة المالية والمساعدة في مناقشات التسوية والمفاوضات .	4.00	0.744	أوافق
4	تقديم الإستشارات لحل المنازعات الناشئة عن المسؤولية المهنية وتحليل وتقويم المعاملات التجارية .	4.00	0.624	أوافق
5	قديم الإستشارات لوضع الإستراتيجيات اللازمة لمنع الفساد والإحتيال في الشركات .	4.00	0.782	أوافق
6	تقييم الشركات في حالة وجود نزاع يستدعي دراسة بعض البنود المتنازع عليها لعدة فترات مالية .	4.00	0.708	أوافق
7	تقديم النصح والإرشاد المالي حول القضايا والحقائق والمسائل المالية الإستراتيجية .	4.00	0.737	أوافق
8	فحص وتحليل أسباب الخسائر المحققة وتقدير الخسائر في حالة المطالبة بالتعويض من شركات التأمين .	4.00	0.729	أوافق
9	تقدير القيمة الحقيقية للشركات في حالة الاندماج أو الإستحواذ أو التصفية .	4.00	0.863	أوافق
10	وضع الضوابط المناسبة للحد من الفساد المالي وتحديد الثغرات في النظام المالي التي قد يحدث التلاعب من خلالها .	4.00	0.778	أوافق

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2018م .

من الجدول (9/1/3) يتضح للباحث الآتي :

1. أن الوسيط لغالبية إجابات أفراد عينة لدراسة على عبارات المحور الأول (4) وهذا يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقون على عبارات مجال الشاهد الخبير في المحاسبة القضائية .
2. كما تراوحت قيم الإنحراف المعياري على عبارات المحور بين (0.56 – 0.86) وهذه القيم تشير إلى التجانس الكبير في إجابات أفراد العينة على هذه الفقرات، أي أنهم متفقون بدرجة كبيرة جداً عليها .

التحليل الوصفي لعبارات المحور الثاني :

التحليل الوصفي لعبارات مجال دعم المقاضاة في المحاسبة القضائية : يتم حساب التوزيع التكراري والوسيط لعبارات المتغير التابع لمعرفة آراء عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم العبارات مجتمعة والانحراف المعياري والتجانس في الإجابات وذلك كما في الجدول رقم (10/1/3) .

جدول (10/1/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات دعم المقاضاة

ت	العبارة	التكرار والنسبة %				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	التحقيقات الجنائية وجمع الأدلة نيابة عن المحققين في الجرائم ذات الطابع المالي .	47 %39.2	50 %41.7	15 %12.5	8 %6.7	0 %0.0
2	التحري عن عمليات الفساد المالي لتحديد إذا ما كان هنالك نشاط إجرامي مرتبط بالسجلات المالية .	40 %33.3	68 %56.7	11 %9.2	1 %0.8	0 %0.0
3	المنازعات التي تنشأ بين المساهمين أو الشركاء والمنازعات مع شركات التأمين .	31 %25.8	70 %58.3	16 %13.3	3 %2.5	0 %0.0
4	الدعاوى القضائية المتعلقة بالجرائم المالية في بيئة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية .	30 %25.0	64 %53.3	24 %20.0	2 %1.7	0 %0.0
5	التحقيقات الحكومية عن الأنشطة المالية غير القانونية أو المشكوك فيها .	30 %25.0	66 %55.0	24 %20.0	0 %0.0	0 %0.0

6	التحقيق في حالات إشهار الإفلاس الخاصة بالشركات وعمليات الفساد المالي الخاصة بالأفراد .	38 %31.7	67 %55.8	13 %10.8	2 %1.7	0 %0.0
7	تففيذ إجراءات تصفية الشركات وتقدير الالتزامات ومستحقات الغير وتحديد أولويات سداد الديون .	32 %26.7	76 %63.3	10 %8.3	2 %1.7	0 %0.0
8	تقديم الخدمات البديلة لفض النزاعات مثل التفاوض ، التسوية ، الوساطة ، والتحكيم .	23 %19.2	73 %60.8	23 %19.2	1 %0.8	0 %0.0
9	المساهمة في حل المنازعات الشخصية كتحديد حجم الخسائر الناتجة عن حوادث السيارات أو نفقات الزوجة والأبناء .	12 %10.0	75 %62.5	28 %23.3	5 %4.2	0 %0.0
10	تقديم خدمات مابعد فض النزاع مثل حسابات رأس المال والأسهم وتوزيعات الأرباح والتركات .	31 %25.8	63 %52.5	22 %18.3	4 %3.3	0 %0.0

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2018م .

يتضح للباحث من الجدول رقم (10/1/3) والخاص بالتوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات مجال دعم المقاضاة في المحاسبة القضائية (أن غالبية الإجابات كانت عن المستوى أوافق) ، وللتحقق من صحة المتغير، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات والتجانس بين الإجابات المتعلقة بلمتغير المستقل ، ويتم حساب الوسيط والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ، وذلك كما في الجدول رقم (11/1/3) .

جدول رقم (11/1/3)

الوسيط والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات دعم المقاضاة

ت	العبارة	الوسيط	الانحراف المعياري	التفسير
1	التحقيقات الجنائية وجمع الأدلة نيابة عن المحققين في الجرائم ذات الطابع المالي .	4.00	0.879	أوافق

2	التحري عن عمليات الفساد المالي لتحديد إذا ما كان هنالك نشاط إجرامي مرتبط بالسجلات المالية .	4.00	0.641	أوافق
3	المنازعات التي تنشأ بين المساهمين أو الشركاء والمنازعات مع شركات التأمين .	4.00	0.700	أوافق
4	لدعاوى القضائية المتعلقة بالجرائم المالية في بيئة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية .	4.00	0.722	أوافق
5	التحقيقات الحكومية عن الأنشطة المالية غير القانونية أو المشكوك فيها .	4.00	0.672	أوافق
6	التحقيق في حالات إشهار الإفلاس الخاصة بالشركات وعمليات الفساد المالي الخاصة بالأفراد .	4.00	0.682	أوافق
7	تففيذ إجراءات تصفية الشركات وتقدير الالتزامات ومستحقات الغير وتحديد أولويات سداد الديون .	4.00	0.630	أوافق
8	تقديم الخدمات البديلة لفض النزاعات مثل التفاوض ، التسوية ، الوساطة ، والتحكيم .	4.00	0.648	أوافق
9	المساهمة في حل المنازعات الشخصية كتحديد حجم الخسائر الناتجة عن حوادث السيارات أو نفقات الزوجة والأبناء .	4.00	0.676	أوافق
10	تقديم خدمات مابعد فض النزاع مثل حسابات رأس المال والأسهم وتوزيعات الأرباح والتركات .	4.00	0.761	أوافق

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2018م .

من الجدول (11/1/3) يتضح للباحث الآتي :

1. أن الوسيط لغالبية إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الثاني (4) وهذا يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقون على عبارات مجال دعم المقاضاة في المحاسبة القضائية .

2. كما تراوحت قيم الإنحراف المعياري على عبارات المحور بين (0.63 – 0.87) وهذه القيم تشير إلى التجانس الكبير في إجابات أفراد العينة على هذه الفقرات، أي أنهم متفقون بدرجة كبيرة جداً عليها .

التحليل الوصفي لعبارات المحور الثالث :

التحليل الوصفي لعبارات أسلوب المراجعة التفاعلية في المحاسبة القضائية: يتم حساب التوزيع التكراري والوسيط لعبارات المتغير التابع لمعرفة آراء عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم العبارات مجتمعة والانحراف المعياري التجانس في إجابات وذلك كما في الجدول رقم (12/1/3) .

جدول (12/1/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المراجعة التفاعلية

ت	العبرة	التكرار والنسبة %				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	استخدام أدوات التحليل والقياس المختلفة لتعزيز إمكانية الوصول الى النتائج وربطها بالمسببات .	48 %40.0	61 %50.8	9 %7.5	2 %1.7	0 %0.0
2	استخدام المخطط الجيني للعلاقات الشخصية بين الأطراف ذات الصلة بالقضية موضوع التحقيق .	27 %22.5	57 %47.5	27 %22.5	8 %6.7	1 %0.8
3	استخدام خرائط التعقب لمتابعة حركة الأموال من مصادرها الأصلية والى مكان استلامها أو توزيعها .	24 %20.0	63 %52.5	30 %25.0	3 %2.5	0 %0.0
4	التقريب والبحث عن البيانات المالية الجديدة أو المخفية في نظم المعلومات الإلكترونية .	27 %22.5	68 %56.7	22 %18.3	3 %2.5	0 %0.0
5	القيام بمراجعة العمليات المالية التي تتم عن طريق أشخاص آخرين سواء بموجب تفويض أو توكيل .	27 %22.5	74 %61.7	14 %11.7	5 %4.2	0 %0.0
6	أسلوب التشكيك في الوثائق للتأكد من سلامة المستندات من التعديل أو التزييف أو الحذف .	32 %26.7	63 %52.5	21 %17.5	4 %3.3	0 %0.0
7	تحليل التسلسل الزمني لفحص تفاصيل القضية من حدوث المشكلة وحتى تحديد المتسبب فيها .	31 %25.8	64 %53.3	23 %19.2	2 %1.7	0 %0.0
8	استخدام برامج مساعدة محوسبة لمعالجة بعض البيانات المالية المهمة بنظام معلومات العميل .	32 %26.7	64 %53.3	24 %20.0	0 %0.0	0 %0.0

9	تدقيق الصلاحيات لتحديد الانحرافات في صرف وإثبات المقبوضات .	27 %22.5	72 %60.0	15 %12.5	6 %5.0	0 %0.0
10	إختبارات الشمول التي تستثني البيانات المالية الصحيحة وتشمل البيانات المالية الخاطئة فقط.	27 %22.5	54 %45.0	31 %25.8	6 %5.0	2 %1.7

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2018م .

يتضح للباحث من الجدول رقم (12/1/3) والخاص بالتوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات أسلوب المراجعة التفاعلية في المحاسبة القضائية (أن غالبية الإجابات كانت عن المستوى أوافق) ، وللتحقق من صحة المتغير ، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات والتجانس بين الإجابات المتعلقة بلمتغير المستقل ، ويتم حساب الوسيط والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ، وذلك كما في الجدول رقم (13/1/3) .

جدول رقم (13/1/3)

الوسيط والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المراجعة التفاعلية

ت	العبارة	الوسيط	الانحراف المعياري	التفسير
1	استخدام أدوات التحليل والقياس المختلفة لتعزيز إمكانية الوصول الى النتائج وربطها بالمسببات .	4.00	0.679	أوافق
2	استخدام المخطط الجيني للعلاقات الشخصية بين الأطراف ذات الصلة بالقضية موضوع التحقيق .	4.00	0.879	أوافق
3	استخدام خرائط التعقب لمتابعة حركة الأموال من مصادرها الأصلية والى مكان استلامها أو توظيفها .	4.00	0.738	أوافق
4	التتقيب والبحث عن البيانات المالية الجديدة أو المخفية في نظم المعلومات الإلكترونية .	4.00	0.716	أوافق
5	القيام بمراجعة العمليات المالية التي تتم عن طريق أشخاص آخرين سواء بموجب تفويض أو توكيل .	4.00	0.716	أوافق

6	أسلوب التشكيك في الوثائق للتأكد من سلامة المستندات من التعديل أو التزيف أو الحذف .	4.00	0.761	أوافق
7	تحليل التسلسل الزمني لفحص تفاصيل القضية من حدوث المشكلة وحتى تحديد المتسبب فيها .	4.00	0.721	أوافق
8	استخدام برامج مساعدة محوسبة لمعالجة بعض البيانات المالية المهمة بنظام معلومات العميل .	4.00	0.683	أوافق
9	تدقيق الصلاحيات حديد الانحرافات في الصرف وإثبات المقبوضات .	4.00	0.745	أوافق
10	إختبارات الشمول التي تستثني البيانات المالية الصحيحة وتشمل البيانات المالية الخاطئة فقط.	4.00	0.898	أوافق

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2018م .

من الجدول (13/1/3) يتضح للباحث الآتي :

1. أن الوسيط لغالبية إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الثالث (4) وهذا يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقون على عبارات أسلوب المراجعة التفاعلية في المحاسبة القضائية.
2. كما تراوحت قيم الانحراف المعياري على عبارات المحور بين (0.67 – 0.89) وهذه القيم تشير إلى التجانس الكبير في إجابات أفراد العينة على هذه الفقرات، أي أنهم متفقون بدرجة كبيرة جداً عليها .

التحليل الوصفي لعبارات المحور الرابع :

التحليل الوصفي لعبارات أسلوب المراجعة البُعدية في المحاسبة القضائية : يتم حساب التوزيع التكراري والوسيط لعبارات المتغير المستقل لمعرفة أراء عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم العبارات مجتمعة والانحراف المعياري التجانس في إجابات وذلك كما في الجدول رقم (14/1/3) .

جدول (14/1/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الولوجة البُعدية

ت	العبارة	التكرار والنسبة %			
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق
1	مراجعة تشريعية تقوم على تقويم شرعية الشركة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية فيها.	50 %41.7	59 %49.2	11 %9.2	0 %0.0

2	الإلتزام المنظم الذي يقوم على التأكد من مدى إلتزام الشركات بالقوانين والأحكام والتشريعات	49 %40.8	63 %52.5	8 %6.7	0 %0.0	0 %0.0
3	التأكد من التزام الشركات بتطبيق المعايير والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها بشكل سليم .	67 %55.8	50 %41.7	1 %0.8	2 %1.7	0 %0.0
4	التأكد من مدى حماية الأصول وتحديد المخاطر الناتجة عن الغش والفساد .	61 %50.8	56 %46.7	3 %2.5	0 %0.0	0 %0.0
5	الأداة التشخيصية التي تستخدم لتحديد المخاطر الناتجة عن الغش والفساد داخل النظام .	49 %40.8	65 %54.2	6 %5.0	0 %0.0	0 %0.0
6	مراقبة أنشطة السياسات والإجراءات التي تساعد على ضمان توجيهات الإدارة العليا .	30 %25.0	77 %64.2	7 %5.8	6 %5.0	0 %0.0
7	مراقبة العمليات المستخدمة في تقييم جودة أداء الرقابة الداخلية على مر الزمن .	48 %40.0	62 %51.7	4 %3.3	6 %5.0	0 %0.0
8	التأكد من الاحتفاظ بسجلات محاسبية مناسبة تحتوي معلومات مالية يمكن الاعتماد عليها .	55 %45.8	63 %52.5	2 %1.7	0 %0.0	0 %0.0
9	التحقق من فاعلية تصميم النظام المالي من حيث الشمول وفاعلية التشغيل .	43 %35.8	70 %58.3	5 %4.2	2 %1.7	0 %0.0
10	التحري عن الإدعاءات وإجراء التحريات اللازمة عن الشكاوى والإدعاءات المقدمة للقضاء .	55 %45.8	47 %39.2	16 %13.3	2 %1.7	0 %0.0

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2018م .

يتضح للباحث من الجدول رقم (14/1/3) والخاص بالتوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات سلّوب المراجعة البُعدية في المحاسبة القضائية (أن غالبية الإجابات كانت عن المستوى أوافق) ، وللتحقق من صحة المتغير، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات والتجانس بين الاجابات المتعلقة بالمتغير ، ويتم حساب الوسيط والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ، وذلك كما في الجدول رقم (15/1/3) .

جدول رقم (15/1/3)

الوسيط والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الولوجة البُعدية

ت	العبارة	الوسيط	الانحراف المعياري	التفسير
1	مراجعة تشريعية تقوم على تقويم شرعية الشركة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية فيها .	4.00	0.637	موافق
2	لإلتزام المنظم الذي يقوم على التأكد من مدى إلتزام الشركات بالقوانين والأحكام والتشريعات	4.00	0.601	موافق
3	التأكد من التزام الشركات بتطبيق المعايير والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها بشكل سليم	5.00	0.608	موافق بشدة
4	التأكد من مدى حماية الأصول وتحديد المخاطر الناتجة عن الغش والفساد .	5.00	0.550	موافق بشدة
5	الأداة التشخيصية التي تستخدم لتحديد المخاطر الناتجة عن الغش والفساد داخل النظام .	4.00	0.577	موافق
6	مراقبة أنشطة السياسات والإجراءات التي تساعد على ضمان توجيهات الإدارة العليا .	4.00	0.710	موافق
7	مراقبة العمليات المستخدمة في تقويم جودة أداء الرقابة الداخلية على مر الزمن .	4.00	0.753	موافق
8	التأكد من الاحتفاظ بسجلات محاسبية مناسبة تحتوي معلومات مالية يمكن الاعتماد عليها .	4.00	0.531	موافق
9	التحقق من فاعلية تصميم النظام المالي من حيث الشمول وفاعلية التشغيل .	4.00	0.624	موافق

10	تحري عن الإدعاءات وإجراء التحريات اللازمة عن الشكاوى والإدعاءات المقدمة للقضاء .	4.00	0.820	موافق
----	--	------	-------	-------

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2018م .

من الجدول (15/1/3) يتضح للباحث الآتي :

1. أن الوسيط لغالبية إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الرابع (4) وهذا يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقون على عبارات ملأوب المراجعة البُعدية في المحاسبة القضائية.
2. كما تراوحت قيم الإنحراف المعياري على عبارات المحور بين (0.53 – 0.82) وهذه القيم تشير إلى التجانس الكبير في إجابات أفراد العينة على هذه الفقرات، أي أنهم متفقون بدرجة كبيرة جداً عليها .

التحليل الوصفي لعبارات المحور الخامس :

التحليل الوصفي لعبارات إجراءات المحاسبة القضائية: يتم حساب التوزيع التكراري والوسيط لعبارات المتغير المستقل لمعرفة آراء عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم العبارات مجتمعة والانحراف المعياري التجانس في إجابات وذلك كما في الجدول رقم (16/1/3) .

جدول (16/1/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات إجراءات المحاسبة القضائية

ت	العبارة	التكرار والنسبة %				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	تقييم مدى كفاية وكفاءة إجراءات الرقابة الداخلية لحماية أصول الشركة ومعاملاتها المالية .	51 %42.5	60 %50.0	2 %1.7	7 %5.8	0 %0.0
2	تقييم الأدوات المستخدمة في إجراء الفحص لتحديد المخاطر الناتجة عن الفساد المالي والجرائم ذات الطابع الإقتصادي .	35 %29.2	76 %63.3	7 %5.8	2 %1.7	0 %0.0
3	التنسيق لمقابلة العميل لمعرفة ماهية المشكلة وأبعادها ودوافعها وآثارها ومجال الارتباط .	46 %38.3	69 %57.5	5 %4.2	0 %0.0	0 %0.0

4	التخطيط الجيد للإرتباط من حيث الأهداف والمنهجية والإجراءات والغرض من النتائج التي يمكن التوصل إليها .	37 %30.8	77 %64.2	6 %5.0	0 %0.0	0 %0.0
5	مراجعة الوثائق العامة والتحقيقات المساندة وفحص دفاتر وسجلات الشركة والشركاء .	55 %45.8	60 %50.0	5 %4.2	0 %0.0	0 %0.0
6	إجراءات التحريات عن الأشخاص والعمليات المشكوك في عدم قانونيتها للحصول على الأدلة اللازمة للفصل في الجرائم الاقتصادية	45 %37.5	59 %49.2	12 %10.0	4 %3.3	0 %0.0
7	دراسة موضوع النزاع وتجهيز المستندات والتقارير والأدلة لإرسالها للقضاء ومساعدته في إصدار الأحكام العادلة .	56 %46.7	60 %50.0	4 %3.3	0 %0.0	0 %0.0
8	تقديم المستندات والتقارير والأدلة للقضاء وبها دراسة وفحص فني لموضوع النزاع مع عرض لوجهات نظر الخصوم .	50 %41.7	54 %45.0	16 %13.3	0 %0.0	0 %0.0
9	التحليل المختبري للدليل المادي أو الإلكتروني مثل تحليل بصمة الأصابع أو التوقيعات المزورة أو المستندات المصورة .	47 %39.2	51 %42.5	20 %16.7	2 %1.7	0 %0.0
10	الإستعانة بالخبراء الفنيين في حالة البحث عن الأدلة المالية المشكوك فيها في النظم المحاسبية الإلكترونية المعقدة .	46 %38.3	59 %49.2	15 %12.5	0 %0.0	0 %0.0

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2018م .

يتضح للباحث من الجدول رقم (16/1/3) والخاص بالتوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات إجراءات المحاسبة القضائية (أن غالبية الإجابات كانت عن المستوى أوافق) ، وللتحقق من صحة المتغير، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات والتجانس بين الاجابات المتعلقة بالمتغير المستقل ، ويتم حساب الوسيط والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ، وذلك كما في الجدول رقم (17/1/3) .

جدول رقم (17/1/3)

الوسيط والإنحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات إجراءات المحاسبة القضائية

ت	العبرة	الوسيط	الإنحراف المعياري	التفسير
1	تقييم مدى كفاية وكفاءة إجراءات الرقابة الداخلية لحماية أصول الشركة ومعاملاتها المالية .	4.00	0.771	أوافق
2	تقييم الأدوات المستخدمة في إجراء الفحص لتحديد المخاطر الناتجة عن الفساد المالي والجرائم ذات الطابع الإقتصادي .	4.00	0.616	أوافق
3	التنسيق لمقابلة العميل لمعرفة ماهية المشكلة وأبعادها ودوافعها وآثارها ومجال الارتباط .	4.00	0.558	أوافق
4	التخطيط الجيد للإرتباط من حيث الأهداف والمنهجية والإجراءات والغرض من النتائج التي يمكن التوصل إليها .	4.00	0.542	أوافق
5	مراجعة الوثائق العامة والتحقيقات المساندة وفحص دفاتر وسجلات الشركة والشركاء .	4.00	0.574	أوافق
6	إجراءات التحريات عن الأشخاص والعمليات المشكوك في عدم قانونيتها للحصول على الأدلة اللازمة للجرائم الإقتصادية .	4.00	0.755	أوافق
7	رأسة موضوع النزاع وتجهيز المستندات والتقارير والأدلة لإرسالها للقضاء ومساعدته في إصدار الأحكام العادلة .	4.00	0.561	أوافق
8	تقديم المستندات والتقارير والأدلة للقضاء وبها دراسة وفحص فني لموضوع النزاع مع عرض لوجهات نظر الخصوم .	4.00	0.688	أوافق
9	التحليل المختبري للدليل المادي أو الإلكتروني مثل تحليل بصمة الأصابع أو التوقيعات المزورة أو المستندات المصورة .	4.00	0.770	أوافق
10	الإستعانة بالخبراء الفنيين في حالة البحث عن الأدلة المالية المشكوك فيها في النظم المحاسبية الإلكترونية المعقدة .	4.00	0.667	أوافق

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2018م .

من الجدول (17/1/3) يتضح للباحث الآتي :

1. أن الوسيط لغالبية إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الخامس (4) وهذا يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقون على عبارات إجراءات المحاسبة القضائية.
2. كما تراوحت قيم الانحراف المعياري على عبارات المحور بين (0.54 – 0.77) وهذه القيم تشير إلى التجانس الكبير في إجابات أفراد العينة على هذه الفقرات، أي أنهم متفقون بدرجة كبيرة جداً عليها .

التحليل الوصفي لعبارات المحور السادس :

التحليل الوصفي لعبارات الفساد المالي : يتم حساب التوزيع التكراري والوسيط لعبارات المتغير التابع لمعرفة آراء عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم العبارات مجتمعة والانحراف المعياري التجانس في إجابات وذلك كما في الجدول رقم (18/1/3) .

جدول (18/1/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفساد المالي

ت	العبارة	التكرار والنسبة %				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	من أسباب الفساد المالي ضعف الإلتزام بالشفافية المحاسبية ومعايير الإفصاح المحاسبي .	68 %56.7	45 %37.5	5 %4.2	2 %1.7	0 %0.0
2	من دواعي التوسع في عمليات الفساد المالي الإكتفاء بالتدقيق المحاسبي وعدم النظر فيما وراء الأرقام .	46 %38.3	57 %47.5	7 %5.8	7 %5.8	3 %2.5
3	من أبرز سمات الفساد المالي السرية وتباين الوسائل والأساليب التي ينتشر عبرها الفساد.	45 %37.5	56 %46.7	19 %15.8	0 %0.0	0 %0.0
4	تختلف أدوات وأنماط الفساد المالي باختلاف الجهات التي تتعامل معه والمجالات التي يمارس فيها .	71 %59.2	41 %34.2	8 %6.7	0 %0.0	0 %0.0

5	لفساد المالي آثار إقتصادية تنعكس سلباً على النمو الإقتصادي وعلى مستوى الدخل القومي .	74	39	7	0	0
		%61.7	%32.5	%5.8	%0.0	%0.0
6	للفساد المالي آثار إجتماعية تؤدي الى إحداث خلل في السلوك والقيم الإجتماعية للموظفين .	68	45	7	0	0
		%56.7	%37.5	%5.8	%0.0	%0.0
7	للفساد المالي آثار سياسية تعمل على إضعاف شرعية الدولة والإكتشاف أمام القوى الخارجية .	67	45	6	2	0
		%55.8	%37.5	%5.0	%1.7	%0.0
8	من آليات مكافحة الفساد المالي إعتداد الشفافية والنزاهة في التعاملات المالية ونشر ثقافة المحافظة على المال العام .	58	55	7	0	0
		%48.3	%45.8	%5.8	%0.0	%0.0
9	للمنظمات الدولية والمحلية دور مهم في الحد من ممارسات الفساد المالي والنواحي المتعلقة به .	50	53	13	4	0
		%41.7	%44.2	%10.8	%3.3	%0.0
10	تتضمن الإستراتيجيات الفاعلة لمكافحة الفساد المالي بناء إرادة قوية للإدارة السياسية العليا لإصلاح القطاع العام .	76	35	8	1	0
		%63.3	%29.2	%6.7	%8.0	%0.0

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2018م .

يتضح للباحث من الجدول رقم (18/1/3) والخاص بالتوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفساد المالي (أن غالبية الإجابات كانت عن المستوى أوافق بشدة) ، وللتحقق من صحة المتغير ، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات والتجانس بين الإجابات المتعلقة بالمتغير التابع ، ويتم حساب الوسيط والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ، وذلك كما في الجدول رقم (19/1/3) .

جدول رقم (19/1/3)

الوسيط والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفساد المالي

ت	العبارة	الوسيط	الانحراف المعياري	التفسير
---	---------	--------	-------------------	---------

1	من أسباب الفساد المالي ضعف الالتزام بالشفافية المحاسبية ومعايير الإفصاح المحاسبي .	5.00	0.661	موافق
2	من دواعي التوسع في عمليات الفساد المالي الإكتفاء بالتدقيق المحاسبي وعدم النظر فيما وراء الأرقام .	4.00	0.943	موافق
3	من أبرز سمات الفساد المالي السرية وتباين الوسائل والأساليب التي ينتشر عبرها الفساد .	4.00	0.700	موافق
4	تختلف أدوات وأنماط الفساد المالي باختلاف الجهات التي تتعامل معه والمجالات التي يمارس فيها .	5.00	0.621	موافق
5	للفساد المالي آثار إقتصادية تنعكس سلباً على النمو الإقتصادي وعلى مستوى الدخل القومي .	5.00	0.605	موافق
6	للفساد المالي آثار إجتماعية تؤدي الى إحداث خلل في السلوك والقيم الإجتماعية للموظفين .	5.00	0.608	موافق
7	للفساد المالي آثار سياسية تعمل على إضعاف شرعية الدولة والإنكشاف أمام القوى الخارجية .	5.00	0.673	موافق
8	من آليات مكافحة الفساد المالي إعتناء الشفافية والنزاهة في التعاملات المالية ونشر ثقافة المحافظة على المال العام .	4.00	0.603	موافق
9	للمنظمات الدولية والمحلية دور مهم في الحد من ممارسات الفساد المالي والنواحي المتعلقة به .	4.00	0.778	موافق
10	تتضمن الإستراتيجيات الفاعلة لمكافحة الفساد المالي بناء إرادة قوية للإدارة السياسية العليا وإصلاح القطاع العام .	5.00	0.659	موافق

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2018م .

من الجدول (19/1/3) يتضح للباحث الآتي :

1. أن الوسيط لغالبية إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور السادس (5) وهذا يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقون بشدة على عبارات الفساد المالي.
2. كما تراوحت قيم الإنحراف المعياري على عبارات المحور بين (0.60 - 0.94) وهذه القيم تشير إلى التجانس الكبير في إجابات أفراد العينة على هذه الفقرات، أي أنهم متفقون بدرجة كبيرة جداً عليها .

المبحث الثاني

تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

للإجابة على تساؤلات الدراسة والتحقق من فرضياتها بخصوص المحاسبة القضائية ودورها في الحد من ممارسات الفساد المالي ، تم إعطاء الدرجة (5) كوزن لكل إجابة " أوافق بشدة "، والدرجة (4) كوزن لكل إجابة " أوافق "، والدرجة (3) كوزن لكل إجابة " محايد "، والدرجة (2) كوزن لكل إجابة " لا أوافق "، والدرجة (1) كوزن لكل إجابة " لا أوافق بشدة " حسب متطلبات التحليل الإحصائي حيث يتم تحويل المتغيرات الاسمية إلى متغيرات كمية وبعد ذلك سيتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط والمتعدد للتأكد من صحة فرضيات الدراسة .

1- عرض ومناقشة نتائج الفرضية الأولى :

تنص الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة على الآتي : للمحاسب القضائي دور مهم في الحد من الفساد المالي عندما يكون الشاهد الخبير كمجال من مجالات المحاسبة القضائية . وللتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن الشاهد الخبير كمتغير مستقل ممثل بـ (x1) و الفساد المالي كمتغير تابع ممثل بـ (y) وذلك كما في الجدول رقم (1/2/3) .

جدول رقم (1/2/3)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة بين الشاهد الخبير و الفساد المالي

معاملات الانحدار	أختبار (t)	القيمة الاحتمالية (Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	3.718	9.816	معنوية
$\hat{B}_1$	-0.167	5.846	معنوية
معامل الارتباط (R)	0.73		
معامل التحديد (R^2)	0.53		
أختبار (F)	18.407		النموذج معنوي
$\hat{y} = 3.718 + 0.167x_1$			

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2018م .

يتضح للباحث من الجدول رقم (1/2/3) مايلي :

1. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين مجال الشاهد الخبير كمتغير مستقل و الفساد المالي كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.73) .
 2. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.53)، هذه القيمة تدل على ان مجال الشاهد الخبير كمتغير مستقل يساهم بـ (53%) في الفساد المالي (المتغير التابع) .
 3. نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة اختبار (F) (18.407) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000) .
 4. 3.718: متوسط الفساد المالي عندما الشاهد الخبير يساوي صفراً .
 5. -0.167 :- وتعني زيادة الشاهد الخبير وحدة واحدة يقل الفساد المالي بـ 17%.
- مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الأولى والتي نصت على أن " للمحاسب القضائي دور مهم في الحد من الفساد المالي عندما يكون الشاهد الخبير كمجال من مجالات المحاسبة القضائية " قد تحققت.

2- عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثانية :

تنص الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة على الآتي : " للمحاسب القضائي دور مهم في الحد من الفساد المالي عند دعم المقاضاة كمجال من مجالات المحاسبة القضائية " وللتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن دعم المقاضاة كمتغير مستقل ممثل بـ (x2) و الفساد المالي كمتغير تابع ممثل بـ (y) وذلك كما في الجدول رقم (2/2/3) .

جدول رقم (2/2/3)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة بين دعم الم قاضاه و الفساد المالي

معاملات الانحدار	أختبار (t)	القيمة الاحتمالية (Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	3.376	8.449	معنوية
$\hat{B}_1$	-0.225	2.607	معنوية
معامل الارتباط (R)	0.75		

معامل التحديد (R^2)	0.56	
أختبار (F)	20.797	النموذج معنوي
$\hat{y} = 3.376 - 0.225x_2$		

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2018م .

يتضح للباحث من الجدول رقم (2/2/3) مايلي :

1. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين مجال دعم المقاضاه كمتغير مستقل و الفساد المالي كمتغير تابع ، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.75).
 2. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.56)، هذه القيمة تدل على ان دعم المقاضاه كمتغير مستقل يساهم ب (56%) في الفساد المالي (المتغير التابع).
 3. نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (F) (20.797) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).
 4. 3.376: متوسط الفساد المالي عندما دعم المقاضاه يساوي صفراً .
 5. -0.225: وتعني زيادة دعم المقاضاه وحدة واحدة يقل الفساد المالي ب 23%.
- مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثانية والتي نصت على أن : " للمحاسب القضائي دور مهم في الحد من الفساد المالي عند دعم المقاضاة كمجال من مجالات المحاسبة القضائية " قد تحققت.

3- عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثالثة :

تنص الفرضية الثالثة من فرضيات الدراسة على الآتي : " للمحاسبة القضائية دور مهم في الحد من الفساد المالي عند تفعيل إجراءات المحاسبة القضائية " وللتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام اسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن إجراءات المحاسبة القضائية كمتغير مستقل ممثل ب (x_3) و الفساد المالي كمتغير تابع ممثل ب (y) وذلك كما في الجدول رقم (3/2/3) .

جدول رقم (3/2/3)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة بين إجراءات و الفساد المالي

معاملات الانحدار	أختبار (t)	القيمة الاحتمالية (Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	2.931	9.194	0.000
$\hat{B}_1$	-0.370	4.680	0.000
معامل الارتباط (R)	0.77		
معامل التحديد (R^2)	0.59		
أختبار (F)	21.908		النموذج معنوي
$\hat{y} = 2.931 - 0.370x_3$			

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2018م .

يتضح للباحث من الجدول رقم (3/2/3) مايلي :

1. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين إجراءات المحاسبة القضائية كمتغير مستقل و الفساد المالي كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.77).
 2. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.59)، هذه القيمة تدل على ان إجراءات المحاسبة القضائية كمتغير مستقلة تساهم بـ (59%) في الفساد المالي (المتغير التابع).
 3. نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (F) (21.908) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).
 4. 2.931: متوسط الفساد المالي عند تفعيل إجراءات المحاسبة القضائية يساوي صفراً .
 5. -0.370: وتعني زيادة إجراءات وحدة واحدة يقل الفساد المالي بـ 37%.
- مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثالثة والتي نصت على أن: " للمحاسبة القضائية دور مهم في الحد من الفساد المالي عند تفعيل إجراءات المحاسبة القضائية " قد تحققت.

4- عرض ومناقشة نتائج الفرضية الرابعة :

تتص الفرضية الرابعة من فرضيات الدراسة على الآتي : " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة التفاعلية كأحد أساليب المحاسبة القضائية والحد من الفساد المالي " وللتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن المراجعة التفاعلية كمتغير مستقل ممثل بـ (X4) والفساد المالي كمتغير تابع ممثل بـ (y) وذلك كما في الجدول رقم (4/2/3) .

جدول رقم (4/2/3)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة بين المراجعة التفاعلية و الفساد المالي

معاملات الانحدار	أختبار (t)	القيمة الاحتمالية (Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	2.203	4.742	0.000
$\hat{B}_1$	-0.509	4.770	0.000
معامل الارتباط (R)	0.80		
معامل التحديد (R^2)	0.64		
أختبار (F)	21.908		النموذج معنوي
$\hat{y} = 2.203 - 0.590 x_4$			

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2018م .

يتضح للباحث من الجدول رقم (4/2/3) مايلي :

1. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين المراجعة التفاعلية كمتغير مستقل و الفساد المالي كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.80).
2. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.64)، هذه القيمة تدل على ان المراجعة التفاعلية كمتغير مستقل تساهم بـ (64%) في الفساد المالي (المتغير التابع).
3. نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (F) (21.908) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).
4. 2.203: متوسط الفساد المالي عندما المراجعة التفاعلية يساوي صفراً .
5. -0.509: وتعني زيادة المراجعة التفاعلية وحدة واحدة يقل الفساد المالي بـ 51%.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الرابعة والتي نصت على : " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة التفاعلية كأحد أساليب المحاسبة القضائية والحد من الفساد المالي " قد تحققت.

5- عرض ومناقشة نتائج الفرضية الخامسة :

تتص الفرضية الخامسة من فرضيات الدراسة على الآتي : " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة البُعدية كأحد أساليب المحاسبة القضائية والحد من الفساد المالي " وللتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن المراجعة البعدية كمتغير مستقل ممثل بـ (x5) والفساد المالي كمتغير تابع ممثل بـ (y) وذلك كما في الجدول رقم (5/2/3) .

جدول رقم (5/2/3)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة بين المراجعة البُعدية والفساد المالي

معاملات الانحدار	أختبار (t)	القيمة الاحتمالية (Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	2.129	5.227	0.000 معنوية
$\hat{B}_1$	-0.533	5.631	0.000 معنوية
معامل الارتباط (R)	0.84		
معامل التحديد (R^2)	0.71		
أختبار (F)	31.704		النموذج معنوي
$\hat{y} = 2.129 - 0.533x_5$			

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2018م .

يتضح للباحث من الجدول رقم (5/2/3) مايلي :

1. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين المراجعة البعدية كمتغير مستقل و الفساد المالي كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.84).

2. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.71) هذه القيمة تدل على ان المراجعة البُعدية كمتغير مستقل تساهم ب (71%) في الفساد المالي (المتغير التابع).

3. نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة اختبار (F) (31.704) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).

4. 2.129: متوسط الفساد المالي عندما المراجعة البعدية يساوي صفراً .

5. -0.533: وتعني زيادة المراجعة البعدية وحدة واحدة يقل الفساد المالي ب 53%.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الخامسة والتي نصت على : " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة البُعدية كأحد أساليب المحاسبة القضائية والحد من الفساد المالي " قد تحققت.

عرض ومناقشة نتائج الانحدار الخطي المتعدد :

فيما يلي يستعرض الباحث نتائج تحليل متغيرات الدراسة المستقلة على وتأثيرها على المتغير التابع .

جدول رقم (6/2/3)

متغيرات الدراسة

الرمز	المتغير	الصفة
y	الفساد المالي	تابع
X1	مجال الشاهد الخبير	مستقل
X2	مجال بم الم قاضاة	مستقل
X3	إجراءات المحاسبة القضائية	مستقل
X4	أسلوب المراجعة التفاعلية	مستقل
X5	أسلوب مراجعة البُعدية	مستقل

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2018م .

جدول رقم (7/2/3)

نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لقياس تأثير المتغيرات المستقلة على الفساد المالي .

التفسير	القيمة الاحتمالية (Sig)	أختبار (t)	معاملات الانحدار	
معنوية	0.000	4.241	2.035	$\hat{B}_0$
معنوية	0.000	3.202	0.102	$\hat{B}_1$
معنوية	0.000	6.172	-0.011	$\hat{B}_2$
معنوية	0.000	4.203	-0.211	$\hat{B}_3$
معنوية	0.000	5.012	-0.097	$\hat{B}_4$
معنوية	0.000	4.120	0.369	$\hat{B}_5$
			0.84	معامل الارتباط المتعدد (R)
			0.71	معامل التحديد (R^2)
النموذج معنوي			53.484	أختبار (F)
النموذج $\hat{y} = 2.035 - 0.102x_1 - 0.011x_2 - 0.211x_3 - 0.097x_4 + 0.369x_5$				

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2018م .

يتضح للباحث من الجدول رقم (7/2/3) مايلي :

1. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين مجال الشاهد الخبير ومجال دعم المقاضاه ولإجراءات المحاسبة القضائية وأسلوب المراجعة التفاعلية وأسلوب المراجعة البعدية والفساد المالي ، حيث بلغت قيم معامل الارتباط المتعدد (0.84) .
2. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.71)، هذه القيمة تدل على أن مجال الشاهد الخبير ومجال دعم المقاضاه وإجراءات المحاسبة القضائية وأسلوب المراجعة التفاعلية وأسلوب المراجعة البعدية كمتغيرات مستقلة تساهم (71%) في الفساد المالي (المتغير التابع).

3. نموذج الانحدار المتعدد معنوي حيث بلغت قيمة اختبار (F) (53.484) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).

4. من النتائج اعلاه نجد ان جميع معاملات الانحدار (B) معنوية ، مجال الشاهد الخبير ، بلغت قيمة (t) المحسوبة (3.202) وهي عند مستوى أقل (0.000), مجال دعم المقاضاه بلغت قيمة (t) المحسوبة (6.172) وهي عند مستوى أقل من (0.000)، الإجراءات بلغت قيمة (t) المحسوبة (4.203) وهي عند مستوى أقل من (0.000)، أسلوب المراجعة التفاعلية بلغت قيمة (t) المحسوبة (5.012) وهي عند مستوى أقل من (0.000)، أسلوب المراجعة البعدية بلغت قيمة (t) المحسوبة (4.120) وهي عند مستوى أقل من (0.000). وهذه النتيجة تدل على وجود تأثير معنوي من قبل المتغيرات المستقلة (مجال الشاهد الخبير ومجال دعم المقاضاه و إجراءات المحاسبة القضائية وأسلوب المراجعة التفاعلية وأسلوب المراجعة البعدية) على المتغير التابع (الفساد المالي) .

تقييم النموذج :

1- مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات المستقلة

فيما يلي يستعرض لباحث مصفوفة الارتباطات والتداخل الخطي المتعدد والتوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة المستقلة من خلال الجدول (8/2/3) والجدول (9/2/3) :

جدول رقم (8/2/3)

مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات المستقلة

مراجعة البُعدية	المراجعة التفاعلية	الإجراءات	م الم قاضاة	الشاهد الخبير	
الشاهد الخبير				1.000	
م الم قاضاة			1.000	0.704	
الإجراءات		1.000	0.555	0.582	
المراجعة التفاعلية	1.000	0.536	0.597	0.506	
المراجعة بُعدية	0.578	0.578	0.510	0.530	1.000

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2018م .

جدول رقم (9/2/3)

أختبار الارتباط الذاتي و التدخل الخطي المتعدد والتوزيع الطبيعي

Durbin - Watson	نسبة معامل الالتواء الى الخطأ المعياري	الخطأ المعياري	معامل الالتواء Skewness	معامل التضخم التباين V I F	التباين المسموح به Tolerance	المتغيرات المستقلة
2.232	1.127	0.221	0.249	2.079	0.481	الشاهد الخبير
	0.747		0.165	2.367	0.422	دعم الم قاضاه
	1.525		0.337	1.818	0.550	الإجراءات
	0.696		0.154	2.737	0.365	المراجعة التفاعلية
	1.819		0.402	3.041	0.329	المراجعات عديدة

المصدر : إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2018م .

1. أختبار الارتباط الذاتي (Auto correlation):

تم إجراء اختبار الارتباط الذاتي للاخطاء العشوائية باستخدام إحصائية دارين واتسن (DW) بمستوى دلالة 5% ودرجة حرية (n=120) و (P=5) فان إحصائية DW=2.232 تشير الى عدم وجود ارتباط ذاتي بين الاخطاء العشوائية.

2. أختبار الارتباط الخطي المتعدد (Multi - collinearity):

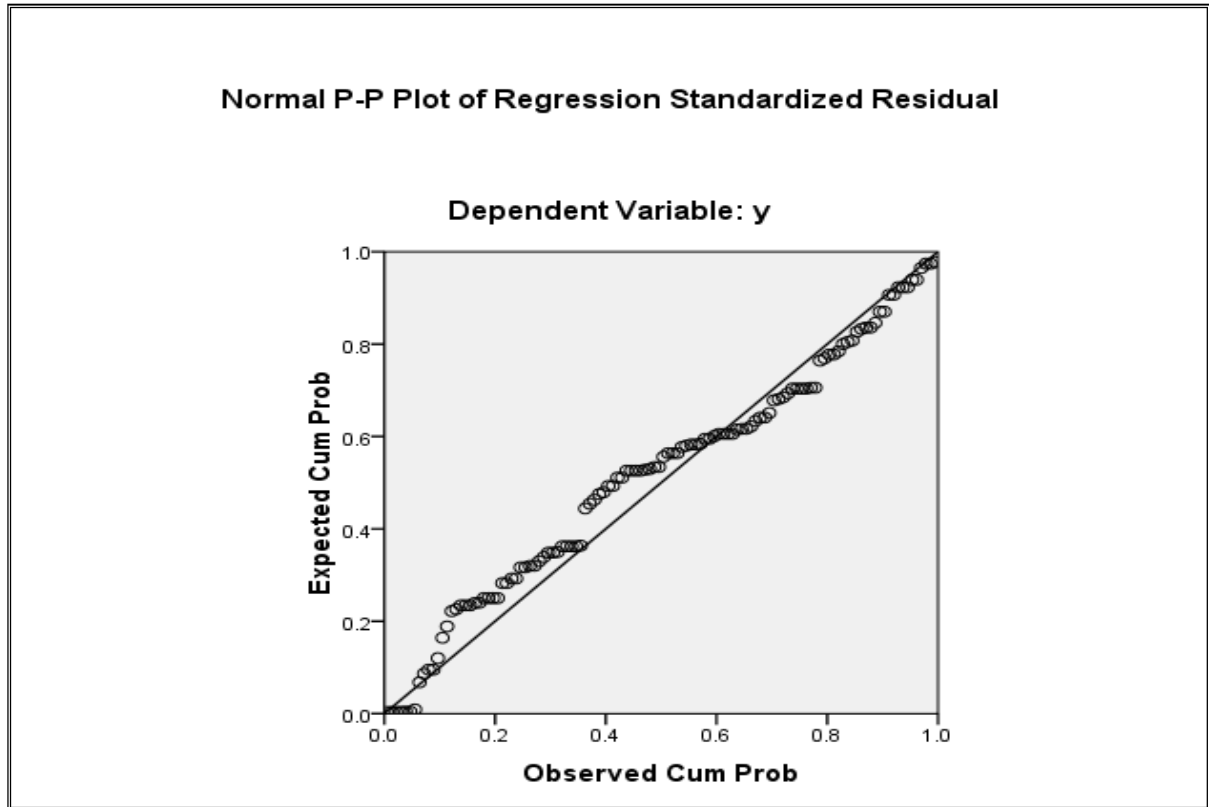
للتحقق من مشكلة التداخل الخطي بين المتغيرات المستقلة تم إجراء الاختبار بواسطة إحصائية (VIF Variance Inflation Factor/ نجد جميع قيم VIF للمتغيرات المستقلة أقل من 10 وهذا يعني ان النموذج لايعاني من مشكلة التداخل الخطي اي عدم وجود ارتباط عال بين المتغيرات المستقلة .

3. اختبار التوزيع الطبيعي (Normal Distribution) :

للتحقق من أن توزيع البيانات طبيعياً تم قسمة معامل الالتواء الى الخطأ المعياري ونجد أن نسبة معامل الالتواء الى الخطأ المعياري لجميع المتغيرات المستقلة تقع ضمن المدى (2 و -2) يشير ذلك الى أن المتغيرات المستقلة تتوزع طبيعياً .

شكل (1/2/3)

التوزيع الطبيعي للمتغيرات الدراسة



المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2018م .

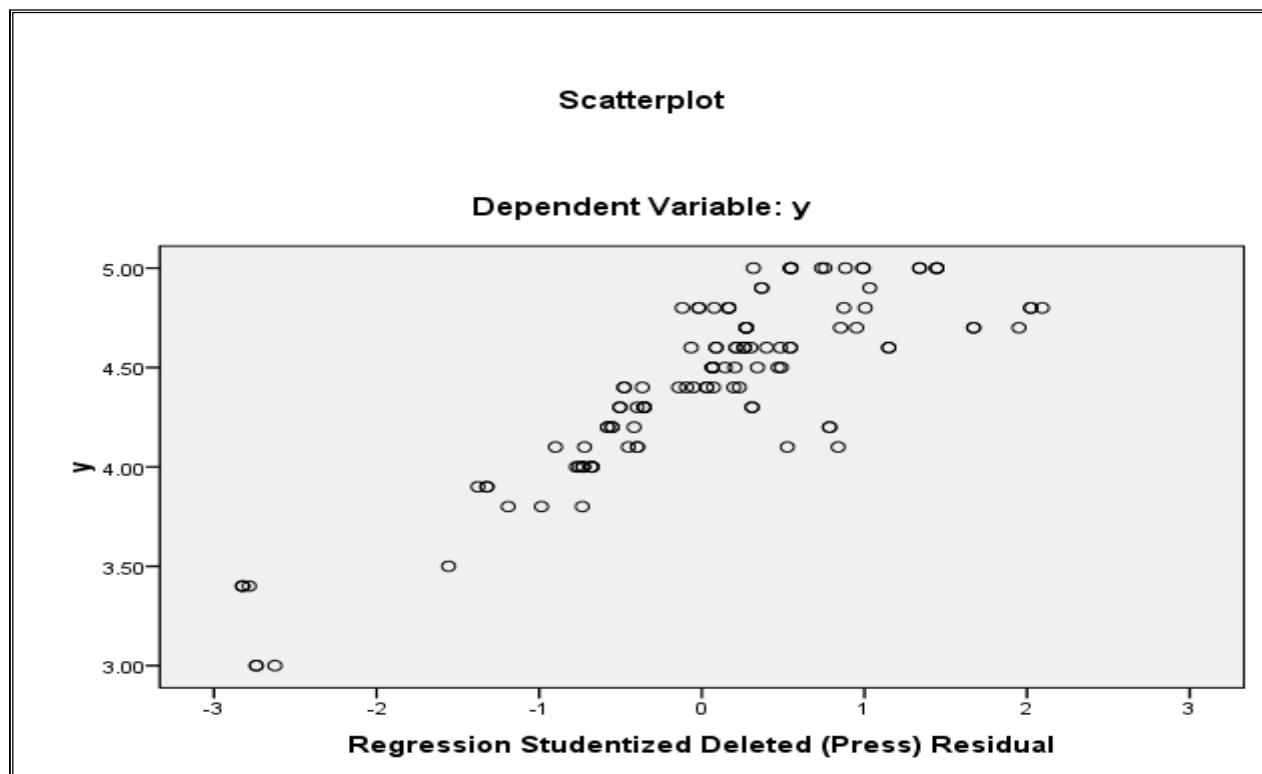
من الشكل (1/2/3) يتضح للباحث أن معظم النقاط تتجمع تقريباً بمحاذاة الخط المستقيم مما يشير الى أن البواقي تتوزع طبيعياً بمتوسط يساوي صفر .

2- عدم تجانس التباين

للتحقق من نموذج الانحدار الخطي المتعدد أنه لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين الخطأ العشوائي، قام الباحث بتمثيل قيم المتغير التابع على المحور الافقي والبواقي المعيارية standardized residual على المحور الرأسي كما في الشكل التالي:

شكل (2/2/3)

التجانس والتباين لمتغيرات الدراسة



المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2018م .

من الشكل أعلاه نلاحظ أن النقاط توزع بشكل شريط أفقي متساوي حول الصفر ، مما يدل على أن النموذج لا يعاني من مشكلة تجانس الخطأ العشوائي ، ويمكن تلخيص نتائج ترتيب المتغيرات المستقلة من حيث تأثيرها على المتغير التابع للدراسة كما في الجدول رقم (10/2/3) أدناه :

جدول رقم (10/2/3)

ملخص نتائج ترتيب المتغيرات المستقلة من حيث تأثيرها على المتغير التابع

الترتيب	الاهمية النسبية	المتغير
4	0.102	الشاهد الخبير
5	-0.010	م الم قاضاه
3	-0.225	الإجراءات
2	-0.077	المراجعة التفاعلية
1	0.319	مراجعة البُعدية

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2018م .

الختامة

أولاً : النتائج

ثانياً : التوصيات

الخاتمة

التمهيد :

في ضوء الدراسة النظرية المتعمقة ، وما اشتملت عليه من أدبيات ودراسات سابقة حول المحاسبة القضائية ودورها في الحد من ممارسات الفساد المالي بالإضافة الى التحليل الإحصائي الذي تم إجراؤه في الفصل الثالث من الدراسة على البيانات التي تم التوصل اليها عبر طريق الدراسة الميدانية ، فان هذه الخاتمة تتناول عرضاً للنتائج التي توصل اليها الباحث كإجابة على الأسئلة التي تم طرحها والتي مثلت مشكلة الدراسة وكذلك التحقق من الفرضيات التي بنيت عليها . وعلى ضوء النتائج التي تم التوصل اليها قام الباحث بتقديم بعض التوصيات والمقترحات للجهات المعنية ، كما عرضت عدد من التوصيات والمقترحات للدراسات المستقبلية ، وعدد من معوقات ومحددات الدراسة .

أولاً : النتائج

توصلت الدراسة الى عدد من النتائج هي :

1/ للمحاسبة القضائية دور مهم في الحد من ممارسات الفساد المالي وذلك من خلال ما يمكن أن تقدمه من مجالات تغطي كافة الممارسات المالية غير الرسمية ، وتعمل على جمع وتحليل وتقييم وتفسير الأدلة الخاصة بالقضايا المالية بشكل واضح وتوصيل النتائج للجهات ذات الصلة .

تتوافق هذه النتيجة مع الفرضيتين الأولى والثانية من الدراسة واللذان نصتا على (للمحاسب القضائي دور مهم في الحد من الفساد المالي عندما يكون الشاهد الخبير كمال من مجالات المحاسبة القضائية . للمحاسب القضائي دور مهم في الحد من الفساد المالي عند دعم المٌقاضاة كمال من مجالات المحاسبة القضائية) على التوالي ، وبالتالي يكون قد تمت الإجابة على جزء من أسئلة الدراسة حول الأثر الإيجابي الذي يمكن أن تحدثه مجالات استخدام المحاسبة القضائية متمثلة في مجالي الشاهد الخبير ودعم المقاضاة بتغطيتها للعديد من ممارسات الفساد المالي ، وهذا ما أكدته نتائج التحليل الإحصائي للفرضيتين التي أظهرت وجود ارتباط طردي قوي بين مجالات المحاسبة القضائية كمتغيرات مستقلة والفساد المالي كمتغير تابع ، ودلت أن مجالات المحاسبة القضائية تغطي نسبة مقدرة من أنشطة وممارسات الفساد المالي فكلما اتسعت مجالات المحاسبة القضائية لتشمل عدد أكبر من أساليب وممارسات الفساد المالي كلما قل الفساد المالي في المؤسسات ، وتتفق

هذه النتيجة مع ما توصلت اليها دراسة (عادل محمد وعبدالرحمن عبدالله ، 2015) من نتائج والتي أظهرت أن مجالات المحاسبة القضائية تتضمن دعم وتوجيه الإستراتيجيات القضائية وتقديم الخبرة في الأمور المالية وإثبات أو تفنيد دعاوى الإحتيال .

12/ للمحاسبة القضائية دور كبير في حماية حقوق المستفيدين من المعلومات المحاسبية والحد من حدوث الأزمات المالية من خلال ما يمكن أن يطبقه المحاسبين القضائيين من إجراءات ، وما يمتلكون من خبرات كافية ومهارات متعددة تجمع ما بين علوم المحاسبة والمراجعة والقانون وتقانة المعلومات .

تتوافق هذه النتيجة مع الفرضية الثالثة التي نصت على (للمحاسبة القضائية دور مهم في الحد من الفساد المالي عند تفعيل إجراءات المحاسبة القضائية) ، وبالتالي تكون قد تمت الإجابة على سؤال الدراسة حول الدور الذي يمكن أن تلعبه المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي عند تفعيل إجراءات المحاسبة القضائية ، وهذا ما أكدته نتائج التحليل الإحصائي للفرضية الثالثة التي أظهرت وجود ارتباط طردي قوي بين إجراءات المحاسبة القضائية كمتغير مستقل والفساد المالي كمتغير تابع ودلت على أن تفعيل إجراءات الفساد المالي تحد بنسبة (60%) تقريباً من ممارسات الفساد المالي سواء في حالات التقاضي أو عند تطبيق إجراءاتها الوقائية في المؤسسات ، وتتفق هذه النتيجة مع النتيجة التي توصلت اليها دراسة (لينا مصطفى برغل ، 2015) والتي أظهرت أن المحاسبة القضائية توفر الإجراءات والوسائل التي تمكن المحاسب القضائي من التحري عن حالات الغش والفساد التي تمارس في شركات المساهمة العامة الأردنية ، وبذلك تساعد في تضيق فجوة التوقعات بين مراجعي الحسابات الخارجيين من جهة ومستخدمي البيانات المالية من جهة أخرى . وتتفق أيضاً مع دراسة (ناهض نمر ، 2014) التي توصلت الى أن الإجراءات التي تمارسها المحاسبة القضائية فيما يتعلق بدعم وظيفة المراجعة الخارجية هي ذات تأثير في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية والتي هي صورة من ممارسات الفساد المالي .

13/ هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة القضائية والحد من ممارسات الفساد المالي تتضح من خلال ما تتضمنه المحاسبة القضائية من أساليب متنوعة تغطي كافة الأنظمة المحاسبية وتعمل على طمأنة مستخدمي القوائم المالية بعدم وجود غش في القوائم المالية .

تتوافق هذه النتيجة مع الفرضيتين الرابعة والخامسة التين نصتا على (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة التفاعلية كأحد أساليب المحاسبة القضائية والحد من الفساد المالي . توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة البُعدية كأحد أساليب المحاسبة القضائية والحد من الفساد المالي) ، وبالتالي يكون قد

تمت الإجابة على بقية تساؤلات الدراسة حول طبيعة العلاقة التي تربط ما بين أساليب المحاسبة القضائية والفساد المالي كمتغير تابع ، وهذا ما أكدته نتائج التحليل الإحصائي للفرضيتين الرابعة والخامسة التي أثبتت وجود علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين أساليب المحاسبة القضائية كمتغيرات مستقلة والفساد المالي كمتغير تابع ، وأن متوسط الفساد المالي عند أساليب المحاسبة القضائية يساوي صفر . وتتفق هذه النتيجة مع النتيجة التي توصلت إليها دراسة (عاطف محمد أحمد ، 2013) التي أظهرت أن هناك آثار إيجابية لتطبيق أساليب وآليات المحاسبة القضائية على قدرات ومهارات ومعارف عينة الدراسة (محاسبين قانونيين ، محاسبين أكاديميين ، محاسبين مهنيين) بشكل يعينهم على محاربة حالات الغش والفساد المالي والإداري داخل المؤسسات .

14/ أظهرت الدراسة الميدانية عدم وجود معرفة مسبقة - الى حد ما - لدى كثير من ممارسي المراجعة الخارجية بالسودان بالمفاهيم العامة للمحاسبة القضائية ، مما يعد واحد من الصعوبات والمشاكل التي تعوق تطبيق المحاسبة القضائية في البيئة السودانية في الوقت الحاضر .

اتضح للباحث من خلال الدراسة الميدانية وعند تقديم استمارة الإستبانة للإجابة على محاور الدراسة عدم المعرفة الكافية لعدد كبير من ممارسي مهنة المراجعة الخارجية في السودان بالمفاهيم العامة للمحاسبة القضائية ومجالات استخدامها والإجراءات والأساليب المتبعة حال تنفيذ الإرتباطات الخاصة بها والمعايير المتعلقة بها مما كان واحد من محددات هذه الدراسة ، وفي هذا الجانب قام الباحث بعمل ورشة نقاش بإدارة المراجعة الجنائية بديوان المراجعة القومي للتطوير بمفهوم وأهمية المحاسبة القضائية والموضوعات ذات العلاقة ، وقد حرص الباحث على توزيع الإستبانة على من لديهم المعرفة التامة والخبرة الكافية بهذا المجال حتى تتوفق إجابات المبحوثين وأهداف هذه الدراسة .

15/ هناك إختلافات وفروقات واضحة ما بين المحاسبة القضائية والمراجعة الخارجية من حيث المهام والمسئوليات والمؤهلات والمهارات والأساليب والإجراءات المتبعة في كل من المجالين ، فضلاً عن الإختلاف في دلالة المصطلحين ونطاق عمل كل منهما .

اتضح للباحث من خلال استعراض الباحث للدراسة النظرية وما اشتملت عليه من أدبيات ودراسات سابقة حول المحاسبة القضائية ، ومن خلال المعايير المهنية المصدرة من عدد من الجمعيات المهنية العالمية المتعلقة بالمجال ، وجود إختلافات جوهرية بين كل من مجال المحاسبة القضائية والمراجعة الخارجية على الرغم من تكامل الأدور في كل إلا أن المحاسبة القضائية أصبحت مجال قائم بذاته لها هيئات مهنية ومعايير خاصة بها

، وينبغي على الممارسين لها إستيفاء المطلوبات المتعلقة بها من حيث الحصول على زمالة المحاسبين القضائيين ومطلوبات التأهيل والتدريب والمطلوبات القضائية الأخرى . وتتفق هذه النتيجة مع عدد من النتائج التي توصلت إليها بعض الدراسات السابقة منها (دراسة نجوى أحمد السيسي ، 2006) التي أوضحت أن هناك إختلاف بين مفهوم المحاسبة القضائية والمراجعة الخارجية ، وبين مهارات ومسؤوليات كل من المحاسب القضائي والمحاسب القانوني ، ودراسة (Steinhof, J, 2008) التي أوضحت أيضاً أن المحاسبة القضائية تختلف عن المراجعة الخارجية من حيث أن المراجعة الخارجية تحكمها مجموعة من المعايير وتهدف الى التحقق من صحة العمليات المالية وتعتبر بوضوح عن المركز المالي للمنشأة ، بينما تبحث المحاسبة القضائية عن الدوافع المؤدية للغش والتلاعب وفي العمليات الإستثنائية والمعالجات المحاسبية الشاذة .

16/ أظهرت الدراسة الميدانية أن الوعي بأهمية ودور المحاسبة القضائية في فض المنازعات المالية بدأ يزداد وذلك من خلال إدراج مقرر المحاسبة القضائية ضمن مقررات المحاسبة في بعض الجامعات السودانية على مستوى الدراسات العليا .

من خلال الدراسة الميدانية وعبر استطلاع بعض من الأكاديميين عند تحكيم الإستبانة إتضح للباحث أن مفهوم الوعي ومستوى إدراك الأكاديميين لمفهوم المحاسبة القضائية وأهميتها بدأ في التوسع حيث تم إدراج مقرر المحاسبة القضائية ضمن مقررات المحاسبة بكلية التجارة جامعة النيلين على مستوى الدراسات العليا (ماجستير) ، وأن هناك عدد من الأوراق العلمية والرسائل الجامعية قد رأت النور متعلقة بهذا المجال والبعض الآخر مازالت محل البحث والتقيب . تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليها دراسة (Rezaee, 1997) أن الطلب على تعليم وممارسة المحاسبة القضائية يتجه نحو الزيادة مستقبلاً وأن هناك فوائد سوف تتحقق من تعليم ممارسة المحاسبة القضائية مثل إعطاء القوة والمصادقية للتقارير المالية ، ودراسة (Young, 2008) التي أوضحت أن جامعة فلوريدا بالولايات المتحدة الأمريكية قد شرعت في تقديم برنامج ماجستير تنفيذي في مجال المحاسبة القضائية هدفه منح درجة الماجستير في المحاسبة بالتركيز على المحاسبة القضائية وتستغرق الدراسة مدة عامين كاملين ، ودراسة (صالح عبدالرحمن ، 2013) أن الطلب على خدمات المحاسبة القضائية سيتجه نحو الإرتفاع في الفترة المقبلة ، ودراسة (انعام عثمان ، 2016) التي توصلت الى أن هناك زيادة في الطلب على مهنة المحاسبة القضائية في سوق العمل ، بينما إختلفت مع دراسة (Eme, Joel, 2012) التي طبقت في المجتمع النيجيري والتي أوضحت أن مستوى الوعي بالمحاسبة القضائية منخفض جداً بين طلاب المرحلة الجامعية لاتوجد مناهج دراسية أو دورات تدريبية في تقنيات المحاسبة القضائية تساهم ولو بقدر يسير

في الحد من ارتفاع معدل الإحتيال المالي وغيرها من الأنشطة ذات الصلة بالإحتيال . كما اختلفت مع دراسة (عبدالستار عبدالجبار ، 2016) التي أظهرت عدم وجود جهات أكاديمية ومنظمات مهنية أو مؤسسات حكومية أو خاصة تهتم بتدريس مادة المحاسبة القضائية أو القيام بالتأهيل والتدريب اللازم للمحاسب القضائي الذي هو يختلف كثيراً عن المراجع الخارجي .

17 أظهرت الدراسة الميدانية أن هناك حاجة ماسة من جانب المراجعين الخارجيين ومن جانب القضاء الى خدمات المحاسبة القضائية في البيئة السودانية نظراً لأهميتها ودورها في فض المنازعات والدعاوى القضائية ذات الطابع المالي ، خاصة وأن الفساد المالي أصبح من أخطر المشكلات التي تعاني منها الدولة في العصر الحالي .

من خلال الدراسة الميدانية وعبر استطلاع عدد من المراجعين الخارجيين عند ملء الإستبانة إتضح للباحث زيادة الطلب على خدمات الدعم القضائي وشهادة الخبرة من قبل الجهات القضائية نظراً لكثرة المشكلات القضائية المتعلقة بالجوانب المالية والفساد المالي الذي أصبح يؤرق كل المجتمعات النامية والمتقدمة منها . غير أن ذلك يتم بطريقة غير مقننه من قبل القضاء والمراجعين الخارجيين حيث ينبغي أن يتم ذلك عبر المجالس المهنية المنظمة للمهنة لضبط الشروط الواجب توافرها في مقدم الخدمة حسب رأي الباحث من خلال الدراسة النظرية للمحاسبة القضائية . تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت اليه عدد من الدراسات السابقة من نتائج منها (دراسة (Haian Sui, 2013) التي أوضحت أن الطلب على خدمات المحاسبة القضائية في الصين أصبح في ازدياد متواصل لضمان نزاهة وحقيقة المعلومات المالية وللدور الكبير الذي تقوم به المحاسبة القضائية في مكافحة الغش والفساد ، ودراسة (جميلة سعيد قمبر 2015) التي أظهرت حاجة مراجعي الحسابات في بيئة الأعمال الليبية سواء كانوا مراجعين بمكاتب المراجعة القانونية أو مراجعين ماليين بديوان المحاسبة الى مهارات المحاسبة القضائية أثناء تأدية مهامهم ، ودراسة (ولاء محمود ، 2012) التي أوضحت أن تطبيق المحاسبة القضائية في البيئة المصرية يساهم في تلبية حاجة رجال القضاء الى وجود خبراء أو مستشارين محاسبين قضائيين يدلون بأرائهم ويقدمون مذكراتهم القضائية في الدعاوى القضائية المرفوعة حول وجود غش بالقوائم المالية أو عدمه .

ثانياً : معوقات ومحددات الدراسة

- 1/ تناولت الدراسة موضوع المحاسبة القضائية كمتغير مستقل من خلال ثلاثة أبعاد متمثلة في المجالات والأساليب والإجراءات ، غير أن هناك أبعاد أخرى في هذا الموضوع يكون لها تأثير على العلاقة بين المتغيرين المحاسبة القضائية والفساد المالي مثل المعايير ، والتأهيل والتدريب ، والمهارات .
- 2/ اقتصر تطبيق هذه الدراسة على ديوان المراجعة القومي وعدد من مكاتب المراجعة الخارجية الخاصة داخل ولاية الخرطوم وبالتالي يحد هذا من تعميم النتائج على جميع أنحاء السودان نظراً لصغر مجتمع الدراسة مقارنة مع المساحة الجغرافية التي يغطي خدماتها مجتمع الدراسة .
- 3/ عدم وجود معرفة مسبقة - الى حد ما لدى كثير من ممارسي المراجعة الخارجية بالسودان بالمحاسبة القضائية وعدم وعي بأهميتها ، وصعوبة التواصل مع عدد كبير من مجتمع الدراسة نظراً لعدم وجود مكاتب للكثير منهم ، وعدم تجاوب بعض منهم خاصة فيما يتعلق بمحور الفساد المالي .
- 4/ قلة المصادر والمراجع في الوطن العربي على وجه العموم وفي السودان بصورة أخص فيما يتعلق بمجال المحاسبة القضائية عدا مرجع واحد - على حد علم الباحث - وكل المراجع المكتوبة حول هذا الموضوع عبارة عن أوراق علمية ورسائل جامعية غير منشورة .
- 5/ تم جمع البيانات في هذه الدراسة عند فترة زمنية واحدة ومحددة مما قد لا يساعد هذا الأسلوب في الكشف عن التغير الذي قد يحدث في المواقف والاتجاهات لأفراد عينة الدراسة مستقبلاً .

ثالثاً : التوصيات

- 1/ العمل على الإستفادة القصوى من فاعلية أساليب المحاسبة القضائية بغرض ضبط الأداء المالي والسلوك المهني في جميع المستويات الإدارية وذلك لما تتضمنه المحاسبة القضائية من آليات تساعد في كشف الغش والحد من الفساد المالي بمختلف صوره وأشكاله .
- 2/ العمل على تبني المحاسبة القضائية كمهنة جديدة في مجال المحاسبة من قبل المجالس المهنية في الوطن العربي بصورة عامة وفي السودان بصورة أخص وتنظيم عملها وإصدار المعايير والارشادات المتعلقة بها وتعزيز إجراءات التطبيقية في الحياة العملية .
- 3/ ضرورة قيام برامج تأهيل علمية ودورات تدريبية عملية وندوات تثقيفية لممارسي مهنتي المحاسبة والمراجعة الغرض منها التعريف أكثر بمجالات المحاسبة القضائية وتحسين أداء مراجعي الحسابات السودانيين لمكافحة الغش والفساد المالي المتفشي في المجتمع السوداني .
- 4/ تعزيز الجانب الوقائي للمحاسبة القضائية بما يجنب الوقوع في المشاكل المالية المؤدية للقضاء بالعمل على الدعم القانوني لأنظمة الرقابة الداخلية ، ونشر ثقافة الحفاظ على المال العام ونشر المدركات الأخلاقية والدينية والنقافية بين الموظفين للحد من تفشي ظاهرة الفساد المالي في المجتمع .
- 5/ نشر ثقافة المحاسبة القضائية بين الشركات والمؤسسات السودانية ورجال القضاء والقانون ، والتتوير بمجالات عملها وأساليبها وإجراءاتها بغرض المساهمة في ترشيد القرارات وتقديم تأكيدات معقولة حول سلامة البيانات والتقارير المحاسبية من شبهات الغش والفساد وبما يزيد الثقة في مجالات المحاسبة المختلفة .
- 6/ إنشاء وحدة للمحاسبة القضائية داخل الأجهزة الرقابية المعنية بمكافحة الفساد المالي في الدولة تعمل على محاربة الجرائم ذات الطابع المالي وتساهم في استقرار الأمن الإقتصادي .
- 7/ تشجيع ودعم البحث العلمي في مجال المحاسبة القضائية من قبل كليات الدراسات العليا بالجامعات لوضع حلول ومقترحات أكثر دقة وملائمة لبيئة الأعمال في العصر الحالي .
- 8/ إجراء المزيد من البحوث والدراسات التي من شأنها تطوير مجال المحاسبة القضائية مثل الآتي :
 - (أ) دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي في بيئة النظم الإلكترونية .
 - (ب) دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات التهرب الضريبي والجمركي في السودان .
 - (ج) أثر تطبيق تكنولوجيا المعلومات والبيئة الرقمية في مجال المحاسبة على نطاق عمل المحاسب القضائي .

قائمة المراجع والمصادر

مراجع باللغة العربية :

الكتب :

- القرآن الكريم .
- أمين السيد أحمد لطفي ، قراءات في المحاسبة والمراجعة القضائية (الاسكندرية : الدار الجامعية للنشر ، الطبعة الأولى ، 2014) .
- أحمد فتحي أبوكريم ، الشفافية والقيادة في الإدارة (عمان : دار الحامد للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2009) .
- السيد علي الشتا ، الفساد الإداري ومجتمع المستقبل (الإسكندرية :المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2003) .
- حمدي عبدالعظيم ، عولمة الفساد وفساد العولمة (الاسكندرية : الدار الجامعية للنشر ، الطبعة الثانية ، 2011م) .
- رمزي محمود ، الأزمة المالية والفساد العالمي (الاسكندرية : دار الفكر الجامعي ، الطبعة الأولى ، 2009) .
- سعد عبد الرحمن ، القياس النفسي - النظرية والتطبيق (القاهرة : دار الفكر العربي ، الطبعة الثالثة ، 1998) .
- علي محي الدين القرعة داغي ، المقدمة في المال والاقتصاد (بيروت: دار البشائر الاسلامية للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، 2006) .
- عبد الله عبد الدائم ، التربية التجريبية والبحث التربوي (بيروت: دار العلم للملايين ، الطبعة الثانية ، 1984) .
- محسن أحمد الخصري ، حوكمة الشركات (الاسكندرية : مجموعة النيل العربية ، الطبعة الأولى ، 2005) .
- محمد بن أبي بكر الرازي ، مختار الصحاح (القاهرة :دار المعارف للطباعة و النشر ، الطبعة الثانية ، 1973) .
- محمد سامي راضي ، موسوعة المراجعة المتقدمة (الاسكندرية : دار التعليم الجامعي ، الطبعة الأولى ، المجلد الأول ، 2011م) .
- محمود عبدالفضيل ، تأملات في المسألة الاقتصادية المصرية (القاهرة : دار المستقبل العربي للنشر ، الطبعة الأولى ، 1998) ص 70 .
- مصطفى يوسف كافي ، الإقتصاد المعرفي (عمان :مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2013) .

المجلات والدوريات :

- إبتهاال محمد رضا ، الفساد الإداري وآثاره السياسية والإقتصادية (بغداد :جامعة بغداد ، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية ، مجلة دراسات دولية ، العدد 48 ، 2011م) .
- أحمد بن محمد صلاح عطية ، تقييم درجة فعالية دور الجهاز المركزي للمحاسبات في الحفاظ على المال العام (مصر : جامعة الزقازيق ، كلية التجارة ، مجلة البحوث التجارية ، المجلد 29 ، العدد 1-1 ، 2007) .

- أرسلان ابراهيم الأفندي وآخرون ، دور الشفافية المحاسبية ومعايير الإفصاح المحاسبي الدولي في الحد من الفساد المالي (الموصل : كلية الحداثات الجامعية ، مركز الدراسات المستقبلية ، مجلة بحوث مستقبلية ، العدد الخامس والعشرون ، 2009).
- ايمان محمد سعدالدين، المحاسبة الابتداعية ودور المحاسب القضائي في مواجهتها (القاهرة : جامعة القاهرة ، كلية التجارة ، مجلة المحاسبة والادارة والتامين ، العدد الخامس والسبعون، 2010) ص ص 255-306 .
- المرسي السيد حجازي ، التكاليف الاجتماعية للفساد (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، مجلة المستقبل العربي ، المجلد 23 ، العدد 266 ، 2001) .
- الهادي آدم ، مصطفى هارون ، المحاسبة القضائية ودورها في الحد من ممارسة إدارة الأرباح (العراق : الجامعة المستنصرية ، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد 55 ، 2016) .
- بوزيد حميد وآخرون وآخرون ، الفساد المالي والاداري وآليات مكافحته في الجزائر (الجزائر : جامعة أمحمد بوقرة بومرداس ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، العدد الثاني ، الجزء الثاني ، 2012) .
- جميلة سعيد قمبر ، حاجة مراجعي الحسابات في البيئة اليبية الى مهارات المحاسبة الجنائية (الاردن ، مجلة الأكاديمية الامريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا (أماراباك) ، المجلد السادس ، العدد الثامن عشر ، 2015) ص ص 43-60 .
- حسين حسين شحاتة ، الفساد المالي أسبابه وصوره وعلاجه (الكويت : وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ، مجلة الوعي الإسلامي ، العدد 552 ، يوليو 2011) .
- داؤود خير الله ، الفساد كظاهرة وآليات ضبطها (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 309 ، 2004) .
- رافي نزار جميل ، مقداد أحمد الجليلي ، دور المحاسب القضائي في الكشف والتصدي لعمليات غسل الأموال (الموصل : جامعة الموصل ، كلية الادارة والاقتصاد ، مجلة الادارة والاقتصاد ، السنة 35 ، العدد 93 ، 2012) .
- سامح محمد لطفي سعودي ، دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات غسل الأموال (القاهرة : جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، مجلة الفكر المحاسبي ، السنة التاسعة عشر ، العدد الثالث ، 2015) .
- سوسن كريم الجبوري ، الفساد الإداري والمالي وأهم آثاره الاقتصادية (العراق : جامعة الكوفة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد الحادي والعشرون ، السنة السابعة ، 2011) .
- شيماء محمد سمير ، التكامل بين عمل المدقق الداخلي والمدقق الخارجي للحد من الفساد المالي (الموصل : كلية الحداثات الجامعية ، مركز الدراسات المستقبلية ، مجلة بحوث مستقبلية ، العدد 41 ، 2013) ص ص 121-168 .
- صالح بن عبدالله الحيدان ، مفهوم صفة المالية عند الفقهاء (السعودية : الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء ، مجلة البحوث الإسلامية ، العدد السادس والسبعون ، 1426هـ) .

- صالح عبدالرحمن السعد ، المحاسبة القضائية في المملكة العربية السعودية الممارسة الحالية والنظرة المستقبلية (جدة : جامعة الملك عبدالعزيز ، كلية الاقتصاد والادارة ، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز ، المجلد 27 ، العدد الأول ، 2013) .
- طارق كاظم عجيل ، جريمة غسيل الأموال ماهيتها والعقوبات المقررة لها (العراق : هيئة النزاهة ، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات ، العدد الأول ، السنة الأولى ، 2009) .
- عادل محمد حسن ، عبدالرحمن عبدالله عبدالرحمن ، دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية (الأردن : مجلة الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا (أماراباك) ، المجلد السادس ، العدد الثامن عشر ، 2015) .
- عاطف محمد أحمد أحمد ، دور المحاسبة القضائية في تطوير آليات العمل المحاسبي لمكافحة قضايا الفساد المالي والإداري (بني سويف: جامعة بني سويف، اتحاد الجامعات العربية، مجلة المحاسبة والمراجعة ، المجلد الاول، العدد الثاني، 2013) .
- عباس كاظم وجبر أحمد حسين ، الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية (العراق : جامعة كربلاء ، كلية الإدارة والاقتصاد ، المجلة العراقية للعلوم الإدارية ، المجلد السابع ، العدد السادس والعشرون ، 2010) .
- عبدالحفيظ محمد كريم & عبدالرزاق حسين الطاهر ، المحاسبة والمراجعة الجنائية كمجال جديد في مهنة المحاسبة (ليبيا : جامعة الجبل الغربي ، كلية المحاسبة ، مجلة دراسات في المال والأعمال ، العدد السابع ، 2005) .
- عبدالرحمن عبدالله عبدالرحمن ، دور المحاسبة القضائية في التنبؤ بحدوث الأزمات المالية ، (الخرطوم : جامعة النيلين ، عمادة البحوث والتنمية والتطوير ، مجلة حوض النيل ، المجلد العاشر ، العدد التاسع عشر ، 2017) .
- عبدالستار عبدالجبار الكبيسي ، المحاسبة القضائية من وجهتي نظر القضاء والمحاسب القضائي في الاردن (عمان : جامعة الاردن ، المجلة الاردنية في إدارة الأعمال ، المجلد الثاني عشر ، العدد الأول ، 2016) .
- عبدالعظيم الشكري ، حسين الشمري ، الفساد في الدول النامية وانعكاساته الاقتصادية والاجتماعية وسبل مكافحته (العراق ، جامعة القادسية ، مجلة القادسية للعلوم الادارية ، المجلد الخامس عشر ، العدد الثالث ، 2013) .
- عدنان سالم الأعرجي ، فاعلية نظام الرقابة المالية وأثره على الفساد المالي (العراق : جامعة الانبار ، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 4 ، العدد 8 ، 2012) .
- علي حبش ، الفساد المالي وتداعياته على الاقتصاد والمجتمع (الجزائر : جامعة البويرة ، مجلة معارف ، القسم الأول العلوم القانونية والاقتصادية ، السنة السابعة ، العدد الثالث عشر ، 2012) .
- علي وتوت ، توصيف ظاهرة الفساد (بيروت : مجلة النبا ، السنة العاشرة ، العدد 79 ، 2005) .
- غازي عثمان محمود ، قياس وتحليل تكلفة الفساد المالي والإداري (العراق : كلية الحداثة الجامعة ، مركز الدراسات المستقبلية ، مجلة بحوث مستقبلية ، العدد الثاني والعشرون ، 2008) .
- فاطمة ابراهيم خلف ، السياسة المالية والفساد الإداري والمالي (العراق : جامعة الانبار ، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد الرابع ، العدد السابع ، 2011) .

- فيحاء عبدالخالق البكوع وآخرون ، دور الشفافية المحاسبية ومعايير الإفصاح المحاسبي الدولي في الحد من الفساد المالي (الموصل : كلية الحداثة الجامعية ، مركز الدراسات المستقبلية ، مجلة دراسات مستقبلية ، العدد الخامس والعشرون ، 2009) .
- كمال أحمد يوسف ، الفساد المالي في السودان الأسباب والعلاج (الخرطوم : جامعة النيلين ، كلية التجارة ، مجلة كلية التجارة العلمية ، المجلد الأول ، العدد الأول ، 2015) .
- ليلى ناجي الفتلاوي ، دور نظم المعلومات المحاسبية والتكاملية في مكافحة الفساد المالي (العراق : كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الثاني والثلاثون ، 2012) .
- مازن مرسل محمد ، في قضايا الفساد ومؤثراته المختلفة (بيروت : مجلة النبأ ، السنة الحادية عشر ، العدد رقم ثمانون ، 2006) .
- ماهر موسى درغام ، المحاسبة الجنائية (فلسطين : مجلة المحاسب الفلسطيني ، مجلة غير دورية تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية ، العدد التاسع عشر ، 2012) .
- مجدي محمد سامي ، دور المحاسبة القضائية عن تشخيص واكتشاف عمليات الاحتيال المالي (مصر : جامعة الزقازيق ، كلية التجارة ، مجلة البحوث التجارية ، العدد الأول – 2002) .
- محبوب عبدالله حامد ، مدى تطبيق المراجعة القضائية في فصل الدعاوى والمنازعات الخاصة بالمخالفات المالية في المحاكم السودانية (غزة : جامعة الأقصى ، عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي ، مجلة جامعة الأقصى – سلسلة العلوم الإنسانية ، المجلد الحادي والعشرون ، العدد الثاني ، 2017) .
- محمد البشاري ، أهم التعديلات في قانون مكافحة الشراء الحرام (الخرطوم : صحيفة السوداني ، العدد العاشر ، 19 ديسمبر 2014م) .
- محمود عبدالعال مشعال ، القياس الكمي لخطر الفساد (المنصورة : جامعة المنصورة ، كلية التجارة ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، المجلد الرابع والثلاثون ، العدد الرابع ، 2010) .
- مدرس علي سكر ، تحليل صور وأسباب الفساد المالي والإداري (العراق : جامعة القادسية ، كلية العلوم الإدارية والإقتصادية ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والإقتصادية ، المجلد الثاني عشر ، العدد الأول ، 2010) .
- مقداد أحمد الجليلي ، المحاسبة القضائية وإمكانية تطبيقها في العراق (الموصل : جامعة الموصل ، كلية الادارة والاقتصاد ، مجلة تنمية الرافدين ، المجلد الرابع والثلاثون ، العدد رقم مائة وسبعة ، 2012) .
- منال حسين لفته صالح ، استخدام تقنيات المحاسبة القضائية في الكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية وتأثيراتها على القوائم المالية (بغداد : الجامعة العراقية ، كلية الادارة والاقتصاد ، مجلة الدنانير ، العدد الثامن ، 2017) .
- مهدي عطية موحى ، جاسم محمد حسين ، إستراتيجيات مكافحة الفساد الإداري والمالي ودورها في تعزيز الأداء المنظمي (العراق : جامعة بابل ، كلية الإدارة والاقتصاد ، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الإدارية والإقتصادية والمالية ، المجلة الرابع عشر ، العدد رقم مئتان وثمانية ، 2015) .

- نادية شاكر حسين ، المخالفات المحاسبية وأثرها في تفشي ظاهرة الفساد المالي (العراق : هيئة النزاهة ، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات ، السنة الرابعة ، العدد السادس ، 2013) .
- ناهض نمر الخالدي ، دور المحاسبة القضائية في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد من آثارها على القوائم المالية (فلسطين : جامعة فلسطين ، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات ، العدد السادس ، 2014) .
- نجوي أحمد السيسي، دور المحاسبة القضائية في الحد من ظاهرة الغش في القوائم المالية (عين شمس: جامعة عين شمس، كلية التجارة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، العدد الأول ، 2006) .
- نضيف جاسم الجبوري ، صلاح هادي الخالدي ، دور المحاسبة القضائية في اكتشاف عمليات الاحتيال المالي (بغداد : جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد التاسع عشر ، العدد رقم سبعون ، 2013).
- نعيم دهمش و ظاهر بن شاهر القشي ، مخاطر العمليات المصرفية التي تتم خلال القنوات الإلكترونية (الأردن : مجلة البنوك ، المجلد الثالث والعشرون ، العدد الثاني ، 2004) .
- نواف سالم كنعان ، الفساد المالي والإداري أسبابه وآثاره ووسائل مكافحته (الإمارات : جامعة الإمارات العربية المتحدة ، كلية القانون ، مجلة الشريعة والقانون ، العدد الثالث والثلاثون ، 2008) .
- نوزاد عبدالرحمن ، الفساد والتنمية التحدي والاستجابة (سلطنة عمان : معهد الإدارة العامة للتنمية الإدارية ، مجلة الإداري ، السنة الثالثة والعشرون ، العدد السادس والثمانون ، 2001) .
- ولاء محمود عبدالعزيز محمود ، الاطار العلمي لمهنة المحاسبة القضائية بهدف تحقيق جودة الأداء لخبراء المنازعات التجارية (بورسعيد : جامعة بورسعيد ، كلية التجارة ، مجلة البحوث المالية والتجارية ، المجلد الثالث عشر ، العدد الثاني ، الجزء الأول ، 2012) .
- وليد النور ، حوار حول الفساد (الخرطوم : صحيفة المجهر السياسي ، العدد 1319 ، 3 فبراير 2016م) ص 3 .
- وليد نجم الراشدي ، محمد شريف النعيمي ، جريمة الرشوة صورة من صور الفساد المالي (العراق : هيئة النزاهة ، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات ، العدد الأول ، السنة الأولى ، 2009) .
- ياسر زعارير وآخرون ، أثر استخدام المحاسبة القضائية في الحد من طرق التهرب الضريبي - المجلة الدولية للبحوث الاسلامية والانسانية المتقدمة ، المجلد السادس ، العدد الثالث ، 2016) .

الرسائل الجامعية :

- أحمد السنوسي بشير ، مدى إدراك الخبير الحسابي الليبي لمتطلبات المحاسبة القضائية (مصراته : الأكاديمية الليبية فرع مصراته ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، 2015) .
- أسعد جاسم الكروي ، دور نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي (الاردن : جامعة الشرق الأوسط ، كلية الأعمال ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، 2015) .

- أنعام عثمان موسى ، مدى توافر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية لاكتشاف حالات الإحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية (غزة : الجامعة الإسلامية ، كلية التجارة ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، 2016) .
- آدم محمد عبدالقادر ، دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي في الشركات الصناعية الليبية (الخرطوم : جامعة النيلين ، كلية التجارة ، دراسة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، 2018م) .
- حامد بن مساعد السحيمي ، دور الخبير في الدعوى الجزائية طبقاً لنظام الإجراءات (الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2007) .
- ربا ابراهيم عيسى قنديل ، المهارات المطلوبة من المحاسبين القانونيين الاردنيين لممارسة المحاسبة القضائية (الاردن : جامعة جدارا ، كلية الاقتصاد والاعمال ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، 2014) .
- سيف هشام الفخري ، الإئتمان المصرفي ودور التوسع الإئتماني في الأزمات المصرفية (سوريا : جامعة حلب ، كلية الإقتصاد ، ماجستير العلوم المالية والمصرفية ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، 2009) .
- عبدالقوي بن لطف الله علي جميل ، أنماط الفساد وآليات مكافحته في القطاعات الحكومية (الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، كلية الدراسات العليا ، دراسة دكتوراة غير منشورة ، 2013م) .
- عوض خلف العيسوي ، دور الرقابة الداخلية في مكافحة الفساد المالي (العراق : جامعة تكريت ، كلية الإدارة والإقتصاد ، المؤتمر العلمي الأول لكلية الإدارة والإقتصاد ، 2015) .
- لبنا مصطفى برغل ، دور المحاسبة الجنائية وحوكمة الشركات والعلاقة التكاملية بينهما في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الاردنية (عمان : جامعة الشرق الأوسط ، كلية الأعمال ، رسالة ماجستير منشورة ، 2015) .
- ناهد عوض علي محمد ، دور المحاسبة القضائية في زيادة كفاءة وفعالية المراجعة الخارجية (الخرطوم : جامعة أمدرمان الإسلامية ، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي ، دراسة دكتوراة غير منشورة ، 2017) .

الندوات والمؤتمرات :

- ابراهيم خليل السعدي ، أثر الإنهيار المالي المعاصر للشركات العالمية في المحاسبة والتدقيق (الاردن : جامعة الإسراء ، كلية العلوم الإدارية والمالية ، دراسة مقدمة للمؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الإدارية والمالية ، أكتوبر 2009) .
- خالد الخاطر ، مقترح لتنظيم عمل خبراء المحاسبين بالمحاكم (الدوحة : جمعية المحاسبين القانونيين القطرية ، ورقة عمل مقدمة للندوة العلمية حول المحاسبة القضائية ، 2011) .
- خالد محمد علي أحمد ، دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي (مصر : جامعة بني سويف ، كلية التجارة ، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي الأول لكلية التجارة بالتعاون مع اتحاد الجامعات العربية ، 2013) .
- عادل عبدالعزيز السن ، نماذج مكافحة الفساد (القاهرة : جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية المستدامة ، ندوة أساليب تطوير النظام المحاسبي الحكومي ، 2007) .
- محمد الناصر حميدانو وآخرون ، الفساد المالي كأحد أنماط الجريمة (الجزائر : جامعة الوادي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الملتقى الدولي الرابع ، الجريمة في الوطن العربي من منظور الاقتصاد الاجتماعي ، 2013) .

- A. O. Enofe, P. O. Okpako, E.N. Atube, **The Impact of Forensic Accounting on Fraud Detection** (European Journal of Business and Management, Vol. 5 , No. 26, 2013) .
- A. O. Enofe, Toluwe, **Forensic Accounting and Financial Reporting Quality** (International Journal of Advanced Research, Social and Management Sciences, Vol. 2, No. 8, August 2016) .
- Bhasin, M, Riley, **Forensic Accounting: A New Paradigm for Niche Consulting** (Accounting and Auditing, the Chartered Accountant, 2007) .
- Bressler, L, **The role of forensic accountants in fraud investigations – importance of attorneys and judges perception**, (USA: University Houston, published by Academic & Business Research Institute) .
- Brigitte Muehlmann & Martha Howe, **The Use of Forensic Accounting Experts in Tax Cases as Identified in Court Opinions** (Journal of Forensic & Investigative Accounting, Vol.4, Issue 2, 2012) .
- Brown, D, **Cost of Forensic Accounting** (Accounting Policy and Practice Report, Vol. 3, No. 5, 2007) .
- Crumbley, D, Larry, **Forensic and Investigative Accounting** - 4th edition – Amazon com.USA.2009.
- Crumbly, D, Larry, **The Evidentiary Basis of Forensic Accounting**, Journal of Forensic Accounting, Vol&ER.July, 2003) .
- Curtis, George, **The Model Curriculum in Fraud and Forensic Accounting at Utica College** (Issues in Accounting Education, Vol. 23, No. 4, 2008) .
- Davis, Charles. Farrell, Ramona. Ogilby, Suzanne, **Characteristics and Skills of the Forensic Accountant** - www.aicpa.org. Accessed on 20. 11. 2016.
- Digabriele, James, **Litigation Support and the Forensic Accountant: Assembling a Defensible Report** (The Forensic Examiner Copyright American College of Forensic Examiners, Vol. 17, Issue. 2, 2008).
- Durkin, Ronald L, et al, **Discussion paper: using forensic procedures and specialists in financial statement audits** - www.aicpa.org .2014.

- Eme Joel Efiang, **Forensic Accounting Education : An Exploration of Level of Awareness in Developing Economies** (International Journal of Business and Management, Vol. 7, No. 4, 2012) .
- Emma, I. Okoye, and' Cletus O. Akenbor, **Forensic accounting in Developing Economies-Problems and Prospects** (The University Advanced Research Journal, issue1) .
- Fleming, Scott & Pearson, Timothy & Riley, Richard, **West Virginia University: Forensic Accounting and Fraud Investigation (FAFI)** (Issues in Accounting Education, Vol. 23 – No. 4, 2008) .
- Fletcher, Leslie. Higgins, Leslee. Mooncy, Lowell. Buckoff, Thoma, **Our Schools Campaign for Distinction in Forensic Accounting** (Souther Business Review, Vol. 33, No. 1, 2008) .
- Haiyan Sui, **The Development Way of Forensic Accounting in China** (Journal of Accounting and Finance Research, Vol. 2, No. 3, 2013) .
- Hassan Evaz zadeh, Morteza Ramazani, **Accountant's Perception of Forensic Accounting** (Global Journal of Management and Business Research, USA, Vol. 12, Issue 6, 2012) .
- Houck, Kranacher, **Roberson Forensic Accounting as an Investigative tool: Developing and model Curriculum for Fraud and Forensic Accounting** (AISPA Expert Witness 20010, (Ethics) the CPA Journal , Vol. 12, No. 5, 2006) .
- Hopwood, William & Leiner Jay J & Yonng, George, **Forensic Accounting** (McGraw - Hill Irwin – first Edition, 2008) .
- Ibex, Ted; Grippo, Frank, **Forensic Accounting: Should it be a Required Course for Accounting Majors?** (The Journal of Applied, vol. 24, NO.1, First Quarter, 2008) .
- Italia, Maria, **The multi-disciplined skills required of forensic accountants.** (Journal of modern accounting and auditing, vol.8, No.3, 2012) .
- Jovan Krsti, **The Role of Forensic Accountants in Detecting Frauds in Financial Statements**, (Economics and Organization, Faculty of Economics, Universityof Nis, Serbia – Vol. 6, No. 3, 2009) .
- Kelly Pope & Brian Ong, **Strategies for Forming AN Effective Forensic Accounting Team** (The CPA Journal, New York State, Vol. 77, No. 4, 2007) .
- Madan Lai Bhasin, **Survey of Skills Required by the Forensic Accountants: Evidence from a Developing Country** (International Journal of Contemporary Business Studies, Vol. 4,

- Mehta; Mathur, Tarun, **Preventing financial fraud through forensic accounting** (The Institute of chartered accountant of India, vol. 55, No. 10, 2007) .
- Messmer, M. (Exploring Options in Forensic Accounting,National Public Accountant, vol. 5, No. 3, 2004) .
- Mckittrick, Chris, **Forensic Accounting It's Broader Than You Might Think And It Can Help Your Organization** (The Mckittrick Report May, Report Issue 1, 2009) .
- Nunn, usj Mcgtlire, Brain, with comb, Corrie, **Forensic Accountants Financial Investigators** (Journal of Business and Economics Research, Vol 4, No 2, 2006) .
- Owojori, A.and Asaolu, T, **The Role of Forensic Accounting in Solving The vexed Problem of Corporate World Europen** (Journal of Scientific Research, issn 1450-216×Vol, 29 No, 2: EuroJournals Pubishing Inc,2009) .
- Owojori, A.A&T.O.Asaolu, **The Role of Forensic Accounting in Solving The Vexed Problem of Corporate World** (European Journal of Scientific Research, Vol. 29, 2009) No.2.
- Pearson, Timothy & Singleton, Tommie, **Fraud and Forensic Accounting in the Digital Environment** (Issues in Accounting Education, vol. 23, no. 4, 2008) .
- Ramamoorti, Sridhar, **The Psychology and Sociology of Fraud: Intrating the Behavioral Sciences Component Into Fraud and Forensic Accounting Curricula** (Issues in Accounting Education, Vol. 23, No. 4, 2008) .
- Ramaswamy, Vinita, **New Frontiers: Training Forensic Accountants within the Accounting Program** (Journal of College Teaching and Learning, Vol. 4, No. 9, Sep 2007) .
- Rezaee, Z&Crumbley, L, **The Role of Forensic Auditing Techniques in Restoring Public Trust and Investor Confidence in Financial Information** (Forensic Examiner Spring –Vol. 16, No.1, 2007) .
- Romburgh, Van . **The Training of Forensic Accountant in South Africa,**(Unpublished master's thesis, Nort-West University, South Africa, 2008) .
- Seda, Mike & BOnita, Kamer & Peterson, Kramer, **The Emergence of Forensic Accounting Programs in Higher Education** (Management Accounting Quarterly, Spring, Vol. 9, No. 3, 2
- Steinhoff, J, **Forensic Auditing: A Window to Identifying and Combating Fraud, Waste and Abuse** (The Journal of Government Financial Management, Vol.57, No.2, 2008) .

- Telpner, Zeph & Mostek, Michael, **Expert Witnessing in Forensic Accounting: A Handbook for Lawyers and Accountants**, CRC Press LLC, 2003.
- Thomas B. Lawrence, **Examining Resources in an Occupational Community: Reputation in Canadian Forensic Accounting** (Human Relations Journal: New York, Vol. 51, No. 9, 1998) .
- Timothy A. Pearson and Tommie W. Singleton, **Fraud and Forensic Accounting in the Digital Environment** (AAA, Issues in Accounting Education November, Vol. 23, No. 4, 2008).
- Tommie Singleton and others, **Fraud Auditing and Forensic Accounting** (John Wiley & Sons, Inc, Third Edition, 2006) .
- Young, George, **Forensic Accounting: An Executive Graduate Program** (Issues in Accounting Education, Vol. 23, No. 4, 2008) .
- Zabihollah Rezaee, James Burton, **Forensic Accounting Education Insights from Academicians and Certified Examiner Practitioners** (Managerial Auditing Journal, Vol. 12, Iss. 9, 1997) .

مواقع الكترونية :

- Zysman, Alan, 2010, www.forensicaccounting.com.
- Zysman Alan : 2011, www.forensicaccountinginformation.com.
- Zysman, www.forensicaccounting.com.
- Davis, Charles. Farrell, Ramona. Ogilby, Suzanne, Characteristics and Skills of the Forensic Accountant - www.aicpa.org. 2009.
- American College of Forensic Examiners International (ACFEI) - www.acfei.org
- American Institute of Certified Public Accountants (AICPA) - www.aicpa.org.
- Association of Certified Fraud Examiners (ACFE) - www.acfe.com .
- Ernst and Young, 2001, Forensic - Auditing, www.Asosai.org/journalforensic-auditing.htm.
- Certified Public Accountant of Canada (CPA) - www.cpacanada.com
- Federal Bureau of Investigation (FBI) - www.fbi.gov.
- <https://ar-ar.facebook.com/ieu.university/posts>
- www.Lowjo.net.showthread..
- www.worldbank.org.

الملاحق

أولاً : إستمارة الإستبانة

ثانياً : قائمة محكمي الإستبانة

ثالثاً : مواقع إلكترونية متعلقة بالدراسة

رابعاً : المراجعين الخارجيين بولاية الخرطوم

بسم الله الرحمن الرحيم
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات العليا

السيد / المحترم .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع / إستمارة إستبانة

يقوم الباحث بإعداد دراسة بعنوان (المحاسبة القضائية ودورها في الحد من ممارسات الفساد المالي) لنيل درجة الدكتوراة في المحاسبة والتمويل ، ويتطلب ذلك الحصول على مجموعة من البيانات ، عليه أرجو التكرم بملء إستمارة الإستبانة الوافقة وفقاً لما ترونه مناسباً لمعرفتكم العلمية وخبراتكم العملية من دور مهم في إكمال الدراسة . شاكراً لكم حسن التعاون في الإجابة وذلك لفائدة البحث العلمي ، ونؤكد لكم حفظ البيانات التي تدلون بها وسريتها ، وأنها سوف تستخدم لغرض البحث العلمي فقط .

وجزاكم الله خيراً

الباحث

عادل صلاح الدين محمدنور

0915010880

القسم الأول : البيانات الشخصية .

أرجو التكرم بوضع علامة (v) أمام الخيار المناسب .

1/ العمر :

☐	أقل من 30 سنة	☐	من 30 وأقل من 35 سنة	☐	من 35 وأقل من 40 سنة	☐
☐	من 40 وأقل من 45 سنة	☐	أكثر من 45 سنة	☐		

2/ المؤهل العلمي :

☐	بكالوريوس	☐	دبلوم عال	☐	ماجستير	☐	دكتورة
--------------------------	-----------	--------------------------	-----------	--------------------------	---------	--------------------------	--------

3/ التخصص العلمي :

☐	محاسبة	☐	إدارة أعمال	☐	إقتصاد
☐	دراسات مالية ومصرفية	☐	نظم معلومات محاسبية	☐	تخصص آخر

4/ المسمى الوظيفي :

☐	محاسب مالي	☐	مراجع داخلي	☐	مراقب مالي
☐	مدير مالي	☐	مراجع خارجي	☐	أكاديمي

5/ المؤهل المهني :

☐	زمالة المحاسبين القانونيين البريطانية	☐	زمالة المحاسبين القانونيين الأمريكية
☐	زمالة المحاسبين القانونيين العربية	☐	زمالة المحاسبين السودانية
☐	زمالة محاسبين أخرى		

6/ سنوات الخبرة :

☐	أقل من 5 سنة	☐	من 5 وأقل من 10 سنة	☐	من 10 وأقل من 15 سنة	☐
☐	من 15 وأقل من 20 سنة	☐	من 20 وأقل من 25 سنة	☐	أكثر من 25 سنة	☐

القسم الثاني : قياس متغيرات الدراسة .

أرجو التكرم بوضع علامة (٧) أمام مستوى الموافقة المناسب .

المحور الأول : مجال الشاهد الخبير في المحاسبة القضائية .

ر قم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
يتمثل دور الشاهد الخبير في الآتي :						
1	كتابة وتلاوة التقارير الخبيرة عن أعمال التحري حول القضايا المالية المتنازع عليها أمام المحاكم .					
2	المساعدة في فهم المسائل المالية المتعلقة بالقضية عبر صياغة الأسئلة المتعلقة بجمع الأدلة المالية .					
3	إستعراض الأضرار والإبلاغ عن نقاط القوة والضعف في الأنظمة المالية والمساعدة في مناقشات التسوية والمفاوضات .					
4	تقديم الإستشارات لحل المنازعات الناشئة عن المسؤولية المهنية وتحليل وتقويم المعاملات التجارية .					
5	تقديم الإستشارات لوضع الإستراتيجيات اللازمة لمنع الفساد والإحتيال في الشركات .					
6	تقييم الشركات في حالة وجود نزاع يستدعي دراسة بعض البنود المتنازع عليها لعدة فترات مالية .					
7	تقديم النصح والإرشاد المالي حول القضايا والحقائق والمسائل المالية الإستراتيجية .					
8	فحص وتحليل أسباب الخسائر المحققة وتقدير الخسائر في حالة المطالبة بالتعويض من شركات التأمين .					
9	تقدير القيمة الحقيقية للشركات في حالة الاندماج أو الإستحواذ أو التصفية .					
10	وضع الضوابط المناسبة للحد من الفساد المالي وتحديد الثغرات في النظام المالي التي قد يحدث التلاعب من خلالها .					

المحور الثاني : مجال دعم المُقاضاة في المحاسبة القضائية .

ر قم	العبرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
يشمل مجال دعم المقاضاة الآتي :						
1	التحقيقات الجنائية وجمع الأدلة نيابة عن المحققين في الجرائم ذات الطابع المالي .					
2	التحري عن عمليات الفساد المالي لتحديد إذا ما كان هنالك نشاط إجرامي مرتبط بالسجلات المالية .					
3	المنازعات التي تنشأ بين المساهمين أو الشركاء والمنازعات مع شركات التأمين .					
4	الدعاوى القضائية المتعلقة بالجرائم المالية في بيئة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية .					
5	التحقيقات الحكومية عن الأنشطة المالية غير القانونية أو المشكوك فيها .					
6	التحقيق في حالات إشهار الإفلاس الخاصة بالشركات وعمليات الفساد المالي الخاصة بالأفراد .					
7	تنفيذ إجراءات تصفية الشركات وتقدير الالتزامات ومستحقات الغير وتحديد أولويات سداد الديون .					
8	تقديم الخدمات البديلة لفض النزاعات مثل التفاوض ، التسوية ، الوساطة ، والتحكيم .					
9	المساهمة في حل المنازعات الشخصية كتحديد حجم الخسائر الناتجة عن حوادث السيارات أو نفقات الزوجة والأبناء .					
10	تقديم خدمات مابعد فض النزاع مثل حسابات رأس المال والأسهم وتوزيعات الأرباح والتركات .					

المحور الثالث : أسلوب المراجعة التفاعلية في المحاسبة القضائية .

ر قم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
تتضمن المراجعة التفاعلية النقاط التالية :						
1	استخدام أدوات التحليل والقياس المختلفة لتعزيز إمكانية الوصول الى النتائج وربطها بالمسببات .					
2	استخدام المخطط الجيني للعلاقات الشخصية بين الأطراف ذات الصلة بالقضية موضوع التحقيق .					
3	استخدام خرائط التعقب لمتابعة حركة الأموال من مصادرها الأصلية والى مكان استلامها أو توظيفها .					
4	التنقيب والبحث عن البيانات المالية الجديدة أو المخفية في نظم المعلومات الإلكترونية .					
5	القيام بمراجعة العمليات المالية التي تتم عن طريق أشخاص آخرين سواء بموجب تفويض أو توكيل .					
6	أسلوب التشكيك في الوثائق للتأكد من سلامة المستندات من التعديل أو التزييف أو الحذف .					
7	تحليل التسلسل الزمني لفحص تفاصيل القضية من حدوث المشكلة وحتى تحديد المتسبب فيها .					
8	استخدام برامج مساعدة محوسبة لمعالجة بعض البيانات المالية المهمة بنظام معلومات العمل .					
9	تدقيق الصلاحيات لتحديد الانحرافات في الصرف وإثبات المقبوضات .					
10	إختبارات الشمول التي تستثني البيانات المالية الصحيحة وتشمل البيانات المالية الخاطئة فقط.					

المحور الرابع : أسلوب المراجعة البُعدية في المحاسبة القضائية .

ر قم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
تتضمن المراجعة البعدية النقاط التالية :						
1	مراجعة تشريعية تقوم على تقويم شرعية الشركة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية فيها.					
2	الإلتزام المنظم الذي يقوم على التأكد من مدى إلتزام الشركات بالقوانين والأحكام والتشريعات					
3	التأكد من التزام الشركات بتطبيق المعايير والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها بشكل سليم					
4	التأكد من مدى حماية الأصول وتحديد المخاطر الناتجة عن الغش والفساد .					
5	الأداة التشخيصية التي تستخدم لتحديد المخاطر الناتجة عن الغش والفساد داخل النظام .					
6	مراقبة أنشطة السياسات والإجراءات التي تساعد على ضمان توجيهات الإدارة العليا .					
7	مراقبة العمليات المستخدمة في تقويم جودة أداء الرقابة الداخلية على مر الزمن .					
8	التأكد من الاحتفاظ بسجلات محاسبية مناسبة تحتوي معلومات مالية يمكن الاعتماد عليها .					
9	التحقق من فاعلية تصميم النظام المالي من حيث الشمول وفاعلية التشغيل .					
10	التحري عن الإدعاءات وإجراء التحريات اللازمة عن الشكاوى والإدعاءات المقدمة للقضاء .					

المحور الخامس : إجراءات المحاسبة القضائية .

ر قم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
تتضمن إجراءات المحاسبة القضائية الآتي :						
1	تقديم مدى كفاية وكفاءة إجراءات الرقابة الداخلية لحماية أصول الشركة ومعاملاتها المالية .					
2	تقديم الأدوات المستخدمة في إجراء الفحص لتحديد المخاطر الناتجة عن الفساد المالي والجرائم ذات الطابع الإقتصادي .					
3	التنسيق لمقابلة العميل لمعرفة ماهية المشكلة وأبعادها ودوافعها وأثارها ومجال الارتباط .					
4	التخطيط الجيد للإرتباط من حيث الأهداف والمنهجية والإجراءات والغرض من النتائج التي يمكن التوصل إليها .					
5	مراجعة الوثائق العامة والتحقيقات المساندة وفحص دفاتر وسجلات الشركة والشركاء .					
6	إجراءات التحريات عن الأشخاص والعمليات المشكوك في عدم قانونيتها للحصول على الأدلة اللازمة للفصل في الجرائم الإقتصادية .					
7	دراسة موضوع النزاع وتجهيز المستندات والتقارير والأدلة لإرسالها للقضاء ومساعدته في إصدار الأحكام العادلة .					
8	تقديم المستندات والتقارير والأدلة للقضاء وبها دراسة وفحص فني لموضوع النزاع مع عرض لوجهات نظر الخصوم .					
9	التحليل المختبري للدليل المادي أو الإلكتروني مثل تحليل بصمة الأصابع أو التوقيعات المزورة أو المستندات المصورة .					
10	الإستعانة بالخبراء الفنيين في حالة البحث عن الأدلة المالية المشكوك فيها في النظم المحاسبية الإلكترونية المعقدة .					

المحور السادس : الفساد المالي .

ر قم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	من أسباب الفساد المالي ضعف الالتزام بالشفافية المحاسبية ومعايير الإفصاح المحاسبي .					
2	من دواعي التوسع في عمليات الفساد المالي الإكتفاء بالتدقيق المحاسبي وعدم النظر فيما وراء الأرقام .					
3	من أبرز سمات الفساد المالي السرية وتباين الوسائل والأساليب التي ينتشر عبرها الفساد .					
4	تختلف أدوات وأنماط الفساد المالي باختلاف الجهات التي تتعامل معه والمجالات التي يمارس فيها .					
5	للفساد المالي آثار إقتصادية تنعكس سلباً على النمو الإقتصادي وعلى مستوى الدخل القومي .					
6	للفساد المالي آثار إجتماعية تؤدي الى إحداث خلل في السلوك والقيم الإجتماعية للموظفين .					
7	للفساد المالي آثار سياسية تعمل على إضعاف شرعية الدولة والإنكشاف أمام القوى الخارجية .					
8	من آليات مكافحة الفساد المالي إعتقاد الشفافية والنزاهة في التعاملات المالية ونشر ثقافة المحافظة على المال العام .					
9	للمنظمات الدولية والمحلية دور مهم في الحد من ممارسات الفساد المالي والنواحي المتعلقة به .					
10	تتضمن الإستراتيجيات الفاعلة لمكافحة الفساد المالي بناء إرادة قوية للإدارة السياسية العليا وإصلاح القطاع العام .					

محكمو الإستبانة

قام بتحكيم الإستبانة وتقويمها عدد من الأساتذة بالجامعات السودانية هم :

الإسم	الدرجة العلمية	التخصص	جهة العمل
1 أ.د. عبدالمجد عبدالله حسن	أستاذ	محاسبة	جامعة أم درمان الإسلامية
2 أ.د. كمال أحمد يوسف	أستاذ	محاسبة	جامعة النيلين
3 د. الهادي آدم محمد	أستاذ مشارك	محاسبة	جامعة النيلين
4 د. عبدالرحمن البكري	أستاذ مشارك	محاسبة	جامعة النيلين
5 د. عبدالرحمن عادل خليل	أستاذ مشارك	محاسبة	جامعة النيلين
6 د. بابكر ابراهيم الصديق	أستاذ مشارك	محاسبة	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
7 د. زهير أحمد علي	أستاذ مساعد	محاسبة	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
8 د. محمد الناير محمدنور	أستاذ مساعد	محاسبة	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
9 د. أبوبكر أحمد الهادي	أستاذ مساعد	محاسبة	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
10 د. فارس الطيب محمد	أستاذ مساعد	محاسبة	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
11 د. الزين عبدالله بابكر	أستاذ مساعد	محاسبة	جامعة النيلين
12 د. حسن عوض حسن	أستاذ مساعد	محاسبة	جامعة النيلين
13 د. محمد أبكر أحمد	أستاذ مساعد	محاسبة	جامعة الزعيم الأزهرى
14 د. الهادي ابراهيم فضايلو	أستاذ مساعد	محاسبة	جامعة الرباط الوطني
15 د. الطيب عمر أحمد	أستاذ مساعد	إحصاء	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
16 د. محمد الأمين عيسى	أستاذ مساعد	إحصاء	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

عناوين بعض المنظمات المهنية المهتمة بالمحاسبة القضائية في بعض دول العالم

المنظمات المهنية المهتمة بالمحاسبة القضائية في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا

- 1 – American College of Forensic Examiners : www.acfei.com.
- 2 –Certified Fraud Examiners : www.cfenet.com
- 3 –Certified in Financial Forensics (CFF) : www.aicpa.org.
- 4 –Forensic CPA Society (FCPA) : info@fcpa.org.
- 5- Certified Forensic Investigator (CFI) – Canada : www.homewoodave.com.
- 6 –Forensic Accounting Society of North America (FASNA) : www.fasna.
- 7 –National Association of Certified Valuation Analysts : www.nacva.com.
- 8 –National Litigation Support Services Association (NLSSA) : www.nlssa.com.
- 9 –American Institute of CPAs . Certified Financial Forensics : www.aicpa.org.

المنظمات المهنية المهتمة بالمحاسبة القضائية في المملكة المتحدة (بريطانيا)

- 1 –Network of Independent Forensic Accountants(NIFA) : www.nifa.co.uk.
- 2 –Association of Chartered Certified Accountants (ACCA) www.acca.global.com.
- 3 –Chartered Accountants Ireland (CAI) – www.charterdaccountants.ie
- 4 –Chartered Institute of Management Accountants : www.cimaglobal.com.
- 5 –Fraud Jobs Career Options : www.fraudjobs.co.uk.
- 6 –Institute of Chartered Accountants of Scotland (ICAS) : www.icas.org.uk.
- 7 –International Compliance Association (ICA) – www.int-com.org .
- 8-Institute of Chartered Accountants in England & Wales (ICAEW)
www.icaew.com/careers.

المنظمات المهنية المهتمة بالمحاسبة القضائية في استراليا

- 1–The Accounting Professional & Ethical Standards Board (APESB)
www.apesb.org.au.